دراسات
يهودية
وإسرائيلية

26

تأليف باحثون في معهد
دراسات الأمن القومي في إسرائيل

سوريا

خريطة جديدة للاعبون جدد



ترجمة أحمد كامل راوي

RED SEA
البحر الأحمر

دراسات
يهودية
وإسرائيلية
٢٦

سوريا

خريطة جديدة للاعبون جدد

صدر الأصل بالعبرية عام ٢٠١٥ عن معهد دراسات الأمن القومي، والعنوان الأصلي بالعبرية:

"סוריה- מפה חדשה, שחקנים חדשים: אתגרים והזדמנויות לישראל"

سوريا

خريطة جديدة لاعبون جدد

تأليف

باحثون في معهد دراسات الأمن القومي في إسرائيل

ترجمة

أحمد كامل راوى

تحرير

شريف حامد سالم

RED SEA
البحر الأحمر

سوريا

خريطة جديدة لاعبون جدد

باحثون في معهد دراسات الأمن القومي في إسرائيل

ترجمة: أحمد كامل راوى

تحرير: شريف حامد سالم

الطبعة الأولى

القاهرة 2025

رقم الإيداع: 2025 /17188

الترقيم الدولي: ISBN: 978 - 977 - 8836 - 67 - 7

RED SEA
البحر الأحمر

مكتبة البحر الأحمر

42 ش ماري جرجس- مجمع الأديان - المنطقة السياحية - مصر القديمة - القاهرة.

هاتف: 0020227412286

محمول: 00201144418191

www.redseabookstores.com

E-mail:info@redseabookstores.com

السلسلة:

تهـدف هـذه السلسـلة إلـى تأميـن مصـدر معرفـي موثـوق فـي موضوعيتـه ومنهجيتـه عمـا يكتبـه المستشـرقون اليهـود والإسـرائيليون عـن الإسـلام واليهوديـة والعـرب وإسـرائيل، وكـذا إسـهامات الباحثيـن العـرب فـي مجـالات الدراسـات اليهوديـة والإسـرائيلية والعبريـة، انطلاقًـا مـن أهميـة الانفتـاح علـى الآخـر وإعمـال الحُجـة والمنطـق دون تعصبـات دينيـة، أو قوميـة، أو علميـة؛ بغيـة الوصـول إلـى جيـل ذي مرجعيـة علميـة منفتحـة.

المشـرف العـام علـى السلسـلة: الأسـتاذ الدكتـور أحمـد هويـدي، أسـتاذ الدراسـات اليهوديـة بكليـة الآداب جامعـة القاهـرة.

الآراء الواردة في هذه السلسـلة تعبر فقط عن كُتّابها.

المشاركون في الكتاب:

المؤلفون:

مجموعة من المؤلفين الباحثين في معهد دراسات الأمن القومي في إسرائيل (INSS) وهو المعهد الذي تأسس عام ٢٠٠٦ وله هدفان معلنان؛ الأول: إجراء بحوث ودراسات تتعلق بمجالات الأمن القومي الإسرائيلي والشرق الأوسط والمنظومة الدولية. والهدف الثاني: الإسهام في ترتيب الأولويات الأمنية بالنسبة لإسرائيل على أجندة الحكومة الإسرائيلية.

يستهدف المعهد متخذي القرار والمنظومة الأمنية ومؤسسات الرأي العام والمجتمع الأكاديمي في إسرائيل.

المترجم: أحمد كامل راوى

- أستاذ اللغة العبرية وعميد كلية الآداب جامعة حلوان.

- أمين اللجنة العلمية لترقية الأساتذة والأساتذة المساعدين.

- له العديد من المؤلفات والكتب المترجمة في مجالات اللغة والأدب والفكر العبري الإسرائيلي منها:

١- المجتمع الإسرائيلي بين إشكالية الاندماج وأزمة الهوية.

٢- مصر في عيون الأدباء الإسرائيليين بين الواقع والخيال.

٣- الصراع العربي الإسرائيلي على أرض فلسطين وانعكاساته على الأدب العبري.

٤- دراسات في القصة العبرية المعاصرة .

٥- اليهودية العلمانية.

٦- اليهودية رؤية في الصراع بين العلمانية والدين.

٧- علمنة اليهودية.

٨- يهودية بلا إله.

٩- الدولة الإسلامية راية سوداء ترفرف عاليًا.

المحرر: شريف حامد سالم

- أستاذ دراسات العهد القديم في كلية الآداب - جامعة المنوفية.

- اهتمت أبحاثه بلغة وتاريخ أفكار العهد القديم وأثر ذلك على الفكر اليهودي المعاصر.

- إضافة إلى عمله في هيئة التدريس والبحث العلمي بكلية الآداب، فإنه قام بالعمل كمترجم وباحث بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام منذ عام ٢٠٠٢م وحتى ٢٠١٣م، وكذلك عمل محررًا ومترجمًا وباحثًا بالمنظمة العربية لمناهضة التمييز منذ ٢٠٠٣ وحتى ٢٠٠٦م.

- قام بإعداد بعض الدراسات والتحليلات ذات الصلة بالشأن الإسرائيلي والشرق الأوسط في إصدار «القدس» التابع لمركز الإعلام العربي، ومنها:

١- إسرائيل ما بعد حرب لبنان: العدد ٩٣ سبتمبر ٢٠٠٦.

٢- التاريخ الفلسطيني بين التغييب التوراتي الصهيوني المتعمد والدراسات العلمية الحديثة: العدد ٩٦ نوفمبر ٢٠٠٦.

- **له العديد من الأبحاث العلمية المنشورة في مجال التخصص أبرزها:**

١- «الاستشراق الإسرائيلي المعاصر وقضايا الصراع العربي الإسرائيلي»، ٢٠٠٩م.

٢- «عبرية ما بعد السبي البابلي (خصائصها والعناصر الأجنبية فيها)»، ٢٠١٢م.

٣- «اتجاهات علماء نقد العهد القديم وآراؤهم في التاريخ التثنوي»، ٢٠١٣م.

٤- «البركة واللعنة في المصدرين اليهوي والكهنوتي (دراسة مقارنة في ضوء نظرية المصادر)، ٢٠١٤م.

٥- «سفر إرمياء وأحداث السبي البابلي (دراسة نقدية)، ٢٠١٤م.

٦- «سلاسل الأنساب ووظيفتها في ضوء النقد التحريري (نماذج تطبيقية على نصوص من العهد القديم)»، ٢٠١٥م.

٧- «شروح أسفار العهد القديم: دراسة موضوعية لغوية في ضوء مخطوطات كهوف قمران مع التطبيق على سفر حبقوق»، ٢٠١٦م.

٨- «التراجم الآرامية لأسفار العهد القديم: دراسة في التاريخ والخصائص والأساليب»، ٢٠١٧م.

٩- «تغييب تاريخ فلسطين القديم: محاولة لتصحيح الرؤية التوراتية في ضوء دراسات العهد القديم الغربية»، ٢٠١٧م.

١٠- «صورة أورشليم في أسفار العهد القديم بين الأصل العربي والتهويد»، ٢٠١٨م.

١١- «الترجمة السريانية (البشيطا) لأسفار العهد القديم: النشأة والتطور»، ٢٠١٩م.

١٢- الماسورا وحماية النص: دراسة تطبيقية، ٢٠١٩م.

١٣- التطور التاريخي لتدوين نصوص العهد القديم، ٢٠١٩م.

١٤- الشواهد النصية للمقرا: دراسة تاريخية في مرجعيات النص (قراءة منهجية لكتاب النقد النصي للمقرا لعمانوئيل طوف)، ٢٠٢٢م.

- **له العديد من الكتب المنشورة:**

١- المصدر اليهوي في التوراة، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١١م.

٢- نقد العهد القديم، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١١م.

٣- قراءة نصوص التوراة في ضوء نظرية تعدد المصادر، دار بيان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠١٩م.

٤- العهد القديم بين التأويل الديني واتجاهات النقد الحديثة، دار بيان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠١٩م.

٥- الأمانات والاعتقادات، تحقيق ودراسة، مراجعة أ.د. أحمد محمود هويدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، وزارة الثقافة، ٢٠٢١م.-

هذا الكتاب

يرصد الكتاب الحالي تطورات الأوضاع في سوريا منذ اندلاع الثورة السورية عام ٢٠١١ وحتى العام ٢٠١٧ وانعكاساتها على إسرائيل على المدى القصير والطويل من خلال ثلاثة أقسام: القسم الأول يمثل كتابًا صادرًا عن معهد دراسات الأمن القومي بعنوان "سوريا- خريطة جديدة ولاعبون جدد" من تأليف أودي ديكل ونيربومس وأوفير فينتر والقسم الثاني بعنوان "موقف إسرائيل من أحداث الأزمة السورية" والقسم الثالث "سوريا- من دولة إلى نظام هجين وانعكاسات ذلك على إسرائيل" يتضمنان عددًا من الدراسات الاستشرافية لمعهد دراسات الأمن القومي في إسرائيل الصادرة بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧ تناولت عرضًا تفصيليًا للتنوعات السياسية والإيديولوجية والعرقية في سوريا ومراكز القوى الفاعلة على ساحة الصراع الدائر هناك..

يستعرض الكتاب بشكل عام الآثار المترتبة على انتقال إسرائيل من سياسة الترقب أمام الأزمة السورية إلى أنماط رسمية أو سرية من تدخل لخلق تأثير على التطورات على مختلف الأصعدة- عسكريًا ودبلوماسيًا واقتصاديًا وإنسانيًا. وتوصي مقالات الكتاب إسرائيل بالدراسة الجيدة لاحتمال تنسيق التعاون مع الأطراف الفاعلة في الصراع السوري والتنسيق معها فى وضع سياسات الأكثر نشاطًا وتأثيرًا بشأن الساحة السورية ووضع مخططات قصيرة وطويلة المدى؛ بما يتيح لإسرائيل بناء نفوذ ناجح جدًا على الساحة السورية، وخلق منطقة تأثير فى جنوب سوريا ودفع مصالح واستراتيجيات حيوية

لها؛ وفى مقدمتها حفظ الهدوء فى هضبة الجولان ومنع أي طرف سلبي من التوطيد في الجانب السوري.

ويستعرض القسم الثالث والأخير من الكتاب سيناريوهات ما بعد حكم الأسد وسوريا فى المستقبل. فقد وضعت إسرائيل مجموعة من السيناريوهات للتعاطي مع سوريا أثناء الحرب الأهلية وبعد سقوط نظام بشار الأسد، وطرحت مراكز الأبحاث لديها مجموعة دراسات استشرافية تُصدر معظمها سؤالًا مهمًّا: هل بعد سقوط نظام الأسد سوريا قادرة على إعادة بناء نفسها مجددًا فى شكل دولة قومية؟.

المحتويات

المحتويات

مقدمة المترجم

هبَّت رياح الربيع العربى في نهايات عام ٢٠١٠، وبدايات عام ٢٠١١ فكانت تونس أول البلدان ثم مصر وليبيا واليمن. ورغم اعتقاد النظام السورى وتأكيده على أن سوريا بعيدة كل البعد عن تلك الثورات إلا أن الدور أصابها. وفى يوم ١٨ مارس ٢٠١١، انطلقت المظاهرات في عدة مدن بسوريا، حيث شهدت البلاد احتجاجات شعبية واسعة النطاق شارك فيها عدة آلاف من الأشخاص ومنذ تلك اللحظة لم تعرف سوريا الهدوء.

ومنذ البداية، اختار النظام السوري استخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين وقمعهم، وفي منتصف إبريل ٢٠١١، تم استدعاء الجيش السوري للقضاء على الاحتجاجات مستخدمًا القوات المدرعة والمدفعية وحتى الطائرات والمروحيات من سلاح الجو السوري. وكانت النتيجة أن الاحتجاجات في سوريا تحولت من مظاهرات سلمية في الغالب في عطلات نهاية الأسبوع إلى اشتباكات يومية بين قوات الجيش والمتظاهرين. وتحولت الاحتجاجات الشعبية واسعة النطاق بدورها إلى صراع عنيف لا هوادة فيه، حتى وجد السوريون أنفسهم في نهاية المطاف متورطين في حرب أهلية دموية. وغرقت سوريا تدريجيًا في مستنقع من الصراع العنيف والدموي، الذي واجهوا صعوبة في الخروج منه.

وفي ظل هذا الصراع العنيف تفككت البلاد. وحلت الفوضى والاضطرابات. وسرعان ما اندلعت التوترات الطائفية والإقليمية، وسرعان ما تحول الاحتجاج السلمي إلى صراع دموى يشارك فيه الكثيرون، وإلى

كارثة إنسانية حادة أثرت على الشرق الأوسط بأكمله، وانجرف بداخله عددٌ كبيرٌ من العناصر المحلية وأدى إلى تدخل عناصر إقليمية والقوتين العظمتين. فظهر صراع إقليمى خارجي للسيطرة والنفوذ بين القوى الإقليمية المختلفة، وعلى رأسها إيران وحزب الله من جهة، والمحور العربي السني، الذي يضم المملكة العربية السعودية وتركيا من جهة أخرى.

أما إسرائيل فكانت دائمًا تنظر إلى سوريا باعتبارها نظامًا معاديًا وخطيرًا ولكنها في الوقت نفسه لم تستطع تجاهل حقيقة مهمة وهى أن سوريا كانت حريصة على الحفاظ على التهدئة المطلقة على طول الحدود المشتركة بين البلدين في مرتفعات الجولان، بل واتبعت سياسة ضبط النفس تجاه التحركات الإسرائيلية التي وجهت ضدها، منها قصف إسرائيل المفاعل السوري في سبتمبر ٢٠٠٧- وهو الرد الذي كان من الممكن أن يؤدي بالبلدين إلى مواجهة مباشرة إلى حد الحرب الشاملة.

ومنذ اندلاع الاضطرابات في سوريا في مارس ٢٠١١، تخشى إسرائيل سقوط نظام بشار الأسد وزعزعة الاستقرار على طول الحدود الإسرائيلية السورية، وربما حتى في المنطقة بأكملها. وكان كثير من الإسرائيليين ينظرون إلى بشار باعتباره "**الشيطان المعروف والمألوف**" وهو شريك مريح للحكومات الإسرائيلية التى تسعى إلى الحفاظ على واقع اللاسلام واللاحرب، والحفاظ على الوضع الراهن بين البلدين. يرغبون في استمرار الهدوء الذي يسود على طول الحدود في مرتفعات الجولان.

وفى ظل تلك التطورات على الساحة السورية رأت إسرائيل إن الواقع في سوريا يفتح أمامها نافذة من الفرص، والتي يمكن استغلالها بالتعاون مع

القوى الإقليمية والدولية للمشاركة في تشكيل مستقبل سوريا. واستلزم هذا من إسرائيل "عدم الحياد"- والتحول من موقع المراقب على الهامش لما يحدث في سوريا إلى لاعب فعال، صاحب موقف وشريك في التحالف الإقليمي والدولي المهتم بإسقاط نظام بشار الأسد وضمان الاستقرار في سوريا في حقبة ما بعد الأسد.

وكان الرأى على أعلى مستويات الإدارة فى إسرائيل أنه يجب استغلال الفرص من خلال:

- فتح قناة للحوار مع تركيا والدول العربية: مصر والأردن والمملكة العربية السعودية ودول الخليج فيما يتعلق بمستقبل سوريا.

- البدء فى حوار غير مباشر من خلال الدول الغربية، وربما من خلال الجهات الفاعلة الإقليمية، مع عناصر المعارضة في سوريا، وبخاصة القريبين من الولايات المتحدة والدول الأوروبية وتركيا.

- تعميق الحوار مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية وروسيا، للمساهمة في عمليات صنع القرار بشأن الموضوع السوري، ولو من أجل فهم أفضل لما يحدث في سوريا.

- صياغة استراتيجية مشتركة مع الأردن- بدعم أمريكي- من أجل إقامة منطقة نفوذ مشتركة في جنوب سوريا؛ لتوسيع المعونات والاتصال مع المجتمعات السورية في مرتفعات الجولان، بحيث تكون بمثابة حاجز بينها وبين عناصر معادية وأساس لتهديدات الاستقرار في هذه الساحة المعقدة. وفي الوقت نفسه سيُطلب من إسرائيل من حين إلى آخر استخدام

القوة العسكرية لمنع نقل الأسلحة إلى حزب الله والمؤسسة العسكرية لإيران ووكلائها في الأراضي السورية اللبنانية.

- التعاطي مع التحديات الأمنية المستمرة التي ستواجهها فى سيناريو سقوط النظام السوري وهل ستعرف كيف تستغل مثل هذا السيناريو لتعزيز مصالحها الاستراتيجية. وبما يفسر لنا هذا محاولات إسرائيل الحثيثة تطبيع العلاقات مع المملكة السعودية قبل طوفان الأقصى وذلك من أجل مصالحها فى سوريا.

وبالفعل بدأت إسرائيل تترقب الموقف ولم تكتف بالمشاهدة بل وبخطى حثيثة تحركت إسرائيل على كافة الأصعدة عسكريًا وسياسيًا وفكريًا وثقافيًا حتى على المستوى العلمى والبحثى؛ حيث ساهمت بدور فعال فى إعداد دراسات فكرية استشرافية حول ما يدور فى سوريا ومستقبلها عقب الحرب. وكان معهد دراسات الأمن القومى الذى يضم باحثين متخصصين فى الشأن العربى عامة وسوريا على وجه الخصوص من أهم مراكز الأبحاث فى إسرائيل التى تسهم بشكل فعال فى تقديم دراسات متخصصة واعية عن كل ما يدور من أحداث داخل سوريا وتحليل وتفنيد الأزمة السورية بكل دقة ولم يترك شاردة ولا واردة إلا وقام الباحثون بدراستها وتحليل الوضع فى سوريا وسيناريوهات المستقبل وفرص إسرائيل وموقفها من أحداث سوريا وفرصها فى سوريا المستقبل بعد سقوط نظام الأسد ويوضح لنا هذا الكتاب كل تلك التفاصيل.

والكتاب الذى بين أيدينا ينقسم إلى ثلاثة أقسام مهمة وهي:

القسم الأول: سوريا- خريطة جديدة ولاعبون جدد: صراعات إسرائيل وفرصها.

القسم الثانى: موقف إسرائيل من أحداث الأزمة السورية.

القسم الثالث: سوريا- من دولة إلى نظام هجين، وانعكاسات ذلك على إسرائيل.

يكشف القسم الأول من الكتاب الذى يحمل عنوان "**سوريا- خريطة جديدة ولاعبون جدد: صراعات إسرائيل وفرصها**" أنه منذ اندلاع الثورة فى مارس ٢٠١١ والتى تحولت إلى حرب أهلية تغيرت معالم الدولة السورية كما تغيرت الساحة الإقليمية، وقد صارت سوريا ساحة لصراعات داخلية وإقليمية ودولية بين جهات سياسية نجحت فى استغلال ضعف نظام الأسد وعملت على توطيد مكانتها. وقد أدى ضعف النظام فى سوريا وظهور أطراف ولاعبين جدد فى الساحة السورية إلى صراعات جديدة أيضًا أمام إسرائيل؛ حيث تسللت جماعات إسلامية من السنة والشيعة إلى مناطق فقد فيها النظام السيطرة عليها، ومن وجهة نظر إسرائيل هي جماعات معادية لإسرائيل وتخضع بعض منها لدول علاقتها بإسرائيل سلبية ومتوترة أو عدائية مثل إيران. والأمر الذى أزعج إسرائيل وأثار مخاوفها هو نجاح عناصر جهادية وعناصر موالية لإيران فى مد نشاطهم نحو جنوب سوريا، والاستقرار بالقرب من حدود إسرائيل فى هضبة الجولان وتقويض الهدوء النسبي الذى ساد لسنوات طويلة فى المنطقة.

لقد نشأ بالتدريج على الحدود الشمالية لإسرائيل واقعٌ جديدٌ وفوضى. وتميزت سياسة إسرائيل خلال الحرب الأهلية بالمتابعة والترقب، والتطلع دون تدخل قدر الإمكان أو على الأقل الحد الأدنى من التدخل العلني، وذلك

في حالة الدواعى الأمنية القصوى؛ إذا ما حدثت تجاوزات وتخطي للخطوط الحمراء التي حددتها في عناوين رئيسة؛ منها:

- نقل أسلحة متطورة إلى أي منظمة إرهابية إما عن طريق إيران أو من خلال سوريا.

- نقل المواد أو الأسلحة الكيميائية إلى أية جماعة إرهابية.

- المساس بأي شكل بسيادة إسرائيل، ولاسيما في مرتفعات الجولان.

وبينما حاولت إسرائيل في البداية التعاطي مع الأحداث في سوريا على أنها مواجهة داخلية لا تخصها بشكل مباشر؛ إلا أنه مع استمرار الحرب اضطرت إلى إعادة النظر في قواعد اللعبة التقليدية. في هذا الوقت، يجب على إسرائيل التفكير مليًا في آثار التغيرات في سوريا وخطر أن تتدفق القوات الموالية لإيران أو السلفية الجهادية إلى جنوب سوريا، ودراسة إمكانية إقامة منطقة نفوذ قرب الحدود بالتعاون مع لاعبين سوريين وإقليميين وعناصر دولية ذوي صلة. وفي هذا السياق، من الأفضل أن تعمل إسرائيل على تطوير العلاقات مع اللاعبين الذين يؤثرون فى الواقع الحالي في سوريا، والذى من المتوقع أن يلعبوا دورا مهمًا في تشكيل سوريًا المستقبل. لذا رأت إسرائيل ضرورة التعاون مع أطراف المعارضة البرجماتية والجماعات الليبرالية والمعتدلة فى الوقت الحالى والمستقبل. ورأت أنهم يتقاسمون معها أهدافًا ومصالح متداخلة، وربما قيمًا ليبرالية مماثلة ولديهم ولديها خصوم مشتركين.

يخصص الكتاب في هذا القسم رسم خريطة لأطراف الصراع المختلفة والناشطة فى سوريا وتحليل مواقفهم تجاه إسرائيل وعرض العلاقات

المتبادلة التى نشأت بينهم وبين إسرائيل خلال الحرب الأهلية فى سوريا وذلك بهدف بلورة سياسة إسرائيلية مؤثرة وفاعلة تجاههم. وقد رأت إسرائيل أن الحرب الأهلية فى سوريا أدت إلى تشكيل العديد من الجماعات المدنية والميليشيات المسلحة ذات سمات سياسية وإيديولوجية وطائفية وعرقية ودينية متنوعة قسمتها إلى:

- لاعبون ينتمون للسلفية الجهادية؛ مثل تنظيم "الدولةالإسلامية" وجبهة النصرة.

- لاعبون ينضمون لجماعات ذات توجه ليبرالي وموالية للغرب؛ مثل "الائتلاف الوطني لقوى المعارضة السورية" و"الجيش السوري الحر".

- لاعبون محليون يمثلون المصالح الجغرافية والقبلية والعرقية والدينية أو الطائفية؛ مثل الأكراد والدروز والجماعات العاملة في جنوب سوريا.

- المعارضون للنظام الذين يعملون بشكل مستقل؛ معظمهم نازحين خارج سوريا ويتمتعون بالتأثيرعلى الرأي العام السورى بشكل عام وبدوائر المعارضة السورية بشكل خاص.

ويقدم الكتاب دراسة سبل عمل متنوعة هدفها رسم استراتيجية إسرائيلية جديدة وطويلة المدى تجاه الساحة السورية المتغيرة؛ وبخاصة جنوب سوريا. وقد صنفت الدراسة الأطراف السورية إلى إيجابية وسلبية حسب مدى التوافق بينها وبين إسرائيل وإمكانية التعاون في وقت معين. وركزت على "اللاعبين الإيجابيين"، والذين يتقاسمون مع إسرائيل مجموعة واسعة من المصالح والقيم والأهداف والخصوم المشتركين. وذلك على النقيض

من اللاعبين السلبيين الجهاديين- الإسلاميين والموالين لإيران- الذين بينهم وبين إسرائيل القليل جدًا من القواسم المشتركة.

ويركز الكتاب بالأساس على الأطراف الإيجابية؛ منها: الجيش السورى الحر وعدة جماعات سنية والأقليات الدرزية والكردية، وهم مرشحون أقوياء للتعاون مع إسرائيل. أما الأطراف التي من الصعب احتمال تعاونها مع إسرائيل فهم الذين يتمسكون بالخط السلفي الجهادي- إسلامى أو موالين لإيران- منهم تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة وأحرار الشام وحزب الله والأقلية العلوية.

ويستعرض الكتاب الآثار المترتبة على انتقال إسرائيل من سياسة الترقب أمام الأزمة السورية إلى أنماط رسمية أو سرية من تدخل لخلق تأثير على التطورات على مختلف الأصعدة- عسكريًا ودبلوماسيًا واقتصاديًا وإنسانيًا- بما في ذلك تعزيز العلاقات المتبادلة مع لاعبين إيجابيين في المنطقة. ويكشف الكتاب عن تحركات إسرائيل وتلك الأطراف واللقاءات غير المعلنة التى جمعت تلك الأطراف بإسرائيل.

وحسب توصيات مقالات الكتاب ينبغى على إسرائيل تغيير سياستها تجاه الحرب فى سوريا؛ سياسة المشاهدة والتحول من موقف المشاهدة والترقب إلى التحرك الفعَّال لبناء علاقات مع الأطراف الإيجابية السورية وعمل مخططات مشتركة معها وكذلك التعاون مع الأطراف الإقليمية والدولية التى لديها مصالح مماثلة. وتؤثر تلك الأطراف في الواقع الحالي فى سوريا وستلعب دورًا أساسًا فى تشكيل سوريا واستقرارها، بعد سقوط نظام الأسد وفي حالة ما إذا قامت كيانات سياسية جديدة مثل دويلة علوية

موالية لإيران، أو حكم ذاتي كردي سيادي معترف به أو منطقة حكم ذاتي فى جنوب سوريا.

وتوصي مقالات الكتاب إسرائيل بأن تدرس جيدًا احتمال تنسيق التعاون مع تلك الأطراف والتنسيق معها فى وضع سياسات الأكثر نشاطًا وتأثيرًا بشأن الساحة السورية ووضع مخططات قصيرة وطويلة المدى. وتكون هذه السياسة جزءًا من استراتيجية شاملة تتيح لإسرائيل بناء نفوذ ناجح جدًا على الساحة السورية، وخلق منطقة تأثير فى جنوب سوريا ودفع مصالح واستراتيجيات حيوية لها؛ وفى مقدمتها حفظ الهدوء فى هضبة الجولان ومنع أي طرف سلبي من التوطيد في الجانب السوري.

أما القسم الثاني من الكتاب والذى يحمل عنوان "**موقف إسرائيل من أحداث الأزمة السورية**" فهو مجموعة مقالات وأبحاث كتبها باحثون متخصصون فى معهد دراسات الأمن القومي في إسرائيل تحلل تطورات الأوضاع فى سوريا وموقف إسرائيل منها؛ فيشرح بالتفصيل الأزمة فى سوريا وكيف بدأت الاحتجاجات عفوية وسلمية ثم تصاعدت نتيجة رد فعل النظام الوحشي والدموي، فانتقلت تدريجيًا إلى اشتباكات بين النظام والثوار ثم إلى حرب أهلية واستخدام النظام أسلوب الإبادة الجماعية والأسلحة الكيميائية. يتم تقييم التطورات المحتملة في المستقبل وتحليل الآثار المحتملة للأزمة المستمرة في المنطقة، مع التركيز على إسرائيل. فترى إسرائيل أن قمع المعارضة السورية قد يدفعها للانجراف نحو التطرف الإسلامي، وهو الأمر الذى تخشاه إسرائيل. فإسرائيل تخشى حالة الفوضى وغياب القانون التي تسود سوريا، لأن ذلك يؤثر على الهدوء على الحدود الإسرائيلية السورية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن سوريا غير المستقرة و التي تعصف بها النزاعات تصبح نقطة جذب للمنظمات الإرهابية الأجنبية- وهذا أمر مثير للقلق بصفة خاصة في ضوء الأسلحة الكيميائية الموجودة في سوريا.

ومن منظور إسرائيلي فنظام ما بعد الأسد قد يشكل تهديدًا جديدًا، لاسيما إذا ما اعتلت السلطة حكومة إسلامية معادية.

ويوضح الكتاب في هذا القسم كيف أن نظام الأسد فقد السيطرة على المناطق الحدودية مع تركيا والعراق، وحتى أجزاء من المناطق الحدودية مع الأردن ولبنان، وقد سقطت معظمها في أيدي الثوار. كما استولى على مناطق الحدود الشمالية للبلاد الحركات الكردية، التي تعمل على إقامة الحكم الذاتي الكردي. ويستولي الثوار على أجزاء من شرق البلاد، كما سقطت أجزاء من حلب. وفشل النظام في طرد الثوار من المناطق المحيطة بدمشق ومن الجولان وحوران.

ويظهر الكتاب أنه يمكن النظر إلى هذه الثورة، على أنها انتفاضة شعبية لقطاعات واسعة من السكان ضد نظام البعث في سوريا، وتشبه حرب "النمل الثائر على فيل". إنها حرب "نمل ثائر" ورغم ضعفه وعجزه الواضح إلا أن هذا أيضًا مكمن قوته؛ حيث لا تشكل قوة الفيل الكبيرة عقبة أمام النمل. ويرغب الكثيرون في أن ينتهي الصراع على سوريا هذه المرة على طريقة "حروب النمل" فى الماضي بانتصار "النمل الثائر" علي "الفيل". وقد حدث هذا التوقُّع بالفعل.

ويستعرض الكتاب في هذا القسم سلسلة الخطوط الحمراء التي حددتها إسرائيل والولايات المتحدة في سياق البرنامج النووي الإيراني والحرب

الأهلية في سوريا. وتكشف عن رأى إسرائيل فى أن نقل بعض منظومات الأسلحة إلى حزب الله ضربة لتوازن القوى وبالتالي تم وصف هذا على إنه تجاوز للخط الأحمر. وحذرت القيادة السياسية والعسكرية فى إسرائيل من أن اسرائيل لن تستطيع كبح الجماح فيما يتعلق بنقل سلاح يشكل تهديدًا- من وجهة نظرها- من سوريا إلى حزب الله، وشملت هذه القائمة الأسلحة الكيميائية والصواريخ المضادة للطائرات والصواريخ المتقدمة وصواريخ أرض بحر وأنواعًا بعينها من صواريخ أرض- أرض وغيرها من الصواريخ. وكان نقل هذه الأسلحة لحزب الله، على الرغم من التحذيرات الإسرائيلية بعدم القيام بذلك، يعتبر تخطٍ واعٍ من سوريا للخط الأحمر الإسرئيلي مما دفع إسرائيل إلى التعامل بالتصعيدً فى هذا الشأن.

كما يكشف الكتاب في هذا القسم عن موقف حزب الله من الثورة فى سوريا ومشاركته الفعالة في الصراع الدائر في سوريا، فلم يكتفِ بالدعم المعنوي والسياسي أو الدعم العسكري البسيط لنظام الأسد، ولكنه أرسل جحافل من المحاربين للقتال الى جانب الجيش السوري. وتحليل إسرائيل لدور حزب الله سواء في سوريا ومدى تأثير ذلك على مواجهته أن يفكر في فتح جبهة عسكرية جديدة ضد إسرائيل.

ووفي هذا القسم من الكتاب رصد تحليلي لوضع الصراع وأبعاده وتطوره إلى حرب أهلية متواصلة، والتركيز على البعد العرقي للصراع وعلى العداء بين الأغلبية السنية والأقلية العلوية في سوريا. وأوضح هذا التحليل أن الانقسام العرقي بين السنة والشيعة له أهمية خاصة في ضوء الطابع الإقليمي للصراع في سوريا، والذى سرعان ما امتد ليكون "حروبًا بالوكالة" أوسع بين

القوى الكبرى المركزية في المنطقة، وهي المملكة العربية السعودية وإيران. وأوضح أيضًا أن الانقسام الطائفي في سوريا عزز الفجوات العرقية. وكان التصدع الطائفى المتنامي لا شك يصب في صالح إسرائيل.

لقد اهتم الكتاب في هذا القسم برصد وضع الأكراد فى سوريا واستعراض الصحوة بين الأكراد فى شمال العراق وشمال سوريا في السنوات الأخيرة: ومدى نجاح الأكراد فى تحقيق درجة الحكم الذاتي في هاتين الدولتين، وفرص الحفاظ على هذا الحكم الذاتي ومسألة ما إذا كانت تلك الكيانات سوف تصل إلى إعلان الاستقلال. وأن إسرائيل حريصة على تعزيز علاقاتها مع الأقلية الكردية في هاتين الدولتين، وتحاول إقناع الولايات المتحدة أن تكون متعاطفة مع فكرة استقلال الأكراد. وستكون الدولة الكردية المستقلة التي ستقام في المنطقة صديقة لإسرائيل، وبالتالي إذا ما أعلن هذا الكيان الاستقلال يجب على إسرائيل أن تكون أولى الدول التي تعترف بذلك. ولقد أقام مسؤولون إسرائيليون لسنوات اتصال مع مسؤولين أكراد، وتم تعزيز هذه الاتصالات.

وتوضح الدراسة أزمة اللاجئين الإقليمية من خلال عرض تقييم الوضع وصياغة التحديات الرئيسة التي تواجههم على المدى القصير والطويل. حيث إن الآثار المترتبة على هذا الصراع الدموي سوف تشعر به أكثر الأجيال القادمة. فالحرب الأهلية المستمرة لها آثار مدمرة على المدى الطويل على الاستقرار وعلى القدرة على ازدهار سوريا في المستقبل.

وأماط الباحثون في هذا القسم من الكتاب اللثام عن دور إسرائيل في الحرب الأهلية بسوريا، ويرون أنها اتبعت فى البداية سياسة عدم التدخل، إلا

أن الخطاب السياسي السوري وكذلك المعارضة قدمها باعتبار أن لها دورًا محوريًا في اندلاع الأزمة بسوريا واستمرار الحرب بها. وأكدوا على أهمية تقارب إسرائيل من الأطراف السورية واغتنام الفرص لتعزيز العلاقات مع الجهات السورية التي تشترك معها في مصالح مشتركة.

أما القسم الثالث والأخير من الكتاب الذى يحمل عنوان "**سوريا- من دولة إلى نظام هجين: انعكاسات ذلك على إسرائيل**" فهو عبارة عن دراسة حول سيناريوهات ما بعد حكم الأسد وسوريا فى المستقبل. فقد وضعت إسرائيل مجموعة من السيناريوهات للتعاطي مع سوريا أثناء الحرب الأهلية وبعد سقوط نظام بشار الأسد وطرحت مراكز الأبحاث لديها مجموعة دراسات استشرافية تصدر معظمها سؤالٌ مهم: هل بعد سقوط نظام الأسد سوريا قادرة على إعادة بناء نفسها مجددًا فى شكل دولة قومية؟ إذا لم يكن الأمر كذلك، فكيف سيكون حال سوريا في السنوات المقبلة، وما العواقب المحتملة على إسرائيل؟ فهناك حاجة إلى بلورة مبادئ لسياسة إسرائيل تجاه سوريا والساحة بأكملها على حدودها الشمالية الشرقية.

وقام الإسرائيليون فى المرحلة الأولى بتحديد العناصر الرئيسة التي تشارك في الحرب في سوريا بهدف تشكيل ملامح مستقبلها (المحلي والإقليمي والدولي) وجدول أعمالهم اليومي والمصالح الأساسية التي تحركهم وكذلك خصائص الوضع الأمني والعسكري والوضع الاقتصادي والإنساني في سوريا. في المرحلة التالية صيغت مجموعة سيناريوهات محتملة لمستقبل سوريا يعكس البعض منها واقع سوريا الموحدة، في حين أن البعض الآخر مستمد من معالم سوريا المفككة. بعض السيناريوهات هي

حالة مؤقتة، وفترة انتقالية، والبعض الآخر هي حالة نهاية أكثر استقرارًا. وأهم هذه السيناريوهات ما يلي:

- تبقى سوريا دولة واحدة يحمكها النظام العلوي: وهو سيناريو تسعى روسيا وإيران جاهدتان للحفاظ عليه حيث تؤيدان النظام العلوي- مع بشار الأسد أو بدونه. أما الولايات المتحدة لا تحبذ هذا السيناريو. ولن تقبل المملكة العربية السعودية وحتى تركيا بترك النظام العلوي، الذي يعنى وجوده هيمنة علوية شيعية برعاية إيران فى سوريا.

- تظل سوريا موحدة، لكن تحت الحكم السني: رغم أن الأغلبية فى سوريا سنية ومن المفترض أن يكون سنياريو حكم سني هو الأقرب للواقع لكن يبدو أن حكم الأغلبية السنية في سوريا هو حلم بعيد كل البعد عن الواقع الذي نشأ في الدولة خلال الحرب الأهلية. وحتى لو حدث ذلك، فمن المتوقع أن يحدث خلاف سني بشأن طبيعة ملامح المستقبل في سوريا: علمانية ديمقراطية أم تخضع لنظام إسلامي، أم تخضع لحكم إسلامي سلفي.

في المقابل، تعارض إيران مثل هذا السيناريو وتستمر في تشغيل وكلائها لتقويض الوضع من الداخل وعدم السماح بتأسيس نظام سني. ويمكن للولايات المتحدة أن تدعم حكومة سنية بقيادة الإخوان المسلمين، طالما تضمن بأنها لن تقمع الأقليات ولن تقيم علاقة مع تنظيم القاعدة وداعش. أما تركيا فتفضل هذا السيناريو على استمرار الفوضى أو البقاء على النظام العلوي في سوريا- طالما أن هذا سيمنع إقامة حكم ذاتي كردي في شمال سوريا على الحدود مع تركيا.

- تظل سوريا موحدة لكن ضمن نظام حكم فيدرالي: تعكس فكرة إنشاء اتحاد فيدرالي في سوريا الاعتراف بأن مجموعات مختلفة تتحكم في مناطق مختلفة من البلاد وأنه لا توجد أية جماعة لديها القدرة العسكرية على هزيمة كل المجموعات الأخرى. والفكرة وراء هذا الترتيب هي أنه يجب الحفاظ على الإطار الذي يسمى سوريا، ولكن في الوقت نفسه، يجب التعبير عن مراكز القوى المحلية. ويمكن أن يظهر هذا الحل في المقدمة إذا حصل على دعم كبير من القوى العظمى- روسيا والولايات المتحدة. أما التقييم السائد هو أنه إذا ما تأسس الاتحاد الفيدرالي سيكون ضعيفًا بسبب العداء الكبير الذي يسود بين الجماعات الدينية والعرقية في سوريا بعد سنوات الحرب الطويلة.

- تتفكك سوريا إلى وحدات حكم مستقلة: عدم القدرة على الاتفاق على وقف إطلاق النار وعملية الانتقال السياسي لتشكيل الدولة من المحتمل أن ينشأ وضع وسط والذى سوف ينعكس فيه الواقع المعاصر الرسمي في سوريا: في الواقع هي مقسمة إلى عدة كيانات دينية وعرقية مختلفة. سيتم تحديد حدود كل من هذه الكيانات على أساس توازن القوى العسكرية بينها.

- استمرار القتال: كلما مرَّ الوقت، كلما زادت احتمالية استمرار حدة القتال وتقلص فرص إقامة سوريا جديدة وموحدة. وينبع الاحتمال الكبير لاستمرار القتال، في جملة أمور، من أن العديد من العناصر الخارجية لها مصلحة في مواصلة هذه الحرب. وينبغى أن نتذكر أن في سوريا تدور العديد من المعارك، لكن الأساسية فيها بين الإسلام السني الذي تقوده السعودية والإسلام الشيعي بقيادة إيران.

وبسبب الإلمام بالواقع في سوريا، يبدو أن احتمال حدوث سيناريو متجانس من أي نوع هو احتمال ضعيف للغاية. ومن الأرجح أن تتحقق عدة سيناريوهات في نفس الوقت: في كل منطقة سيتحقق سيناريو معين.

وقد قامت إسرائيل برصد مستمر للتطورات في سوريا، إلى جانب تحليل استراتيجي طويل المدى للاتجاهات والتوجهات المحتملة، واستنتجت احتمال تحقيق أكثر من سيناريو واحد. وفي حالة خضوع سوريا لسلطة مركزية علوية، ستسيطر هذه السلطة على الشريط الساحلي فقط وعلى "العمود الفقري" لسوريا على طول الطريق من حلب إلى دمشق وربما أيضًا على مناطق في الجنوب. وتكون بقية المناطق قطاعات مستقلة تنتمي إلى إتحاد فيدرالي خاضع إلى حد ما للحكم العلوي، ولكن يتمتع باستقلالية فى إدارة الشؤون السياسية: أما شمال شرق سوريا سيكون تحت سلطة كيان كردي، وستتم إدارة شمال سوريا وأجزاء من الجنوب فى إطار كيانات سُنية محلية، وسوف تنتمي المنطقة المتاخمة للبنان إلى كيان شيعي يدعم النظام المركزي. وستسيطر على جنوب سوريا وشرقها عناصر سلفية جهادية ولن تنصاع للسلطة المركزية. ويسود فيها الفوضى واستمرار القتال. وتشير التقديرات إلى أن العلاقات بين الجيوب سوف تتميز بالمنافسة، وأحيانًا العداء، وفي حالات أخرى التعاون.

وسيتسم النظام المستقبلى في سوريا بأنه سيكون "**نظامًا سياسيًا هجينًا**" بمعنى أنه هو الحكم المختلط الذى ينفذه أكثر من عنصر أو وكيل واحد، ويمكن أن يشمل عناصر على المستوى المحلي والوطني والدولي. وتستطيع تلك العناصر أن تكون مؤسسات سياسية ودينية ومنظمات غير حكومية، وبالطبع حكومات رسمية.

يكشف الكتاب الذي بين أيدينا فى هذا القسم عن انعكاسات تلك السيناريوهات المحتملة على أمن إسرائيل وأنه ينبغى على إسرائيل التمسك بمصالحها وسياستها الأمنية والتى تتمثل في:

- ضمان الأمن والسلام والاستقرار في الساحة الشمالية لإسرائيل.

- إبعاد العناصر السلبية التي تزعزع استقرار مرتفعات الجولان.

- منع انتشار القوات التابعة لإيران في جنوب سوريا والحد من نفوذ إيران في تشكيل سوريا من الناحية الجغرافية والحكومية والعسكرية.

- إنشاء منطقة نفوذ إسرائيلية في جنوب سوريا لضمان بيئة مستقرة وهادئة ومنع العناصر المتطرفة من ترسيخ وجودها هناك "التنظيمات السلفية الجهادية من جهة، وعملاء إيران من جهة أخرى".

ولكى تحافظ إسرائيل على مصالحها فهى تستخدم وسائل القوة الصلبة، وكذلك القوة الناعمة فى تعاملها مع أطراف النزاع داخل سوريا. فقد استخدمت القوة الصلبة من خلال العمل العسكري لردع القوى السلفية الجهادية ونظام الأسد وإيران وحزب الله. وقامت بالضرب العسكري المباشر للأهداف العسكرية ومخزونات الأسلحة والبنية التحتية لإنتاج الأسلحة. كما حاولت ترجيح ميزان القوى العسكرية في ساحة القتال السوري الداخلي على حساب العناصر المعادية لإسرائيل. ويمكن القيام بذلك من خلال توفير الأسلحة والمعدات والمعلومات والموارد المختلفة لمعارضي أعداء إسرائيل. كما قامت بإعلان منطقة حظر جوي في هضبة الجولان والجنوب السوري والتهديد باعتراض أي طائرات تابعة للنظام تخترقها. ومنعت انتشار

قوات المحور الشيعي بقيادة إيران وحزب الله في هضبة الجولان وفق الخطوط الحمراء التي رسمتها إسرائيل، واعتراض وتدمير البنية التحتية الإرهابية التي يبنيها المحور الشيعي ضد إسرائيل. أما القوة الناعمة: فإلى جانب القوة العسكرية الصارمة، استخدمت إسرائيل القوة الناعمة: (الأدوات السياسية والدبلوماسية والإعلامية والاقتصادية والقانونية والإنسانية) من خلال:

- التعاون مع القوى الإقليمية.

- الأدوات الاقتصادية: إنشاء حدود اقتصادية في مرتفعات الجولان تشمل طرق التجارة بين إسرائيل وجنوب سوريا. وستمكن هذه الطرق من استيراد وتصدير السلع، بما في ذلك المنتجات الزراعية والخدمات، كما ستسمح باستيراد العمالة. بهذه الطريقة ستتحسن الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في جنوب سوريا وستزيد مساحة المصالح المشتركة بين إسرائيل والعناصر المحلية السورية في مرتفعات الجولان بشكل خاص وفي جنوب سوريا بشكل عام. بالإضافة إلى ذلك ستكون إسرائيل قادرة على الاستفادة من اقتصاد حدودي طويل الأجل- إذا سمحت الظروف بالفعل- من خلال التعاون مع الجانب السوري في البنية التحتية والاقتصاد والتجارة والزراعة والتكنولوجيا.

- تقديم المساعدات الإنسانية للثوار السوريين ونقل بعضهم إلى مستشفيات في إسرائيل وتقديم أغذية الأطفال والوقود والأدوية والملابس والبطاطين إلى القرى في الجولان السوري من خلال المنظمات غير الحكومية الإسرائيلية واليهودية، ومعظمها في الأردن وتركيا وحتى سوريا نفسها.

لقد خلقت الأزمة في سوريا فرصًا لإسرائيل للتعاون ليس فقط مع الكيانات غير الحكومية، ولكن أيضًا مع الدول الراعية التي تقف وراء تلك الكيانات غير الحكومية؛ لذلك، يمكن لإسرائيل أن تنظر إلى مصالحها المشتركة مع الدول العربية السنية في سياق سوريا كوسيلة لإقامة علاقات أكثر صلابة، مع مرور الوقت، والتي ستشمل أيضًا دمجها في السعي إلى حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وهذا ما قد يفسر جزءًا من المحاولات المستميتة سواء للإدارة الأمريكية والغرب بشكل عام، وإسرائيل بوجه خاص من أجل التطبيع الكامل مع الدول العربية وفي الصدارة منها المملكة العربية السعودية.

أحمد كامل راوى

القسم الأول

سوريا – خريطة جديدة ولاعبون جدد:

صراعات إسرائيل وفرصها

محتويات القسم الأول

- فرص تعاون مع لاعبين آخرين (غير رسميين).
- تعاون تكتيكي مقابل تعاون استراتيجي.
- سبل العمل العسكري.
- سبل العمل الدبلوماسي.
- مخزون الأدوات الاقتصادية.
- النشاط الإنساني.

ملخص وتوصيات.

ملحق:

- مواقف ناشطين سوريين إزاء دور إسرائيل فى أزمة سوريا.
- خلفية شخصية للناشطين السوريين الذين أجابوا على الاستبيانات.
- متقطفات من الأجوبة على الاستبيانات.
- تعليقات.

ملخص

غيرت الحرب الأهلية الدائرة فى سوريا منذ مارس ٢٠١١ الساحة الإقليمية ومعالم الدولة السورية التى حظيت باستقرار نسبي على مدار أربعة عقود. ولم تعد سوريا اليوم الدولة القومية المستقرة التى كانت، بل صارت ساحة صراعات داخلية وإقليمية ودولية بين لاعبين سياسيين آخرين نجحوا فى استغلال الضعف النسبي لنظام الأسد من أجل تعزيز وتوطيد مكانتهم.

خلق ضعف النظام المركزى وصعود لاعبين جدد على حسابه مشاكل وصراعات جديدة أيضًا أمام دولة إسرائيل: فمن ناحية، أدت مسيرة تفكيك سوريا إلى خلق مناطق شاسعة بدون سلطة مؤثرة، وقد تسللت إليها عناصر إسلامية راديكالية من السنة والشيعة. وتحمل تلك العناصر تجاه إسرائيل مشاعر عدائية فكريًا ودينيًا، وتخضع بعض من تلك العناصر لتأثيرات دول علاقتها بإسرائيل سلبية ومتوترة مثل تركيا وقطر، أو عدائية مثل إيران وفرعها اللبناني حزب الله. وأثناء المعركة فى سوريا وسع لاعبون سلفيون وجهاديون موالون لإيران من نشاطهم فى جنوب سوريا، ونجحوا فى الاستقرار بالقرب من حدود إسرائيل في هضبة الجولان وتقويض الهدوء النسبي الذى ساد لسنوات طويلة في المنطقة. ومن ناحية أخرى، فقد أتاح ظهورهم فى مقابل عدة لاعبين معارضة برجماتين، يمثل بعضهم جماعات عامة سورية ومحلية ليبرالية ومعتدلة، أمام إسرائيل فرصًا ملموسة للتعاون وربما أيضًا لتجهيز بنية لعلاقات بينها وبين لاعبين إيجابيين فى المستقبل. ويتقاسم هؤلاء اللاعبون معها أهدافًا ومصالح متداخلة، وربما قيمًا ليبرالية مماثلة وبخاصة- الخصوم المشتركين.

يُخصص هذا الكتيب لرسم خريطة اللاعبين الناشطين اليوم فى سوريا؛ معظمهم لاعبين غير رسميين[1]، وتحليل مواقفهم تجاه إسرائيل وعرض العلاقات المتبادلة التى نشأت بينهم وبين إسرائيل خلال الحرب الأهلية فى سوريا وبلورة سياسة إسرائيلية مؤثرة وفاعلة تجاههم. وتُعرض فى الكتيب سبل العمل التى هدفها رسم استراتيجية إسرائيلية فى مواجهة الساحة السورية المتغيرة، وبخاصة جنوب سوريا. ويركز الكتيب على اللاعبين الإيجابيين؛ من بينهم: عدة جماعات سنية والأقليات الدرزية والكردية والذين يبدون كمرشحين أقوياء للتعاون مع إسرائيل. أما اللاعبون الذين من الصعب احتمال تعاونهم مع إسرائيل فهم الذين يتمسكون بالخط السلفي الجهاد- إسلاميًا أو الموالين لإيران- منهم تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة وأحرار الشام وحزب الله والأقلية العلوية، فقد حظوا باهتمام أقل فى هذا الكتيب.

وفق توصيات الكتيب، يجب على إسرائيل أن تسعى لتحويل سياسة المشاهدة والترقب تجاه الحرب فى سوريا إلى التحرك النشط بدفع علاقات ومخططات عمل مع لاعبين إيجابيين سوريين ولاعبين إقليميين ودوليين ذوي مصالح مماثلة. هؤلاء اللاعبون يؤثرون في الواقع الحالي فى سوريا ومتوقع أن يؤدوا دورًا جوهريًا فى تشكيل سوريا واستقرارها، إذا ما سقط نظام الأسد أو إذا ما قامت كيانات سياسية جديدة مثل دويلة علوية موالية لإيران، أو حكم ذاتي كردي سيادي معترف به أو منطقة حكم ذاتي فى جنوب سوريا. على إسرائيل أن تدرس إمكانية تنسيق وتعاون مع هؤلاء اللاعبين والسياسات الأكثر نشاطًا وتأثيرًا بشأن الساحة السورية التى تضع نصب أعينها

(١) المقصود هنا الجهات التى ظهرت في ظل الصراع في سوريا ، وغير رسميين أي غير حكوميين ولا ينتمون للنظام.

أهدافًا قصيرة وطويلة المدى. ستكون هذه السياسة جزءًا من استراتيجية شاملة تتيح لإسرائيل بناء نفوذ ناجح جدًا على الساحة السورية، وخلق منطقة تأثير فى جنوب سوريا ودفع مصالح واستراتيجيات حيوية لها، وفي مقدمتها حفظ الهدوء فى هضبة الجولان ومنع لاعبين سلبيين من التوطيد في الجانب السوري.

المقدمة

غيَّرت الحرب الأهلية الدائرة فى سوريا منذ مارس ٢٠١١ تمامًا شكل دولة سوريا التي هنأت بالاستقرار على مدى أربعة عقود، وخلقت موجات صدمات أثرت على المنطقة كلها وتجاوزت المنطقة. تعتبر سوريا اليوم- إذا ما كان من الممكن استخدام هذا المصطلح بعد- كيانًا لا يمكن وصف حدوده بدقة، ومقسم إلى مناطق تسيطر عليها عناصر مختلفة لها انتماءات خارجية- ولا تبدو كدولة بل تبدو أكثر كساحة صراعات داخلية وإقليمية ودولية بين لاعبين سياسيين ولاعبين آخرين ممن نجحوا في استغلال ضعف النظام المركزي لكي يوطدوا مكانتهم. خلقت عملية ضعف النظام المركزي وصعود لاعبين آخرين على حسابه مشاكل وصراعات جديدة أيضًا أمام دولة إسرائيل: فقد أدت عملية تفتيت سوريا إلى خلق مناطق شاسعة بدون سلطة مركزية فعالة، تسللت إليها عناصر إسلامية سنية راديكالية، علاوة على عناصر المحور الشيعي الراديكالي بقيادة إيران. تلك العناصر معادية لإسرائيل وخاضعة لتأثيرات دول علاقاتها بإسرائيل سلبية ومتوترة مثل تركيا وقطر أو معادية مثل إيران وفرعها اللبناني حزب الله. وخلال الحرب في سوريا، وسَّعَ لاعبون سنة جهاديون وموالون لإيران نشاطهم نحو جنوب سوريا، ونجحوا في الاستقرار وتعزيز مواقعهم بالقرب من حدود إسرائيل في هضبة الجولان وشكلوا خطرًا على الهدوء النسبي الذي ساد لسنوات طويلة في المنطقة. وفى المقابل فقد ظهر لاعبون معارضة برجماتيون يمثل بعض منهم جماعات محلية ليبرالية ومعتدلة، خلقت بالنسبة لإسرائيل فرصًا

ملموسة للتعاون، وربما أيضًا أساسًا جيدًا لعلاقات مستقبلية بين إسرائيل واللاعبين الذين يتقاسمون معها أهدافًا ومصالح وقيمًا مماثلة وأيضًا خصومًا مشتركين.

لا ينفصل المسار السوري عن السياق الإقليمي الأوسع الذي يتسم بتطورات انهيارات مماثلة (في العراق وليبيا واليمن) بجانب تبلور بؤرتي قوة جديدتين- المحور الإيراني الشيعي والمحور الجهادي- اللذان يشكلان صراعًا جوهريًا سواء للدول السنية في المنطقة وسواء للاعبين غير الرسميين الذين ليسوا ضمن حزب الله، وليسوا مع الدولة الإسلامية (داعش) وما شابه ذلك. ويعد تشكيل تحالف إقليمي سني- يعمل على فرملة إيران وحلفائها من ناحية والدولة الإسلامية من ناحية أخرى ويشمل السعودية والأردن- هو مركب مهم في فهم الديناميكية الإقليمية الجديدة ومكانة إسرائيل داخلها. وتنعكس تلك الديناميكية على ساحة المناوشة السورية، وبخاصة على الساحة الجنوبية السورية وعلى العلاقات المتبادلة بين إسرائيل واللاعبين الفاعلين بها.

هذا الكتيب مخصصٌ لرسم خريطة اللاعبين المتنوعين الفاعلين اليوم في سوريا- معظمهم لاعبون غير رسميين- لتحليل مواقفهم تجاه إسرائيل واستعراض العلاقات المتبادلة التي نشأت بينهم وبين إسرائيل أثناء الحرب الأهلية في سوريا، ولبلورة سياسة إسرائيلية فاعلة تجاههم. وتقدم هذه الأبحاث سبل عمل متنوعة من المحتمل أن تساعد في دفع استراتيجية إسرائيلية جديدة وطويلة المدى تجاه الساحة السورية المتغيرة. ولضرورة البحث تم تصنيف اللاعبين السوريين إلى إيجابين أو سلبيين وفق مدى

الملاءمة بينهم وبين إسرائيل في سلسلة من التعاريف التي تخلق إمكانات التعاون في وقت معين. تُقاس نسبة الملاءمة هذه وفق عدة أبعاد: قيمٌ وأهدافٌ ومصالحٌ وخصومٌ. من هذه الناحية يوصف اللاعب إيجابيًّا طالما زادت نسبة الملاءمة بينه وبين المعايير المذكورة آنفًا، وسلبيًّا طالما قلَّت نسبة الملاءمة بينه وبين تلك المعايير.

تركز الأبحاث بالأساس على اللاعبين الإيجابيين؛ منهم الجيش السوري الحر وجماعات سنية محلية في جنوب سوريا والأقليات الدرزية والكردية وهم أكثر المرشحين المحتملين للتعاون مع إسرائيل. أما اللاعبون ذوو الإيديولوجية السلفية الجهادية الإسلامية أو الموالون لإيران- الدولة الإسلامية وجبهة النصرة وأحرار الشام وحزب الله والأقلية العلوية التي تقف وراء نظام الأسد- هم أقل احتمالًا للتعاون مع إسرائيل. ولذلك حظوا باهتمام أقل. من المهم الإشارة إلى أن ديناميكية الأحداث في سوريا ونشاط إسرائيل من المحتمل أن يغير من توجيه اللاعبين موضوع النقاش والتأثير على التوصيات الواردة في الكتيب فيما يتعلق باحتمال التعاون مع إسرائيل.

ينقسم هذا الكتيب إلى ثلاثة فصول: يناقش الفصل الأول صعود اللاعبين غير الرسميين كعنصر ذي ثقل في الشرق الأوسط بصفة عامة وفى سوريا بصفة خاصة في أعقاب الاضطرابات في العالم العربى في ٢٠١٠- ٢٠١٥، وكذلك في سياسة "الترقب" التي اختارتها إسرائيل إزاء الحرب الأهلية في سوريا وآثارها.

ويهتم الفصل الثاني برسم خريطة اللاعبين الرئيسيين- منهم: الدولة الإسلامية وجبهة النصرة والتحالف القومي لقوى الثورة المعارضة السورية

والجيش السوري الحر ولاعبين سوريين محليين في جنوب سوريا وشخصيات ذات تأثير تعمل بشكل مستقل وجماعات الأقلية الكردية والدرزية- الناشطين في الساحة السورية والعلاقات المتبادلة بينها وبين إسرائيل.

ويحلل الفصل الثالث المخاطر والفرص الكامنة للتعاون مع اللاعبين الإيجابيين، والشروط اللازمة لنجاح هذا التعاون ومزاياه وملامحه الممكنة. ويقدم هذا الفصل سبلًا للنشاط العسكري والدبلوماسي والاقتصادي والإنساني لمواجهة الصراعات على الساحة السورية الجديدة. كما أوصى بتغييرسياسة الترقب من قبل إسرائيل والتحول إلى سياسة أكثر نشاطًا وفاعلية والتي تحدد أهدافًا على المدى الطويل.

وفى نهاية الكتيب يأتي ملحق يضم إجابات على استبيان أرسله "**معهد دراسات الأمن القومي**" لنشطاء المعارضة السوريين الذي يقيم معظمهم خارج سوريا. وعلى الرغم من أن الاستبيان لا يشكل عينة تمثيلية إلا أنه يوفر نظرة ثاقبة فيَما يتعلق بعدة جوانب ويفتح الباب لمزيد من البحوث.

ونود أن نشكر من أعماق القلب كثيرًا من الناس الذين ساعدوا في إعداد الكتيب: د. عينات كورتسود وجاليا ليندنشتراوس اللتان قدمتا تعليقات مثمرة، وأعدتا بتفان وباحتراف الكتيب، ود. كوبي ميخال ود. يوئيل جوزنسكي وموشيه جروندمن ود. جودي روزن ود. كرميتفالنسي وأوريت برلوف وعوميرعيناف الذين قرأوا النسخ الأولى من الكتيب، ورافقوا إعداده من مراحله المبكرة وقدموا رؤى مهمة واقترحوا توجهات مفيدة. وقدَّم يوئيل قوزاقودفنا لنا الخدمات المتميزة لمركز المعلومات لمعهد دراسات

الأمن القومي. وقدمت لنا إليزابيث تسوكوف آفاقًا ووجهات نظر جديدة. وأوضحت جل لويسكي المؤسسة ومديرة مؤسسة (Israeli Flying Aid IFA) لنا القضايا المتعلقة بجدول الأعمال الإنسانية للكتيب. شكر خاص للنشطاء السوريين الذين ساهموا في المساعدة في إعداد الكتيب عندما قدموا لنا معلوماتهم وخبراتهم وعلاقاتهم، وسلطوا الضوء على الواقع المعقد في بلدهم. مصادر هذا الكتاب مستقاة من خلال اتصالات غير رسمية أقامها كاتبو المقالات مع عدد من النشطاء السوريين. في بعض الحالات وردت أسماء بشكل مختصر أو بإخفاء الاسم، لكي لا يتم الكشف عن هويتهم.

تشير التوصيات الواردة في الكتيب إلى تاريخ توقيعه، ولكن طبيعة الحرب الدائرة في سوريا والتطورات المتوقعة في الساحة المعقدة بها قد تحتاج في المستقبل إلى إعادة النظر مجددًا وتحديث التوصيات وفقًا للظروف المتغيرة.

أودي ديكل ونيريومس وأوفيرفينتر

(تل أبيب، أكتوبر)

الفصل الأول

صعود اللاعبين غير الرسميين في سوريا

نظرة إقليمية وعالمية

كانت الساحة الدولية شاهدة في العقدين الأخيرين على مسارات تغلب تأثير لاعبين غير رسميين في الساحة الداخلية السياسية والإقليمية والعالمية. وبلغ هذا التطور ذروته في الشرق الأوسط عقب الاضطرابات التى بدأت في نهايات ٢٠١٠. عانت حدود الدول العربية التي رُسِمَت معالمها بشكل مصطنع في إطار اتفاقية **سايكس بيكو** وفق مصالح استعمارية غربية وليس وفق التطور التاريخي الطبيعي، على مدار سنوات من عدم استقرار واضح تجلَّى في صراعات داخلية وخارجية. وغذَّى رسم الحدود بشكل مصطنع صعود لاعبين غير رسميين وعضدهم بطريقتين:

الأولى: حافظت جماعات في الدول القومية على الارتباط بهويات أخرى (دينية، طائفية، قبلية، عائلية) والإخلاص لها وكانت تلك الهويات موجودة قبل تأسيس الدولة، أو الارتباط بهويات تجاوزت حدود الدول وشجعت على الانفصال عن الدولة.

الثانية: خلق رسم الحدود التعسفي للدول أزمات هوية في العالم العربي، حاولت إيديولوجيات مختلفة التغلب عليها. وطالبت القومية العربية أن توحد تحت سقفها كلَّ من يتحدثون العربية دون النظر إلى أصلهم العرقي

وديانتهم وطائفتهم، وأضفى الطابع الإسلامي القاسم المشترك الديني الإسلامي أساسًا لحلم طويل المدى لإحياء أمة الإسلام ككيان سياسي حقيقي. صارعت كلتا الإيديولوجيتين شرعية هيكل الدولة، وقدمتا أنفسهما كعلاج فوق الدولة للانقسام الداخلي والخارجي وباعتبارهما تحدٍ فوق الانقسام الامبريالي المفروض.

لم يعد وجه الشرق الأوسط في ٢٠١٥ كما كان قبل الاضطرابات الإقليمية. حيث بدأ نظام الدول التي تم رسم ملامحها بعد الحرب العالمية يتلاشى وظهرت ملامح تطور محتمل لتفكك الدول القومية وفق خطوط طائفية وإثنية وإيديولوجية. وبصرف النظر عن نقاط الضعف الهيكلية لهذا التحول فقد ضعفت أيضًا قوتان أساسيتان مسؤولتان عن استقرار الدول القومية العربية: فمن جانب فقد تحدَّى المواطنون الأنظمة العربية المستبدة وصوتوا على الفشل المتراكم في الحكم وعلى الفساد المستشري في مؤسساته. ومن جانب آخر فشلت الولايات المتحدة كقوى عظمى عالمية وقائدة في محاولاتها أن تنشر في المنطقة ثقافة حكم ديمقراطي وفق النموذج الغربي، وقد عقدت العزم على تقليص وجودها العسكري بعد التجارب المؤلمة التي خاضتها في العراق وأفغانستان. وقد أضعفت السياسة التي اتبعتها منذ هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وحتى الربيع العربى شرعية النظم العلمانية المستبدة، وزادت من حدة الخلافات التاريخية التي طغت على الدول القومية العربية ومهدت الطريق لتقويض النظام القديم.

وقد وضع اللاعبين غير الرسميين- بدءًا من الميليشيات المسلحة وانتهاء بمنظمات حقوق الإنسان والمجتمعات المحلية- أنفسهم على أنهم

يسعون لملء الفراغ الناجم عن ضعف الحكومة المركزية، وتقويض عوامل الاستقرار والانسحاب من مشاركة القوى الغربية. وقد فتح هذا الواقع نافذة لصراع لاعبين جدد يؤدون أدوار السيطرة والنفوذ التي كانت في السابق في حوزة دول فقط، مثل توفير الخدمات العامة وتشيد البنية التحتية والحفاظ على الأمن. وفى بعض الحالات نجح لاعبون عنيفون في التحول مع الوقت إلى ما يشبه الدولة حيث وضعوا أنفسهم بديلًا للدولة بسبب مسؤولياتهم عن المناطق التي تحت سيطرتهم ومعيشة السكان الذين يعترفون بسلطتهم. هكذا على سبيل المثال لاعبون عنيفون مثل حزب الله وحماس والدولة الإسلامية (داعش) يدمجون هويات تابعة للدولة وغير تابعة للدولة على حد سواء ويعملون في نفس الوقت في ساحات مختلفة- في الساحة العسكرية وفى الساحة السياسية وفى الساحة الاجتماعية.

اللاعبون غير الرسميين في سوريا

كانت سوريا في الأعوام ٢٠١١- ٢٠١٥ فى حالة اختبار واضحة لعملية تقويض نظام الدولة التقليدي ودخول لاعبين غير رسميين إلى الساحة. فالمظاهرات الحاشدة التي بدأت في الدولة في مارس ٢٠١١ تصاعدت تدريجيًّا إلى حرب أهلية كانت لها عواقب جيوسياسية وديموجرافية واجتماعية بعيدة المدى على سوريا والمنطقة وأوروبا. وسجلت خلالها ما يقارب ٣٠٠ ألف ضحية فى جميع معسكرات المعارضين، وأصبح ما يقرب من أربعة ملايين سوري لاجئًا (معظمهم في البلدان المجاورة) وظل ما يقارب ٧,٥ مليون سورى نازحًا في وطنهم.

تحول الصراع من أجل مستقبل سوريا، الذي بدأ بانتفاضة مدنية ضد الظلم وفشل حكم بشارالأسد، إلى مواجهة طائفية- سنية- علوية، وإلى معركة شرسة في أنحاء مختلفة من سوريا بين جماعات سنية سلفية- جهادية ومعارضين سنة معتدلين، والأكراد والدروز والمسيحيين والعلويين والشيعة وإلى ساحة صراع من أجل الهيمنة الإقليمية بين محورالدول السنية الذى تقوده المملكة العربية السعودية والمحور الشيعي الموالي لإيران. وظلت التحالفات السياسية والعسكرية، والأقليات العرقية والدينية وجماعات المصالح المحلية تحاول التأثير أيضًا على مصيرالثورة.

ولقد باءت محاولات وساطة المجتمع الدولي بين نظام الأسد وقوى المعارضة السورية بالفشل، وسقطت سوريا في واقع الدولة الفاشلة التي غاصت في حالة حرب بين الأديان وبين الطوائف وغارقة في مسيرة تفكيك متقدمة. كثافة الأحداث- بدءًا من تدمير البنية التحتية في الدولة ومؤسساتها، عبر تدفق تيار النازحين واللاجئين المستمر وانتهاء بتوطيد اللاعبين غير الرسميين للدولة في أرجاء سوريا- كل ذلك أكمل صورة مسار لا رجعة فيه والذي خلق- ولا يزال يخلق- واقعًا جديدًا في المنطقة، ومختلف كثيرًا عما كنا نعرفه. وخلال الحرب الأهلية ضعف إلى حد كبير نظام الأسد. فجيشه الذى يقارب الـ ٣٠٠ ألف جندي في بداية القتال فقد أكثرمن ٥٠ بالمائة من قوته بسبب الانشقاقات والإصابات والموت في الحرب. كما ساهم التمزق السني- العلوي أيضًا في تقليص عدد الجنود خارج طائفة العلويين الذين يضحون بأنفسهم من أجل النظام. وكلما استمرت الحرب وأصبحت حرب استنزاف، ظهر التعب بين مؤيدي النظام. وقد تجلّى هذا في التوظيف

المتزايد وبضرورة تفعيل التجنيد القسري واللجوء إلى المساعدات من القوى الخارجية والميليشيات والمرتزقة، الذين بدأوا أيضًا في لعب دور. وفي كلمة ألقاها في يوليو ٢٠١٥ اعترف الأسد بأن جيشه يعانى من نقص في القوى البشرية والإنهاك.

علقت جامعة الدول العربية في ١٦ نوفمبر ٢٠١١ عضوية سوريا في المنظمة، وفرضت عليها عقوبات، وبدأت في التفاوض مع قوى المعارضة. ومع ذلك، تمكن نظام الأسد من البقاء واعتبارًا من أكتوبر٢٠١٥ تمكن من استعادة بعض المناطق المفقودة والحفاظ على السيطرة على وسط سوريا: العاصمة دمشق والمدن الرئيسة- حمص وحماة وحلب والمحور الرابط بينهم ومناطق الساحل العلوية وأجزاء من جنوب سوريا.

وحقق النظام نجاحاته لسببين: الدعم النشط من إيران وحزب الله وروسيا، والولاء النسبي لبعض الأقليات، ولاسيما الدروز، ومعارك بين أحزاب المعارضة وعناصر سلفية-جهادية، وفشل المعارضة السورية المعتدلة في التوحد والتغلب على الخلافات الداخلية، وبناء قوة عسكرية متماسكة وحاسمة وتعبئة المجتمع الدولي لدعم النضال السياسي والمالي والعسكري.

شغل الفراغ الذى نشأ عقب ضعف النظام السورى العديد من اللاعبين، والذين سيطروا على مناطق شاسعة؛ فأنشأوا الجيوب الإقليمية وأعادوا رسم حدود سوريا مجددًا. وتحولت منظمات سنية سلفية- جهادية؛ على رأسها منظمة الدولة الإسلامية (داعش) وجبهة النصرة إلى الخصوم الأكثر فعالية للنظام عندما سيطروا على مساحات شاسعة تمتد من شمال سوريا

وشمال العراق وشرق سوريا إلى الأجزاء الجنوبية من سوريا. كما ظهر في سوريا العديد من اللاعبين غير الرسميين مسلحين؛ بعضهم إسلاميين أقل تشددًا مثل "**أحرارالشام**" إلى جانب قوى المعارضة البرجماتيين وعلى رأسها "**الجيش السوري الحر**". ومنذ صيف ٢٠١٤ نجحت بعض من قوى المعارضة الفاعلة في أرجاء سوريا في توحيد القوى، خصوصًا في ظل راية الإسلام الراديكالي، وهو ما مكنهم من تحويل ميزان القوى بعض الشيء لصالحهم. وفي مقابل استنزاف جيش النظام حظيت جماعات من المتمردين- على رأسهم الجهادية- بإمدادات مستمرة من قوات جديدة سورية محلية إلى جانب مئات من المتطوعين الأجانب القادمين كل شهر. ووجد آلافٌ من مقاتلي حزب الله والمقاتلون الأجانب العراقيون والأفغان الذين وقفوا إلى جانب النظام صعوبة في تحقيق التوازن في المعادلة.

كلما استمرت الحرب بدون حسم، كلما حاولت عناصر المعارضة السورية في المنفى، والتي ركزت نشاطها بشكل رئيس في تركيا والأردن والدول الغربية، التأثير على مصير وطنهم من خلال تسخير لاعبين إقليميين ودوليين خارجيين في المعركة. وقد ظهرت بين لاعبين مسلحين فى المنطقة حركة توحد وتكتلات وانفصال وفقًا للظروف والاحتياجات والتوجه الإيديولوجي. وقد أدى اتجاه تعزيز "**الدولة الإسلامية**" وتوسعها في المنطقة وسيطرتها على الموارد الطبيعية الحيوية إلى احتكاك بينها وبين غيرها من اللاعبين الذين يقاتلون النظام، لكنها أدت أيضًا إلى انضمام الجماعات الأضعف إلى صفوفها.

لم تعد الأقليات العرقية والدينية التي أقامت لسنوات علاقات ود مع النظام؛ مثل الأكراد والدروز والمسيحيون، تثق بعد في قدرة الحكومة

المركزية على الدفاع عنها والحفاظ على سلامتها وأخذت على عاتقها مسؤولية مواجهة تهديد الإسلام الراديكالي وإدارة معاقلهم ذاتيًا في شمال سوريا وجنوبها. وعلى النقيض من ذلك فقد اختار العديد من الأقليات؛ خصوصًا المسيحيون، الهجرة من سوريا. كما تطورت أيضًا ظاهرة تشكيل المجتمعات المحلية، والذين أدركوا أنهم يجب أن يهتموا بأنفسهم برعاية احتياجات مجتمعاتهم في جميع المجالات بما في ذلك سلامة السكان وإقامة علاقات مع لاعبين آخرين، وخصوصًا وكالات المساعدات الإنسانية وعناصر القوى المحيطة بهم.

خلال السنوات الثلاث الأولى من الحرب الأهلية في سوريا، امتنعت الولايات المتحدة عن التدخل عسكريًا، مع التركيز على المساعدات الإنسانية. وقد تسبب تعزيز "**الدولة الإسلامية**" في أن تقيم في سبتمبر ٢٠١٤ تحالفًا دوليًا برئاستها ناضل من أجل وقف توسع الدولة الإسلامية، ولكن دون المخاطرة بوضع "**قوات على الأرض**" أو الادعاء بتقديم أفق حل شامل للأزمة. وقد اتخذت خطوات لمنع تدفق المقاتلين والمال للدولة الإسلامية، ونفذت هجمات موجهة من الجو نحو الأهداف المحددة. وفي الوقت نفسه اعتمد الكونجرس الأمريكي في ديسمبر ٢٠١٤ خطة ميزانية طويلة الأجل لتدريب وتسليح الآلاف من المقاتلين من قوى المعارضة السورية المعتدلة، لتدريبهم على القتال بأنفسهم ضد "**الدولة الإسلامية**" وتحسين الظروف من أجل تحقيق تسوية سياسية للأزمة في سوريا. وافقت تركيا والأردن والمملكة العربية السعودية وقطر على تدريب المقاتلين في أراضيهم، ولكن حتى وقت كتابة الكتيب تم بالفعل تدريب قوة فعالة قادرة على أن تؤثر في

ميزان القوى في سوريا. سجلت الاستراتيجية الأميركية نجاحات محدودة في إصابة المقاتلين والمركبات وقدرات القيادة والسيطرة للدولة الإسلامية، التي اضطرت إلى الانسحاب من بعض المناطق التي احتلتها، لكنها واصلت الاحتفاظ بأخرى، بل امتدت إلى بعض المناطق الجديدة. وعلى الرغم من تقييد حركة "**الدولة الإسلامية**" إلا أن ذلك لم يترجم إلى تعاون صريح مع نظام الأسد والعناصر المؤيدة له، وخلق تركيز الولايات المتحدة على الحرب ضدها توترات بين الولايات المتحدة وبعض قوى المعارضة السورية، الذين اعتقدوا أن جذورالحل للأزمة في سوريا يكمن في التدخل الأميركي في مقابل زيادة الضغط على النظام.

وعلى النقيض من التدخل الأمريكي المتردد في الأزمة السورية، ظهر عزم روسيا في الدفاع عن نظام الأسد، إلى درجة التدخل العسكري النشط. وعززت روسيا في سبتمبر ٢٠١٥ بشكل كبير مساعداتها العسكرية وبدأت الطائرات الروسية تنفيذ غارات جوية ضد معاقل الثوار من أجل مساعدة النظام السوري لاستعادة مناطق في غرب سوريا ولتسهل عليها الدفاع عن معاقله في قطاع الساحل. وتتم تلك العمليات الجوية الروسية بالتنسيق مع قوات نظام الأسد البرية والحرس الثوري الإيراني وحزب الله، كجزء من تحالف دولي يقابله تحالف تقوده الولايات المتحدة ضد "**الدولة الإسلامية**" يضم إيران والعراق. تحدت التحركات الروسية سياسة الولايات المتحدة التي لا ترى الرئيس الأسد جزءًا من المستقبل في سوريا، وشكلت تلك التحركات تهديدًا للمصالح الغربية ودول الخليج وتركيا وإسرائيل في الساحة السورية.

مواجهة إسرائيل الواقع الجديد في سوريا

عقب تفكك سوريا في الحرب الأهلية وإضعاف الحكومة المركزية نشأ بالتدريج على الحدود الشمالية لإسرائيل واقعٌ جديدٌ وفوضى. وتميزت سياسة إسرائيل خلال الحرب الأهلية بالمتابعة والترقب، والتطلع دون تدخل قدر الإمكان أو على الأقل الحد الأدنى من التدخل العلني، وذلك في حالة الدواعي الأمنية القصوى (إذا ما حدثت تجاوزات وتخطٍّ للخطوط الحمراء للأمن).

أعلن وزيرالدفاع موشيه يعلون، في سبتمبر ٢٠١٣ أن إسرائيل مصممة على عدم التدخل في الحرب الأهلية في سوريا، ولكن في حالة وقوع ضرر على مصالحها أو ظهور تهديدات حقيقية مثل نقل أسلحة كيماوية لحزب الله أو نقل الصراع إلى إسرائيل. وفي مقابلة أجريت معه في يونيو ٢٠١٥ سرد ثلاثة خطوط حمراء عبورها سيؤدي إلى تورط إسرائيلي؛ وتلك الخطوط الحمراء تتمثل في: نقل أسلحة متطورة إلى أي منظمة إرهابية إما عن طريق إيران أو من خلال سوريا، ونقل المواد أو الأسلحة الكيميائية إلى أي جماعة إرهابية، وأي ضرر يمس سيادة إسرائيل، ولاسيما في مرتفعات الجولان. في الواقع- وفقًا لمصادر أجنبية- فرضت إسرائيل هذه الخطوط الحمراء بما يقرب من عشر هجمات عسكرية على الأقل حتى أكتوبر ٢٠١٥.

علاوة على ذلك، فقد تأثرت قضية إسرائيل بما يحدث في سوريا حيث تأثرت بمصالح استراتيجية أخرى، بما في ذلك الحد من زيادة القوة العسكرية للاعبين غير الرسميين في المنطقة ويتسمون بالعنف، ومنع تسرب الضائقة الإنسانية وتدفق اللاجئين من سوريا إلى إسرائيل، والحفاظ على استقرار

النظام الملكي الهاشمي في الأردن وإنشاء شراكات تكتيكية بين اللاعبين الفاعلين في المنطقة.

وبينما حاولت إسرائيل في البداية التعامل مع الأحداث في سوريا على أنها مواجهة داخلية لا تخصها بشكل مباشر فمع استمرار الحرب اضطرت إلى إعادة النظر في قواعد اللعبة التقليدية. وبالإضافة إلى ذلك، فموقف الترقب أثبت في كثير من الأحيان تحديًا معقدًا، لأنه كان ينظر إليه نفسه من خلال بعض اللاعبين في سوريا على أنه موقف ضدهم. على سبيل المثال، عندما اختارت إسرائيل موقف "الترقب" في مواجهة قصف جيش الأسد مرتفعات الجولان وتجاهل انحرافه عن الخطوط المنصوص عليها في المنطقة العازلة بين البلدين في اتفاقيات فك الارتباط فى مايو ١٩٧٤ اعتبر الثوار هذا موقفًا مضادًا لهم وداعمًا للنظام.

وعلى الرغم من أن إسرائيل قررت عدم التدخل عسكريًّا في هضبة الجولان السورية إلا أن إسرائيل أسقطت طائرة سورية في سبتمبر ٢٠١٤ بعد أن دخلت مجالها الجوي، وفى الواقع تجاهلت الانتهاكات وفشل الإجراءات الدبلوماسية، أو أعمال اعتبرتها دوائر سورية معارضة تعبيرًا عن الدعم للنظام.

برزت سياسة الترقب التي اتبعتها إسرائيل على خلفية السياسات الفاعلة للاعبين المنتسبين للدولة وآخرين غير المنتسبين للدولة والذين حاولوا تعزيز المصالح التنافسية في الساحة السورية لتحسين وضعها الاستراتيجي.

ترجع هذه السياسة إلى وجهة النظر التي ترى أن عدم التدخل من شأنه أن يخدم المصالح الإسرائيلية على النحو الأمثل؛ وبالتالي يبعد عن إسرائيل

العواقب السلبية للمواجهة، وعن الارتباك الموجود في الساحة المعقدة، المتحركة والمتغيرة والتي تحتوى على لاعبين جدد غير معروفين ويلعبون دورًا، ويحاولون تشكيل قواعد اللعبة. وامتنعت إسرائيل عن اختيار أحد خيارين تم تصويرهما على أنهما بدائل غير مرغوب فيهما:

الأول: تفضيل "**الشيطان المعروف**"؛ أي بقاء نظام الأسد (وإن كان ضعيفًا).

الثاني: استيلاء الجهاديين على أراضي سوريا.

في حال عدم اختيار بين الاثنين ركزت إسرائيل بشكل رئيس على الحفاظ على الأمن وصد التهديدات التي وضعتها أمامها الحرب في سوريا، وقلصت من السعى وراء الفرص الكامنة في الارتباط باللاعبين البرجماتيين والمعتدلين في المنطقة. ومع ذلك، فسياسات الترقب لم تقدم ردًّا كاملًا عندما بدأ القتال في سوريا الاقتراب من إسرائيل، وكذلك عندما عمَّق حزب الله والحرس الثوري الإيراني من وجودهما في الجولان السورية، وأيضًا عندما شيدت فى نفس الوقت المنظمات السلفية الجهادية البنى التحتية بالقرب من الحدود الإسرائيلية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها أدت إلى ارتباك وأثارت التكهنات بين اللاعبين في سوريا بشأن موقف إسرائيل من الحرب الأهلية. وتكهنت بعض عناصر المعارضة أن إسرائيل تفضل استمرار نظام الأسد على الخيارات الأخرى. ويحد هذا التقييم من إمكانات التعاون بين الطرفين. وتسرب هذا الارتباك أيضًا إلى القيادة العسكرية الإسرائيلية على الأرض، والتى شعرت بالحيرة فى واقع لا يوجد للقيادة السياسية توجيهٌ واضحٌ بشأن الاتجاه الذي تتجه نحوه إسرائيل ومصالحها طويلة الأجل.

على الرغم من أن إسرائيل قد اختارت سياسة عدم التدخل، لكنها انتقدت سلوك المجتمع الدولي المتردد الذي تجنب أيضًا تدخل حاسم فى الحرب الأهلية بسوريا. ومع ذلك، كانت إسرائيل راضية عن تفكيك معظم أسلحة نظام الأسد الكيميائية، وإضعاف الجيش السوري وقوات حزب الله في الحرب، وراضية عن تقويض المكانة الجماهيرية لحزب الله كقوة مقاومة لإسرائيل. حيث فقد التنظيم أكثرمن ١٠٠٠ مقاتل خلال الحرب، وحاول أن يبرر للرأي العام اللبناني الدورالرئيس الذي يلعبه في الحرب والتضحيات الكبيرة التي قدمها من أجل لبنان عندما وصف نفسه بأنه "**درع لبنان**" في مواجهة تهديدات الدولة الإسلامية.

كما ذكرنا فقد رافق سياسة عدم التدخل الرسمية إجراءات إسرائيلية بعيدًا عن الأنظار ومن وراء الكواليس. ففي المجال العسكري عملت إسرائيل (وفقًا لمصادر أجنبية) على منع نقل أسلحة استراتيجية إلى حزب الله لمنع إنشاء قواعد عملية لإيران وحزب الله في مرتفعات الجولان، وردع محاولات العناصر المعادية للإضرار بأراضيها.

بين يناير ٢٠١٣ وأكتوبر ٢٠١٥ نسبت إلى إسرائيل ما يقرب من عشر هجمات على أهداف مختلفة في جميع أنحاء سوريا، منها هجوم القنيطرة في يناير ٢٠١٥ والذي تم فيه اغتيال مسؤول إيراني كبير، وقائد قوات حزب الله في مرتفعات الجولان جهاد مغنية، وكان الرد إطلاق صواريخ تجاه هضبة الجولان والجليل في أغسطس ٢٠١٥ من قبل حركة الجهاد الإسلامي المقربة من إيران.

بالإضافة إلى ذلك، أقامت إسرائيل اتصالات سرية مع اللاعبين المحليين في مرتفعات الجولان، والتي تقوم على المصلحة المشتركة للطرفين لإضعاف القوات الجهادية التابعة لإيران في المنطقة: مقاتلي حزب الله وقوة "القدس" الإيرانية في المنطقة. وفي المجال الإنساني عملت إسرائيل بعدة طرق (سوف يتم ذكرها لاحقًا بالتفصيل). ومع ذلك، كانت إسرائيل حريصة على عدم المجازفة والتعاون المعلن الذى سيتم تفسيره بأنه انحياز واضح لطرف في الأزمة السورية الجارية.

على سبيل المثال، في أكتوبر ٢٠١٥ ذكر أن وزارة الدفاع الإسرائيلية قررت منع وصول المعارضة السورية لمؤتمر علني بشأن الوضع في سوريا المقرر عقده في القدس، وذلك لتجنب ما كان يمكن أن يتم تفسيره على أنه انحراف عن موقف إسرائيل المحايد. وقد تنوعت أسباب تلك السياسة الإسرائيلية:

١- رغبة إسرائيل في البقاء بعيدًا وعدم التورط مع أحد الأطراف المشاركة في الحرب الأهلية، فليس لديها مصلحة واضحة في الانخراط في المعركة.

٢- الخوف من تبني موقف متحيز للمتمردين يضر بالتفاهمات بين إسرائيل وروسيا.

٣- تفضيل التدابير التكتيكية قصيرة المدى على التدابير الاستراتيجية طويلة المدى، وذلك نظرًا لعدم اليقين بشأن سيناريوهات النهاية المحتملة للقتال في سوريا.

٤- التأثير المحدود على الأحداث في سوريا.

٥- عدم وجود معلومات موثوقة حول التعريف الدقيق لمختلف اللاعبين الناشطين عبر الحدود.

٦- شكوك حول قدرة اللاعبين السوريين الجدد وإمكانية أن يكونوا شركاء موثوقًا فيهم للاتفاقات والتفاهمات.

٧- الذكرى المؤلمة لنتائج تورط إسرائيل في بدايات ثمانينيات القرن العشرين في الصراعات الداخلية بلبنان ومحاولاتها تتويج حكام في المنطقة.

٨- عزوف اللاعبين غير الرسميين المصنفين مع المعارضة السورية عن إقامة علاقات معلنة وحميمة مع إسرائيل؛ خوفًا من فقدانهم لشرعيتهم وصورتهم بين الرأي العام السوري والعربي عامة.

في الواقع، تنقسم سوريا إلى مناطق نفوذ للقوى الخارجية- الروسية والتركية والإيرانية والأمريكية. المنطقة الوحيدة التي لم يعلن أي عنصر نفوذه عليها هي منطقة جنوب سوريا التي تضم مرتفعات الجولان، والتي تمتعت إسرائيل طوال الحرب بحرية النشاط فيها؛ ولذلك انزعجت في سبتمبر ٢٠١٥ بعد أن اتضح أن روسيا أرسلت القوات وتشيد المواقع العسكرية في قطاع الساحل السوري.

سارع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، يرافقه رئيس الأركان جاد أيزنكوت وقتها بزيارة موسكو من أجل العمل على التوصل إلى اتفاق بشأن منع الصراع بين القوات الإسرائيلية والروسية، مع التركيز على المجال الجوي، وكذلك منع وصول أسلحة روسية متطورة، بما في ذلك صواريخ

أرض-جو، والتي يمكن أن تحد من حرية عمل الجيش الإسرائيلي في جنوب سوريا. ومن الممكن أيضًا أن تدرس إسرائيل هل من خلال القناة الروسية من الممكن التوصل الى تفاهمات حول إنشاء قواعد للعبة أمام محور إيران- الأسد- حزب الله، مع الاعتراف بالتهديد المشترك من جانب "**الدولة الإسلامية**".

الفصل الثانى

رسم خريطة اللاعبين غير الرسميين في سوريا وموقفهم من إسرائيل

أدت الحرب الأهلية في سوريا إلى تشكيل العديد من الجماعات المدنية والميليشيات المسلحة ذات سمات سياسية وإيديولوجية وطائفية وعرقية ودينية متنوعة. ونظرًا للطبيعة المحلية والعفوية وغالبًا الميل الكثير من المنظمات للانضمام والانفصال وفق المصالح المتغيرة، فمن الصعب تصنيفها وفق المؤشرات الطوبوجرافية الجامدة ووفق المؤشرات الإيديولوجية والأهداف وتمثيل النفوذ ومؤشرات القوة والارتباط بدول ولاعبين. مع الاعتراف بهذه القيود وبصعوبة رسم خطوط فاصلة واضحة تمثل تعبيرًا واضحًا في هذا المجال، تقرر التركيز على أربعة أنواع فرعية من اللاعبين غير الرسميين الذين يعملون في الساحة السورية وفق الهيكل التنظيمى المرتبط في بعض الأحيان بمفهوم إيديولوجي:

١- لاعبون متطرفون يحملون إيديولوجيا سلفية جهادية؛ مثل تنظيم **"الدولة الإسلامية" وجبهة النصرة.**

٢- لاعبون ينضمون لجماعات ذات توجه ليبرالي وموالية للغرب؛ مثل **"الائتلاف الوطني لقوى المعارضة السورية"** و**"الجيش السوري الحر"**.

٣- لاعبون محليون يمثلون المصالح الجغرافية والقبلية والعرقية والدينية أو الطائفية الفريدة من نوعها؛ مثل الأكراد والدروز والجماعات العاملة في جنوب سوريا.

٤- المعارضون للنظام الذين يعملون بشكل مستقل؛ معظمهم نازحون خارج سوريا ويتمتعون بالتأثير على الرأي العام السوري بشكل عام وبدوائر المعارضة السورية بشكل خاص.

يركز هذا الكتيب في المقام الأول على الأنواع الثلاثة الأخيرة من اللاعبين- "**اللاعبين الإيجابيين**" الذين يتقاسمون مع إسرائيل مجموعةً واسعة من المصالح والقيم والأهداف والخصوم المشتركين. هذا على النقيض من اللاعبين السلبيين الجهاديين الإسلاميين والموالين لإيران الذين بينهم وبين إسرائيل القليلُ جدًا من القواسم المشتركة.

لاعبون سلفيون جهاديون

يعتمد اللاعبون السلفيون الجهاديون الناشطون في سوريا على حلم ديني طويل المدى. وهدف هذا الحلم هو إلغاء حدود الدولة التي تشكلت في نهاية الحرب العالمية الأولى، وفرض الحكم الإسلامي الذي يفسر الشريعة تفسيرًا محافظًا متطرفًا على المجتمعات الإسلامية وغير الإسلامية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الأقليات الدينية والعرقية. وأعلن **تنظيم الدولة الإسلامية** برئاسة **أبي بكر البغدادى**، في يونيو ٢٠١٤ إنشاء خلافة في العراق وسوريا، وبعد ذلك انفصل عن الفصيل الرئيس لتنظيم القاعدة الخاضع لأيمن الظواهرى. وللدولة الإسلامية أربعة أهداف:

الهدف الأول: احتلال مناطق واسعة من العراق وسوريا.

الهدف الثاني: إخضاع المنظمات السلفية الجهادية في المنطقة لسلطة الدولة الإسلامية. والواقع أن الجماعات في سيناء وليبيا والجزائر واليمن

والمملكة العربية السعودية ونيجيريا أقسمت واحدة تلو الأخرى يمين الولاء للدولة الإسلامية واعترفت بالبغدادى خليفة لها.

الهدف الثالث: الاستيلاء على الدول المسلمة المجاورة لسوريا والعراق (المملكة العربية السعودية والأردن ودول الخليج).

الهدف الرابع: وهو هدف طويل المدى يتمثل في الاستيلاء على المنطقة العربية الإسلامية، والصراع ضد الغرب وفي نهاية المطاف السيطرة على العالم كله.

خلال ٢٠١٤- ٢٠١٥ حققت "**الدولة الإسلامية**" نجاحات عسكرية عندما استولت على مدن رئيسة في العراق وسوريا، والتي تشكل مركزًا للتجارة والموارد، بما في ذلك الفلوجة والموصل وتكريت والرمادي والرقة ودير الزور وتدمر ومخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين على مشارف دمشق، واكتسبت موطئ قدم في جنوب سوريا، شرق جبل الدروز وبالقرب من حدود مرتفعات الجولان.

تشعبت إنجازاتها في اتجاهين: فمن ناحية، ضموا إلى صفوفهم الكثير من المتطوعين الأجانب من دول المنطقة ومن الغرب، جاء معظمهم عبر تركيا، وكذلك لاعبين سوريين محلين ضعفاء أغراهم بالانضمام إليها اعتبارات عسكرية ومادية (وليست إيديولوجية)، ومن ناحية أخرى فإن التهديد المتزايد الذي تمثله أدى في سبتمبر ٢٠١٤ إلى تشكيل تحالف مضاد موسع غربى- عربى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. ووفقًا لتقديرات إسرائيل فإن عدد المقاتلين الذين عملوا تحت راية "**الدولة الإسلامية**" في

منتصف عام ٢٠١٥ وصل إلى ما يقارب ٣٠ ألفًا؛ منهم ١١,٥٠٠ مقاتل تقريبًا في سوريا، معظمهم من الأجانب.

تأسست **جبهة النصرة** عام ٢٠١١ كفرع رسمي لتنظيم القاعدة في سوريا، ورفضت الخضوع "**للدولة الإسلامية**". وعلى الرغم من أن الدولة الإسلامية وجبهة النصرة، تحملان الأفكار نفسها، وتسعيان لإنشاء أمة إسلامية في إطار سياسي حقيقي، وتركز الأولى على هدف بناء الخلافة وإرساء حكمِها من خلال تطبيق قوانين الشريعة، وتوفير احتياجات السكان الموالين لها وآليات الحكم. وفى مقابل هذا تركز جبهة النصرة في المرحلة الحالية على إزاحة نظام الأسد وإبعاد أنصار إيران حزب الله عن سوريا، إيمانًا منها بأن حلم الخلافة لا يمكن أن يتحقق إلا بعد أن يتحقق حسمٌ حقيقيٌ في ساحة المعركة في سوريا. جبهة النصرة لديها ما يقارب ١٠ آلاف مقاتل؛ نحو ٧٠ في المائة منهم سوريون وفق شهادة رئيسها **أبي محمد الجولاني**. وهي تعتمد في المقام الأول على المساعدات الخارجية، وخصوصًا من قطر، والتبرعات الخاصة من دول الخليج، وتبني قوتها على الاستيلاء على الأسلحة التي أخذت من جيش الأسد أو وصلت لسوريا من الغرب.

في المقابل، حققت "**الدولة الإسلامية**" نجاحًا أكبر بتطوير مصادر دخل مستقلة، بما في ذلك بيع النفط والغاز إلى عناصر خارج المناطق التي تسيطر عليها، وجمع الضرائب من المواطنين. وقد طورت "**الدولة الإسلامية**" المؤسسات الحكومية المختلفة، وأعلنت عن إنشاء نظام اقتصادي مالي ونقدى يطمح أن يكون مستقلًا وغير تابع لأحد. ودخل كلا التنظيمين خلال الحرب في سوريا في تنافس محموم حول قيادة التيار السلفي الجهادي،

ولكنهما أيضًا تمكنا من حين لآخر من التعاون في الصراع ضد جيش النظام وحزب الله وقوات "**القدس**" الإيرانية، وجماعات المعارضة المعتدلة والأكراد.

وبالنسبة لإسرائيل فإن **جبهة النصرة** هي عنصر يثير القلق بشكل ملموس أكثر من "**الدولة الإسلامية**" وذلك بسبب وجودها الواسع النطاق بالقرب من حدود هضبة الجولان، بما في ذلك القنيطرة ودرعا. ومع ذلك- فمن الناحية الفكرية- كلٌّ من الدولة الإسلامية وجبهة النصرة تنظران إلى إسرائيل (مثلها مثل دول الغرب) باعتبارها دولة كافرة ينبغي الدخول ضدها في حرب جهاد حتى هزيمتها، حيث إنها تمثل تهديدًا عسكريًا وثقافيًا يشكل خطرًا على أمن المجتمعات الإسلامية وقيمها الدينية. وعلاوة على ذلك فهي دولة احتلال تنتهك بوجودها الحق الديني للأمة الإسلامية في فلسطين وفي مقدساتها. وفي الوقت نفسه-لأسباب برجماتية تتعلق بقيود القوة وترسيم حدود سوريا والعراق أولًا- تعتبر إسرائيل حتى الآن "**عدوًا بعيدًا**" ليس على جدول أولوياتها، وستكون ضمن تلك الأولويات في المستقبل في المراحل المقبلة مع رحيل الأسد وبسط الخلافة. وساعدت سياسة إسرائيل التى تتجنب العمل ضد العناصر السلفية الجهادية أيضًا على تعزيز الخط التكتيكي المذكور أعلاه.

إلى جانب الموقع المتدني لإسرائيل على سلم بنك الأهداف السلفي الجهادي الفوري فإنها تظهر بشكل متكرر على المستوى الخطابي والرمزي كعدو رئيس. وعلى الرغم من ضآلة التهديد المباشر من جانب جبهة النصرة والدولة الإسلامية على إسرائيل، إلا أنهما ذكرا فلسطين في

مطبوعاتهما بوصفها جزءًا مهمًّا ضمن الكيان الإسلامي الذي يعتزمان إقامته مستقبلًا. وبسبب دعاية النضال من أجل تحرير القدس قد استخدمت "**الدولة الإسلامية**" كمصدر لشرعيتها المسجد الأقصى باعتباره رمزًا موحدًا لرسائلها، وأشارت إلى أنه بالنسبة لها هدفٌ منشود في المستقبل. وعلى سبيل التوضيح اختير أن يظهر رمز المسجد الأقصى على العملة النقدية المستقلة الأولى "**للدولة الإسلامية**" في حين اختفى منها الموقعين الأقدس منه: مكة المكرمة والمدينة.

وعلى غرار ذلك، تمجد وكالة الأنباء التابعة للتنظيم في كثير من الأحيان "**الدولة الإسلامية**" كقوة عسكرية يمكن أن يستخدمها المسلمون كقوة مقابلة لقوة إسرائيل، وتوضح أن النضال في سوريا هو المحطة الأولى في الطريق نحو تحرير القدس ووصف بلاد الشام كبوابة إلى "**المدينة المقدسة**". وفي الوقت نفسه قدمت "**الدولة الإسلامية**" خصومها في سوريا على أنهم حلفاء لإسرائيل ومدافعون عنها ويعملون في خدمتها ضد مصالح المسلمين.

وإلى جانب الخطاب الرسمي العدائي انتشرت تقارير (بعضها من ماكينات الدعاية التابعة لنظام الأسد) حول التفاهم والتنسيق بين إسرائيليين ومسوؤلي جبهة النصرة في مرتفعات الجولان على تقديم المساعدات الإنسانية لقوات التنظيم التي تحارب نظام الأسد وحزب الله والقوات الإيرانية في مرتفعات الجولان. وإذا كانت هناك أية حقيقة في تلك الأمور، فهذا يعني أنه على المستوى المحلي يمكن لإسرائيل أن تصل إلى تفاهمات عابرة مع العناصر الجهادية المتطرفة حول مصالح بعينها.

لاعبون براجماتيون معتدلون

الهيئة الرئيسة للمعارضة السورية هي "**الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية**" (فيما يلي عُرفت باسم "**الائتلاف الوطني**"). تأسست هذه الهيئة في نوفمبر ٢٠١٢ بهدف توحيد معارضي نظام الأسد تحت سقف واحد مشترك والمطالبة بإنهاء النظام المستبد وإقامة دولة قانون مدنية وديمقراطية وتعددية تحترم الحقوق المدنية لجميع المواطنين. يشارك في الائتلاف الجيش السوري الحر وحركات وأحزاب سورية تمارس نشاطها في سوريا وفي المنفى والأقليات كالأكراد والأشوريين والتركمان والمعارضين للنظام المستقلين المشهورين والمؤثرين. وقد قام الائتلاف بتشكيل حكومة انتقالية في مارس ٢٠١٣، والتي كانت في بداية ٢٠١٤ بمثابة هيئة تمثل الثوار في المحادثات التي أجريت في جنيف مع النظام السوري برعاية القوى العالمية. وقد اعترفت العديد من الدول- بما في ذلك معظم الدول العربية والغربية برئاسة الولايات المتحدة- بالائتلاف كممثل رسمي للشعب السوري. ومن ناحية أخرى، قبلت بعض القوى السورية العاملة في المنطقة سلطة الائتلاف الوطني، وأعربت عن تضامنها مع الدعوة إلى إصلاح الحدود التقليدية لسوريا، وتحدي القوات السلفية الجهادية وحلمها السياسي. وعلاوة على ذلك، فقد انسحب بعض أبرز قادة المعارضة السورية وبعض الأحزاب الكردية بسبب فساد إدارة الائتلاف؛ فقادته المنفيون بعيدون عن واقع حياة الشعب السوري كما يخضع لمصالح دول أجنبية. كما أنه من الصعب عليه أن يصبح هيئة فعالة بالنسبة للثوار في داخل سوريا.

ينبع الخط الرسمي "**للائتلاف الوطني**" تجاه إسرائيل من الحاجة إلى تمثيل أوسع وقاسم إيديولوجي مشترك ذي عناصر مختلفة. وبالتالي يمتنع عن الانحراف عن التوافق العربي السوري التقليدي والذى من أساسياته العداء تجاه إسرائيل والتضامن مع القضية الفلسطينية، والتمسك بانسحاب إسرائيلي كامل من هضبة الجولان. وعكست تلك المواقف والتصورات أصالة بعض أعضاء الائتلاف، لكنها أيضًا ساعدته على أن يرسم لنفسه صورة الوطني السوري. هذا في مواجهة محاولات النظام المضادة الذى يحاول التشكيك فى ولاء الائتلاف للقيم الأساسية الوطنية من خلال تقديمه على أنه أداة في أيدي القوى الخارجية المعادية لسوريا- وعلى رأسها الولايات المتحدة وإسرائيل. ووفقًا لهذا الخط المحافظ المنصوص عليه في المادة ١٣ من وثيقة رؤية الائتلاف فإن "**سوريا تقف بجانب الحقوق التاريخية والمشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولة قومية وعاصمتها القدس**". وبعد عملية الحرب على غزة ٢٠١٤، أدان الائتلاف إسرائيل، ووقف جنبًا إلى جنب مع حماس ووصف صمود الفلسطينيين كمصدر إلهام للشعب السوري الذي يقف في وضع مماثل حيث يناضل من أجل حقوقه. أما بالنسبة لمستقبل هضبة الجولان، فقد أكد دعمه لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ الذي يطالب- حسب التفسير العربي- بالانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ (بما في ذلك مرتفعات الجولان) وللقرار ٤٩٧ الذي ينكر مشروعية ضم مرتفعات الجولان إلى إسرائيل.

عبرت ردود الفعل الرسمية "**للائتلاف الوطني**" على الهجمات المنسوبة إلى إسرائيل ضد أهداف عسكرية للنظام وضد مستودعات سلاح لحزب الله

عن مواقف واهتمامات الرأي العام. فقد امتنع عن الابتهاج لما لحق بعدوه الرئيس من أضرار، طالما أنه جاء من إسرائيل، ودمج بين الإدانة المبدئية لإسرائيل وضعف نظام الأسد، والالتزام بأن الائتلاف لن يسمح بتكرار انتهاك حرمة السيادة السورية في نهاية الثورة.

وصاحبَ الخطابَ السوري دائم التهديد ردُّ فعلٍ سوري عسكرى خامل على الهجوم الاسرائيلي، وقد استغله الائتلاف لفضح نفاق النظام والذى يلوح لعقود بشعارات "**المقاومة**" ضد العدو الصهيوني. بينما في الواقع أصبحت سوريا تحت سلطة عاجزة تتعرض للانتهاكات من أعدائها. والأسوأ من ذلك، اتهم النظام بأنه خرَّبَ البنى التحتية لسوريا ووجه سلاح المقاومة والذى خصصه ظاهريًّا لمحاربة إسرائيل، ضد المواطنين السوريين المطالبين بالحرية. ووفقًا لخط الدعاية الرسمي للائتلاف الوطني، فالنظام السوري هو الحليف السري لإسرائيل الذى يدافع عن حدودها تحت ستار تصريحات عدائية ضدها ويخدم طموحاتها لتدمير سوريا والمساس بمواطنيها. وفى أعقاب ذلك رسم التحالف إسرائيل كمن يريد بقاء نظام الأسد المترهل والدنيء، وتكره ترسخ موقف الثوار على حسابه، وتفضل في نهاية المطاف حكم البعث على معارضيه.

جنبًا إلى جنب مع الخط الرسمي المعادي من "**الائتلاف الوطني**" ضد إسرائيل- وعلى الرغم من هذا الخط- في الواقع يمكن أيضًا تحديد اتصالات أخرى تعبر عن موقف متعاطف مع إسرائيل وراء الكواليس وفي الخفاء، ولقاءات واتصالات غير رسمية مع مسوؤلين إسرائيليين. وقد أعربوا في أطر غير رسمية- مثل المؤتمرات الدولية أو الاجتماعات الخاصة على

الهامش- عن وجهات نظر أكثر اعتدالًا والتى ترى إسرائيل عنصرًا إقليميًا وشريكًا محتملًا في جدول أعمال معاداة البعث ومعاداة الجهاد وإعادة بناء سوريا بعد عصر الأسد.

جبهة معارضة سورية رئيسة أخرى ذات خط برجماتي تتمثل في "**الجيش السوري الحر**". يعمل هذا التنظيم بالتنسيق مع الائتلاف الوطني، وكان من مؤيديه وبمثابة الذراع العسكرى غير الرسمي له. وبينما يعمل "**الائتلاف الوطني**" من خارج سوريا، فالجيش السوري الحر وضع له هدفًا منذ تأسيسه في يوليو٢٠١١ وهو توحيد مختلف الميليشيات التي تعمل داخل سوريا من أجل إسقاط الأسد من دون توجه إيديولوجي متجانس ومتفق عليه. وتضم القوات التابعة للجيش السوري الحر قادة وجنودًا ووحدات قد انشقوا عن الجيش السوري، وجماعات مصالح محلية وتيارات إسلامية وليبرالية. وهدفه- كما ورد في وثيقة تأسيسه- هو إنشاء "**دولة مدنية تقوم على أسس من الديمقراطية والعدالة والمساواة والحرية**". وخلال سنوات الحرب استفاد "**الجيش السوري الحر**" بطريقة غير متسلسلة من الدعم اللوجستي التركي ومن التمويل السعودي، ومن الأسلحة التي أُخذت من الجيش السوري ومن مساعدات أمريكية وغربية محدودة.

وقد استخدم "**الجيش السوري الحر**" تركيا والأردن كقاعدة لنشاطه، وقام بتوفير الأسلحة إلى الثوار داخل سوريا ونقل المساعدات المالية من الدول العربية وتركيا وحتى في الولايات المتحدة وأوروبا. وبالمقارنة مع إيديولوجيات قوى الجهاد المتطرفة فقد سعى "**الجيش السوري الحر**" لوضع نفسه كقوة برجماتية تتطلع إلى الغرب، حيث وضع لنفسه هدفًا وهو أن يقود عملية التحول الديمقراطي في سوريا.

على الرغم من التوجه الوطني السوري والليبرالي للعديد من قادته، إلا أنه خلال الحرب الأهلية تعاون في عدة مناسبات مع القوى الجهادية التي لها أجندة مختلفة تمامًا عنه، وقد أعاقت الفجوات الإيديولوجية العميقة بين الطرفين تعزيز التعاون وتعميقه. ووصل "**الجيش السوري الحر**" إلى ذروة قوته في عام ٢٠١٢. وفي ذلك الوقت كان يهيمن على مناطق واسعة في سوريا (خاصة في جنوب سوريا)، وبلغ عدد مقاتليه ما يقارب ٤٠ ألفًا، ولكن في السنوات التالية تراجع هذا العدد للأسباب التالية:

- هجمات النظام وحزب الله على معاقله.

- موت مقاتليه في المعارك.

- نقص المعدات والأسلحة والأموال.

- زيادة الانشقاقات والتوترات الداخلية بين فصائله.

- انضمام مقاتليه لجماعات إسلامية وجهادية والتي أصبحت القوى الصاعدة في المنطقة وقوة الجذب الديني، وبعض منها عمل ضد "**الجيش السوري الحر**" وفي الوقت نفسه شركاء في الحرب ضد النظام. وكان لسياسة الغرب أيضًا جزءٌ كبيرٌ من التراجع في شعبية "**الجيش السوري الحر**".

لقد اعتبرت العناصر التي حاربت نظام الأسد أن الجيش السورى الحر عاملٌ أساسٌ في التدخل العسكري الغربي بقيادة الولايات المتحدة ضد النظام، وأنه يمكن أن يكون بمثابة قناة للتنسيق العسكري مع الغرب.

ومنذ أن قرر رئيس الولايات المتحدة باراكِ أوباما عدم التهديد والرد العسكري على استخدام نظام الأسد للأسلحة الكيماوية ضد مواطنيه، طرأ

تراجع تدريجي في مكانة "**الجيش السوري الحر**". حيث تركه الكثيرون لصالح الجماعات المقاتلة ذات الطابع السلفي الجهادي. وفي ذلك التطور المزدوج الاتجاهات، أدى الدعم الخارجي المرتبك من الدول الغربية لإضعاف "**الجيش السوري الحر**"؛ كما أدى موقفه الضعيف إلى تراجع المسؤولين الغربيين عن الاستمرار في تسليمه المساعدات العسكرية خوفًا من أن تسقط عاجلًا أم آجلًا في أيدى القوى الراديكالية.

تأثرت العلاقات بين إسرائيل والجيش السوري الحر بعوامل جيوسياسية مختلفة. وعملت خلال الحرب الأهلية مجموعاتٌ تابعة للجيش السوري الحر جنوب سوريا بالقرب من خط وقف إطلاق النار مع إسرائيل. وفي بداية عام ٢٠١٤ أعلن "**الجيش السوري الحر**" عن إنشاء جبهة جنوبية تمتد من حدود الأردن عبر دمشق إلى مرتفعات الجولان. وتتكون "**الجبهة الجنوبية**" من ٥٨ جماعة متمردة تعمل بتنسيق جزئي، وتضم وفقًا للتصريحات ما يقارب ٣٠ ألف مقاتل. وفى أغسطس ٢٠١٤ كانت "**الجبهة الجنوبية**" شريكًا- جنبًا إلى جنب مع جبهة النصرة- في السيطرة على غالبية الحدود بين إسرائيل وسوريا في هضبة الجولان، واعتبارًا من أكتوبر ٢٠١٥ كانت هي العنصر المسيطر على جنوب سوريا. كان هناك من ينظر إلى "**الجبهة الجنوبية**" للجيش السوري الحر بدعم من مركز العمليات العسكري الأمريكي الكائن في عمّان باعتبارها لاعبًا معتدلًا وذا ثقل في المنطقة وينبغي العمل على تعزيزه ليكون بمثابة شريك للولايات المتحدة وحليفًا في الصراع ضد القوى السلفية الجهادية وخيارًا بديلًا لنظام الأسد. من أجل تبديد المخاوف من أن تصب المساعدات الدولية للجبهة الجنوبية في صالح تعزيز وضع العناصر

المتطرفة، أصدر بعضٌ من أعضائها في أبريل ٢٠١٥ بيانًا بقطع أي اتصال مع جبهة النصرة، في محاولة لتمييز أنفسهم عنها، حيث أعرب البيان عن تحفظ جماعات؛ مثل جيش اليرموك ووحدات سيف الشام الأصيل من أسلوب جبهة النصرة.

في مقابل موقف "**الائتلاف الوطني**" العدائي من إسرائيل من مكان منفاه في تركيا، والمواجهة مع الواقع في المنطقة ظهرت بين قادة الجيش السوري الحر رؤية برجماتية وتصالحية أكثر تجاه إسرائيل. أعرب متحدثون باسم التنظيم في عدة مناسبات الدعم من حيث المبدأ على إقامة سلام مع إسرائيل بعد سقوط نظام الأسد والعمل على تسوية إقليمية لقضية الجولان، ودعوا للحوار بين الطرفين. وقد عبَّرَ بعض القادة الميدانيين في جنوب سوريا أيضًا عن فضل التعاون التكتيكي والاستراتيجي مع إسرائيل على المستوى الأمني والسياسي، واعترفوا أن الجانبين يشتركان فى مصالح متبادلة وخصوم مشتركين في المحور الموالي لإيران. في الواقع- وفقًا لتقارير مختلفة تم تأكيدها رسميًّا في مثل التقرير الذي نشرته قوة مراقبة فض الاشتباك في ديسمبر ٢٠١٤- فتحت بين إسرائيل والجيش السوري الحر في مرتفعات الجولان قنوات تنسيق واتصالات سرية (لم توضح طبيعتها بدقة).

في النصف الثاني من ٢٠١٤ سعى قادة الجيش السوري الحر في جنوب سوريا إلى إقناع إسرائيل لتفعيل ثقلها لصالح المعارضة السورية في نضالها ضد النظام وحلفائه. وأعلن متحدثون باسم التنظيم بشكل علني بأن المساعدات في إسقاط الأسد تصب في مصلحة إسرائيل؛ لأنه من شأنها أن تمنح إسرائيل فرصة لتغييرصورتها السلبية لدى الشعب السوري، وسيضمن لها الهدوء والأمن على حدود مرتفعات الجولان.

وفي سبتمبر ٢٠١٤ دعا قائد في التنظيم إسرائيل إلى التمسك بحقها في منع طائرات الأسد الهجوم على المنطقة العازلة في تسوية فصل القوات لعام ١٩٧٤، وفرض منطقة طيران محظورة تسمح للمعارضة المعتدلة توسيع معركتها ضد النظام تجاه دمشق. ووعد أنه إذا ما فعلت إسرائيل ذلك، فستكسب محبة الشعب السوري وصداقته. في المقابل حذر أنه إذا ما رفضت إسرائيل فعل ذلك، فسيفسر الأمر على أنه تعاون مع أعمال القتل التي ترتكبها عصابة الأسد. وبالفعل حثَّ السلطات الإسرائيلية على الموافقة دون تأخير على قبول عدد أكبر من مقاتلي الجيش السوري الحر لتلقي العلاج الطبي في إسرائيل مشيرًا إلى أن مثل هذه البادرة ستجعل الرأي العام السوري يميل في صالحها.

وفي مقابلة مع صحيفة إسرائيلية في يناير ٢٠١٥ ترددت تصريحات مماثلة ووفقًا لها فإن التهديد المتزايد الذى تضعه القوى الشيعية أمام إسرائيل في هضبة الجولان يعزز الحاجة الملحة إلى ضرورة التعاون بين إسرائيل والمعارضة. وصرح قائد التنظيم: "**نحن نريد القتال إلى جانبكم. فالشيعة لن يتوقفوا في سوريا. فلديهم خطة أكبر من ذلك بكثير تهددنا وإياكم معًا**". وبالمثل- في أعقاب حادث قنيطرة في فبراير ٢٠١٥- حثَّ قائد رفيع المستوى في الجيش السورى الحر في جنوب سوريا إسرائيل على توجيه ضربة قاسية أخرى ضد حزب الله والقوات الإيرانية العاملة في سوريا.

اللاعبون المحليون في جنوب سوريا

يشمل اللاعبون العاملون في جنوب سوريا- بما في ذلك مرتفعات الجولان- المليشيات والجماعات والمجتمعات المحلية التي تسعى لتمثيل

السكان والبالغ عددهم وفق بيانات غير رسمية أكثر من مليون نسمة. ولا تشترك تلك الجماعات بالضرورة في خط إيديولوجي متماسك، ويمكن أن تتبدل انتماءاتها التنظيمية وولاءاتها وفقًا لاعتبارات برجماتية محلية وتغيير علاقات القوة في المنطقة.

واتحد ممثلون من عدة جماعات محلية معًا في النصف الثاني من ٢٠١٤ في محاولة مع أعضاء المعارضة السورية في المنفى تقديم مخطط لإنشاء منطقة آمنة في جنوب سوريا بدعم إقليمي ودولي لمنع عمليات الاستحواذ العدائية- الشيعية أو السلفية- الجهادية- على المنطقة. وطولب المجتمع الدولي بقيادة الأمم المتحدة بالإشراف على الترتيبات الأمنية ورعايتها التي سوف تشمل إغلاق جوي لجنوب سوريا وإقامة منطقة آمنة بعمق ٢٥ كيلو مترًا على طول الحدود السورية مع إسرائيل ولبنان والأردن. ويتم تخصيص منطقة عازلة آمنة من هذا النوع- التى تفكر تركيا والولايات المتحدة إقامتها على امتداد جزء من الحدود الشمالية لسوريا- للسماح بإعادة بناء البنية التحتية الإدارية والاقتصادية والاجتماعية للمنطقة الجنوبية. كما أنها مصممة لجعل المناطق محمية وألا يسمح لطائرات الأسد بالطيران فوقها وتصبح نقطة جذب للمواطنين واللاجئين. ويصمم التطبيق الناجح لهذه الرؤية لمنع استمرار الدعم الشعبي للجماعات السلفية- الجهادية من منطلق مصالح مادية أو أمنية وإضعافها تدريجيًا والتخفيف من الأزمة الإنسانية التي يعانى منها الشعب السوري. وجسدت الخطة اعتراف المبادرين بها بالتقسيم الفعلى لسوريا وبضرورة الاكتفاء مؤقتًا بحلول محلية وجزئية للمشكلة السورية والتخلي عن السعي لإيجاد حلول شاملة فورية تحافظ على وحدة سوريا.

كما أن نجاح الخطة قد يحول في نظرهم منطقة جنوب سوريا إلى حلقة أولى في كيان سوري جديد آمن ومزدهر، ويكون بمثابة نموذج يمكن تقليده والتوسع فيه تدريجيًا إلى مناطق أخرى. وتحقيق الرؤية المقترحة مقسمة إلى ثلاث مراحل:

- **على المدى القصير**: رفع المساعدات الدولية المالية والإنسانية بما يتيح الحصول على الغذاء والملابس والأدوية والخيام والغاز.

- **على المدى المتوسط**: إنشاء المستشفيات الميدانية ومحاكم ومدارس وشرطة.

- **على المدى الطويل**: تعزيز التعاون الإقليمي بما في ذلك التعاون السوري الإسرائيلي في مجال التكنولوجيا والمياه.

ومن أجل تعزيز ذلك المخطط يعتقد اللاعبون المحليون أنه سوف تكون هناك ضرورة إلى التنسيق مع إسرائيل ودعمها. وبناء على ذلك حاول قادة الميليشيات وزعماء مدنيون ورجال دين وشيوخ القبائل من منطقة الجنوب السوري (ويشمل غرب ريف دمشق والقنيطرة وحوران) بدء حوار مع مسؤولين مدنيين وأمنيين وسياسيين في إسرائيل بهدف نقل رسالة مفادها أن لإسرائيل ولهم أعداءً مماثلين (المحورالموالي لإيران والجهاديين) ومصالح مشتركة في المنطقة. وسعى الممثلون السوريون للفوز في المرحلة الأولى بدعم إسرائيل من حيث المبدأ على المخطط وبمساعدتها في وقت لاحق على تنفيذه.

وكانت الأهمية المنسوبة لإسرائيل ثلاثية: فمن الناحية العسكرية مطلوب موافقة ودعم. ويمكن أيضًا مشاركة إسرائيل من أجل إقامة منطقة

آمنة في الجولان السوري. ومنع أنشطة القوات الجوية السورية في المنطقة المذكورة. ومن الناحية السياسية سيسهل الدعم الإسرائيلي تجنيد الأردن للمخطط وإشراك المجتمع الدولي. ومن الناحية الاقتصادية، ينظر إلى إسرائيل على أنها تمثل نموذجًا سياسيًّا وثقافيًّا وعلميًّا ليبراليًّا ومتقدمًا يمكن التعلم منه والاستفادة من التعاون معه في المستقبل.

كما عبرت بعض الجماعات المحلية في جنوب سوريا عن وجهة نظرها بأن العلاقات مع إسرائيل ليست خيارًا تكتيكيًّا ومؤقتًا، ولكنها ستصبح بمرور الوقت تحالفًا استراتيجيًّا من شأنه أن يؤدى إلى "**سلام دافئ**" بين الطرفين.

في وقت سابق- في يونيو ٢٠١٤- بادر ممثلون من الميليشيات الفاعلة في الجبهة الجنوبية والتى تضم آلاف المقاتلين بتقديم خطة محلية بسيطة. حيث سعى هؤلاء للتنسيق مع إسرائيل بتقديم مخطط؛ وفقًا له يستولون على قطاع مرتفعات الجولان، ويمنعون دخول قوات النظام السوري والحركات السلفية- الجهادية إليه. وأكدوا أن إنشاء قطاع محلي من شأنه أن يقيم علاقات سلام وتطبيع العلاقات مع إسرائيل. على أن يُستقطع هذا القطاع من سوريا على المدى القريب، ويمكن أن يصبح نموذجًا يُحتذى به.

ينقسم المخطط الذي تدعمه الميليشيات العاملة في القنيطرة إلى مرحلتين:

- **على المدى القريب**: المستهدف هو التركيز على الجانب العسكري التكتيكي- وتوحيد الجماعات المقاتلة تحت قيادة مشتركة وتدريب مقاتلين محليين مقيمين في الأردن وتوريد الأسلحة وصياغة الاستراتيجية العسكرية.

- **على المدى الطويل والاستراتيجي:** يشمل المخطط الجوانب المدنية من مشاريع النقل والإصلاحات في التعليم والدين والاقتصاد والقانون والمجتمع والعمل والثقافة ووضع المرأة.

وتمهيدًا لتحقيق المخطط التقى المبادرون به في عدة مرات مع ممثلين إسرائيليين غير رسميين في عمَّان، وبدأ دعم فكرة التعاون مع إسرائيل.

الأقليات والدروز والأكراد في سوريا

كانت تحالفات المصالح بين الأقلية العلوية والأقليات الدروز والأكراد والمسيحيين والإسماعيليين في سوريا منذ أربعة عقود أحد أسس بقاء سلالة الأسد على رأس النظام السوري. وتميل الأقليات لدعم النظام السياسي الذى يمنح هيمنةً للطائفة العلوية- فهي أيضًا أقلية- اعتقادًا منهم بأن النظام سوف يضمن لهم السلامة، ويعزز وضعهم الاجتماعي ويدمجهم في مواقع النفوذ في الجيش والحكومة والسياسة. على هذه الخلفية أراد الدروز والأكراد على حد سواء الحفاظ على الوضع القائم والبقاء بعيدًا عن الحرب الأهلية قدر المستطاع. ومع ذلك، أدى انتشار الحرب في مناطقهم وامتناع النظام عن تخصيص قوات للدفاع عنهم وحمايتهم إلى التآكل التدريجي فى تحالف المصالح طويل الأمد بين الأطراف، ودراسة سياسات بديلة تحمي مجتمعاتهم بشكل أفضل أمام التهديدات الجديدة.

في يوليو ٢٠١٢ استغل الأكراد انسحاب قوات الجيش السوري لتأسيس حكم ذاتي بالتنسيق مع نظام الأسد، في حين بدأ أيضًا بعض الدروز في تشكيل مسار نشاط مستقل عن دمشق. ويشكل الأكراد نحو عشرة في المائة

من سكان سوريا، وكان عددهم نحو ٢,٢ مليون نسمة قبل اندلاع الحرب الأهلية. ويقطن معظمهم في الجزء الشمالي من سوريا، ويتركزون في ثلاثة تجمعات بالقرب من حدود تركيا والعراق (القامشلي وعفرين وكوباني). وأفرغ استمرار ضعف النظام طوال فترة الحرب التحالف التاريخي بين الطرفين من بعض مكوناته.

لقد نظر تنظيم "**الدولة الإسلامية**" إلى الأكراد باعتبارهم كفارًا وهدفًا مشروعًا للهجوم، في حين أن جيش الأسد الضعيف فضل عدم تخصيص قوات لحماية المناطق التي لا ينظر إليها على أنها استراتيجية بالنسبة له. وفي يونيو ٢٠١٢ بعد قرار الجيش السوري الانسحاب من المناطق الكردية في شمال سوريا لصالح القتال في المناطق الأخرى هرع الأكراد لملء الفراغ الذى ظهر وسيطروا على المناطق. وفي يناير ٢٠١٤ أعلن الأكراد من جانب واحد الحكم الذاتي في التجمعات الثلاثة في غرب كردستان، رغم عدم وجود تواصل جغرافي بينهم، ويُدار بشكل مستقر نسبيًّا ويشكل بديلًا سياسيًّا لنظام الأسد وللدولة الإسلامية.

يعد أقوى عنصر بين الأكراد في شمال سوريا، والذى يدفع الأكراد نحو مسار إنشاء الحكم الذاتي هو "**حزب الاتحاد الديمقراطي** (PYD) والذي تأسس في عام ٢٠٠٣. وهذا الحزب هو قريب من **حزب العمال الكردستاني** (PKK التركي) ويتعاون جزئيًّا مع نظام الأسد. لا يتحدى الحزب سيادة الدولة السورية، لكنه يسعى إلى إقامة الحكم الذاتي الكردي في كونفدرالية سورية ديمقراطية، والولاء التقليدى الإيديولوجي لعبد الله أوجلان، زعيم حزب العمال الكردستاني، ومنذ ٢٠١٣ قاتل الأكراد بشكل فعال- أحيانًا

بالتعاون مع النظام- لصد محاولات العناصر السلفية الجهادية بما فيها جبهة النصرة والدولة الإسلامية للسيطرة على مناطقهم. وكانت المعارك الأكثر أهمية التي تورط فيها الأكراد في سوريا خلال الحرب هي التي خاضتها **وحدات حماية الشعب** (YPG) التابعة **لحزب الاتحاد الديمقراطي** وأحزاب أخرى التي دارت على مدينة كوباني وعلى معبر الحدود في مدينة تل أبيد الحدودية.

تعمل بجانب **حزب الاتحاد الديمقراطي** PYD بين الأكراد في سوريا مجموعات أخرى. ويعد المعارض الرئيس لحزب الاتحاد الديمقراطي هو **المجلس الوطني الكردي** (KNC) وهو يتكون من أحزاب كردية تتطلع لتحويل سوريا إلى اتحاد ديمقراطي ويتهم منافسه بالسلوك الاستبدادي. وتم إنشاء المجلس في عام ٢٠١١ من قبل الأحزاب المنضوية مع مسعود بارزاني، رئيس الإدارة الإقليمية الكردية في شمال العراق. وتطلع في البداية للعمل في إطار الائتلاف الوطني السوري، ولكن غيَّرَ رأيه بسبب رفض بقية قوى المعارضة السورية للاعتراف بالتطلع الكردي لحكم ذاتي. ويكمن ضعفه الرئيس فى تأثيره المحدود على الأرض؛ لأن قيادته وقواته تتواجد معظمها خارج كردستان سوريا. ويعد حزب "**الوحدة الديمقراطى الكردى**" (**يكيتي**) أيضًا قوة شعبية ومنظمًا نسبيًّا، ويلعب دورًا قياديًّا في "**المجلس الوطني الكردي**". وفي وقت مبكر حتى قبل الثورة- منذ بداية الألفينيات- قاد الحزب احتجاجات سلمية ضد النظام، وجمع قوات جديدة إلى صفوف الشباب والمتعلمين الأكراد في سوريا.

أقامت إسرائيل شبكة علاقات منذ عقود مع الأقلية الكردية في شمال العراق، لكن ظل الأكراد في سوريا خارج تلك العلاقات عمومًا. وقد خلقت

الحرب الأهلية في سوريا مصالح بين إسرائيل والأكراد تتمثل في: الصراع ضد القوى الجهادية والرغبة فى إعادة استقرار سوريا والأمل في إعادة بنائها مجددًا كدولة ديمقراطية ومحبة للسلام.

في الواقع، أرسلت قوات كردية ليبرالية؛ وخاصة تلك القريبة من قيادة المنطقة الكردية في العراق المعروفة بعلاقاتها بإسرائيل، إلى إسرائيل إشارات إيجابية، كما عقدت أيضًا لقاءات مع مسوؤلين إسرائيليين بالمجتمع المدني بهدف إقامة علاقات والتعاون فيما بينها. وأجرى رئيس **المجلس الوطني الكردي** KNC الدكتورشريكو عباس مقابلة مع موقع إسرائيلي، ودعا إسرائيل إلى أن تمد يدها إلى الشعب السوري لإقامة علاقات معه وعقد سلام بدلًا من دعم ديكتاتورية الأسد مجددًا. وقال إن الأكراد واليهود لديهم تاريخٌ مشتركٌ ومآسٍ مشتركة جنبًا إلى جنب مع مصالح مشتركة في تحقيق الاستقرار في سوريا، والحد من التوسع الإيراني في المنطقة وإقامة كيان كردي صديق يكون بمثابة منطقة عازلة بين الشيعة والسنة المتطرفين. وحذر الدكتور عباس قائلًا: **"إن سياسة ترقب ولا تفعل شيئًا حتى يفوز طرف من الأطراف لا تخدم على المدى الطويل إسرائيل، ولكنها ستعزز السيادة الإيرانية على المنطقة بأكملها"**. وعلى الرغم من تلك التوجهات فإن الموقف المتحفظ تجاه إسرائيل الذى يميز حزب الاتحاد الديمقراطي (المقرب من حزب العمال الكردستاني التركي ونظام الأسد) والبعد الجغرافى للأكراد من الحدود الاسرائيلية، قد أعاق حتى الآن تحقيق التقدم في العلاقات الكردية الإسرائيلية.

يقدَّر عدد الدروز في سوريا بما يقارب ٤٪ من سكان البلاد (٧٠٠ ألف نسمة تقريبًا) ويتركز معظمهم في منطقة جبل الدروز في جنوب الدولة. وتعد الأقلية الدرزية أكثر ولاء من الأقلية الكردية لنظام الأسد لسببين رئيسين:

أولًا: إخلاص الدروز التقليدي للدولة التي يعيشون فيها، وهو ما يتجلى في الخدمة بالجيش السوري.

ثانيًا: اعتماد الأقلية الدرزية على الجيش السوري لحمايتها من التهديدات السلفية- الجهادية المتنامية.

في الحقيقة يوجد لإسرائيل والدروز في سوريا تاريخٌ طويل من العلاقات والاتصالات. بدأت هذه العلاقات في ثلاثينيات القرن العشرين بتعاون استخباراتي بعد "**الثورة العربية الكبرى**" واستمرت فى الخمسينيات وبلغت ذروتها في البرنامج الذى أعلنه يجأل ألون بعد حرب ١٩٦٧ (ولم ينفذ) والهادف إلى توسيع السيطرة الإسرائيلية على قرى الجولان الدرزية وحتى جبل الدروز، ومع ذلك فقد وهنت هذه العلاقات، واتخذ الدروز السوريون منذ احتلال الجولان خطًا مواليًا للنظام السوري وهو العداء العام تجاه إسرائيل.

وخلال الحرب الأهلية- حرص الدروز على أن يكونوا بعيدين عن مجال النار- وواصلوا الاعتماد على النظام والتعاون معه، على الرغم من أن العديد منهم (بخاصة في محافظة السويداء) اختار التهرب من الخدمة العسكرية في جيش الأسد، أو بدلًا من ذلك رفضوا العمل في وحدات قتالية خارج مناطق سكناهم. وشارك بعض من أبناء الطائفة الدرزية في الميليشيات الموالية للنظام، وضحَّى أربعة منهم بحياتهم في أبريل ٢٠١٥ في عملية فاشلة "**للمقاومة الشعبية**" وجهها حزب الله ضد إسرائيل في حدود الجولان. كما حافظ معظم الدروز الذين يعيشون في الجانب الإسرائيلي بهضبة الجولان أيضًا على الولاء لنظام الأسد.

ومع ذلك، هناك ثلاثة عوامل قد تخلق ديناميكية جديدة في العلاقات بين الدروز في سوريا وإسرائيل وتحويل الدروز لمرشحين طبيعين (أكثر حتى من الأكراد) للتعاون:

١- أثار إنهاك قوات نظام الأسد والخوف من سقوطه قريبًا أصواتًا بين الدروز دعت إلى إعادة تقييم تحالف الولاء مع نظام الأسد. وقرر عددٌ قليل من الدروز مرة أخرى في عام ٢٠١٣ مساعدة الثوار، وشاركوا في هجمات "**الجيش السوري الحر**" على مواقع عسكرية سورية في محافظة السويداء. وانتشرت هذه الأصوات بين الدروز قبيل منتصف عام ٢٠١٥ بسبب مخاوف من أن النظام السوري لم يعد قادرًا بعد على حمايتهم من الجماعات الإسلامية المتطرفة التي تعتبرهم كفارًا. وكان مثالٌ على ذلك "**رجال الكرامة**" بقيادة الشيخ وحيد البلعوس (١٩٦٥- ٢٠١٥) الذي عمل في مدينة السويداء، عاصمة المحافظة وقلب جبل الدروز، حتى اغتياله في سبتمبر الماضي. فقد مثل البلعوس صوتًا درزيًا جديدًا يدعو إلى عدم الارتباط بنظام الأسد والبحث عن طريق جديد مستقل، وبخاصة لأن نظام الأسد لم يعد قادرًا على توفير الحماية لهم وضمان سلامتهم، وربما حتى يصبح هذا التحالف عبئًا عليهم.

أقام البلعوس في محافظة السويداء ميليشيات مستقلة لحماية جبل الدروز، سواء ضد القوى السلفية الجهادية التي تتقدم نحو مناطقهم أو ضد القوات الموالية لإيران والتابعة للنظام. بالإضافة إلى ذلك دعا أبناء الطائفة للتوقف عن التجنيد لجيش الأسد وصرح علنًا استعداده التنسيق والترتيبات الأمنية مع قوات المعارضة المعتدلة مثل "**الجيش السوري الحر**" الذى يتمتع

بتأثير كبير في محافظة درعا. ومن بين الخيارات الجديدة التي بدأ الدروز دراستها هي إقامة ميليشيات درزية مستقلة تقلل من اعتماد الدروز على جيش النظام. ويُنظر إلى اغتيال البلعوس على أنه محاولة من نظام الأسد لسحق هذه المواقف وقمعها.

على الرغم من أن البلعوس تحفظ علانية على فكرة الاعتماد على إسرائيل، إلا أنها لم تكن بالنسبه له شريكًا غير لائق لإيقاف محاولات الاستيلاء المعادية على جبل الدروز. ومع ذلك- بحسب كلامه- على أساس المنطق فإن "عدو عدوك هو صديقك".

٢- منح قرب عدة تجمعات للدروز على الحدود السورية الإسرائيلية صلاحية جغرافية للمصالح المشتركة بين الدروز من سكان سوريا وإسرائيل، وشجع على فتح قنوات الاتصال بين الطرفين للتحضير لاحتمال أن نظام الأسد قد يفقد قبضته على الجولان.

٣- أعرب الدروز في إسرائيل- التي تربطهم علاقات قرابة مع الدروز بسوريا- عن القلق حول مصير إخوانهم عبرالحدود؛ فجمعوا لهم المعونات والأموال وأنشأوا من أجلهم رابطة كنوع من الضغط سلطت الضوء على وضعهم الخاص في إسرائيل كأقلية مخلصة يخدم أبناؤها في الجيش الإسرائيلي(١).

وخلال الحرب الأهلية في سوريا، سعى الدروز في إسرائيل للتأثير على سياسة الحكومة الإسرائيلية لخدمة أقاربهم عبرالحدود. وهدد بعضهم

---

(١) يطلق الكاتب على هذا الجيش المعتدى لفظ "جيش الدفاع الإسرائيلي" وهو المصطلح الذى أطلقه الصهاينة على جيش إسرائيل.

بالخروج لمواجهة التهديد الجهادي المتنامي الذى يواجهه الدروز في سوريا. وعلاوة على ذلك ناشدوا إسرائيل بعدم التعاون مع لاعبين سنة متطرفين، وتظاهروا ضد استقبال مصابين في المستشفيات الإسرائيلية. وفى يونيو ٢٠١٥ هاجم الدروز الإسعاف التي تنقل جرحى سوريين إلى مستشفيات في إسرائيل، وقتلوا جريحًا سوريًا كان فيها. وأدان زعماء الدروز الإسرائيليون القتل، واتهموا سمير القنطار- المنتمي لحزب الله في هضبة الجولان- بنشر دعاية كاذبة ترمي إلى تحقيق اضطرابات بين الدروز في إسرائيل، وربما أيضًا جر إسرائيل إلى المعركة في سوريا.

كما التقى قائد سلاح الجو جنرال أمير أشال في سبتمبر ٢٠١٤ في قرية جوليس مع زعماء طائفة الدروز في إسرائيل، وأشار إلى أن تحالف دولة إسرائيل مع الدروز لا ينتهي بحدود إسرائيل. وكان الهدف من البيان هو تبديد مخاوف أبناء الطائفة ومنعهم من اتخاذ إجراءات منفردة تضر بسيادة الجيش الإسرائيلي فى مساعدة إخوانهم في سوريا. وتعهد نائب وزير الدروز في وزارة التعاون الإقليمي، بأن إسرائيل لن تقف مكتوفة الأيدي إذا تفاقم خطر على الدروز السوريين من جانب "**الدولة الإسلامية** وستبذل قصارى جهدها لإنقاذهم. كما ألمح إلى أن إسرائيل نقلت رسائل واضحة لجبهة النصرة ولداعش بعدم المساس بالدروز. وفي مؤتمر صحفي يوم ٢٩ يونيو ٢٠١٥ أوضح وزير الدفاع آنذاك يعلون أن إسرائيل تواصل المساعدات الطبية الإنسانية للثوار السوريين في هضبة الجولان (وعلى رأسهم أعضاء في "**الجيش السوري الحر**") وبذلك ستمتنع التنظيمات الإرهابية الجهادية من الاقتراب من السياج والمساس بالدروز.

المبادرات المستقلة من جانب ناشطي المعارضة السورية

بينما ظلت الاتصالات التي عقدها اللاعبون المختلفون مع إسرائيل سرية وغير رسمية، تشجع بعض المعارضين السوريين الذين يعملون بشكل مستقل خارج سوريا للتعبير علانية عن تأييدهم للسلام مع إسرائيل كدعم رئيسٍ ليبرالي شامل يتضمن جعل سوريا دولة ديمقراطية وحرة وتقدمية.

لا يوجد وراء تلك الشخصيات جيوش، لكنهم يتمتعون بتأثير شعبي واسع، وسمعة في الإعلام العربي وقوة اقتصادية.

لم تتوافق مبادراتهم المستقلة مع تنظيمات المعارضة السورية، وقد سعوا إلى تحدي النمط السلوكي تجاه إسرائيل. وتستند دعواتهم إلى إقامة علاقات السلام والتطبيع والتعاون مع إسرائيل على أساس ثلاثة أنواع من الاعتبارات:

١- اعتبارات سياسية تنسب لإسرائيل تأثير بعيد المدى على موقف الغرب في الأزمة في سوريا، والتي وفقًا لها يمكن عقد سلام "كامل ودافئ" مع إسرائيل لتساعد المعارضة السورية لحشد الدعم الغربي في الصراع وحسم الحرب الأهلية في صالحها.

٢- اعتبارات اقتصادية تتعلق بالازدهارالاقتصادي الذى قد يستفيد منه الشعب السوري بعد الثورة نتيجة لعلاقات الجوار والتجارة المثمرة المتبادلة مع إسرائيل.

٣- اعتبارات تتعلق بالقدرات الإيجابيْة الفريدة لإسرائيل كنموذج لدولة ديمقراطية وحديثة ومزدهرة في الشرق الأوسط.

وأحيانًا خلق هؤلاء اللاعبون روايات جديدة تضمنت الاعتراف بحق الوجود التاريخي للدولة اليهودية في فلسطين.

وفي محاولة لحل التناقض بين رؤية إسرائيل كشريك ضروري في الصراع ضد نظام الأسد وبين صورتها التقليدية كعدو، أشاد بعض المتحدثين الليبراليين بالإرث الإيجابي من العلاقات السابقة بين اليهود والمسلمين (وخاصة السنة) في المنطقة بشكل عام وفى سوريا بشكل خاص.

ولإثبات أن الواقع الذى تم إنشاؤه على خلفية الحرب من الممكن أن يغير العقل التقليدي ويتحداه، ذكروا بأن إبراهيم (عليه السلام) هو الجد المشترك لكل من اليهود والمسلمين، وأن اليهود شركاء تاريخيون للمسلمين في الأرض، ووصفوا اليهودية كديانة لها مكانة أصيلة منصوص عليها في القرآن واعترفوا بالصلة الجغرافية التاريخية بين فلسطين وبنى إسرائيل[1].

في النصف الأول من ٢٠١٤ طالب الدكتور كمال اللبواني- ناشط سوري ليبرالي في مجال حقوق الإنسان الذي قضى في سجن بشار الأسد نحو عشر سنوات، ويعتبر واحدًا من أبرز قادة المعارضة السورية ورموزها-

(١) يطلق الكاتب على اليهود وبنى إسرائيل هنا مصطلح "الشعب اليهودى" . والشعب اليهودى : مفهوم صهيونى ينطلق من تصور وحدة الأقليات اليهودية فى انجاء العالم وعبر التاريخ ومن الإيمان بأن هذه الأقليات تكون قومية متكاملة أو على الأقل عندها كل مقومات القومية. وهذا التصور هو أحد أسس الفكرة الصهيونية التى ليس لها أى سند فى الواقع فالأقليات اليهودية لم تكن مطلقا داخل بناء تاريخى يهودى مستقل وإنما كانت موجوده داخل أبنية تاريخية متباينة تتفاعل معها وتساهم فيها وترقى برقيها وتتخلف بتخلفها فاليهودى فى روسيا كان روسيا وفى اليمن كان يمنيا وهو أمريكى فى الولايات المتحدة .

وعندما تم اغتصاب فلسطين هاجرت إليها أقليات يهودية من جميع دول العالم لا يربط بينها أى رابط تاريخى أو ثقافى أوعرقى، ومن هنا ينبغى رفض الادعاء الصهيونى الكاذب، فاليهود لم يكونوا أبدًا شعبًا له تاريخ وحضارة قومية مثل أى شعب آخر .

بدء التعاون العلني مع إسرائيل والذي هدفه خنق النظام في جنوب سوريا. تألفت المبادرة من مستويين:

- **على المستوى العسكري**: دعا اللبواني إسرائيل للعب دور رئيس إلى جانب حلف شمال الناتو في خلق منطقة حظر للطيران في جنوب سوريا. ويجب أن ينفذ هذا الدور من داخل حدود إسرائيل ودون اختراق للأراضي السورية؛ أي يتم اعتراض الطائرات المقاتلة السورية والتي تخترق قوس أكثر من ١٠٠ كيلو متر تمتد من مرتفعات الجولان إلى دمشق وتشمل درعا والسويداء وجنوب ريف دمشق والحدود السورية اللبنانية.

- **على المستوى الدبلوماسي**: حثَّ اللبواني إسرائيل على قبول نقل الأسلحة من الغرب لقوات المعارضة السورية المعتدلة لإسقاط نظام الأسد.

لقد أوضح اللبواني أن مجموعة متنوعة من الظروف والاعتبارات شكلت خلفية لمبادرته تلك:

أولًا: فكرة أن إسرائيل والمعارضة السورية يتقاسمان مصالح تكتيكية مشتركة في وقف مخطط حزب الله لإنشاء البنية التحتية للإرهاب الدائم بالجولان السوري والمصالح الاستراتيجية المشتركة في جعل الجولان "جنة عدن" من الاستقرار والسلام والتطبيع.

ثانيًا: الافتراض بحدوث تغيير في أنماط التفكير القديمة للشعب السوري فيما يتعلق بمركزية الصراع مع إسرائيل. وذلك عقب الحرب الأهلية الدموية التي تشهدها البلاد، والتي خلالها تم توجيه سلاح "المقاومة" والذي خصص لإسرائيل تجاه الداخل.

كما عزز هذا الافتراض أيضًا في الإجابات على استبيان معهد دراسات الأمن القومي، وقال واحد من المستطلعين أ.ر إن الحرب في سوريا جعلت إسرائيل تبدو "كحمل وديع" مقارنة بجرائم نظام الأسد وحلفائه ضد الشعب السوري. وأشارت مستطلعة أخرى ناشطة سورية كردية تدعى س. ج. في الاستبيان (انظر الملحق) أن الحرب الأهلية قد كشفت عن نفاق النظام وأضرت بدعايته التقليدية ضد إسرائيل.

ثالثًا: الاعتقاد بأن الحصول على دعم عسكري من جانب إسرائيل في المعركة ضد النظام والاستفادة من علاقاتها الجيدة مع الغرب؛ يمكن أن يساعد المعارضة السورية لقلب موازين القوى في الحرب الأهلية لصالحها وهزيمة نظام الأسد، وفي نهاية المطاف وضع حد للأزمة وسفك الدماء.

لم يمتنع اللبواني من التقدم بمبادرته بشكل مستقل حتى في حال عدم وجود دعم صريح أو ضمني من جانب تنظيمات المعارضة السورية. وأعرب عن اعتقاده أن الموقف الرسمي المتحفظ تجاه إسرائيل يغفل المصالح المشتركة لكلا الجانبين وإمكانات التعاون المستمدة منها. ويرى أن الاعتراض على مبادراته ناتجٌ عن عدم الفطنة السياسية والتهرب من المسؤولية.

في سبتمبر ٢٠١٤ زار اللبواني إسرائيل علانية من أجل تقديم مبادرة. وخلال زيارته التي تعد سابقة عرض أفكاره أمام السياسيين ومعاهد البحوث ووسائل الإعلام والجمهور المستهدف المدني. ويقيم الزيارة بأنها ساعدت على إذابة الجليد بين الجانبين، وفتحت قنوات اتصال سورية إسرائيلية واستأنفت التصورات السائدة في وسائل الإعلام الإسرائيلية المتعلقة بالحرب الأهلية في سوريا.

كما أعرب عن أمله في أن تؤدي الزيارة بشكل غير مباشر إلى تدخل دولي أكثر نشاطًا في الأزمة في سوريا، وأن يسير مسؤولون سوريون في المستقبل في الطريق الذى مهد للحوار مع إسرائيل. ويمكن أن تؤدي زيارته هذه إلى برنامج سياسي شامل يمكن تنفيذه.

بعد مرور ستة أشهر من الزيارة التي قام بها اللبواني قرر النظام السوري محاكمته جنائيًّا غيابيًّا بتهمة "التحريض والتآمر مع العدو" وعقوبته المتوقعة هي الإعدام.

أجرى المعارضون السوريون بالمنفى والتابعون للمعارضة السورية التى تمارس نشاطها في أوروبا وتمثل جماعات وأقليات ومعسكرات سياسية مختلفة، في نوفمبر ٢٠١٤ بفيينا حوارًا هادئًا مع مسؤولين مدنيين إسرائيليين حول دور إسرائيل المحتمل في تعزيز الرؤية الليبرالية في سوريا، وشمل الحوار مع المندوبين السوريين سياسيين ومدنيين من الناشطين وأكاديميين ورجال دين ورجال أعمال. وأشاروا إلى أن إسرائيل لديها مصلحة ثلاثية لدعم المعارضة السورية الليبرالية:

- لا يوفر نظامٌ سوري ضعيف أمنًا لإسرائيل، ولكن سوف يحول سوريا إلى ما يشبه الصومال، بلد تثير الصراعات وعدم الاستقرار وتهدد جيرانها.

- التعاون مع المعارضة السورية يمكن أن يساعد إسرائيل على تغيير صورتها السلبية في العالم العربي.

- استمرار إسرائيل في سياسة "الحياد" من المرجح أن تفوت الفرصة عليها لإقامة علاقات مع الشعب السوري بعد انتهاء الحرب الأهلية وإسقاط الأسد.

وحمل أعضاء المنتدى السوري رسائل تصالحية تجاه إسرائيل فحواها:

- التطلع بأن يجلب السلام الاستقرار واقتصاد قوي وعلاقات طيبة.

- الاتفاق على تسوية إقليمية في مرتفعات الجولان.

- الاعتراف بحق إسرائيل في العيش بسلام واستقرار في المنطقة.

- النظر إلى اليهود على أنهم "أبناء عمومة" للمسلمين ويمثلون جزءًا عضويًا من تراث المنطقة الديني والتاريخي.

وعلى المستوى العملي، فقد ناشدوا إسرائيل اتخاذ ثلاث خطوات دبلوماسية على المدى القريب:

- دعم علني لإسقاط نظام الأسد.

- دعم علني لحقوق الشعب السوري.

- تفعيل النفوذ الإسرائيلي في الغرب لتعزيز إجراءات لوضع حد لمعاناة الشعب السوري - وعدم الاكتفاء بالمساعدة الإنسانية، مما يؤدى إلى نهاية حمام الدم في سوريا.

وعلى المدى الطويل في نهاية الحرب الأهلية واستكمالًا لثورة الديمقراطية، أعرب المفاوضون عن أملهم في أن تقدم إسرائيل مساعدات فنية لتطوير سوريا وتقيم معها علاقات اقتصادية ومدنية، وتؤدى تلك العلاقات إلى التعاون في مختلف المجالات، وتؤدي إلى إذابة الجليد بين الشعبين.

اكتفى معارضون آخرون للنظام في المنفى بالمقترحات الأقل طموحًا وربما تكون أكثر قدرة على التكيف مع الظروف الحالية. وكان جوهرها

إرساء أساس ثقافي لبناء العلاقات المستقبلية بين الطرفين لكن من الناحية النظرية.

أعلنت مجموعة من النشطاء السوريين السياسيين المنفيين؛ معظمهم في تركيا والأردن ومنهم محمد عدنان الذي يرأس الاتحاد الثوري لمستقبل سوريا في سبتمبر ٢٠١٥ إنشاء "حركة السلام السورية" والتي تبنت رؤية طويلة المدى لمفاهيم تصالحية تجاه إسرائيل واليهود، وتأهيل قلوب الشعب السوري تجاهها تدريجيًا.

اقترح الناشط السياسي رجل الإعلام السوري المنفي ثائر الناشف في منتصف ٢٠١٥ في الوثيقة رؤية تأسيسية وهي: "شراكة دائمة من التعايش على أساس سلام حقيقي" بين سوريا وإسرائيل في نهاية الثورة. وهدف هذه المبادرة هو تمهيد الطريق لسلام دافئ يتضمن تفاعلًا واسعًا بين الشعوب، بداية في مرتفعات الجولان وبعد ذلك في جميع أنحاء البلاد. وتتضمن الشراكة الاقتصادية مشاريع مشتركة بداية في مرتفعات الجولان، ثم المدن الحدودية مثل درعا والسويداء وأخيرًا في جميع أنحاء البلاد. والشراكة الثقافية التي من شأنها أن تؤدي إلى هدم الجدر بين المجتمعين في مجالات الفنون والموسيقى والأدب والمسرح، والاعتماد على اتجاهين: ترجمة العربية والعبرية والتشجيع على تعلم اللغة بين الشعبين.

ووفقًا لرأيه، من أجل إعداد المنطقة لهذا النوع من الارتباط الدافئ في المستقبل البعيد، يجب على إسرائيل تمهيد الطريق بمساعدة الأصدقاء في سوريا وفتح حوار مع جميع الطبقات الدينية والطائفية والعرقية في سوريا، ولاسيما مع الأغلبية السنية.

يجب أن تشمل الإجراءات الإسرائيلية إقامة حوار بين السياسيين والنشطاء الاجتماعيين ورجال الدين والشباب والإعراب عن دعم إسرائيلي- سياسي- ومعنوي ورمزي- في الصراع من أجل إسقاط النظام السوري، لفتة من شأنها أن تعزز بين الشعب السوري الانطباع بأن إسرائيل تدعمه. ويكون نشر ثقافة السلام بين الشعبين الإسرائيلي والسوري من خلال وسائل التنشئة الاجتماعية؛ مثل وسائل الإعلام ومعاهد البحوث. ودعم لبرامج السلام بين الأفراد والجماعات من كلا البلدين. وتيسير سبل الاتصال بين الطرفين في إسرائيل وخارجها.

الفصل الثالث

إسرائيل واللاعبون غير الرسميين فى سوريا

الأدوات وقواعد اللعبة

منحت سياسة عدم التدخل في الحرب الأهلية في سوريا لإسرائيل في ذلك الوقت سلسلة من الفوائد وأبعدتها عن المخاطر المحتملة. وقد نبعت من رغبة إسرائيل في البقاء خارج دائرة القتال والاضطرابات في المنطقة، ومن علامات استفهام حول وجود شركاء موثوق بهم ومن الصعوبة الكامنة في تحقيق تأثير فعال على الأحداث الدائرة في سوريا.

يشوب موقف إسرائيل إزاء المشاركة المتزايدة فى بلدان أخرى، وتعزيز لاعبين يزعزعون الاستقرار فى حدود الجولان، ومعادية إلى حد كبير لإسرائيل، الحذر والترقب. وبالنظر إلى الظروف التي نشأت منذ النصف الثاني من عام ٢٠١٤ في الجانب السوري للحدود، نجد أن عدم التدخل جعل المنطقة تسقط في أيدى عناصر متطرفة- مثل هؤلاء الذين يمثلون المحور الشيعي بقيادة إيران وحزب الله أو القوى السلفية الجهادية، إلى جانب التنازل عن إمكانية تعزيز اللاعبين البرجماتيين.

فى هذا الفصل سيتم دراسة الآثار المترتبة على انتقال إسرائيل من سياسة الترقب أمام الأزمة السورية إلى أنماط رسمية أو سرية من تدخل لخلق تأثير على التطورات على مختلف الأصعدة- الصعيد العسكري والصعيد

الدبلوماسي والاقتصادي والإنساني بما في ذلك تعزيز العلاقات المتبادلة مع لاعبين إيجابيين في المنطقة.

مجموعة الأدوات التي عن طريقها يحدد صناع السياسة الإسرائيلية القدرة على التعامل مع اللاعبين غير الرسميين والبارزين في سوريا، وتستمد من واجهة بين المصالح الإسرائيلية في المتغيرات المعقدة التي شملتها الدراسة، بما في ذلك أهداف اللاعبين القصيرة المدى وطويلة المدى بالنسبة لمستقبل سوريا والنظرة الإيديولوجية والقوة العسكرية والسياسية، الشرعية الداخلية التي يحظون بها ودرجة اعتمادهم على قوات داخلية سورية والدعم الخارجي الذي يستفيدون منه.

وبعد تحليل المؤشرات المذكورة أعلاه، فإننا نحدد المخاطر والقيود والعقبات التي تواجه إسرائيل في دراسة إمكانية إنشاء تعاون وشراكات محتملة مع لاعبين في سوريا من أجل تحقيق مصالح وأهداف ضد أعداء مشتركين. وفي الوقت نفسه، نحدد خريطة الفرص التي يجسدها هؤلاء اللاعبون بالنسبة لإسرائيل، ونرسم قواعد اللعبة المتاحة لإسرائيل في الساحة السورية المتغيرة، بما في ذلك النفوذ ووسائل الردع وقنوات الاتصال.

القيود والمخاطر

يتعين على إسرائيل في سلوكها أمام اللاعبين غير الرسميين في سوريا أن تأخذ في الاعتبار القيود والعقبات في الساحة السورية المعقدة وعلى ضوئها تبلور سياساتها. فالواقع الجديد عبر الحدود السورية يلزم إسرائيل بأن تكيف نفسها مع قواعد اللعبة المختلفة في مواجهة الساحة الديناميكية واللاعبين

الجدد الفاعلين بها. حيث إن آليات الردع القديمة التي بلورت أمام نظام الأسد ليست فعالة بالضرورة أمام اللاعبين الجدد، بما في ذلك الميليشيات المسؤولة عن الأراضي والسكان. وبالإضافة إلى ذلك، فالتعامل مع مجموعة من اللاعبين الجدد يكون من الصعب تحديد سماتهم وخصائصهم نتيجة المعلومات غير الكاملة عن نواياهم وتوجهاتهم وآرائهم. وتوجد عدة معايير لتحديد سمات اللاعبين غير الرسميين:

- **الحكم الذاتي**: درجة حرية النشاط الممنوحة للاعب لتحقيق أهدافه.

- **التمثيل**: جماعات السكان التي يرغب اللاعب في تمثيلها وقدرته على خلق شرعية للوضع كممثل مخلص ومهيمن لقيمها وأهدافها.

- **التأثير**: قدرة اللاعب على إحداث تغيير في المجالات ذات الصلة بمجال نشاطه.

- **القاعدة المادية**: مصادر التمويل الاقتصادية للاعبين غير الرسميين والعلاقة بينهم وبين الراعين لهم.

- **إطار النشاط الجغرافي**: بعض اللاعبين غير الرسميين يعتمدون على السكان المحليين للدولة أو لمنطقة معينة، في حين يرى آخرون أنفسهم بأنهم يمثلون السكان الموجودين في أكثر من بلد واحد، والذين يشتركون في خطوط إيديولوجية أو عرقية أو دينية أو طائفية مشتركة.

- **الغرض من الهدف السياسي**: بعض من اللاعبين غير الرسميين ذوو طبيعة تخريبية يتحدون فكرة الدولة أو شرعية نظام معين، في حين الآخرون يدعمون الحفاظ على الوضع السياسي الراهن.

- **أنماط النشاط**: يوجد بين اللاعبين غير الرسمين مخربون لاعبون يتبنون أساليب العنف المسلح، وآخرون يتبنون أنشطة غير عنيفة في المجالات المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية.

يؤكد فحص اللاعبين السوريين وفق سلم المعايير هذا أساس القيود المتعلقة بسلوكهم:

- **معيار التمثيل**: رغم أن معظم اللاعبين من بين الغالبية السنية، فليس بينهم لاعبٌ مهيمنٌ يحظى باعتراف واسع النطاق وشرعية بالساحات الداخلية السورية والإقليمية والدولية. ويتصارع اللاعبون المختلفون فيما بينهم- بالتوازي مع صراعهم مع النظام- على الأرض وعلى الثروات وعلى الموارد وعلى المجموعات السكانية الواقعة تحت سيطرتهم وعلى الهيمنة في تحديد جدول للعمل السياسي والإيديولوجي- الديني لسوريا في الحاضر والمستقبل.

- **معيار الحكم الذاتي**: يخضع العديد من اللاعبين خصوصًا المعتدلون منهم لبلدان راعية تمنحهم مساعدات خارجية من مال وسلاح وكذلك لمصالحها، ويكونوا بمثابة وكلاء لدول أو حتى للاعبين غير رسميين آخرين.

- **معيار التأثير**: بعض اللاعبين- خاصة الإيجابيين- يمثلون تنظيمات أبعادها صغيرة وحتى متوسطة وقوتها العسكرية ضئيلة. بينما تجد مجموعات في المنفى صعوبة في تجنيد المساعدات العسكرية أو غيرها من المساعدات، والجماعات المحلية مشغولة بالاشتباك فيما بينها وبخاصة الجماعات الجهادية الخارجية والتي تسللت إلى سوريا تحت رعاية الحرب الأهلية،

والاستفادة من الموارد الإيديولوجية والعسكرية والاقتصادية وتدفق مقاتلين متطوعين أجانب من خارج سوريا وتحظى بتأثير أكبر.

- **المعيار المادي**: يعتمد اللاعبون الإيجابيون اعتمادًا كبيرًا على المساعدات الخارجية والتبرعات، في حين أن "**الدولة الإسلامية**" وجبهة النصرة ولاعبين إسلاميين آخرين يستفيدون عمومًا من مصادر تمويل متنوعة، بعضها مستقلة.

- **إطار النشاط الجغرافي**: يركز اللاعبون "الإيجابيون" جهودهم في سوريا عمومًا أو في بعض مناطق معينة داخلها، في حين أن اللاعبين الإسلاميين والجهاديين "السلبيين" يعتبرون أن سوريا حلقة وصل في كيان سياسي إسلامي أوسع سينشأ مستقبلًا في الوقت المناسب وفقًا لرؤيتهم.

- **الغرض من الهدف السياسي**: في الوقت الذي تصارع فيه كل الجماعات نظام الأسد وتتحدى النظام السياسي السوري القديم، نجد بعضًا منها تتطلع إلى إصلاحات سياسية واجتماعية داخل سوريا، وتسعى أخرى إلى إلغاء الدولة السورية، إما عن طريقَ تقسيمها أو عن طريق إدراجها في كيان أوسع.

وأخيرًا على الرغم من أن العديد من اللاعبين يسعون إلى تعزيز أجندة مدنية، فإن عملية إضفاء الطابع المؤسسي على اللاعبين "الإيجابيين" في منطقة يجعلها تتخلف كثيرًا مثلما حدث فى حالات "الدولة الإسلامية" وجبهة النصرة وحزب الله.

في ضوء الواقع الموصوف، فإن العائق الرئيس الذى يقيد قدرة إسرائيل والمجتمع الدولي بأكمله عن صياغة سياسة نشطة وبناءة تجاه اللاعبين

الجدد، خصوصًا هؤلاء "الإيجابيين" في جنوب سوريا، يتصل بكونهم خليطًا من اللاعبين ينقصهم المنطق النظامي السياسي الناضج والمؤسس، ويميلون إلى التوحد والانقسام.

يتسم اللاعبون بالخلافات الإيديولوجية والسياسية العميقة وتضارب المصالح بينهم وبين الدول الراعية والداعمة لهم. وأعاقت تلك السمات الهيكلية والإيديولوجية والتي لا تزال تعيق وضع معالم سياسة شاملة يوافق اللاعبون في سوريا على التوحد حولها، ناهيك عن القدرة على تنفيذ هذه السياسة وإضعاف قوتهم كلاعبين منفردين وكجماعات. بالإضافة إلى ذلك يحدث تغيرات في ميل السكان السوريين والجماعات التي تقاتل وتوجههم وفق الوضع على الأرض واحتياجاتهم العسكرية والاقتصادية الفورية وهو ما يصعب على إسرائيل وعلى المجتمع الدولي تقييم الوضع بوضوح وقياس فرص الصمود والوقوف وراء هؤلاء اللاعبين بشكل موثوق وطويل المدى.

علاوة على ذلك، فالمجتمع الدولي نفسه بما فيه دول المنطقة، ينقسم بشأن ترتيب الأولويات المناسبة مع الأزمة في سوريا. فبينما ترى إسرائيل والمملكة العربية السعودية أن التهديد الرئيس يتمثل في استيلاء المحور الشيعي المتطرف بقيادة إيران على سوريا، نجد أن هناك دولًا أخرى على رأسها روسيا والولايات المتحدة، تميل إلى كبح جماح "**الدولة الإسلامية**" وهذا في مقدمة اهتمامهم. أما تركيا من جانبها فترى أن الخطر الأكبر يتمثل في إقامة حكم ذاتي موسع للأقلية الكردية، وأوضح رئيس تركيا في يونيو ٢٠١٥ أن بلاده لن تسمح بقيام دولة كردية في شمال سوريا.

تتمثل الإشكالية الكبرى في تحول سوريا إلى ساحة صراع إقليمي للقوى الخارجية والصراعات الإيديولوجية والدينية؛ وعلى رأسها الصراع بين المعسكرين العرقيين في العالم الإسلامي والعربي: فمن ناحية- المحور الشيعي بقيادة إيران والذى يبذل كل ما في استطاعته لمنع سقوط الأراضي السورية الحيوية- دمشق محور دمشق وحمص وحلب، والمنطقة الحدودية مع لبنان وقطاع الساحل السوري- في يد قوات المتمردين على حكم الرئيس الأسد والأقلية العلوية، ومن ناحية أخرى- المعسكر السني بقيادة المملكة العربية السعودية وتركيا اللتان تسعيان للإطاحة بنظام الأسد، وتعارضان أي هيمنة شيعية- إيرانية في سوريا ولبنان.

كما تستخدم سوريا أيضًا كساحة حرب من أجل الهيمنة داخل المعسكر الإسلامي- السني بين الإسلام السلفي الجهادي والإسلام السياسي وتيارات معتدلة إصلاحية وبرجماتية. ولملء فراغ السلطة في سوريا، اخترقت "**الدولة الإسلامية**" التي استولت على مناطق شاسعة من شرق وشمال سوريا، حيث يقاتلها هناك التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة. ويضاف إلى هذا الوضع المعقد المنافسة بين الولايات المتحدة وروسيا لفرض النفوذ في المنطقة، والتي تعاظمت في ضوء تدخل روسيا المباشر في القتال ضد قوات المعارضة السورية. وعلى ذلك فكل عملية تدخل فيما يحدث بسوريا من شأنه أن يخلق سلسلة من العواقب غير مخطط لها والتي تواجه اللاعبين الإقليميين الموجهين، وليس فقط كهؤلاء الذين تسعى إسرائيل للحد من نفوذهم في سوريا مثل إيران وحزب الله، ولكن أيضًا حلفاء إسرائيل مثل الولايات المتحدة والأردن والشركاء المحتملين مثل المملكة العربية السعودية والذين يتحدون إسرائيل- بخاصة تركيا وروسيا.

كما يضاف إلى الإشكاليات التي تعيق إسرائيل والمجتمع الدولى التواصل مع اللاعبين غير الرسميين في سوريا، أيضًا الحواجز الإيديولوجية والثقافية المتعلقة بالصورة التقليدية لإسرائيل لدى الرأي العام السوري كدولة عدو تشكل تهديدًا ودولة محتلة ولا ينصح بالاتصال بها ولا بالتعامل معها. وتزداد تلك العقبات صعوبة في غياب التقدم في عملية السلام الإسرائيلية-الفلسطينية، وتتعاظم على خلفية التصعيد في الساحة الفلسطينية. حيث قال بعض نشطاء المعارضة السورية الذين أجابوا على استبيان معهد دراسات الأمن "إن استئناف عملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية وتقدمها من المتوقع أن يساعد على إزالة العقبات وتشجيع التغيرات في النظرة إلى إسرائيل وخلق انفتاح متزايد فى العلاقات معها. وسيساعد تقييم العملية السياسية بين اسرائيل والفلسطينيين أيضًا إسرائيل على التنسيق وبناء آلية للتعاون مع الأطراف الإقليمية المعنية والمؤثرة في سوريا، وخاصة مع المملكة العربية السعودية وتركيا.

ومع ذلك، اعترض أحد المشاركين في الاستبيان، الذي كان عضوًا في حزب البعث قبل الثورة على هذا التقييم، مشيرًا إلى أنه مطلوب حوار سوري داخلي للتعامل مع الاعتراض على السلام مع إسرائيل وصياغة موقف سوري موحد بشأن هذه المسألة.

عائق آخر يمنع تقدم علاقات إسرائيل مع اللاعبين في سوريا ينبع من التصور السائد بينهم بأن إسرائيل تفضل نظام الأسد "الشيطان الذي حافظ على الهدوء والاستقرار في هضبة الجولان لمدة ٣٧ عامًا. وعلى الرغم من أنه يبدو أن هذا العائق سوف يزول في أعقاب الهجمات التي نسبت إلى

إسرائيل على أهداف للنظام واشتباكات عنيفة اندلعت بين إسرائيل وحزب الله وإيران في يناير ٢٠١٥ في مرتفعات الجولان، إلا أن النشطاء السوريين الذين ردوا على استبيان معهد دراسات الأمن القومي، واصلوا التمسك بوجهة النظر التي ترى أن هناك تحالفًا بين إسرائيل ونظام الأسد. فعلى سبيل المثال: ع. أ الناشط السياسي في فصيل ليبرالي تابع للجيش السورى الحر، قال: إن إسرائيل تميل من بداية الحرب الأهلية لصالح نظام الأسد مما خلق فجوة بين السوريين والشعب الإسرائيلي. واتهم الناشط الليبرالي السوري إسرائيل بالوقوف إلى جانب النظام المستبد وضد مطالب الشعب السوري بالحرية، واستشهد على ذلك بأن معظم السوريين يعتبرون اللوبي الإسرائيلي في واشنطن هو المسؤول عن بقاء نظام الأسد وعدم دعم الولايات المتحدة للثوار. ووفقًا لهذه الرؤية النقدية، وهي أيضًا الأكثر انتشارًا، فإن إسرائيل تفضل الأنظمة الديكتاتورية في دول المنطقة (سوريا ومصر والسعودية والأردن) وتماطل في تسوية المشكلة الفلسطينية وتساهم بسلوكها هذا في تعزيز الإيديولوجية الدينية والقومية وزيادة التطرف في المنطقة.

عقبة أخرى- حالة فريدة لإسرائيل- وهي عقبة البيروقراطية. تصف إسرائيل المواطنين السوريين كمواطنين دولة عدو ممنوعين من دخول أراضيها، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية والتنظيمية. كما تحظر القوانين السورية الرسمية أي اتصال مع "الكيان الصهيوني"، وبعد ذلك تطورت خلال سنوات الصراع معايير متجذرة آثارها الثقافية لا تهدأ في واقع النظام فيه غير قادر على تنفيذها بالكامل. والعديد من المبادرات للحوار السوري- الإسرائيلي من جانب نشطاء بارزين بالمعارضة السورية لم تنفذ، ولا حتى فى القنوات الثانوية غير الرسمية بسبب عائق البيروقراطية الموصوف.

ويصعب هذا الوضع القانوني الثقافي بشكل كبير من البدء فى التفاعلات وبناء الثقة بين الجانب الإسرائيلي واللاعبين "الإيجابيين" السوريين. وكانت هذه التفاعلات من شأنها المساعدة في إذابة الجليد "بين الطرفين، وإزالة الصور النمطية المتجذرة، وتعزيز المصالح المشتركة وتبادل المعلومات الاستخباراتية والأفكار وحل بعض القضايا المثيرة للخلاف التي تعيق العلاقة".

في الحقيقة- كما أثبتت الأزمة في سوريا- فإن الواقع هو الدافع الفعلي للتغيير الفعال للوعي. وكانت المبادرات التصالحية السورية التي سعت لإقامة علاقات مع إسرائيل في كثير من الأحيان نتيجة ليأس اللاعبين الداخليين في سوريا من النظام الدولي والإقليمي والضيق الشديد، أكثر من أن تكون اختيارًا على أساس تغيرات عميقة في الرؤية. لذلك يجب أن يضاف إلى ذلك أن الأزمة في سوريا تقدم أدلة وافرة لسهولة إمكانية تبادل الثقة بين السكان واللاعبين المحليين وذلك في أعقاب الوضع على الأرض وتفضيل توحد اللاعبين الأقوياء والمهيمنين.

بالإضافة إلى القيود والعقبات، فإن التدخل الإسرائيلي في الأزمة السورية ينطوي على العديد من المخاطر. والأضرار التي سيخلفها التعاون الإسرائيلي علانية مع لاعبين غير سياسيين في سوريا قد تكون أكثر من الفوائد، إذا ما استخدمها النظام السوري سلاحًا لإثبات خيانتهم والإضرار بشرعيتهم لدى الرأي العام. وعلاوة على ذلك، فمن الممكن أن تؤكد سياسة إسرائيل النشطة والمعلنة في سوريا لدى الأوساط السورية والعربية على صورتها السائدة باعتبارها كيانًا مخربًا ويعزز العداء التقليدي تجاهها.

وأخيرًا، فإن الانحياز بوضوح إلى جانب معين في الحرب الأهلية في سوريا قد يخفف بنسبة ما من حدة تأثير الردع الإسرائيلي، والذى يعتمد على قدرة إسرائيل على التهديد بالتدخل إلى جانب أحد الأطراف في سوريا على النحو الذي تراه مناسبًا؛ على سبيل المثال إذا كان سيتم توجيه سلاح أحد الأطراف إليها. ويساعد غموض موقف إسرائيل فيما يتعلق بالأزمة في سوريا فى حرب المعلومات أمام اللاعبين في سوريا، وأنه ينقل لجميع الأطراف رسالة ردع بشأن التدخل العسكري المحتمل. وهو ما ظهر في رد فعل حزب الله على قتل قادته في القنيطرة والذى نجم عن خوف المحور الموالي لإيران إلى حد كبير من التدخل الإسرائيلي ضده في الصراع الداخلي في سوريا.

فرص التعاون مع لاعبين آخرين (غيررسميين)

على الرغم من القيود والعوائق المذكورة، فإن الواقع الذى تشكل في سوريا منذ عام ٢٠١١ يمثل لإسرائيل ولا يزال فرصًا فريدة لإقامة الحوار والاتصالات والتعاون مع لاعبين "إيجابيين" لهم مصالح مشتركة معها مثل "الائتلاف الوطني" و"الجيشَ السوري الحر" واللاعبين المرتبطين بالسكان المحليين وبعض مجموعات الأقليات ولاعبين مستقلين مؤثرين- ومعظمهم ينتمون إلى دول المعسكر العربي السني المعتدل التى تعلق آمالها على واشنطن، ولكن أصيبت بخيبة أمل. فكثير منهم لديه أيضًا أعداء مشتركون مع إسرائيل، على رأسهم إيران وحزب الله ونظام الأسد والدولة الإسلامية وبناء على ذلك تميل إلى تأييد سياسة برجماتية تجاهها. ويمكن استخدام العلاقات بين هؤلاء اللاعبين وإسرائيل كأساس للتعاون حول أهداف تكتيكية فورية ومركزة؛ مثل تحقيق الاستقرار في هضبة الجولان من أجل الحفاظ على السلام والأمن والتعاون الاستخباراتي والمساعدات الإنسانية المدنية.

علاوة على ذلك، فالعلاقات التي سيتم تأسيسها في الوقت الحاضر من شأنها تمهيد الطريق لعلاقات في المستقبل بين إسرائيل وكيان أو كيانات ستقوم في سوريا بعد الحرب الأهلية. وإلى جانب المعايير المذكورة أعلاه، فالعلاقات مع لاعبين غير رسميين في سوريا تمنح إسرائيل أيضًا فرصة فريدة لتحظى بإشادة رمزية من التطبيع وإضفاء الشرعية والاندماج في المنطقة.

يتطلب فحص المرشحين من اللاعبين للتعاون مع إسرائيل توازن بين استعدادهم لإقامة علاقات مع إسرائيل وبين الفوائد المحتملة الكامنة في هذه العلاقات. فالاستعداد من حيث المبدأ على التعاون مع إسرائيل، وأحيانًا أيضًا تعاون حقيقي، تشكل ونما بشكل كبير منذ عام ٢٠١٤ في المقام الأول بين الجماعات التابعة للجيش السوري الحر والجماعات المحلية المقاتلة والمجتمعات المدنية في جنوب سوريا وناشطين مستقلين في المنفى لهم نفوذٌ سياسي وجماهيري وإعلامي. وساهمت عدة متغيرات لتعزيز رؤية تصالحية تجاه إسرائيل بين اللاعبين:

١- علاقات التقارب مع الدول العربية والغربية التي تشترك مع إسرائيل في مصلحة استراتيجية لوقف توسع النفوذ الشيعي الإيراني في المنطقة.

٢- تجربة الحرب في منطقة جنوب سوريا وفهم مزايا تقديم المساعدات الإنسانية على الحدود الإسرائيلية في أعقاب الاحتياجات الخاصة الناشئة من واقع الحياة اليومية في المنطقة.

٣- الإيديولوجية الليبرالية والمؤيدة للغرب التي ترى إحلال السلام والتطبيع مع إسرائيل فرصة وشرطًا مهمًا لتسخير المجتمع الدولي وعلى رأسه الولايات المتحدة لخوض الصراع من أجل إسقاط نظام الأسد وإعادة بناء سوريا ديمقراطية وتقدمية وآمنة.

٤- رؤية خاصة تضع المصالح الجماعية الخاصة كما الاعتبار الأول في تحديد جدول الأعمال السياسي المباشر للاعبين، والذي يتغلب على اعتبارات عامة عربية وإسلامية تتعلق بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

تجدر الإشارة إلى أن استعداد اللاعبين في سوريا للتعاون مع إسرائيل ليس بالضرورة تلقائيًّا ودائمًا، ويمكن أن يطرأ عليه تغييرات وتحولات في ظل ظروف الواقع المتغير للاعبين واحتياجاتهم ورد فعل إسرائيل وإجراءاتها على مباداتهم. وعلاوة على ذلك، فقد امتنع اللاعبون المتطرفون الذين يشعرون بالعداء الإيديولوجي الديني تجاه إسرائيل؛ مثل تنظيم جبهة النصرة والذي هو فرع لتنظيم القاعدة ويعمل في جنوب سوريا ومرتفعات الجولان عن الأعمال التى فيها تحدٍ لإسرائيل، وكانوا على استعداد لاتباع قواعد اللعبة مع إسرائيل على أساس آلية التنسيق بشكل غير مباشر.

وفى الوقت الذى يعد موضوع العلاقات التكتيكية أو الاستراتيجية مع إسرائيل ضروريًّا وشرطًا لتقدم اللاعبين في سوريا فلا يمثل لإسرائيل مصلحة واضحة في استثمار الموارد واتخاذ المخاطر المتعلقة بتحقيقها. ويجب أن يستمد الرد الإسرائيلي، من ترجيح إمكانية التعاون مع اللاعبين ومن نسبة أهميتهم في الواقع السوري في هذا الوقت أو في المستقبل.

يجب أن تأخذ دراسة إمكانات التعاون بين إسرائيل وهؤلاء اللاعبين بعين الاعتبار أربعة متغيرات أساسية:

١- قدرة اللاعبين على الحفاظ على أمن حدود إسرائيل- سوريا.

٢- قدرتهم على تمثيل ائتلافات واسعة ومتجذرة (إقليمية وطائفية وعرقية أو سياسية) التي من المتوقع أن تلعب دورًا في تشكيل الخارطة

السياسية المستقبلية لسوريا (أو على الأقل أجزاء من سوريا) في نهاية الحرب الأهلية.

٣- شرعيتهم لدى الرأي العام المحلي والإقليمي والدولي.

٤- قدرتهم على التأثير في لاعبين آخرين بعيدين جدًا إيديولوجيًا عن إسرائيل، بما في ذلك التنظيمات السلفية- الجهادية الراديكالية.

وبطبيعة الحال اللاعبين- الذي يمكنهم الإسهام في الأمن في المنطقة الحدودية وتمثيل مجموعات كبيرة وأن يحظوا بشرعية على نطاق واسع وهناك احتمال كبير أن يلعبوا دورًا بعد الحرب- هم المرشحون الأكثر جاذبية للتعاون من وجهة نظر إسرائيل. فعلى سبيل المثال، المجتمعات المحلية في جنوب سوريا والوحدات المحلية التابعة للجيش السوري الحر والأقليات الكردية والدرزية، هم لاعبون يمثلون بقوة المصالح الجغرافية والعرقية والطائفية، وليس من المرجح أن يختفوا من الخريطة. في مقابل ذلك هناك لاعبون آخرون؛ مثل المغتربون القدامى الغرباء عن الواقع السوري أو تنظيمات صغيرة سريعة الزوال ولا تلتزم بالتقاليد، هم المرشحون الأقل للتعاون بسبب أبعاد التمثيل والنفوذ والخوف من اختفائهم بعد انتهاء الحرب.

فيما بين هذه الحالات يوجد لاعبون يتمتعون بتأثير واسع اليوم، ولكن من الصعب تقييم ماذا سيكون دورهم في نهاية الحرب (على سبيل المثال: جبهة النصرة) أو بدلًا من ذلك، مثل هؤلاء الذين لديهم تأثير أقل على الواقع الحالي، ولكن يمكن أن يلعبوا أدوارًا رئيسة في المستقبل. ومن الأمثلة على ذلك "الائتلاف الوطني يمثل قاسمًا مشتركًا واسعًا بين الشعب السوري ويحظى بشرعية دولية، ولكن ليس لديه قوة عسكرية كبيرة في الوقت الراهن،

وكذلك المنظمات الإنسانية والناشطون المستقلون البارزون. وبالإضافة إلى ذلك، هناك لاعبون يبدون الآن ضعفاء من المحتمل أن يكتسبوا دعمًا شعبيًا ونفوذًا وشرعية ويصبحوا أكثر جاذبية للتعاون بعد أن تعضدهم السياسة الإسرائيلية والدولية النشطة عسكريًا واقتصاديًا وإنسانيًا.

تعاون تكتيكي مقابل تعاون استراتيجي

في النقاش حول إقامة علاقات بين إسرائيل ولاعبين غير رسميين في سوريا، ينبغي لنا أن نميز بين شراكات تكتيكية قصيرة الأجل وبين شراكات استراتيجية على المدى الطويل. وتُتاح الشراكات من النوع الأول في المستوى العسكرى الأمني- لها سمات تكتيكية وأهداف مركزة- لإسرائيل أكثر من الشراكات الكبرى والطموحة. وتتلخص شروط تنفيذها في وجود أعداء مشتركين ومصالح مشتركة، وأحيانًا السرية ووجود رؤية سلبية متفق عليها (على سبيل المثال: معاداة إيران أو معاداة الجهاديين) ذات أفق إيجابي محدود.

وتتطلب تلك العلاقات التكتيكية من إسرائيل ومن اللاعبين السوريين الاهتمام بشكل نسبى بنقاط محددة، بدون أية استثناءات إيديولوجية، عاطفية وقيمية، ويمكن تعزيزها بصفة عامة بشكل ثنائي، دون تدخل مكثف من طرف إقليمي أو طرف دولي ثالث. كما تتطلب إجراءات مخصصة لتلبية احتياجات أمنية ومدنية أو إنسانية عارضة في المنطقة، وممكن أن تتواجد بين إسرائيل وبين جميع اللاعبين الفاعلين في جنوب سوريا، بدءًا من الجيش السورى الحر وقوات محلية في الجولان السوري، وانتهاء بالقوات الجهادية العنيفة التي لا تعتبر إسرائيل عدوًا فى الوقت الحالي.

يرى بعض اللاعبين في منطقة الجنوب السوري تلك المصالح المشتركة أساسًا للتعاون التكتيكي الأولي مع إسرائيل، والتي من المرجح أن تزيد وتتعمق في المستقبل. على سبيل المثال: ي. س مسوؤل كبير فى وحدات "**سيف الشام**" في القنيطرة، حدد في استبيان معهد دراسات الأمن القومي أن "قطع الطريق على إيران أو حزب الله أو المتطرفين للاستيلاء على جنوب سوريا يعد مصلحة إسرائيلية عليا، ودعا إسرائيل إلى تقديم المساعدة للجماعات المحلية في المنطقة للحفاظ عليها.

من ناحية أخرى، تتطلب الشراكات الاستراتيجية طويلة المدى بين إسرائيل واللاعبين غير الرسميين في سوريا على المستوى الدبلوماسي والعسكري والأخلاقي والاقتصادي رؤية إيجابية جيدة الصياغة مبنية على أساس مصالح واسعة، وعلى أهداف واضحة وعلى تصورات محددة، مدعمة بالقدرة على تنفيذ موثوق به واعتراف بحدود القوة.

شراكة إسرائيلية سورية في خطة سياسية من هذا النوع- تتجاوز التغلب على العدو المشترك، وتتطلب وضع أطر نظام جديد في سوريا وتثبيت الحدود الإقليمية وإعادة هيكلة السرديات الوطنية- وهي مهمة معقدة تتطلب مناخًا محليًّا وإقليميًّا ودعمًا دوليًّا. وتتفق المبادرات السرية والمعلنة من جانب معارضي النظام في جنوب سوريا وفى الخارج مع مصلحة إسرائيل في ترجمة هوية المصالح بين الأطراف السياسة، وتعزيز القوى البرجماتية وعرقلة الإسلام الراديكالي. كما تتوافق المبادرات أيضًا مع المصلحة الدولية لتشجيع الرؤية المحلية المعتدلة التي تساعد في هيكلة بديل فكري وعملي للرؤية المنافسة التي تقدمها إيران تجاه سوريا والمنطقة أو الدولة الإسلامية.

ولكن يمكن أن تدرس إسرائيل هذه المبادرات بجدية إذا ما حظيت بمظلة مزدوجة قوامها:

أولًا: استقرار قوة كبيرة، تمثل ومعروفة، تتمتع بشرعية شعبية واسعة داخل سوريا.

ثانيًا: دعم واسع للاعبين الرئيسين في الساحتين الإقليمية والدولية كجزء من حملة منظمة تشمل تعزيز الجناح السوري المعتدل ومواجهة القوى السلفية الجهادية والمحور الموالي لإيران.

في الواقع السوري المنقسم في السنوات ٢٠١١ – ٢٠١٥ يبدو أن احتمال تعبئة داخلية ودولية واسعة من أجل تنفيذ مخطط رئيس استراتيجي كهذا يعد ضعيفًا. ومع ذلك، فالشراكات التكتيكية الناجحة والتي هي أكثر جدوى وأقل مخاطرة في المرحلة الأولى من ناحية المشاركين فيها، والتي قد تكون بمثابة منصة لبناء ثقة متبادلة، ولتشكيل واقع جديد في المنطقة وإعداد الأرض ربما تتجه في وقت ما نحو شراكات استراتيجية، والظروف العامة اللازمة مواتية لبلورتها.

تجدر الإشارة إلى أن فرص الشراكة المتاحة التي ستعمل إسرائيل على تنميتها في أعقاب الأزمة في سوريا، لا تنتهي باللاعبين غير الرسميين، ولكنها تشمل أيضًا الدول الراعية التي تقف وراءها.

علاوة على ذلك، فمن الممكن أن يكمن مفتاح التسوية في سوريا في دول المنطقة وليس في اللاعبين غيرالرسميين، بسبب تأثيرها على بعض اللاعبين الفاعلين في الساحة السورية، وبسبب منح المجتمع الدولي الثقة فى هذه الدول بأنها سوف تستوفي التزاماتها.

يمكن أن تستخدم قواسم مشتركة بين هذه الدول وإسرائيل في القضية السورية كنافذة لتوطيد علاقات تعاون وشراكة موجودة كما في حالة الأردن والمملكة العربية السعودية، أو بدلًا من ذلك- لبناء ولتحسين ولتوسيع العلاقات السيئة أو الواهية كما في حالة تركيا وقطر. وعلاوة على ذلك، قد تشترط إسرائيل على وقوفها بجانب لاعبين سوريين معارضين للنظام كجزء من صفقة كبيرة بينها وبين دول المحور السني البرجماتى في المنطقة، وتدرج فيها جوانب استثنائية عن الساحة السورية وحدها. ويصب ضعف المحور الشيعي- الإيراني في سوريا فى مصلحة السعودية- الأردن كما أنه فى مصلحة إسرائيل.

ولذلك قد يخول لإسرائيل المطالبة باتخاذ موقف قوي لصالح أحد الأطراف في سوريا- وهي الخطوة التي تنطوي على مخاطر- تغييرات في مجالات قريبة لقلبها وفي أولويات اهتماماتها الأمنية السياسية؛ مثل الاعتراف الإقليمي أو الدولي بحقها في الدفاع عن مصالحها الأمنية الأساسية في مرتفعات الجولان، وتشجيع التطبيع، وإدخال تعديلات على مبادرة السلام العربية. وممارسة الضغط على السلطة الفلسطينية للعودة إلى طاولة المفاوضات، والتعامل مع البرنامج النووي الإيراني.

سبل العمل العسكري

يظهر تحليل المصالح وأهداف للاعبين في سوريا مدى فعالية وسائل الردع العسكرية التي في حوزة إسرائيل في ظل الظروف الراهنة في مواجهة التنظمات العنيفة، ومن ناحية أخرى تظهر أنه يمكن من خلال القوة المحدودة التأثير تعزيز اللاعبين الإيجابين وتغيير ميزان القوى في سوريا والواقع على الأرض.

العديد من سبل العمل العسكري موجودة في خزانة الأدوات الإسرائيلية لردع اللاعبين غير الرسميين العنيفين، وعلى رأسهم القوات السلفية الجهادية وحزب الله:

١- توجيه ضربة عسكرية مباشرة ضد أهداف عسكرية تابعة للاعبين، مثل القادة والقواعد العسكرية والوحدات القتالية ومستودعات الذخائر، والتى ستضر بقدرتها على إلحاق الضرر بإسرائيل وقتال الخصوم المعتدلين داخل سوريا.

٢- توجيه ضربة عسكرية مباشرة ضد البنية التحتية ومصادر الدخل الاقتصادية التابعة للاعبين، والتي ستضر بقدرتهم على تجنيد الموارد المالية اللازمة لتعزيز سيطرتهم ونفوذهم في المناطق الخاضعة لنفوذهم، وتوفر للسكان المحليين الظروف التي تعزز شرعيتهم كبديل للنظام.

٣- توجيه ضربة إلى قنوات المساعدة والدعم التي تقدمها الدول الراعية للاعبين المتطرفين العاملين في سوريا، والتي يمكن أن تحول قدراتها لتوجهها ناحية إسرائيل.

٤- توجيه ضربة للترسانات ومستودعات السلاح الاستراتيجية للجيش السوري في الوقت الذى يزداد احتمال أن تقع هذه الأسلحة في أيدي عناصر متطرفة تابعة لكلا المعسكرين- السني السلفي والشيعي.

٥- ترجيح ميزان القوى العسكري في ساحة القتال الداخلية السورية لصالح خصوم اللاعبين المعادين لإسرائيل من خلال المساعدة في الأسلحة والمعدات والمعلومات أو فى الموارد. وذلك لأن تعزيز طرف واحد من

المتوقع أن يؤدي إلى إضعاف الطرف الآخر في المعادلة، "**لعبة محصلتها صفر**" التي تميز الصراعات في الحرب الأهلية بسوريا.

٦- الإعلان عن منطقة محظورة الطيران في مرتفعات الجولان وجنوب سوريا وتطبيقه، وتحذير نظام الأسد وحلفائه من اختراق ذلك. ويمكن فرض ذلك من خلال التعاون مع الأردن، وتقسيم المسؤولية للمناطق على روسيا وتركيا وتنسيق توزيع المهام مع الولايات المتحدة وحلف (الناتو) شمال الأطلسي.

٧- التعاون مع الأردن عن طريق تحديد منطقة أمنية خاصة في جنوب سوريا ومرتفعات الجولان. ويحظر دخول قوات السلفية الجهادية وقوات المحور الموالي لإيران لها، وتكون على استعداد لتشغيل قدرات عسكرية جوية وبرية خاصة (دون البقاء على الأرض) لفرض الحظر ولردع جيش النظام واللاعبين "السلبين" حتى لا ينتهكوه.

٨- إعادة صياغة "**الخطوط الحمراء**" وخلق تهديد مباشر على استمرار نظام الأسد في سوريا في مواجهة محاولات ترسيخ الوجود لقوى المحور الشيعي بقيادة إيران وحزب الله في مرتفعات الجولان وتشغيل البنية التحتية للإرهاب ضد إسرائيل.

٩- التعاون في الحرب الإلكترونية ضد المحور الراديكالي وحلفائه.

على الرغم من الردع القوي الذى تخلقه الآلة العسكرية المذكورة آنفًا في مواجهة لاعبين عنيفين، فإن فعاليتها في تعضيد لاعبين غير رسميين "إيجابين" أو تعزيز أجنداتهم الخاصة في المنطقة ستبقى هامشية، طالما أنها

غير مقترنة بغطاء دولي واسع وداعم. ويعد احتمال أن إسرائيل ستكون على استعداد لفرض منطقة حظر للطيران في جنوب سوريا بشكل مستقل هو ضعيف. وذلك لأن هذه العملية- والتي تخصص في نظرمؤيديها السوريين لتستخدم كسر المساواة في الحرب الأهلية وخطوة ممكنة أولى في الطريق لإعادة إعمار سوريا ووضع إطار حكم جديد- قد تنجح فقط في ظل تعاون داخلي سوري وإقليمي ودولي واسع النطاق ومدعوم من القوى البشرية والموارد والقدرات.

في المقابل، تحرك إسرائيلي عسكري مستقل منفصل عن المسار الدولي- بدءًا من إنشاء منطقة محظورة الطيران في مرتفعات الجولان السورية وانتهاء بنقل معونة عسكرية إسرائيلية مباشرة أو غير مباشرة (نقل الأسلحة ومعلومات أو تدريب قوات المعارضة المعتدلة في جنوب سوريا) ينطوي على مخاطر كبيرة.

إذا ما عُرفت هذه المساعدات علنًا، فإنه سيكون انحرافًا كبيرًا عن الحياد الإسرائيلي في الحرب الأهلية في سوريا، وقد تجر إسرائيل كَرْهًا إلى قلب المعركة. وفي الوقت نفسه، فإن نقلًا علنيًا (مباشرًا أو غير مباشر) للمساعدات العسكرية الإسرائيلية للاعبين سوريين من المتوقع أن يضر بسمعة وشرعية المستفيدين ويُستخدم ضدهم. وربما لهذا السبب العديد من اللاعبين تجنبوها، وأكدوا أنهم لا يسعون لاستئناف نموذج التعاون اللبناني (جيش جنوب لبنان) مع إسرائيل.

علاوة على ذلك، تدل تجربة الحرب في سوريا على أن المساعدات العسكرية التي تُنقل إلى لاعبين غير رسميين سوريين ممن اعتبروا "معتدلين"

وموالين للغرب حادت أكثر من مرة عن هدفها الأصلي ووصلت إلى غير وجهتها الصحيحة.

يُنصح بوضع خطة استراتيجية مشتركة مع الأردن بدعم أميركي لإقامة منطقة نفوذ مشتركة في جنوب سوريا والسعي للتنسيق مع لاعبين إيجابيين (أو أقل سلبية)، مثل قوات "الجيش السوري الحر" والمجتمعات المحلية والجماعات الإسلامية البرجماتية والأقليات، وعلى رأسهم الدروز. لدى إسرائيل والأردن قدرات جوية وقدرات متقدمة ومتطورة، مما يمكنهما من إنشاء "منطقة حظر للطيران" في مناطق محددة، وفى نفس الوقت تمنح حماية ضد لاعبين تعاونوا معهم بدون استخدام القوات البرية. ومن شأن مثل هذا النشاط تعزيز التحالف الاستراتيجي بين الأردن وإسرائيل، ومن شأنه الحد من نمو نفوذ إيران وحزب الله من جهة وجبهة النصرة وعناصر الجهاد السلفية من ناحية أخرى، وتمنع خلق فراغ تسعى الدولة الإسلامية لاختراقه. ومن المهم أن الدروز سواء في جبل الدروز أو في مرتفعات الجولان السورية، سيكونون جزءًا من مجموعة اللاعبين الذين يصنفون كشريك لإسرائيل والأردن.

وفي الوقت نفسه، يمكن لإسرائيل والأردن أن يحددا المنطقة المحمية ليأوي إليها لاجئون دروز وعند الضرورة تزويدهم بالمساعدات الإنسانية أو بدلًا من ذلك، لمساعدة قوات الدروز في حماية منطقة جبل الدروز والسويداء. ويجب أن تأخذ الاستراتيجية المقترحة في الاعتبار التوتر وعدم الثقة القائمة بين مختلف اللاعبين السوريين، ولاسيما بين الدروز والسنة، فضلًا عن تأثير العلاقات المتبادلة بين إسرائيل واللاعبين في سوريا على خلق العلاقات مع الدروز في إسرائيل.

من المحتمل أن يضع التأخير في تنفيذ الاستراتيجية إسرائيل وحلفاءها أمام منطقة عمل أكثر تعقيدًا من المنطقة الحالية في جنوب سوريا، حيث إنه لا يوجد حتى نهاية ٢٠١٥ لاعب "سلبي" مهيمن كما "الدولة الإسلامية" وحزب الله، واللتان أجبرتا على تقسيم قواهما بين ساحات القتالية الأخرى.

سبل العمل الدبلوماسي

إلى جانب القوة العسكرية "الخشنة" قد تعمد إسرائيل إلى تشكيل المسارات في سوريا وتعزيز مصالحها أمام اللاعبين الجدد في البلاد من خلال الأنشطة التي تعبر عن قوة ناعمة. لهذا الغرض، في استطاعتها استخدام الأدوات السياسية والدبلوماسية والإعلامية والاقتصادية والقانونية والإنسانية. ويعزى دورٌ مهمٌ لوسائل دبلوماسية عامة لتمييزها عن الدبلوماسية التقليدية بين لاعبين رسميين، والتي تدار جزئيًا في وسائل الإعلام التقليدية ووسائل الإعلام الجديدة والاتصالات، وتدرك أهمية وجود أصحاب الأدوار غير الرسميين في تشكيل الواقع. وتوفر الأدوات الدبلوماسية المتنوعة المتاحة لإسرائيل فرص العمل- وإن كانت محدودة النطاق- أمام اللاعبين في سوريا. وقد تخدم ثلاثة أغراض مختلفة:

١- **كبح اللاعبين السلبيين**: على الرغم من أن إسرائيل لا تمتلك أي نفوذ دبلوماسي مباشر ضد معظم اللاعبين غير الرسميين العنيفين والمعادين العاملين في سوريا، فإن ردعهم وتحديد "خطوط حمراء" لسلوكهم قد يتم من خلال طرف ثالث مثل دول راعية ولاعبين إيجابيين في المنطقة. هكذا على سبيل المثال، الولايات المتحدة- وعلى دربها إسرائيل- قادرة على الاستفادة من علاقات واشنطن الحميمة بالرياض والدوحة لتعزيز التعاون الإقليمي فى

سوريا من أجل وقف اللاعبين الذين ينتمون إلى المحور الشيعي، وفى نفس الوقت إبعاد اللاعبين السنة المتطرفين عن الحدود الإسرائيلية.

وعلى سبيل المثال، يمكن تفعيل دور قطر وتركيا لكبح جماح تنظيمات مثل جبهة النصرة أو أحرار الشام. قد يستخدم لاعبون غير رسميين إيجابيون ممن يتعاونون مع لاعبين جهاديين في ساحات عمل محددة إسرائيل أيضًا كقناة دبلوماسية لنقل التحذيرات والتهديدات. هكذا على سبيل المثال، "الجيش السوري الحر" ولاعبون محليون في جنوب سوريا قد يكون بمثابة عنصر وسيط، منظم ويفصل بين إسرائيل وقوات الجهاديين.

٢- تقوية لاعبين إيجابيين: لم ينفتح النفوذ الدبلوماسي لإسرائيل أمام لاعبين سوريين معتدلين خاصة بعد العلاقات الواهنة في الوقت الراهن بين جميع الأطراف. ومع ذلك، يظهر من التصريحات العلنية لهؤلاء اللاعبين ومن الاستبيانات التي أرسلها "معهد دراسات الأمن القومي" إليهم ومن القراءة مرارًا وتكرارًا أنه يجب على إسرائيل أن تعلن عن دعمها لمطالب الثوار السوريين المعتدلين بتغيير نظام الأسد. وأوضح معارضو النظام- سواء أولئك الذين يؤمنون بالسلام والتعاون مع إسرائيل أو المشككون في جدواه- أن وقوف إسرائيل علانية إلى جانب الثوار السوريين سيعتبر خطوة لبناء الثقة ويساعدهم على إقناع أنصارهم بضرورة تبنى نهج تصالحي تجاهها. فعلى سبيل المثال أوضح ب. ح وهو ناشط ليبرالي عضو في الاتحاد الثورى لمستقبل سوريا، أنه بناء على التصورات الشائعة لدى الجمهور السوري فيما يتعلق بمواقف إسرائيل، يظهر عدم اتخاذها موقفًا بأن ذلك بمثابة دعم لنظام الأسد. في حين أن الانطباع الذي خلقه عدم اتخاذ موقف كان من الصعب اليوم تعديله، ولكن

مثل هذا البيان- الذى سيتم قبوله في الوقت المناسب- لا يزال مرغوبًا ومرحبًا به، وهو من منطلق "تأتى متأخرًا أفضل من ألا تأتي أبدًا".

على الرغم من أن التصريح الإسرائيلي على هذه الشاكلة يعنى خيارًا رسميًا للانحياز لأحد الأطراف في الحرب الأهلية في سوريا (والتي امتنعت إسرائيل عنه حتى الآن)، لا يُنظر إليه باعتباره انحرافًا عن الإجماع الدولي، في حين أنها سوف تعتمد على ذريعة حماية حقوق الإنسان وتعزيز الحرية والديمقراطية. وهكذا، حتى لو كان مثل هذا التصريح يُحدث تحولًا فوريًا في مواقف الرأي العام في سوريا تجاه إسرائيل، فالفائدة الكامنة به من المتوقع أن تكون أكبر من الضرر المتوقع في حيادية إسرائيل المتوقعة.

٣- العمل من أجل لاعبين سوريين معتدلين في الساحة الدولية: في الوقت الذى لا تتمتع فيه إسرائيل بالتأثير السحري الذى ينسبه لها بعض من اللاعبين السوريين في السياسة العالمية والإقليمية، فلا حرج في أن تستخدم العلاقات الدبلوماسية الواقعية المتاحة لديها لتعزيز تسوية دولية تلبي احتياجاتها. وهذه التسوية تتيح للاعبين "إيجابيين" في جنوب سوريا والأقليات الدينية والعرقية المعتدلة لتحظى بدور مركزي بعد الثورة. قد تشجع الدبلوماسية الإسرائيلية المسؤولين الغربيين على تقديم الدعم المالي والإنساني للاعبين الإيجابيين. وقد تكون هذه التدابير مفيدة لتشكيل الواقع في سوريا في المستقبل وفقًا للمصالح الإسرائيلية، وأبعد من ذلك أنها ستعزز الثقة والتعاون بين إسرائيل واللاعبين المعنيين.

هكذا على سبيل المثال طلب م. ن- ناشط مدني سوري من إسرائيل- المساعدة في إنهاء إراقة الدماء في سوريا بأن تطلب من حليفاتها في العالم

دعم العناصر السورية الديمقراطية أنصار الانفتاح والمهتمين بحياة الرفاة والسلام. وأوصت س. ي- ناشطة سورية كردية مقربة من حزب يكيت- إسرائيل ببذل قصارى جهدها من أجل اللاعبين السوريين المعتدلين لمنع القوات المتطرفة من فرض نفسها على الساحة.

مخزون الأدوات الاقتصادية

يعد الجانب الاقتصادى أحد أهم أذرع النفوذ في الحرب الأهلية في سوريا. وقد خلق انهيار الاقتصاد السوري خلال الحرب أزمة مادية جسيمة وظروفًا معيشية صعبة، حيث يحتاج ما يقرب من ثلثي السكان الأصليين في سوريا إلى المساعدة الإنسانية. وعلى ضوء هذا الواقع أصبحت الاعتبارات الاقتصادية هي المعيار الأعلى في تحديد الانتماءات التنظيمية والولاءات، وفى الانضمام للاعبين والانفصال عنهم وفى الانتقال من تنظيم إلى آخر. ولعب اللاعبون الرسميون الخارجيون خلال الحرب دورًا رئيسًا في توجيه ميزانيات لأتباعهم في سوريا. وأدى انخفاض أسعار النفط إلى صعوبة تقديم روسيا وإيران الدعم المالي لنظام الأسد، في حين أن دول الخليج تتمتع باحتياطات أعمق من النقد ومن الخسارة في انخفاض في نسبة سعر النفط.

وأضر هذا الوضع بقدرة النظام السوري على الحفاظ على الجمهور المخلص له من خلال توجيه الميزانيات لأغراض مثل تقديم تعويضات لعائلات القتلى، واستيراد الوقود وصيانة البنية التحتية للكهرباء وأخل بالدعم السياسي والاجتماعي الذى حظي به النظام من جانب السكان المحليين الذين تحت حمايته.

فى الوقت نفسه مع ضعف القوة المادية للنظام السوري، خلقت الأزمة الاقتصادية الفراغ الذي تسللت إليه حتى الآن قوات سلفية جهادية والتي تعتمد اقتصاديًا على المساعدات الخارجية من دول الخليج وتركيا، فضلًا عن تجارة النفط، وبيع الآثار وعلى فرض الضرائب ورسوم الحماية. وعلى سبيل المثال، فإن "الدولة الإسلامية" تقدم للسكان المواد الغذائية والمياه والملابس والوقود والكهرباء والخدمات الطبية والمرافق الصحية، وذلك كجزء من جهودها لتوطيد حكمها. ومن الصعب على اللاعبين المعتدلين والموالين للغرب حتى الآن أن يقدموا للسكان المحليين بديلًا ماديًا جاذبًا.

توجد لدى المجتمع الدولي- بما فيه إسرائيل أيضًا- مصلحة للعمل على تغيير الاتجاه والمساعدة على تعزيز الواقع الاقتصادي لجماعات الثوار المعتدلة بحيث- وليس الجماعات المتطرفة مثل "الدولة الإسلامية"- تكون قادرة على أداء مهام الدولة بالنسبة للسكان. وينبغى النظر في الاستجابة لمبادرات اللاعبين المحليين في جنوب وشمال سوريا لإقامة مناطق آمنة.

ستعطى هذه المناطق مظلة دولية للحماية والدعم، والتي سيكون من الممكن إعادة بناء البنية التحتية والخدمات الاجتماعية والاقتصادية لسوريا وإقامة سلطة بديلة ومعتدلة وجاذبة. ويمكن أن تكون هذه المناطق نقطة جذب للسكان المشردين واللاجئين، لمنع المزيد من تسرب الدعم الشعبي للجماعات الإسلامية المتطرفة من منطلق المصالح المادية، وأن تستخدم نموذج بناء إيجابي يتم توسيعه في المستقبل إلى مناطق أخرى في سوريا. وفي الوقت نفسه يطلب من المجتمع الدولي زيادة الضغط الاقتصادي على "الدولة الإسلامية" من خلال الإضرار بتجارة النفط والتي تمنح رأس المال الضخم لعملياتها.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على المجتمع الدولي التمسك بفرض عقوبات على النظام السوري في محاولة لاستغلال نقطة ضعفه الاقتصادية كوسيلة إضافية لفرض تسوية سياسية متفق عليها. وأن تؤدي هذه التسوية لوضع حد لحمام الدم في سوريا وإصلاحات سياسية تشمل تنازلات كبيرة.

إن رفع العقوبات عن ايران بعد الاتفاق النووي في فيينا يجعل من السهل عليها تخصيص ميزانيات أكبر لنظام الأسد وحزب الله لتعضيد حلفائها في سوريا وإعادة نفوذها الإقليمي. ومثل هذا السيناريو يمكن أن يؤثر على ميزان القوى في الحرب الأهلية في سوريا ويضع القوى الغربية والمجتمع الدولي أمام ضرورة إيجاد حلول جديدة لوقف نشاطات طهران السلبية في القضايا الإقليمية التي لا تتعلق بالمجال النووي بشكل مباشر.

سوف تقوم إسرائيل من جانبها بالعمل بشكل جيد في المجتمع الدولي لتقديم خطة شاملة لتعزيز الجماعات السورية المعتدلة وإقامة مناطق آمنة بالنسبة لها. كما يمكنها أن تسهم بشكل مباشر في برنامج من هذا النوع على المدى القصير من خلال تقديم المساعدة المادية على نطاق أوسع لخلق اقتصاد الحدود الذى يشمل طرق الإمداد من إسرائيل إلى جنوب سوريا. وفي هذا السياق، يمكن لإسرائيل أن تسمح بالتجارة من خلال المعابر الحدودية في مرتفعات الجولان مع السكان المدنيين السوريين، والتي تشمل الاستيراد والتصدير للبضائع والسلع الاستهلاكية والمنتجات الزراعية والخدمات. وبهذه الطريقة، تتحسن الأوضاع الإنسانية والاقتصادية في مرتفعات الجولان بشكل خاص وفي جنوب سوريا بشكل عام، وتنمو المصالح المشتركة لكلٍ من إسرائيل واللاعبين السوريين في المنطقة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن إسرائيل سوف تكون قادرة على الاستفادة من اقتصاد الحدود على المدى البعيد- إذا ما كانت الظروف مواتية لذلك- من خلال التعاون مع الجانب السوري في مجالات البنية التحتية والاقتصاد والتجارة والزراعة والتكنولوجيا.

النشاطات الإنسانية

على خلفية سياسة "**الترقب والحياد**" التي اختارتها إسرائيل برزت المساعدات الإنسانية كأداة فعالة تُكسبها تحولًا كبيرًا ضد المخاطر، وعن طريقها تستطيع أيضًا المضي قدمًا دون تجاوز حدود سيادتها والتعاطف علانية مع أحد الأطراف المتحاربة. وكما ذُكر، خلقت الحرب الأهلية في سوريا أزمة إنسانية مستمرة حولت ١٢,٢ مليون شخص؛ أي ما يقرب من ثلثي السكان السوريين، إلى محتاجين في وطنهم وفى الخارج.

إجراءات المساعدات الإنسانية مطلوبة لمواجهة التحديات المتنوعة، والتى تتمثل في: المخاطر التي تهدد حياة المدنيين في مناطق القتال، والظروف المعيشية القاسية، وانهيار النظم الصحية، وشلل نظام التعليم في مناطق القتال، والظروف الجوية السيئة في فصل الشتاء، وصعوبات في نقل المساعدات الإنسانية إلى مناطق القتال، وصعوبات تقسيم المساعدات بشكل عادل ونزيه بدون أن تساند عناصر سلبية وفقًا للمعايير الإنسانية، والاستغلال الساخر والفاسد للمساعدات الإنسانية لتحقيق مكاسب اقتصادية من قبل الميليشيات، وعدم التعاون من جانب جيران سوريا في نقل المساعدات، ونقص المواد في نطاق المساعدات المتاحة. والصعوبات الإنسانية التى يواجهها اللاجئون السوريون في الدول المضيفة خارج سوريا (معظمهم متركزين فى تركيا والأردن ولبنان)، كانت كثيرة أيضًا.

بصفة عامة تجدر الإشارة إلى نقص في الموارد والعبء على كاهل خدمات البنية التحتية والخدمات الاجتماعية والطبية والعمالة والخدمات التعليمية وقيود اللغة، والحواجز البيروقراطية التي تنظم وضع اللاجئين والحصول على تصاريح عمل وفشل في تعبئة نطاق المساعدات الدولية المطلوبة لتوفير كل احتياجات اللاجئين.

تتضمن المساعدات الإنسانية المطلوبة للسكان المحتاجين في سوريا واللاجئين في الخارج ما يلي: توفير المأوى الملائم في ظل الأحوال الجوية المتغيرة، والحصول على المياه والصرف الصحي والنظافة والكهرباء وتوفير الخدمات الطبية، بما في ذلك الأطباء والجراحين والصيادلة وغرف الولادة (وكذلك العيادات لإجراء عمليات إجهاض الحمل الناجم عن الاغتصاب) والمعدات الطبية والأدوية وحليب الأطفال، وسيارات الإسعاف والإطفاء وبنك الدم وتوفير ظروف صحية للوقاية من الأمراض والأوبئة، بما في ذلك وسائل التدفئة والنظافة والصرف الصحي والسكن الملائم. توفير الحماية المادية للسكان المعرضين للخطر في مخيمات اللاجئين والمشردين بشكل يتيح السلامة، وبخاصة النساء والأطفال وتوفير الغذاء وتوزيعه. ونظرًا لطول فترة بقاء اللاجئين في البلدان المضيفة فتتضمن احتياجاتهم أيضًا ترتيب الوضع القانوني للاجئين بما في ذلك حقهم في المأوى والخدمات الأساسية والحركة وتصاريح العمل والدعم النفسي في التعامل مع الأزمات وصدمات الحرب واستيعاب الأطفال في نظم التعليم المحلية وخلق فرص عمل للرجال والنساء جنبًا إلى جنب مع ضمان ظروف عمل مناسبة ومنع تنامي الفقر والبطالة بين مواطني البلدان المضيفة.

ونظرًا لاستمرار الأزمة السورية فقد تحملت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والمنظمات الدولية غير الرسمية عبء تمويل العمليات الإنسانية. واستوعبت تركيا والأردن ولبنان والعراق الجزء الأكبر من موجات اللاجئين السوريين على الرغم من الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية الهائلة المترتبة على ذلك. وكان العبء على إسرائيل أقل مقارنة بباقى الدول المجاورة لسوريا، لكن شارك المسؤولون الرسميون والمدنيون الإسرائيليين في الجهود الإنسانية والتي بدأت بالفعل منذ المراحل الأولى من الحرب، على الرغم من أنه لم يعلن من تلك النشاطات إلا البسيط.

كانت الأسباب وراء المساعدات الإسرائيلية إنسانية أخلاقية ودينية وبشرية وتاريخية وأيضًا نفعية؛ بمعنى- الأمل بأن المساعدات الإنسانية تكون بمثابة مقدمة لتغيير المواقف السلبية تجاه إسرائيل لدى الرأي العام السوري، وبناء علاقات جوار وتحويل المساعدات إلى "سفراء" يمكن لإسرائيل الاستفادة منها في المستقبل. بدأت المساعدات الإنسانية الرسمية من إسرائيل في عام ٢٠١٢ كمبادرة محلية من ضابط في الجيش الإسرائيلي الذي التقط مصابًا سوريًّا من الحدود السورية، وأنشأ مستشفى ميدانيًّا في مرتفعات الجولان. وبمرور الوقت، صارت هذه المبادرة نموذجًا- وتم استقبال أكثر من ٢٠٠٠ سوري من الجرحى (بما في ذلك المقاتلين والمدنيين والأطفال- بعضهم مبتوري الأطراف) ليتلقوا الرعاية الطبية في المستشفيات الإسرائيلية، ونقلت المساعدات الإنسانية وتشمل أغذية الأطفال والأدوية والبطاطين لقرى الجولان السوري، وعقد تعاون مع منظمات إسرائيلية مدنية.

وفقًا للمحادثات غير الرسمية مع نشطاء عرب للمساعدات الإنسانية، أقامت إسرائيل قناة اتصال إنسانية مع جماعات تعمل في القرى القريبة من الحدود في الجولان، ولكن امتنعت عن الاتصال المباشر مع معظم المسؤولين في جنوب سوريا، مثل "الجبهة الجنوبية" للجيش السوري الحر. وتهتم بعض هذه العناصر أيضًا بالاتصال المباشر مع إسرائيل بشأن القضايا الإنسانية، ولكن الأمر صار صعبًا عليهم منذ أكتوبر ٢٠١٥. وبجانب هذا وفي الوقت نفسه، في إطار دعم من إسرائيل دون مشاركتها الرسمية، مُنحت مساعدات إنسانية بلغت آلاف الأطنان من خلال سلسلة من المنظمات الإسرائيلية واليهودية مستقلة مدنية غير حكومية، والتي عملت معظمها بطريقة سرية في الأردن وتركيا وفى سوريا نفسها.

وفيما يلي بعض أبرز المبادرات المدنية (بعض المبادرات بالتعاون بين عدة منظمات):

١- منظمة إنسانية تعمل على منح المساعدات الإنسانية وإنقاذ الحياة (الاسم الكامل وأسماء قادتها محفوظة في معهد دراسات الأمن القومى)- تقدم هذه المنظمة مساعدات إنسانية فتنقذ حياة الناس في المناطق المنكوبة ومناطق النزاع المحظور دخول المنظمات الإنسانية إليها. وهي تعمل حتى في البلدان التي ليس لديها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، ودون طلب تصريح من سلطتها المركزية. وقد بدأت المنظمة العمل في سوريا في أبريل ٢٠١١ في البداية سرًا ثم بالتعاون مع المنظمات السورية المحلية. وهي مسؤولة عن المشاريع الإنسانية التي أثرت حتى الآن فى حياة مئات الآلاف من النازحين السوريين على العكس من اللاجئين، الذين وضعهم

صعب ولكنهم يتمتعون بالحماية من البلدان المضيفة وبالمساعدات الدولية المنتظمة. وتتسم منتجات مساعدات المنظمة بأنها ذات علامات تجارية وبشكل يتيح للسوريين مستقبلًا من خلال العلامة التجارية تحديد مصدر المساعدات الإنسانية، والربط بينها وبين المجتمع المدني في إسرائيل.

تقدم المنظمة المساعدات لسوريا في العديد من المجالات: بناء المستشفيات والعيادات ومخيمات الأطفال كبديل للمدارس وقوافل المواد الغذائية الجافة وتوزيعها وتوريد المعدات الطبية، بما في ذلك الخيام وغرف العمليات، ووسائل الحماية من الأسلحة الكيميائية للفرق الطبية التي تستقبل المصابين. وتدريب وحدات الإطفاء على مكافحة الحرائق ونقل المعدات المطلوبة لعملهم وتدريب وحدات الإنقاذ على إخلاء الأنقاض وتحديد المحاصرين. وجلب الجرحى لمطار بن جوريون لإجراء عمليات جراحية لإنقاذ حياتهم في إسرائيل بموافقة الجهات الحكومية. وفي عملية "**دفء إنساني**" التي شاركت فيها المنظمة في نوفمبرعام ٢٠١٣ جمعت حركات الشبيبة الإسرائيلية معاطف وملابس من أجل النازحين السوريين. وساعدت المنظمة اللاجئين السوريين في الأردن، كما قامت بالتعاون مع الأمير الأردني زيد بن رعد، المفوض لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة.

٢- "**كونٌ يسوده العدل**": وهي منظمة إسرائيلية تعمل من أجل العدالة الاجتماعية والبيئية، من منطلق الرغبة في خلق مجتمع من الإسرائيليين واليهود الذين يهتمون بمحاربة الفقر العالمي والفجوات الاجتماعية وتدمير البيئة. وقادت الجمعية مبادرة لمساعدة اللاجئين السوريين في الأردن، وكان يقودها الدكتور روني برجر مدير وحدة تأهيل وتطوير وتنمية منظمة "**حلف العالم**".

٣- "أَنْقِذْ قلب طفل" (Save a Child's Heart SACH): يترأس هذا المشروع سيمون فيشر الذي يهدف إلى المساعدة في علاج مشاكل القلب عند الأطفال في البلدان النامية عن طريق جلب الأطفال من تلك الدول لإجراء عملية جراحية لإنقاذ حياتهم في مستشفى وولفسون في مدينة حولون وتدريب الفرق الطبية في البلدان النامية. وقامت المنظمة خلال الحرب الأهلية في سوريا بالمساعدة فى إجراء عمليات جراحة القلب للعديد من الأطفال السوريين.

٤- "يسرائييد"، المنتدى الإسرائيلي للمساعدات الإنسانية الدولية (IsraAID: The IsraelForum for International Humanitarian Aid): منظمة إسرائيلية يترأسها شحر زاهافي وهي منظمة رئيسة تتبعها منظمات مساعدات إنسانية إسرائيلية. يقود المنتدى مشاريع لمساعدات اللاجئين السوريين في الأردن، وغالبًا من خلال منظمات مسيحية وإسلامية.

٥- فرع المهام التابع لحركة الكيبوتس[١]: يترأس هذا الفرع يوئيل مهرشك وفي مارس ٢٠١٢ جهز المعدات والبطاطين والمواد الغذائية والتبرعات النقدية للاجئين السوريين في الأردن. أوضح مهرشك الدروس

(١) الكيبوتس : هو أهم أنواع البناء الاستيطانى وأكثرها شهرة وأشدها تأثيرًا على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى إسرائيل. وكلمة كيبوتس فى دلالتها اللغوية تعنى تجميع، وهى إشارة إلى تجميع اليهود فى مكان واحد، أما دلالتها الاجتماعية فهى تشير إلى مستوطنة صهيونية ثقافية تضم مجموعة من المستوطنين اليهود يعيشون داخل حيز معين من الأرض، حياة جماعية اشتراكية تعاونية، فالأراضى والمبانى والآلات، وكل شيء داخل الكيبوتس ملك الجماعة ولا مكان فيه للملكية الخاصة أو الثروة الخاصة. وقد اعتمد الكيبوتس – فى صدر إنشائها – على النشاط الزراعى، ولكن فى مرحلة لاحقة – تطور نشاطها فشمل النشاط الصناعى. وكان النشاط العسكرى ملازمًا للكيبوتس منذ إنشائها وهى الآن.

المستفادة من أحداث النازي[1] والتي تملي عليهم حظر الوقوف على الحياد، وثمن التصعيد المحتمل فى هضبة الجولان.

٦- **جوينت:** وهي منظمة يهودية أميركية خيرية جمعت تحت قيادتها (اعتبارًا من يوليو ٢٠١٣) ١٤منظمة يهودية في الولايات المتحدة لإطلاق برامج المساعدات في أوساط اللاجئين في الأردن، وذلك بالتنسيق والتعاون مع منظمات الإغاثة الدولية العاملة في هذا المجال ومع الحكومة الأردنية.

٧- **لجنة المساهمات اليهودية العربية للمساعدات الإنسانية للشعب السوري:** تأسست اللجنة في أكتوبر ٢٠١٤ وجمعت تبرعات بالتعاون مع المنظمة الدولية "**مؤسسة أَنْقِذْ الطفل**" (Save the Children) والتي تهتم بحقوق الأطفال في البلدان النامية. بعض أعضاء اللجنة العامة الذين شاركوا في هذه المبادرة هم: أورى أفنيري وسامي ميخائيل والبروفيسور يوسي يونا والبروفيسور رونبار كاي وشلوم تسيون كينان وموسيراز وليئورا ريفلين والبروفيسور يهودا باور وعضو الكنيست عيساف فريج والبروفيسور إستير هرتسوج والبروفيسور أريك شابيرا.

كُتب في الوثيقة التأسيسية للجنة: "أدت لا مبالاة الغرب حتى الآن، والتراخي فيما يتعلق بارتكاب جرائم حرب من النظام إلى إضعاف المعارضة

(١) أحداث النازية: يطلق اليهود عليها بالعبرية "هشوئا" والترجمة الحرفية لها النكبة النازية، والمقصود بها الوقائع التى حدثت لليهود إبان الحكم النازى فى ألمانيا والدول التى وقعت تحت السيطرة النازية خلال الحرب العالمية الثانية، حيث يدّعى اليهود أنهم قد تعرضوا للاضطهاد والتعذيب والمطاردات، وتم نقل أعداد كبيرة منهم إلى معسكرات الاعتقال حيث تمت إبادة أعداد كبيرة. وحسب الزعم الصهيونى يصل عدد القتلى اليهود فى هذه الأحداث إلى ستة ملايين، وعمل اليهود على ترويج هذا الادعاء لاستغلال الدول النازية وكسب عطف الدول الكبرى الأخرى. وقد ظهرت الكثير من الحقائق التاريخية والأبحاث العلمية التى تثبت كذب وزيف ادعاءات اليهود بشأن أحداث النازية .

العلمانية وصعود المتطرفين والجهاديين. وهذه الحقيقة تجعل من الصعب التغاضي عن الجرائم التي يرتكبها النظام أو غض الطرف عن مصير اللاجئين والذين يعانون من وضع مأساوي. فالشعب السوري يستحق الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية مثل جميع الشعوب الأخرى.

٨- **يدًا بيد مع اللاجئين السوريين** (Hand In Hand with the Syrian Refugees): مبادرة إسرائيلية لمساعدة الشعب السوري. تم نقل ملابس وأدوات من إسرائيل إلى الأردن في عام ٢٠١٣، وأجرت حملة لمساعدتهم في الفيسبوك.

٩- **لجنة مساعدة الشعب السوري** (Syria Aid Committee): مبادرة النشطاء الإسرائيليين اليهود والعرب، والتي تشكلت في بداية عام ٢٠١٤ من أجل جمع التبرعات للأطفال في مخيمات اللاجئين السوريين تحت إدارة المؤسسة الدولية "**أَنْقِذْ الطفل**" (Save the Children) والمنظمة تجمع التبرعات من خلال موقع على شبكة الإنترنت مخصص لذلك ومن خلال شبكات التواصل الاجتماعي.

١٠- **المبادرات المحلية**: نظم مواطنون ومؤسسات إسرائيلية مجموعة متنوعة من فرص محددة لمساعدة الجرحى السوريين الذين نقلوا إلى المستشفيات الإسرائيلية من خلال الزيارات وجمع المعدات لهم مثل ألعاب وأجهزة كمبيوتر وملابس.

لقد حظي بعض اللاعبين غير الرسميين في سوريا بمساعدات إنسانية من حكومة إسرائيل ومواطنيها واليهود- بدءًا من استقبال المصابين السوريين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية، مرورًا بنقل الإمدادات الطبية والغذائية

للاجئين والنازحين السوريين وانتهاء بمظاهرات احتجاجات وتضامن والتي جرت في إسرائيل في أعقاب المجازر في سوريا- كخطوات تسهم في إعادة هيكلة النظرة التقليدية تجاه إسرائيل، وبلورة نهج سلمي تجاهها. وفي الوقت الذى لم يجد الائتلاف الوطني في المساعدات الإنسانية سببًا لتغيير موقفه الرسمي تجاه إسرائيل، وأعلن على الملأ أن الأمر يتعلق باستغلال للأزمة السورية في محاولة يائسة لتحسين صورتها، وفسر لاعبون آخرون الأمر على أنه خطوة سياسية مرتبة تتجاوز المستوى الإنساني.

عززت المساعدات الإنسانية بشكل كبير الإيمان- بين الميليشيات التي تعمل في جنوب وشمال سوريا، والمنظمات الإنسانية المدنية السورية والمغتربة التي تعمل بشكل مستقل- باحتمالية التعاون بين شعب إسرائيل والشعب السوري في الوقت الحالي، وإقامة تعايش وسلام في المستقبل. كما ساعدت الخطوات الإنسانية أيضًا في تطوير قنوات غير رسمية، وخلق "دبلوماسية إنسانية" ساهمت في إذابة الجليد بين إسرائيل واللاعبين السوريين العسكريين والمدنيين في سوريا وخارجها، معظمهم ينتمون إلى معارضة النظام. وكان واضحًا أن المساعدات الإنسانية الإسرائيلية تشكل خطوة نحو بناء الثقة التي يمكن أن تسهم في بناء شبكة علاقات مدنية بعد الحرب.

أعرب ناشطون سوريون عن دهشتهم في محادثات خاصة وعلنية إزاء التصميم والاتساق والثقة في نقل المساعدات الإنسانية الإسرائيلية. فهم يعتبرون هذه المساعدة نقيضًا لما يقوم به النظام من أعمال القتل والدمار والاغتصاب.

فعلى سبيل المثال، أعجب اللبواني أثناء زيارته لمستشفى زيف في صفد بالرعاية المخلصة التي قدمها الأطباء الإسرائيليون للجرحى

السوريين، ورأى فيها سمات إنسانية ودليلًا على أن المبادرات غير الرسمية من كلا الجانبين قد تعزز السياسة الرسمية وتمهد الطريق إلى واقع السلام الاجتماعي والاقتصادي الذى يفرض نفسه على القيادات. وقال لمسؤولي الأمن الإسرائيليين الذي التقى بهم :"إن"سلاح الأطباء" هو السلاح الأكثر فعالية في أيدي إسرائيل.

عززت سياسة المساعدات الإنسانية الحكومة الإسرائيلية- التي تتجلى في إصدار تصاريح دخول الجرحى السوريين لإسرائيل وحظيت بصلاحية بزيارة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في القاعدة التي يعالج فيها الجرحى السوريون في فبراير ٢٠١٤- في أعين عدد من الناشطين السوريين المتفانين الرؤية التكاملية لإسرائيل والإسرائيليين واليهود كحلفاء موضع ترحيب. هكذا على سبيل المثال، وصف متحدث "الجيش السوري الحر" في درعا أبوعمر الحوراني إسرائيل في مقابلة صحيفة على أنها "دولة صديقة" بفضل العلاج الطبي الناجح الذي حظي به اثنان من أعضاء وحدته في أراضيها. وأشار معارضون آخرون إلى إيجابية زيارة نتنياهو المصورة للجرحى السوريين كبادرة لم يسبق لها مثيل من القادة العرب. ووفقًا لكلام أحدهم: "أتاحت المساعدات الإنسانية الإسرائيلية للشعب السوري تنقية الوعي السياسي انطلاقًا من محنة القمع والألم وأن يعرف أي شعوب وحكومات العالم تقف بجانبه في وقت الشدة، وأيها تقف ضده. ووصف ناشط سوري في شبكة المساعدات الإنسانية- زار معهد دراسات الأمن القومي- المساعدة الإسرائيلية كخطوة أولى في رحلة طويلة لرأب الصدع وانعدام الثقة بين الطرفين، وللتقارب بين المفاهيم التقليدية وبين الواقع الحقيقي

على الأرض، ولتغيير الصورة السلبية لإسرائيل لدى الرأي العام السوري. وأشارت رئيسة منظمة الإنسانية الإسرائيلية، التي فضلت عدم الكشف عن هويتها، إلى أن البعد الإنساني للسوريين وللإسرائيليين ساهم في "أن يكتشفا بعضهما البعض" لتجاوز الصور النمطية والعثور على الإنسانية المشتركة وفرصة للشراكة.

ينبغي الإشارة إلى أن تأثير الإجراءات الإسرائيلية لتخفيف الأزمة الإنسانية العميقة في سوريا لا يزال قليلًا، وتأثيرها في تغيير تصورات الجمهور السوري حول إسرائيل جزئي ومحدود. وكدليل على ذلك أعرب بعض المشاركين في استبيان معهد دراسات الأمن القومي عن اكتشاف لجهود الإغاثة الاسرائيلية مع التحفظ على تأثير هذه الجهود في تحسين الصورة العامة. وتنبع صعوبة الاستفادة من المزايا في مجال المعلومات الكامنة في العمل الإنساني الإسرائيلي من التناقض بين الحاجة لتقديم المساعدات للمستفيدين في تكتم وبشكل آمن وبين الرغبة في خلق صدى واسع في وسائل الإعلام تستفيد منه إسرائيل، ويسهل على المنظمات الإسرائيلية تعبئة الموارد وتجهيز الأنشطة. وتكمن طريقة الخروج من المأزق في العلامات التجارية للمساعدات بشكل يثير الوعي. ويمكن أن تتعرض في المستقبل وبحرص على قنوات الإغاثة الإسرائيلية المتميزة العاملة مباشرة أمام المستفيدين في سوريا وتجنب قنوات المساعدات الدولية التي لا تنتمي لإسرائيل.

ملخص وتوصيات

يتناول هذا الكتيب سلوك إسرائيل تجاه اللاعبين الجدد في سوريا، ومعظمهم لاعبون غير رسميين عززوا نفوذهم في ظل انهيار الدولة السورية خلال الحرب الأهلية الدائرة. وبشكل عام، يجد قارئ الكتيب دراسة عن إمكانية تعاون اللاعبين الإيجابيين في سوريا واللاعبين الإقليميين والدوليين مع إسرائيل وعلى ضوء ذلك إعادة تقييم سياسة الترقب والحياد التى تتبعها.

خلقت التغييرات الدرامية في سوريا من جهة، وسياسة الترقب والحياد التي تتبعها إسرائيل من جهة أخرى فجوة كبيرة بين الساحة السورية الصاخبة والجمود النسبي في السياسة الإسرائيلية وغياب لتعريف واضح للأهداف طويلة المدى، ولاسيما فيما يتعلق بالواقع الذى يتشكل في جنوب سوريا. وقد ركزت إسرائيل على رصد التطورات وتطبيق "**الخطوط الحمراء**" التي حددتها، ولكن لم تتبع استراتيجية واضحة ومتماسكة تبعد تهديدات اللاعبين السلبيين وتحدُّ منها، وتتيح إمكانية إقامة علاقات متبادلة بينها وبين اللاعبين السوريين الإيجابيين واللاعبين الإقليميين والدوليين الذين يشتركون معها في مصالح مماثلة وخصوم مشتركين. في هذا الوقت، يجب على إسرائيل التفكير مليًا في آثار التغيرات في سوريا وخطر أن تتدفق القوات الموالية لإيران أو السلفية الجهادية إلى جنوب سوريا، المنطقة الوحيدة التي لا تخضع لنفوذهم بشكل واضح، ودراسة إمكانية إقامة منطقة تأثير قرب الحدود بالتعاون مع لاعبين سوريين وإقليميين وعناصر دولية ذات صلة.

في هذا السياق، من الأفضل أن تعمل إسرائيل على تطوير العلاقات مع اللاعبين الذين يؤثرون فى الواقع الحالي في سوريا، والذي من المتوقع أن يلعبوا دورًا مهمًا في تشكيل سوريا وتحقيق الاستقرار بها إذا ما سقط نظام الأسد نهائيًا، أو بدلًا من ذلك، إذا ما نشأت كيانات سياسية جديدة مثل الكيان العلوي الموالي لإيران والحكم الذاتي الكردي ذو سيادة ومعترف به أو منطقة حكم ذاتي في جنوب سوريا بالقرب من الحدود مع إسرائيل.

يحدد الكتيب نوعين من اللاعبين "السلبيين" و"الإيجابيين" المتباينين حسب درجة التوافق بين الأهداف والقيم ومصالحهم ومصالح إسرائيل. ويعد احتمال إقامة علاقات متبادلة مع الجماعات الجهادية مثل جبهة النصرة والدولة الإسلامية، والتي تصعد اليوم لهجة الحرب ضد النظام السوري هو احتمال ضعيف ومحدود إلى أقصى حد في التفاهمات المحلية والمؤقتة التي تخضع لنقاط الضغط والردع.

لكن إلى جانب هذه المجموعات، التي ترى القضاء على إسرائيل على المدى الطويل هدفًا استراتيجيًا، هناك لاعبون سوريون أكثر إيجابية يشتركون مع إسرائيل في مصلحة إضعاف المحور الموالي لإيران من جهة والسلفي الجهادي من جهة أخرى. وأشير في الكتيب إلى هؤلاء اللاعبين كمرشحين جيدين للتعاون مع إسرائيل.

يقدم بعضهم لسوريا رؤية مدنية معتدلة وليبرالية، ويؤكد البعض على المصالح الخاصة البرجماتية؛ سواء من الجماعات المحلية في جنوب سوريا أو من جماعات الأقليات العرقية والجماعات العرقية والدينية مثل الأكراد والدروز.

وعلى الرغم من الضعف العسكري النسبي وتأثير محدود الواقع الحالي، يمثل اللاعبون الإيجابيون "**الأغلبية الصامتة**" للشعب السوري الذى سأم من نظام الأسد ومن القوات الجهادية على حد سواء، ويريدون إنهاء الحرب وإعادة بناء البلاد وخلق واقع سياسي جديد يمنح مواطني سوريا الاستقرار والأمن والرفاة بعد سنوات طويلة من اللجوء والدمار والألم.

بالحضور الكبير للاعبين المعتدلين والبرجماتيين نسبيًا في جنوب سوريا بشكل عام، وبالقرب من حدود إسرائيل بشكل خاص، يصبح موضوع التعاون معهم مفيدًا وملموسًا بسبب الانعكاسات الفورية والمستقبلية للإجراءات الإسرائيلية على الوضع الأمني في مرتفعات الجولان.

نظرًا لهذا الوضع فمن المستحسن أن يتبنى صناع القرار في إسرائيل سياسة نشطة فيما يتعلق بالساحة السورية. وينبغي أن تهدف هذه السياسة إلى إقامة تعاون وشراكات قصيرة وطويلة المدى مع لاعبين رسميين وغير رسميين. ويكون هذا جزءًا من استراتيجية شاملة تمكن إسرائيل أن تصبح لاعبًا أكثر أهمية في سوريا، وبناء نفوذ أكثر فعالية وتعزيز المصالح التكتيكية والإستراتيجية لها في سوريا، والحفاظ في المقام الأول على الهدوء في مرتفعات الجولان. وبذلك تستطيع إسرائيل وشركاؤها المحاولة وإرساء تأثير قوي وجذاب فى مرتفعات الجولان السورية وتغيير الواقع القائم الذي يترك الباب مفتوحًا أمام دخول لاعبين "سلبين" وترسيخ وجودهم في المنطقة.

إن الانتقال إلى سياسة نشطة من هذا النوع وتوصيفها الدقيق يتطلب الوفاء بعدة شروط:

- وجود الدعم الإقليمي والدولي.

- العثور على شركاء "إيجابيين" ذوي ثقل كاف في الساحة السورية.

- تحقيق التفاهمات التكتيكية والاستراتيجية بين إسرائيل والشركاء الذين يناقشون قضايا الأمن والسياسة.

إذا ما توفرت هذه الظروف لتطوير العلاقات المتبادلة أمام لاعبين سوريين غير رسميين قد تؤدي إلى تعزيز قوة نفوذ إسرائيل في سوريا، وتساعد على تعزيز تحالفات استراتيجية مع الدول التي لها مصالح مماثلة لتلك التي لإسرائيل وتؤدي أيضًا إلى دعم وتعزيز جانب اللاعبين الإيجابيين من مرتفعات الحدود السورية على حساب القوات الجهادية والموالية لإيران. ويمكن أن تسهم في هذا الاتجاه سلسلةٌ من الإجراءات الإسرائيلية الملموسة:

أولًا: يجب على إسرائيل توسيع وترسيخ العلاقات مع لاعبين برجماتيين فى سوريا، لاسيما في جنوب سوريا وفى مقدمتهم "الجيش السوري الحر" الذى يقود "الجبهة الجنوبية" وجماعات المصالح المحلية والائتلافات التي تقودها. وعزز من تقويض هيكل الدولة ميول الدروز الانفصالية عن النظام، ويمكن أيضًا أن يكونوا جزءًا من التنوع المحلي المعتدل في جنوب سوريا، ويُوصَى بأن تتحدث إسرائيل معهم في محاولة لتعزيز الالتزام المتبادل للتواصل. كما يعمل بين الأكراد قواتٌ لديها مصالح مشتركة مع إسرائيل لوقف "الدولة الإسلامية". وخلق هذا النوع من العلاقات قد يجعل إسرائيل لاعبًا مؤثرًا ويخفف عليها مخاوف حفظ المصالح الإسرائيلية في الترتيبات المستقبلية في سوريا. وفى الوقت نفسه يجب أن تتشكل هذه العلاقات كجزء من استراتيجية سياسية شاملة، وينبغى وضع المخاطرالمحسوبة بجانب

التحولات والنجاحات قد يؤدي بعضٌ منها أيضًا إلى خيبة الأمل والفشل. ومن أجل إنشاء علاقات على وزارة الخارجية- والتي لعبت حتى الآن دورًا ثانويًا في الاتصالات مع نشطاء المعارضة والمجتمع المدني السوري- النظر في توسيع مجالات نشاطها أيضًا للمنتديات واللقاءات التي هي خارج دائرة الدبلوماسية التقليدية.

ثانيًا: يجب على إسرائيل أن تدرس سبل تعزيز الشركاء المحتملين، وخاصة في جنوب سوريا، الذين يشتركون معها فى المصالح الإسرائيلية العليا لوقف المحور الموالي لإيران والثوار السلفيين الجهاديين ومنع ترسيخهم بالقرب من الحدود مع هضبة الجولان. ويمكن أن يتم هذا التعزيز بشكل مباشر- من خلال التعاون الإنساني والاقتصادي أو بشكل غير مباشر- من خلال ممارسة النفوذ الإسرائيلي في الساحة الدولية، لتشجيع زيادة الدعم العسكري والاقتصادي والإنساني الموجه إليهم. ولهذه الغاية، يجب على إسرائيل التوسع في استخدام الأدوات غير العسكرية التي بحوزتها وتطوير وسائل النفوذ "الناعمة"- الدبلوماسية والاقتصادية والإنسانية. وتختلف وسائل النفوذ "الناعمة"عن الجيوش "الخشنة" التى حتى الآن لم تفيد منها السياسة الإسرائيلية، وهي لم تهتم بهم بما يكفي ولم يتم تعديلها لتحقيق إمكاناتها. وفي الوقت نفسه، يجب على إسرائيل أن تكون حريصة على عدم السعي لتتويج حكام وتشجيع عملية انفصال سياسي أو أن تبادر بنفسها في الشروع في إنشاء كيانات مستقلة في أجزاء من سوريا. فمثل هذا التدخل الإسرائيلي قد يضر بصورة إسرائيل وجرها نحو مواجهات سواء مع النظام أو مع المعارضين الذين يدافعون عن وحدة سوريا معًا.

ثالثًا: يجب على إسرائيل العمل على تأسيس شراكات استراتيجية طويلة الأجل تحيد عن المستوى التكتيكي المحدد مع لاعبين سوريين، كجزء من خطة عمل إقليمية ودولية تتمتع بدعم واسع بالقدر الكافي، حيث تقلل العلاقات التي تدار في إطار مثل هذه المخططات من الخطر الذى سيقع على عاتق إسرائيل عقب اختيارها بوضوح الوقوف بجانب طرف من الأطراف في الحرب، وتوفر الغطاء العسكري والسياسي والمالي والإداري اللازم لنجاح أعمال مثل فرض منطقة حظر طيران على القوات الجوية السورية وشركائها في مرتفعات الجولان وإقامة مناطق آمنة وازدهار اقتصادي. وفى هذه المخططات يمكن للاعبين السوريين الذين يدافعون عن خط التعاون مع إسرائيل أن يكونوا بمثابة جسر التنسيق بين إسرائيل والدول التي لها مصالح مماثلة في سوريا. وعلى سبيل المثال، "الجيش السوري الحر" يمكن أن يساعد على رأب صدع انعدام الثقة بين إسرائيل وتركيا وأن يكون وسيطًا بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية.

رابعًا: يجب على إسرائيل أن تتخذ تدابير بناء الثقة لتحسين الصورة التقليدية في نظر الشركاء المحتملين، وذلك لتسهيل تعزيز قنوات تعاون مع لاعبين سوريين وتعميقها. وعلى الرغم من موقف إسرائيل المحايد من الأحداث في سوريا والأفعال المنسوبة إليها ضد أهداف نظام الأسد وحلفائه، فهى لا تزال في نظر العديد من اللاعبين السوريين حليفًا للديكتاتور. والأسباب لذلك متنوعة؛ بدءًا من الحواجز النفسية الثقافية طويلة الأمد مرورًا بتشويه مواقف إسرائيل في وسائل الإعلام وانتهاء بالرسائل المتضاربة والغامضة التي بثتها إسرائيل نفسها طوال فترة الحرب. وحتى الآن، لم تخصص إسرائيل

للبعد الدعائي وزنًا كافيًا في بناء علاقاتها الجديدة مع اللاعبين السوريين، وربما أيضًا أنها قد بلورت قرار كيف برغبتها تريد أن تكون في عيونهم- عدوًا يردع أو جارة محبة للسلام تضع الاعتبارات الأخلاقية والإنسانية فى الحسبان؛ كدولة تقدس الاستقرار حتى على حساب دعم الديكتاتور أو كشريك لتعزيز حلم الديمقراطية. وتستفاد العلاقات مع لاعبين سوريين مثل "الجيش السوري الحر" و"التحالف الوطني" والجماعات المحلية في جنوب سوريا و"المجلس الوطنى الكردي" (KNC) من الغموض المتبادل في التعبير عن دعم إسرائيلي واضح وحاسم لتغيير نظام الحكم السوري الاستبدادي بسلطة ديمقراطية ليبرالية. ويستطيع إعلان كهذا أن يطور الثقة بين الجانبين أيضًا حتى على المستوى الأخلاقى ودون آثار عملية.

إذا ما واصلت إسرائيل هذا الاتجاه ستستفيد، وبخاصة إذا ما وسعت المساعدات الإنسانية المباشرة الممنوحة من أراضيها، لتوفير استجابة أكثر فعالية للاحتياجات الملحة للسكان المدنيين على الجانب السوري من مرتفعات الجولان وبناء علاقة ثقة معها. وتعزز هذه الأعمال- وخاصة إذا كانت علنية- الاعتراف بقيمة المساعدة الإسرائيلية، وتوسع إطار الشركاء في العمل السوري الإسرائيلي في القضية الإنسانية، وتسهم في بناء الثقة بين الطرفين، وتسهل تعميق التعاون بينهما وربما تساعد أيضًا على التوسع في مجالات أخرى ونموها إلى آفاق جديدة.

وأخيرًا، يجب على الحكومة الإسرائيلية أن تشجع، أو على أقل تقدير أن تسمح بوجود اتصالات بين مسؤولين إسرائيليين رسميين ومدنيين وبين لاعبين سوريين إيجابيين مهتمين بذلك. ويمكن أن تلعب اللقاءات

والحوارات بين الطرفين، والتي يعقد بعضها في إسرائيل، دورًا حيويًّا في تمهيد الطريق للتفاهم والثقة، وصياغة شراكات تكتيكية ومحلية وتمنح الأمل في نضوج العلاقات في المستقبل لتصبح شراكات استراتيجية طويلة المدى. وسيسهم تسهيل البيروقراطية في المكاتب الحكومية المسؤولة عن إصدار تأشيرات دخول لأفراد سوريين ممن يرغبون في زيارة إسرائيل (منها- وزارات الداخلية والدفاع والخارجية والصحة) كثيرًا في هذا الصدد.

من المحتمل أن ترافق المأساة السورية المنطقة لسنوات طويلة، ويبدو أن آثارها تصبح أكثر تعقيدًا مع تفاقم تدفق اللاجئين خارج منطقة الشرق الأوسط. وتعد أبعاد الأزمة- التي على ما يبدو تشكل ذروة الألم في الاضطراب الإقليمي- هي كبيرة بكل المقاييس: السياسية والجغرافية والديموجرافية. وتكمن في هذا الواقع الجديد- الذى يتشكل بشكل متزايد أمام أعيننا، تحديات إلى جانب فرص لبناء علاقات جديدة مع لاعبين معتدلين، مثل آخرين في المنطقة قد أشاروا إلى إسرائيل كحليف محتمل ضد العناصر المتطرفة الموالية لإيران من جهة والسلفية الجهادية من جهة أخرى. ومن الصعب على إسرائيل مواصلة الوقوف على الحدود أمام المخاطر، ولكنها ستحافظ على ترقب الفرص، حتى لا تصبح بسرعة كبيرة فرصًا ضائعة.

ملحق

مواقف ناشطين سوريين حول دور إسرائيل في أزمة سوريا

أرسل "معهد دراسات الأمن القومي" (مباشرة أو عبر أشخاص) بغرض البحث استبيانات مماثلة لسوريين من جماعات مختلفة، معظمهم يعمل خارج سوريا، لاسيما في تركيا، وبعضهم داخل الأراضي السورية. وتضمنت الاستبيانات أسئلة عامة حول تصورات المستطلعين حول الأزمة في سوريا وأفضل السبل لحلها، والدورالذي يرغبون فى أدائه هم ومنظماتهم، كما خصصت أسئلة حول دور إسرائيل في الأزمة السورية. وتم التنسيق مع المشاركين بأن يتم اختصار أسمائهم، ولا يُكشف عن أسمائهم الكاملة. وينبغى الإشارة إلى أن الاستبيانات لا تشكل عينة كمِّيَة تمثل مواقف النشطاء السوريين، ولكن توفر نظرة نوعية لرؤى فردية يجب أن يقاس وزنها مقارنة بالملف الشخصي لكل واحد من المستطلعين وانتمائه التنظيمي ودوره وتأثيره. وبطبيعة الحال، يوجد لهذا الاستبيان الكثير من القيود لأنه يظهر فقط تصورات أحد عشر ناشطًا يجيبون عليه، ومن المرجح أن إجاباتهم كانت تتأثر بمعرفة أنها ستنشر على الملأ. ومع ذلك، فالإجابات على الاستبيانات قد تشير إلى المشاعر الشائعة في أوساط الناشطين السوريين، وخصوصًا أولئك الذين ينتمون إلى الجماعات البرجماتية المعتدلة، وإظهار التقيد بها والخلافات والتباين الكبير في المواقف تجاه العلاقات مع إسرائيل.

الخلفيات الشخصية للناشطين السوريين الذين أجابوا عن الاستبيانات

ي . س سُني (٤٥ عامًا) يعيش في القنيطرة، وهو مهندس الكترونيات عسكرية، ضابط سابق في الجيش السوري. ترك جيش الأسد خلال الحرب وانضم إلى وحدات كتائب سيف الشام التي تنتمي إلى الجبهة الجنوبية والتي تقدر بـ ٤,٧٠٠ مقاتل ينتشرون في دمشق وريف دمشق والزبداني والقنيطرة ودرعا. ووفقًا لكلامه، فإن التنظيم يحمل إيديولوجية إسلامية، لكنه يعمل من أجل جميع السوريين، بغض النظر عن انتمائهم الديني والعرقي. ويهدف التنظيم إلى إعادة بناء سوريا كدولة موحدة تضم جميع طوائفه، والسماح للشعب السوري بالوصول إلى صناديق الاقتراع وانتخاب ممثليهم بشكلٍ ديمقراطي.

ب . ح سُني، ولد في حلب عام ١٩٧٣ ودرس القانون في جامعة بيروت. كان قبل الحرب يدير شركة تنظيم معارض ومؤتمرات. آرائه ليبرالية وهو عضو اللجنة السياسية لمنظمة "الاتحاد الثوري لمستقبل سوريا"، وهي منظمة تضم حسب كلامه ما يقارب ١٠ آلاف شخص وتتطلع لنشر إيديولوجية الانفتاح والحرية بين الشعب السوري. خلال الثورة عمل في المجال العسكري والاجتماعي والسياسي والصحي. وهو يعيش في اسطنبول ويشغل منصب المسؤول عن العلاقات الخارجية في فرع "الاتحاد الثوري السوري" في اسطنبول، الذى وضع له هدف تعزيز التنسيق بين قوى الثورة.

أ.ع.ع سُني من مدينة القامشلي، ولد في عام ١٩٧٦(واحد من زعماء عشيرة شمر) حاصل على شهادة التعليم الثانوي ويعمل في مهنة حرة. وهو

يعتقد أن النظرة الليبرالية تقدم الحل المثالي لسوريا. وهو يعمل في عمان في "الاتحاد الثوري لمستقبل سوريا". وهو عضو مؤسس للرابطة الوطنية والكتلة الوطنية السورية ورئيس المكتب السياسي لمجلس العشائر السورية. ويهدف إلى مساعدة سوريا على الاندماج في النظام العالمي الجديد كمجتمع ديمقراطي يحترم مبادئ حقوق الإنسان.

ع.م.ح : سُني من ريف حماة، ولد في عام ١٩٨٧ ودرس الطب البيطري في اللاذقية، وكان من أوائل الذين شاركوا في المظاهرات ضد النظام في المدينة مع اندلاع الثورة. آراؤه ليبرالية. بعد أن شارك في النشاط الثوري في بداية الثورة في سهل الغاب غادر سوريا إلى تركيا في نهاية عام ٢٠١٢. وهو يعيش حاليًا في اسطنبول، وابتداء من عام ٢٠١٣ ينتمي إلى "الاتحاد الثوري لمستقبل سوريا". ووفقًا لشهادته، هو تنظيم سياسي وليس عسكري يهدف إلى لعب دور إيجابي في الواقع السوري الحالي ويساعد في المستقبل على بناء أمن سوريا من خلال الاتصالات مع كل القوى العظمى.

ت.م. ن سُني ولد عام ١٩٥٦ وتخرج في الهندسة المدنية في الجامعة. كان قبل الحرب مقاولًا في سوريا والمملكة العربية السعودية لمدة ٣٤ عامًا. آراؤه قومية، وشغل عضوية "الاتحاد الاشتراكي العربي" لمدة ٤٥ عامًا. خلال الحرب ترك تنظيمه للعمل في العديد من الجمعيات السياسية في المجتمع المدني التي تطمح للعب دور مؤثر في تعزيز الديمقراطية في الوقت الحاضر والتأثير على دوائر أخرى في المستقبل. وهو يعيش حاليًا في القاهرة، ولعب خلال الثورة العديد من الأدوار: مندوب المجلس المحلي لمدينة دوما ومؤسس رابطة المقاتلين من أجل حرية دوما في المنفى ومؤسس ائتلاف

"المقاتلين من أجل حرية المحافظات السورية في الرياض ومؤسس جمعية المهندسين السوريين المنفيين والمنسق العام وعضو مؤسس الائتلاف الوطني السوري. كان من مؤسسى اتحاد اللجان الوطنية المدنية السورية للتدريب والبناء وعضو في المجلس الأعلى للثورة السورية. أسس "الهيئة العامة السورية للاجئين وترأسها.

ع.أ. سُني يبلغ من العمر ٤٧ عامًا. من قرية نبل بمحافظة إدلب، ويعيش حاليًا في الكويت. حصل على تعليم عال وعمل مدرسًا للغة الإنجليزية قبل الحرب. وكان مسؤولًا عن التخطيط الاستراتيجي في جبهة ثوار سوريا في الشمال، ويعمل حاليًا مسؤولًا عن المجال السياسي "للواء فرسان الحق" الخاضع للجيش السوري الحر ويشغل عضوية "الاتحاد الثوري لمستقبل سوريا". آراؤه ليبرالية. هو ليس مقاتلًا ولكنه رجلٌ مسلحٌ بالقلم ومسؤول عن تخطيط الرؤية السياسية للمنظمات التي ينتمي إليها. هذه الرؤية تنادي بدولة مدنية وحرية الفرد. ووفقًا لكلامه، يحاول تنظيمه الحالي المساهمة في إسقاط نظام الأسد، وفي نفس الوقت التصدي للفصائل الإرهابية. وسوف يواصل الدفاع عن مبادئه والعمل على تحقيقها في المستقبل.

م. يبلغ من العمر ٥٦ عامًا، وهوصحفي حر حاصل على تعليم جامعي ومدافع عن الحرية والعدالة. ويتطلع إلى المساهمة في بناء إعلامي وإنساني حر في الوقت الحاضر والمساعدة في إعادة تأهيل المجتمع السوري في نهاية الحرب الأهلية.

أ.ر. البالغ من العمر ٣٤ عامًا، حاصل على تعليم جامعي وكان يعمل مهندسًا قبل الحرب. كان ينتمي في السابق إلى جماعة الإخوان المسلمين،

ولعب دورًا عسكريًّا وتنظيميًّا كبيرًا في داخل سوريا- في ريف حماة وخارج سوريا- وفي اسطنبول؛ حيث التقى هناك مع وفود عربية. انسحب من الحركة، ولديه اليوم- وفقًا لكلامه- آراء ليبرالية. ولعب دورًا حاسمًا خاصة في بداية الثورة، وهو يتوقع أن يلعب دورًا كبيرًا أيضًا في المراحل التالية في توجيه العملية السياسية بعد أن تنتهي الحرب.

م.ن. سني يبلغ من العمر ٤٣ عامًا، حاصل على شهادة التعليم الثانوي وعمل قبل الثورة في القطاع التجاري والعقارات. حتى الثورة كان عضوًا في حزب البعث. بعد الثورة بدأ العمل منذ إقامته في تركيا إسقاط النظام العرقي ويأمل في المساهمة في المستقبل في ازدهار الاقتصاد السوري ومكافحة الإرهاب.

ي.أ. يبلغ من العمر ٥٠ عامًا درس في الكلية الجوية السورية. قبل الحرب خدم كضابط طيار في الجيش السوري، وانتمي الى حزب البعث. اليوم، يعمل في تركيا في الجيش السوري الحر. آراؤه ليبرالية. وهو يعمل في المرحلة الراهنة للحفاظ على وحدة سوريا بكل الطوائف العرقية التي تعيش بها، ويتطلع إلى لعب دور في إعادة بناء البلاد في المستقبل على أساس مبادئ الحرية والديمقراطية.

س.ي. تبلغ من العمر ٢٨ عامًا، ناشطة كردية سورية تعيش في مدريد، صاحبة فكر وطني ليبرالي، وتصف نفسها بأنها قريبة من الحزب الكردي السوري "يكيتي". منذ ٢٠٠٦ وهي تعيش بصفة أساسية في كردستان العراق، حيث اضطرت عائلتها إلى الهرب هناك في أعقاب معارضتها لنظام الأسد. حاصلة على شهادة البكالوريوس في الهندسة المعمارية من جامعة سليماني

بكردستان ودرجة الماجستير في التخطيط الحضري بجامعة كارديف. الآن هي طالبة دكتوراه في جامعة ألكالا في مدريد، ويركز بحثها على التخطيط الحضري والاقتصاد. وفي أعقاب الأزمة في سوريا شاركت في الأنشطة ذات الطابع الإنساني، وساعدت في تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية لناشطين سوريين، لكنها لا تتوقع أن يكون لها ولنشطاء مثلها دورٌ أكثر أهمية في تشكيل الواقع في سوريا طالما أن القوات المسيطرة الآن ستبقى على حالها. وبالنسبة لحزب "يكيتى" فقد أشارت إلى أنه يعمل من أجل حكم كردي مستقل في دولة كردية مستقلة أو في اتحاد سوري علماني ولا مركزي، ومن الممكن أن يلعب دورًا إيجابيًّا في تشكيل سوريا وفق رؤيته بسبب تأثيره الكبير على الرأي العام الكردي. ومع ذلك، القوى المعتدلة مثل "حزب يكيتى" والتي تمثل الشارع الكردي تجد صعوبة في التعامل مع القوى المتطرفة- وتسعى لاستبعادهم من المشهد معتمدة على دعم خارجي إقليمي واسع- وتناشد المجتمع الدولي التدخل بشكل أكثر حسمًا لصالحها.

مقتطفات من الأجوبة على استبيانات

١- وفقًا لتصورك كيف ينبغي أن تبدو سوريا بعد الحرب الأهلية؟

ي .س: بالتأكيد دولة موحدة، تضم جميع الطوائف في سوريا.

ب .ح: دولة موحدة.

العاصي: دولة موحدة تنقسم إلى محافظات. وسيكون لكل محافظة مجلس إداري تعينه الحكومة. وستكون المهام الرئيسة للمجلس الذي يدير هي تنسيق وتطوير المحافظة وفقًا للسياسات الوطنية المنصوص عليها في

برلمان ديمقراطي ويعمل على تطوير الاقتصاد، والفصل بين السلطات وتنمية المجتمع وتوفير الحريات المدنية.

ع.م.ح: دولة موحدة.

ت.م.ن: دولة موحدة.

ع.أ: دولة موحدة.

م : دولة لا مركزية تدار بشكل فعال كجزء من وحدة جغرافية لدولة الشام الطبيعية [بلاد الشام "سورياالكبرى"].

أ.ر: دولة موحدة تضمن تمثيلًا نسبيًا يحمي حقوق الأقليات وطابعها الفريد.

م.ن: دولة موحدة.

ي.أ: دولة موحدة.

س.ي: بلد منقسم على أسس طائفية أو عرقية أو إقليمية. أعتقد أن الدولة يجب أن تقسم وفقًا للانتماء الطائفي أو العرقي. تأسست الدولة السورية الحديثة عقب الاتفاقيات الدولية التي وقعت بعد الحرب العالمية الأولى وهزيمة الإمبراطورية العثمانية. ودمجت هذه الاتفاقيات قسرًا طوائف وجماعات عرقية اندلعت بينها حروبٌ دموية في ظل حكم الإمبراطورية العثمانية، الأمر الذي غذَّى الخلافات والغيرة بينها. وولدت هذه السياسة عداوة شديدة بين هذه الطوائف والجماعات العرقية. لم تنجح الدولة السورية الحديثة في استيعاب كل الجماعات في وطن واحد يقوم

على المساواة في الحقوق والواجبات. وعلاوة على ذلك، فقد عملت على تعميق حالة الاستياء إلى حد كبير، وخلق عدم الثقة بينها. وقد أضمرت معظم الجماعات الاستياء ضد بعضها البعض، ولكن دكتاتورية النظام ردعت كل المحاولات الموجهة إليه. الآن، بسبب حالة الحرب والفوضى التي شهدتها سوريا، بدأت تظهر علامات حرب أهلية مدمرة. ولذلك، فإن محاولة إعادة توحيد هذه الجماعات مجددًا في دولة مركزية واحدة تبدو شبه مستحيلة، وإذا كان من الممكن القيام بذلك- فهذه مهمة ستستمر لعقود. ولذلك فمن الأفضل أن تتمتع كل جماعة بالإدارة الذاتية لمناطقها في نظام لا مركزي.

٢- ما رأيك في الدور الذي لعبته إسرائيل في الحرب الأهلية في سوريا حتى الآن؟

ي.س: دور سلبي حتى الآن. ونتطلع لتدخل واسع من جانب [إسرائيل] بهدف مساعدة الشعب [السوري] الذى يُقتل كل يوم، كخطوة أولى [نحو إقامة علاقات] بين البلدين.

ب.ح: دور إيجابي- ساعدت إسرائيل في علاج الجرحى في منطقة الجنوب، وقدمت الخدمات الإنسانية تحت إشراف المنظمات الدولية والأوروبية.

ا.ع.ع: دور إيجابي جدًا في المجال الإنساني، وفي بعض الحالات قدمت مساعدات معنوية وعسكرية.

ع.م.ح: كانت محايدة.

ت.م.ن: محايدة إلى حد كبير.

ع.أ: دور سلبي. وكان واضحًا منذ البداية أن إسرائيل تميل لدعم نظام الأسد وبقائه، حتى لو كان الثمن إقامة دولة علوية. تم إعطاء "الضوء الأخضر" [لنظام الأسد] في محادثة بين المسؤول الإسرائيلي والسفير الروسي بشأن حل التقسيم. هذا هو الشيء الأكثر سلبية الذي يوسع الفجوة بين السوريين والشعب الإسرائيلي.

م: دور سلبي- كان الدور الإسرائيلي سلبيًّا بشكل عام، حيث وقفت إسرائيل إلى جانب النظام المستبد ضد الثورة السورية المطالبة بالحرية. وفي الأربع سنوات الماضية أضر هذا الموقف بشدة بالرصيد الأخلاقي لإسرائيل وقلَّص إلى حد كبير من فرص بناء السلام في المستقبل.

أ.ر: موقف محايد، ولكن أنا كثوري لا أحب المحايدين ولكن أفضل المتعاطفين مع الثورة والمؤيدين لها.

م.ن: دور سلبي لأنها تحمي بشار [الأسد] في الساحة الدولية.

ي.أ: دور سلبي لأنها تحافظ على بقاء بشار [الأسد] في السلطة.

س.ي: موقف محايد. أعتقد أنه حتى الآن كانت الحكومة الإسرائيلية على مسافة واحدة من المعارضة والنظام. على الرغم من أنها قدمت المساعدات الإنسانية للمعارضة المعتدلة، ظل الدور السياسي الذي تلعبه إسرائيل محايدًا.

٣- في تقديرك، ما هي مصالح إسرائيل وسوريا، في الحاضر والمستقبل؟

ي.س: الحفاظ على أمنها مع قطع الطريق على إيران وحزب الله أو المتشددين للوصول إلى السلطة والسيطرة.

ب.ح: سلامٌ كاملٌ وشامل في المنطقة بأسرها وتغيير ثقافة الشعب السوري من الكراهية التي غرسها النظام تجاه إسرائيل لبناء جيل يؤمن بحق جميع الشعوب في العيش في أمن وسلام في المنطقة.

أ.ع.ع: السلام والتطبيع على أساس الاحترام المتبادل.

ع.م.ح: السلام والاقتصاد والسياسة.

ت.م.ن: سلام دائم.

ع.أ: السلام والمياه والنفط.

م: مرحبًا.

أ.ر: المصلحة الأهم لإسرائيل هي إزالة روح الكراهية والعداء من قلوب المواطنين السوريين، تلك الروح تربوا عليها وإقامة سلام دائم مع الشعب السوري.

م.ن: الحفاظ على الأمن ضد أي نظام سوري جديد.

ي.أ: الحفاظ على حدودها وعلى أمنها وإحلال السلام.

س.ي: أعتقد أن أهم مصلحة لإسرائيل هي إقامة دولة سورية تحافظ على أمن شعبها وجيرانها، تحترم القوانين والمعايير الدولية وتتصرف وفقًا لها. والأهم أن [الدولة السورية] لا تتدخل في شؤون جيرانها وتمتنع عن دعم أية منظمة إرهابية.

٤- هل سمعت عن المساعدات الإسرائيلية العسكرية والمدنية أو الإنسانية خلال سنوات الحرب؟

ي.س: نعم لاحظنا الهجوم الإسرائيلي على مواقع لجيش الأسد وأسعدت كل الناس.

ب.ح: نعم فقد تبرعت بمساعدات [إنسانية] لمنظمات دولية.

أ.ع.ع: نعم. شاركت إسرائيل ومنظمات إسرائيلية في العديد من العمليات العسكرية والمدنية والإنسانية في سوريا، بما في ذلك الهجوم وقصف مواقع دفاعية لنظام الأسد في عدة أماكن، وقدمت كذلك الرعاية الطبية والمساعدة للجرحى السوريين.

ع.م.ح: لا. لم أسمع.

ت.م.ن: نعم. كان هنا نشاطٌ إيجابي في تقديم المساعدة الطبية للجرحى السوريين على الحدود بين البلدين.

ع.أ: نعم. قامت إسرائيل بغارة جوية على وحدات عسكرية تابعة للنظام وحزب الله الإرهابيين. آمل أن يستمر هذا الأمر حتى القضاء على الإرهابيين الأسد ونصر الله. وأعلم أيضًا أن إسرائيل تستضيف الجرحى السوريين [الذين أصيبوا] جراء قصف الأسد من الجو.

م: نعم. سمعت معلومات مثل التسريبات بشأن السياسة غير الرسمية للحكومة الإسرائيلية فيما يتعلق بالثورة في سوريا.

أ.ر: [نفذت إسرائيل] قصفًا متقطعًا لمواقع النظام وحزب الله وبعض العمليات الإنسانية من أجل الجرحى السوريين، لكنها كانت قليلة ولم تكن كافية.

م.ن: نعم. قَصَفَ مواقع حزب الله، وعلى المستوى الإنسانى تقديم رعاية طبية للجرحى السوريين.

ي.أ: نعم. قصفت القوات الجوية الإسرائيلية مواقع للنظام السوري، وقدمت العلاج لجرحى سوريين على الحدود الإسرائيلية وفي المستشفيات الإسرائيلية.

س.ي: نعم. التقيت العديد من الأشخاص الذين يعملون في منظمات المجتمع المدني الإسرائيلي ويقدمون المساعدة للمعارضة في الجوانب الإنسانية. وبالنسبة للعمليات العسكرية، فقد شنت إسرائيل عدة هجمات جوية ضد مواقع عسكرية مهمة للنظام السوري.

٥- هل فكرت في طلب المساعدة من مسؤولين إسرائيليين أو الاتصال بهم أثناء الحرب؟

ي.س: لم أفكر في طلب المساعدة. وعلى الجانب الإسرائيلي تقديم المساعدة إلى الشعب السوري المشرد حتى من دون مثل هذا الطلب، وفتح أبواب إسرائيل لاستقبال الجرحى علنًا وألا تعتذر.

ب.ح: نعم. ما زلت أفكر في هذا. اتصلنا [بمسؤولين إسرائيليين] باسم "الاتحاد الثوري لمستقبل سوريا" ورئيس الاتحاد محمد عدنان قد التقى بهم.

أ.ع.ع: نعم. [فكرنا في طلب مساعدة] من أجل خدمة الشعب السوري في المجال الإنساني، والتحرر من الإيديولوجيات الموروثة من ثقافة نظام الأسد وإعداد المستوى النفسي والفكري والروح المعنوية للمرحلة المقبلة.

ع.ح.ح: نعم، مساعدات إنسانية وعسكرية.

ت.م.ن: لا، مطلقًا.

ع.أ: لا.

م: لا.

أ.ر: نعم. لكننا لا نعرف قنوات الاتصال. وكان الهدف هو إنقاذ البلدين من أي صراع في المستقبل، وأن تتحمل إسرائيل مسؤوليتها كدولة تدعم الديمقراطية وحرية الإنسان وحمايته. وبالنسبة للمساعدة المباشرة، نحن كثوار كنا ولا نزال بحاجة إلى جميع أنواع الدعم دون استثناء.

م.ن: لا.

ي.أ: نعم أنا أدعو إسرائيل إلى توضيح موقفها بشأن قضية الشعب السوري.

س.ي: نعم. للحصول على المساعدة الإنسانية والاتصال مع [إسرائيل لكونها] بلد مجاور والوضع في سوريا يهمها ويؤثر عليها.

٦- من وجهة نظرك هل نشاط إسرائيل على هذا النحو يعتبر دعمًا لجانب معين في القتال بسوريا؟

ي.س: [موقف إسرائيل] ليس واضحًا حتى الآن.

ب.ح: لا. موقف إسرائيل المعلن والاستعداد تجاه الثورة في سوريا غير واضح. ونحن نعتبر ذلك دعمًا للنظام. ولذلك، فإننا نحثكم على اتخاذ سابقة تاريخية، بالوقوف إلى جانب الثورة السورية ومساعدتها على القضاء على النظام.

أ.ع.ع: نعم. بجانب المعارضة.

ع.م.ح: لا.

ت.م.ن: لا أعتقد.

ع.أ: نعم، لصالح النظام.

م: حتى الآن عكست الأنشطة الإسرائيلية دعم النظام.

أ.ر: لا.

م.ن: أعتقد أنها تخدم النظام.

ي.أ: هي [إسرائيل] تميل لصالح النظام السوري.

س.ي: لا.

٧- هل وبأي طرق أثرت الحرب الأهلية في سوريا على الآراء الشائعة تجاه إسرائيل بين زملائك ومعارفك؟

ي.س: كل هجوم إسرائيلي على مواقع الأسد يؤدي إلى تغيير فكري بين أبناء الشعب السوري بأنها ترغب في المساعدة على نطاق أوسع.

ب.ح: حتى الآن، الزملاء والمعارف ينتظرون موقفًا جادًا من دولة إسرائيل الداعم لتعاون سياسي معنا ومع العالم لإسقاط النظام القائم.

أ.ع.ع: [الحرب] أثرت بشكل إيجابي و[المواقف تجاه إسرائيل] آخذة في التحسن.

ع.م.ح: ينظر معظم زملائي اليوم إلى إسرائيل باعتبارها دولة صديقة.

ت.م.ن: تخشى إسرائيل من إرهاب [منظمات] التكفير [الجهاديين] وكذلك نحن.

ع.أ: يعتقد الجميع أن إسرائيل غير معنية بسقوط نظام الأسد الذى يقف وراء الدمار الجاري في سوريا.

م: مع بداية الثورة في سوريا اعتاد معظم السوريين- حتى المتطرفين منهم- النظر إلى إسرائيل على أنها دولة دولة تتبنى حقوق الإنسان. لكن مواقف الحكومة الإسرائيلية إزاء بقاء النظام الدكتاتوري نزعت عن إسرائيل مصداقيتها في هذا الإطار. ويلقي معظم السوريين على الحكومة الإسرائيلية المسؤولية الأساسية لمواصلة بقاء الأسد في السلطة وحماية بقايا نظام الأسد من خلال اللوبي الإسرائيلي في واشنطن.

أ.ر: الحرب الدائرة رحاها في سوريا خدمت إسرائيل من خلال إظهارها بأنها "حملٌ وديعٌ" مقارنة بجرائم النظام، ومن يقف وراءه.

م.ن: يدَّعِي كثيرون أن إسرائيل تفضل النظام السوري ولا تريد إسقاطه.

ي.أ: يُنظر إلى إسرائيل كمن لديها القدرة على مساعدة الشعب السوري في الحرب، ولكنها لا تفعل هذا.

س.ي: أثرت الحرب فى مواقف العديد من السوريين. ومن أجل بقائه، حاول النظام خلال عقود تضليل الناس وايهامهم بأن إسرائيل متربصة بهم، وتتآمر ضد سوريا وتحاول بشتى الطرق استهداف الشعب السوري والنيل منه. ولكن بعد اندلاع الثورة واستخدام النظام تدابير أشد لمحاربة معارضيه والتآمر مع أي من كان ضد شعبه، أدرك الكثيرون نفاق النظام وبدأوا التشكيك فى مصداقية دعايته ضد إسرائيل. في الوقت نفسه تواصل بعض القوى الإسلامية والقومية العربية المتطرفة الاستمرار في قيادة الشعب في تضليل الناس بقولها إن إسرائيل تحمي نظام الأسد من السقوط.

٨- بأي طرق يمكن لإسرائيل أن تساعد على المدى القصير من أجل إنهاء الحرب في سوريا؟

ي.س: في المجالات السياسية والاجتماعية والإنسانية والعسكرية.

ب.ح: من خلال الوقوف بوضوح إلى جانب الشعب السوري وإظهار الدعم السياسي في قضيته العادلة ضد النظام.

أ.ع.ع: من خلال تقديم المساعدات للشعب السوري وخلق منطقة حظر طيران وتوريد أسلحة نوعية.

ع.م.ح: من خلال تقديم الدعم السياسي للمعارضة وإزالة شرعية النظام.

ت.م.ن: من خلال مناشدة حلفائها لدعم العناصر الديمقراطية في سوريا في ضوء انفتاح تفكيرهم ورغبتهم في العيش حياة مريحة في سلام.

ع.أ: إذا ما دمرت إسرائيل برنامج ايران النووي، فإن النظام الإيراني سينهار، والنظام العراقي ونظام الأسد في يوم واحد.

م: إسرائيل يمكن أن تساعد في وضع حد للحرب في سوريا إذا ما تبنت سياسات فعالة لدعم بناء السلام في دولة الشام بالحدود الطبيعية لدولة الشام ومن خلال وقوف صريح إلى جانب إقامة العدل والسلام في المنطقة، وإزالة أي دعم ضمني أو صريح لبقاء الأنظمة الديكتاتورية في المنطقة وتفعيل اللوبي الإسرائيلي في واشنطن لدعم سياسة بناء أنظمة عادلة وديمقراطية تسعى لتحقيق السلام والرفاة في المنطقة.

م.ن: عن طريق ممارسة الضغط على الإدارة الأمريكية وإقناعها بإطاحة نظام الأسد.

ي.أ: بكل الوسائل العسكرية والسياسية من خلال المحافل الدولية.

س.ي: أعتقد أن نهاية الحرب ليست مهمة بسيطة. ونظرًا لتورط عميق من القوى الإقليمية في الحرب، فإن إسرائيل وحدها لا يمكن أن تحقق نهاية الحرب. ويمكنها بفضل علاقاتها الدولية الضغط على المجتمع الدولي لإيجاد حل للأزمة التي بدأت تؤثر على المنطقة بأكملها.

٩- هل تؤيد السلام بين سوريا وإسرائيل بعد الحرب؟

ي.س: نعم، أنا أؤيد. إذا ما ساعدت إسرائيل الشعب السوري ضد الأسد، وأعتقد أنه سيكون هناك دعمٌ واسعٌ جدًا للسلام معها. فالشعب السوري لن ينسى من وقف بجانبه وساعده.

ب.ح: نعم. نحن نؤيد ذلك ونسعى جاهدين لتلبية جميع الالتزامات المترتبة على السلام.

أ.ع.ع: السلام مع إسرائيل ضرورة مطلقة لصالح الشعبين الذين يحلمان بالسلام والحرية والرفاة.

ع.م.ح: نعم. أنا أؤيد السلام بين سوريا وإسرائيل بعد الحرب؛ لأنه لا بناء للبلدين إلا في ظل السلام.

ت.م.ن: نعم. حيث إن العداء يتعلق أساسًا بأرض محتلة قد ترجع بالمفاوضات، ثم بعد ذلك سيسود السلام.

ع.أ: نعم. أنا أؤيد إقامة علاقات متكافئة بين البلدين وتكون مرتبطة بعلاقات اقتصادية وبصداقة عميقة.

م: نعم. السلام في المنطقة برمتها ضرورة حيوية للجميع وحماية لهم.

أ.ر: نعم. شريطة أن يقوم على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة.

م.ن: نعم. كفانا حروبًا لا طائل منها غير تدمير الدولة.

ي.أ: نعم. من أجل الاستقرار الإقليمي والسلام بين الدول والشعوب ونهاية الصراع والحرب.

أ.س.ي: نعم، وأنا أؤيد. فكما ذكرتُ، العداء الحالي تجاه إسرائيل هو نتاج [صناعة] أوهام النظام السوري. بالتالي أحد الخطوات المهمة التي تستطيع الدولة السورية اتخاذها في المستقبل هي البدء في عملية السلام مع إسرائيل والالتزام بالاتفاقات والعقود التي تعمق الثقة بينها وبين جيرانها، بما في ذلك إسرائيل أيضًا.

١٠- كيف تنظر إلى إمكانية تطبيع العلاقات مع إسرائيل في المستقبل بعد نهاية الحرب الأهلية؟

ي.س: هذا ممكن مع مراعاة موقف إسرائيل من المشكلة السورية الحالية.

ب.ح: نحن منفتحون على التطبيع الكامل والشامل.

ع.م.ح: ستكون هذه العلاقات ذات طابع سياسي واقتصادي.

ت.م.ن: هذا الأمر يتطلب [ولادة] جيل جديد، لأن الحروب لا تزال في الذاكرة، ولكن الأفكار تحررت وتوجهت لتحقيق المصالح العامة المشتركة ورعايتها.

ع.أ: إذا ما تم تقسيم سوريا، فإن إسرائيل ستحظى بصداقة الدولة العلوية وعداء البقية.

م: إعادة بناء النظام السياسي لدول الشام كاتحاد إقليمي جغرافي سوف تساهم في المستقبل في بناء سلام يضمن العدالة والأمن والرفاة للجميع.

أ.ر: الكرة في الملعب الإسرائيلي. غير متوقع معارضة شعبية سورية إذا ما تعامل الجانب الإسرائيلي بإخلاص.

م.ن: [هذا من الممكن] من خلال إظهار النوايا الطيبة بين الشعبين والدولتين والمساواة في المعاملة بين كلا الجانبين.

ي.أ: [الأمر يتحقق] من خلال الاعتراف بحقوق الآخر- من خلال إعادة الأراضي إلى كل جانب وترسيم الحدود وتطبيع على المستويين الرسمي والشعبي.

س.ي: أعتقد أنه بالقطع من الممكن تطبيع العلاقات مع إسرائيل، شريطة أن يكون أي نظام مستقبلي في سوريا ديمقراطيًا علمانيًا وبعيدًا عن إيديولوجيات قومية أو دينية بعينها. وفي وضع كهذا لا يستطيع أي عنصر فرض رأيه وتشكيل العلاقات الخارجية بطريقة شاذة. ومع ذلك، إذا ما وصلت القوى الإسلامية أو القومية المتطرفة للسلطة فسيصبح الأمر أكثر صعوبة.

١١- كم من ١٠ تشغل العقبات التالية في طريق تعزيز التعاون السوري- الإسرائيلي:

(أ) الإيديولوجيات الإسلامية التي ترفض الاعتراف بإسرائيل.

(ب) الإيديولوجيات القومية التي ترفض الاعتراف بإسرائيل.

(ج) عدم وجود حل للمشكلة الفلسطينية.

(د) حاجز آخر.

ت.م.ن: العقبة الرئيسة هي إعادة الأراضي السورية، وبعد ذلك- تسوية مقبولة للقضية الفلسطينية.

ع.أ: الإيديولوجيات الإسلامية التي ترفض الاعتراف بإسرائيل ١٠/ ١٠.

الإيديولوجية القومية التي ترفض الاعتراف بإسرائيل ٤/ ١٠.

عدم وجود حل للمشكلة الفلسطينية ٥/ ١٠.

أخرى- سيجعل تقسيم سوريا من المستحيل إقامة علاقات مع إسرائيل بالنسبة لكل العناصر الأخرى باستثناء الأسد والأكراد ١٠/ ١٠.

م: حاجز آخر- السياسة العامة لإسرائيل لا تزال العقبة الرئيسة أمام التعاون. ويلعب دعم إسرائيل للديكتاتوريات في المنطقة دورًا رئيسًا في وضع العراقيل في طريق السلام، وتسهم في إنشاء وتطوير إيديولوجيات ضد الدين والقومية. كما أن عدم وجود حل عادل للمشكلة الفلسطينية يؤجج معظم مظاهر التطرف.

أ.ر: الإيديولوجيات الإسلامية التي ترفض الاعتراف بإسرائيل ٣/ ١٠.

الإيديولوجيات القومية التي ترفض الاعتراف بإسرائيل ١/ ١٠.

عدم وجود حل للمشكلة الفلسطينية ٥/ ١٠.

م.ن: الإيديولوجيات الإسلامية التي ترفض الاعتراف بإسرائيل ١٠/ ١٠.

الإيديولوجيات القومية التي ترفض الاعتراف بإسرائيل ٤/ ١٠.

عدم وجود حل للمشكلة الفلسطينية ٢/ ١٠.

أخرى- بقايا نظام الأسد وذيوله هم أخطر عقبة.

ي.أ: الإيديولوجيات الإسلامية التي ترفض الاعتراف بإسرائيل ١٠/ ١٠.

الإيديولوجيات القومية التي ترفض الاعتراف بإسرائيل ٥/ ١٠.

عدم وجود حل للمشكلة الفلسطينية ١/ ١٠.

أخرى- نظام الأسد هو العقبة الرئيسة.

س.ي: الإيديولوجيات الإسلامية التي تحرم الاعتراف بإسرائيل ٨/ ١٠.

الإيديولوجيات القومية التي ترفض الاعتراف بإسرائيل ٨/ ١٠.

عدم وجود حل للمشكلة الفلسطينية ٥/ ١٠.

١٢- من وجهة نظرك كيف يمكن التغلب على العقبات سالفة الذكر؟

ي.س: يجب علينا إقامة تعاون واسع النطاق؛ لأن لدينا عدوًا مشتركًا هو إيران. يجب فتح أبواب واسعة لنقل المساعدات [الإسرائيلية] الطبية والإنسانية والعسكرية.

ب.ح: من خلال الحوار؛ فالحوار بين الطرفين يؤدي إلى حل أصعب المشاكل. فالجلوس مع كل شخص أو دولة للحوار يعني الاعتراف الكامل بالجانب الآخر.

ع.م.ح: من خلال العمل المشترك من أجل السلام بين الشعبين الإسرائيلى والسوري وبناء العلاقات الجيدة بين الشعبين السوري والإسرائيلي ودخول شركات إسرائيلية لسوريا وتسوية المشكلة الفلسطينية.

ت.م.ن: نحن لا يمكن أن نفهم كيف ٢١ عامًا من المفاوضات لم تسفر عن حل للمشكلة [الإقليمية السورية والفلسطينية]. والسبب في ذلك هو أنه لا توجد هناك رغبة حقيقية لذلك. وقلقنا يتمثل في أن الجانب الآخر (إسرائيل) يدير المفاوضات من أجل التفاوض والقضية معلقة. وبالنسبة للمصالح المشتركة والسلام، يجب أن يُنظر إلى المزاج العام للشعب السوري. إذا ما ناقشنا نية الجانب الآخر، وإذا ما ساعد على وضع حد لمشاكلنا الداخلية، فسيكون بحق ممن يدعون إلى السلام بين الشعوب، وهو ما نريده بالأساس.

ع.أ: أولًا يجب على إسرائيل أن تعلن رسميًا نظام الأسد مجرمًا ونازيًا، ويجب التخلص منه بصدق. ثانيًا يجب عليها إقامة دولة فلسطينية وتقسيم القدس بشكل عادل.

م: مستقبل اليهود في بلدان الشام متعلق باستراتيجيات سلام حقيقي ودائم وقائم على أساس اندماج اليهود في مجتمعات دول الشام. ويمكن للمجتمع الإسرائيلي أن يكون نموذجًا رائدًا في منطقته كجزء من حقائق الواقع في القرن المقبل. خيار السلام للجميع في دول الشام هو خيار من شأنه أن يضمن مستقبلًا آمنًا لليهود، وهكذا بالنسبة للمسلمين والمسيحيين وغيرهم من الجماعات الإثنية والعرقية والدينية.

يتطلب الأمر تبني فعلي لاستراتيجية علنية لسلام قائم على العدل والأمن والرخاء والرفاهية. وللأسف، لا تزال إسرائيل تستخدم استراتيجية الخضوع للقوة الاقتصادية الغربية، وتدعي احتكار تمثيل الأخلاق والقيم السياسية الغربية في الحكم وفي منطقة الشرق دون أن تساهم بشكل فعال فى أداء دور رائد لنشر التنوير. وهذا يجعل إسرائيل مثل كيان لا يعمل على الاندماج كقوة قادرة على البقاء، ولكنها تتبنى القوة كضمان للبقاء على قيد الحياة في الشرق. وهذا خطر شديد على اليهود، والأكثر من هذا خطر على بقية العناصر الدينية والعرقية في دول الشرق.

أ.ر: [يمكن التغلب على العقبات] من خلال حوار جاد يقوم على المصالح المشتركة، والحرص على مستقبل آمن للبلدين وشعبيهما، واحترام الاتفاقيات الدولية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والعمل وفقًا لمبدأ علاقات حسن الجوار.

م.ن: يتطلب هذا إسقاط نظام الأسد والحوار بين جميع أقسام الشعب السوري لتشكيل موقف موحد فيما يتعلق بالسلام مع إسرائيل.

ي.أ: الشروع في حوار مع إسرائيل على المستوي الرسمي والمعلن قبل الإطاحة بالنظام وبعده.

س.ي: أعتقد أنه سيكون من الصعب التعاون بين إسرائيل ومسؤولين سوريين طالما أن مقترحاتهم غامضة بشأن مستقبل النظام في سوريا ومعظم إطارات المعارضة (خاصة العربية) ما زالت تتشبث بإيديولوجيات إسلامية أو قومية. وهذا يجعل من الصعب التعاون ليس فقط مع إسرائيل، ولكن مع كل المجتمع الدولي. لذلك من أجل التعاون [تحتاج العناصر السورية

لـ] طمأنة إسرائيل بأنها لا تشكل خطرًا على أمنها وتعلن التزامها بالمواثيق والمعاهدات الدولية.

وبالإضافة إلى ذلك، يحتاج المسؤولون السوريون إلى فهم أن المشكلة الفلسطينية هي شأن فلسطيني إسرائيلي، ولكلا الجانبين فقط الحق في اتخاذ قرار بشأن حلها. وبالنسبة للجانب الإسرائيلي، أعتقد أن إسرائيل بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لدعم العناصر السورية المعتدلة، التى صارت مهمشة نتيجة لتورط إقليمي عميق في الحرب. وساعد هذا الوضع- ولا يزال يساعد- المنظمات والقوى المتطرفة لفرض نفسها على الساحة ومتابعة القوى المعتدلة.

القسم الثاني

موقف إسرائيل من أحداث الأزمة السورية

الاضطرابات في سوريا: وماذا بعد؟

بندتا برتي[1]

بعد أكثر من عام على الاضطرابات داخل سوريا والعنف ضد السكان المدنيين، دخل وقف إطلاق النار رسميًا حيز التنفيذ، وبعد ذلك تم نشر مراقبين من قبل الأمم المتحدة لضمان الوقف الفعلي للأعمال العدائية. ويكشف تحليل تاريخ الاحتجاجات والفجوة التي تزداد عمقًا بين نظام الأسد والشعب السوري عن هشاشة وقف إطلاق النار فضلًا عن عدم استقرار المستقبل السياسي لسوريا. وتقلل النظرة الفاحصة على أعمال العنف الجارية في سوريا من حماس أولئك الذين زعموا أن المهمة الدبلوماسية للأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان، ستضمن تنفيذ حل سياسي مستقر للدولة. ولا أرى في وقف إطلاق النار الأخير في سوريا إنهاء للأزمة السورية حيث ينبغي أن يكون بمثابة حافزًا للمجتمع الدولي لتجديد جهوده السياسية والدبلوماسية والاقتصادية لحل الصراع الداخلي في سوريا والدعوة إلى تدخل دولي في البلاد، يكون حازمًا وأفضل تنسيقًا مما كان عليه في الماضي. ويركز هذا المقال على سوريا بعد دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ، ويحاول شرح جذور الوضع الحالي، وتقييم التطورات المحتملة في المستقبل، وتحليل الآثار المحتملة للأزمة المستمرة في المنطقة، مع التركيز على إسرائيل. كما سنعرض لاحقًا دور المجتمع الدولي للتخفيف من حدة العنف وتشجيع حل سياسي للنزاع الداخلي في سوريا.

---

(١) دكتور بندتا برتي: باحثة فى معهد أبحاث الأمن القومى ٢٠١٢.

وقف إطلاق النار، مأزقٌ سياسي وجمودٌ عسكري

عندما ضربت موجة الاضطرابات التي هزت الشرق الأوسط سوريا كان هناك شك كبير في قدرة المعارضة السورية على التأثير على الرئيس بشار الأسد والمقربين منه. سوريا- مثل تونس ومصر في ذلك الحين- هي نظام استبدادي تحكمها قوانين الطوارئ والقمع من قبل حكام منفصلين عن شعوبهم. علاوة على ذلك، يحكم سوريا منذ أربعة عقود الأقلية العلوية التى بالكاد تمثل عشرة في المئة من مجموع السكان، في حين أن أبناء الأغلبية السنية الساحقة يشعرون بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية. وقد هيَّأ هذا الوضع الظرف المناسب للثورة. وبالإضافة إلى ذلك، وجدت سوريا نفسها في أوائل عام ٢٠١١ في حالة أزمة اقتصادية حادة مع ارتفاع معدلات البطالة وتزايد عدم المساواة الاجتماعية.

القبضة الحديدية التي استخدمها النظام السوري العلوي لسحق أي احتجاج داخلي مسبقًا- على سبيل المثال القمع الدموي لجماعة الإخوان المسلمين في حماة في عام ١٩٨٢ أصبح رمزًا- ينظر إليه عادة باعتباره العقبة الرئيسة التي تواجه القوات المعارضة للأسد وقدرتها على خلق قوة دافعة من شأنها أن تؤدي إلى انتفاضة وتحدٍ لنظامه. وحتى بعد وفاة حافظ الأسد في ٢٠٠٠، سار ابنه بشار على نهجه بكفاءة عالية وقمع بعنف أية معارضة داخلية. فعل ذلك للمرة الأولى ٢٠٠٠- ٢٠٠١ فيما يُطلق عليه "ربيع دمشق" وهي حركة اجتماعية مدنية نشأت بعد وفاة حافظ الأسد وطالبت بإصلاحات اجتماعية وسياسية. وقضى بطريقة مماثلة على الانتفاضة الكردية في ٢٠٠٤ وعلى موجة من الاحتجاجات الداخلية في ٢٠٠٥. وبدت العلاقات المعقدة

والصعبة بين الجماعات الدينية والعرقية السورية (المسيحيين والسنة والعلويين والأكراد والدروز) والفجوات السياسية العميقة وتلك الموجودة بين المتدينين والعلمانيين في المجتمعات نفسها، عاملًا رئيسًا في منع ظهور معارضة قوية ضد نظام الأسد.

لم تمنع قوة الجهاز القمعي السوري وحجمه والثغرات داخل الجماعات المعارضة للأسد ظهور حركة احتجاج سلمي في سوريا في بداية عام ٢٠١١. وكانت الاحتجاجات عفوية في البداية وفى ضواحي وأطراف الدولة، ثم تصاعدت في حجمها وكثافتها وتوسعت جغرافيًا بدرجة كبيرة نتيجة رد فعل النظام الوحشي والمبالغ فيه. وفي الواقع، عالجت الحكومة السورية الأزمة بوحشية كما قامت بتغيرات سياسية تجميلية، ورفضت الاعتراف بشرعية الاحتجاجات واتخذت إجراءات قمع عنيفة ضد الاحتجاجات التي بدأت هادئة. وأدت هذه التدابير العنيفة إلى تصاعد الأزمة وتحولها من مظاهرات محلية إلى حركة مدنية وسياسية جماهيرية شاملة. وعلاوة على ذلك، مع استمرار القمع الوحشي للاحتجاجات من قبل النظام، انتقلت حركة المقاومة تدريجيًا من استراتيجية اللاعنف إلى النضال المسلح.

ومنذ ذلك الحين اتسم الصراع الداخلي فى سوريا بالتطرف في العنف، حتى وصول كلا الجانبين- السلطات والمتظاهرين- إلى طريق مسدود، حيث يدفع بعضهما البعض إلى طريق دموي ومسدود. وهذا الوضع الصعب (اعتبارًا من مايو ٢٠١٢) يرجع أساسًا إلى عاملين:

أولًا: قوة الجهاز القمعى للنظام السوري وتماسكه حيث تمكن هذا النظام من البقاء في السلطة منذ أوائل السبعينيات من القرن العشرين، وذلك

بالأساس من خلال الحفاظ على سيطرة تامة على الداخل. ويتحقق ذلك الأمر عن طريق استثمار الموارد في الجهاز القمعي على نطاق واسع عبر السيطرة المباشرة على جميع المؤسسات الحكومية، وبالتالي يستطيع بشار الأسد اليوم أيضًا الاعتماد على ولاء القوات العسكرية وأجهزة القمع لنظامه.

لا يمكن اعتبار الجهاز العسكري والأمني لسوريا- ليس كما في تونس ومصر- مؤسسة عادلة ومحايدة، بل هو منحاز للنظام ومرتبط به تمامًا. ولذلك، فإن سقوط الأسد سيكون تهديدًا مباشرًا لمكانة المؤسسة الأمنية السورية وقوتها، وهذا الأمر يوفر لها دافعًا قويًا لمواصلة دعم السلطة. وهذا ما يفسر لماذا لم يحدث فرارٌ جماعي من الجيش السوري ولماذا لم ينهار حتى الآن في الداخل. وعلاوة على ذلك، الحكام من أسرة الأسد ظلوا باقين وازدهروا كنظام أقلية من خلال ضمان رقابة داخلية قوية واستعراض القوة وفرض سياسة عدم التسامح مطلقًا تجاه أية معارضة داخلية. وهذا يفسر طبيعة الوضع الصعب الذي تجد سوريا نفسها فيه اليوم: نظامٌ مبنيٌ على الإكراه والقوة لا يستطيع تنفيذ الإصلاحات الأساسية وبدء حوار جاد مع المعارضة. وهذه الخطوات من شأنها أن تؤدي إلى وضع حدٍ لذلك النظام الاستبدادي. ومن وجهة نظر النظام السوري، ينظر إلى الأزمة الحالية على أنها لا طائل منها وتترك قليلًا من الأمل فى التغيير السياسي والذي يأتي نتيجة للمفاوضات بالوسائل السلمية.

ثانيًا: إن الطريق المسدود الحالي والجمود الفعلى في الوضع هما أيضًا نتيجة للضعف العام للمجتمع المدني في سوريا والتباينات الداخلية الكبيرة داخل القوى المعارضة للأسد ولعدم وجود تحالف سياسي واسع ضد

الأسد. وفي الواقع، إن حركة الاحتجاج هي بالأساس سنية، أما الأقليات الكردية والمسيحية فتتردد في المشاركة فيها. وبالإضافة إلى ذلك لا يتحدث "**المجلس الوطني السوري**"- "**حكومة المنفى**" في تركيا- نيابة عن جميع القوى السياسية السورية، وأيضًا يفتقد "**الجيش السوري الحر**"- القوة العسكرية لمعارضي النظام - إلى القيادة والسيطرة والقدرة على رصد وتنسيق أنشطة الجماعات المسلحة المعارضة للأسد. هذا الوضع هو نتيجة عقود من القضاء على كل أشكال المعارضة السياسية الداخلية للنظام العلوي، ويجعل الأمر أكثر صعوبة على الائتلاف السياسي الذى يعارض نظام الأسد القوي والمتماسك نسبيًا. ولقد خلق هذا المزيج- من نظام قوي وصارم ولكن إلى حد كبير غير شرعى ومعارضة شعبية ولكنها منقسمة وضعيفة عسكريًا- جمودًا في الوضع. وعلاوة على ذلك، فإن النظام ينظر إلى الأزمة السورية باعتبارها لعبة محصلتها صفر ويصعد من أعمال العنف ضدها بما يؤثر تأثيرًا عميقًا جدًا على المعارضة السياسية، التي هي أيضًا الآن تعتقد بأنها متورطة في صراع "الحياة والموت" مع النظام. ومن وجهة النظر هذه من السهل أن نفهم أن وقف إطلاق النار والذي يُفرض من الخارج هو فرصة ضئيلة نحو الحل السياسي للأزمة.

السيناريوهات المحتملة لتطور الأزمة وتأثيرها

يؤدي الطريق المسدود الحالي للأزمة السورية إلى استنتاج مفاده أن جميع السيناريوهات المحتملة لمستقبل سوريا تبدو غير مشجعة. وفي الحالة التي يكون فيها التدخل الدولي فيما يجري في سوريا لا يحيد عن ما هو قائم، وفى غياب دعم للقوات المعارضة للأسد، فإن وقف إطلاق النار يمكن أن

يمنح النظام السوري فرصة لتنظيم صفوفه مجددًا، ومحاولة سحق المعارضة السياسية واستعادة الوضع لما كان عليه في السابق. ولكن ليس منطقيًا أن يستمر "**انتصارٌ**" من هذا النوع على مر الزمن، حيث تآكلت في الأشهر الأخيرة إلى حد كبير شرعية النظام، كما تآكل كذلك النسيج الاجتماعي السوري. وفي مثل هذه الحالة يمكن للنظام البقاء على قيد الحياة، لكنه سوف يكون أكثر عزلة عن مواطنيه وعن المجتمع الدولي. ومن منظور إقليمي، فإن مثل هذا السيناريو يشكل تراجعًا كبيرًا للربيع العربي، كما أنه أيضًا يعيد ثقة الحلفاء الإقليميين لسوريا مثل إيران وحزب الله الذين اجتهدوا كثيرًا لبقاء الأسد في السلطة. ومن منظور إسرائيلي، فإن هذا السيناريو هو "**صفقات كالمعتاد**" لن تشكل تهديدًا جادًا، إلا أنه أيضًا لا يشكل فرصة لإعادة توازن القوى في المنطقة. ومع ذلك فإن قمع المعارضة السورية ودفعها إلى هامش المجتمع مرة أخرى قد يدفعها للانجراف نحو التطرف الإسلامي، وهو الأمر الذى يجب أن تخشاه إسرائيل.

وهناك سيناريو مختلف قليلًا عن هذا السيناريو؛ وهو تعضيد وقف إطلاق النار في سوريا بين كلا الجانبين مما يسهم في إحداث توازن داخلي. ومثل هذا السيناريو في الواقع سيمنع الدولة من الانجرار نحو العنف مجددًا وبشكل فوري، ولكن من غير المنطقى أن يؤدي وقف إطلاق النار وحده- الذي لم ينجح في أن يفرض على الأسد الخضوع لشروط متفق عليها- إلى تغيير سياسي عن طريق التفاوض. بعبارة أخرى، فإن هذا السيناريو من "وقف إطلاق النار لفترة طويلة" سيجعل الجانبين يعملان على إعادة التنظيم والاستعداد لجولة مقبلة من الأعمال العدائية. وقد يؤدي وقف إطلاق النار

الهش في سوريا إلى عودة الصراع الداخلي، مع احتمالات التصعيد لتصبح حربًا أهلية شاملة. ويصبح هذا السيناريو الثالث الأكثر منطقية بسبب مزيج من الانشقاقات المتزايدة في صفوف النظام وزيادة الدعم المالي من دول الخليج للمعارضة السورية المسلحة. ويؤدي مثل هذا السيناريو إلى تداعيات إنسانية خطيرة على الشعب السوري، وويشكل خطورة كذلك على المنطقة والمجتمع الدولي.

سيسهم استمرار حالة عدم الاستقرار في سوريا -إلى جانب تدفق اللاجئين السوريين المتزايد إلى البلدان المجاورة- في عدم الاستقرار في المنطقة ويؤثر بصفة خاصة على المملكة الأردنية الهاشمية. كما يثير عدم الاستقرار في سوريا أيضًا قلق إسرائيل. فمن جهة، يؤثر النظام السوري الضعيف تأثيرًا سلبيًّا على حلفاء سوريا مثل إيران وحزب الله، وبلا شك هذا يعد تطورًا إيجابيًّا بالنسبة لإسرائيل. ولكن من ناحية أخرى، فإسرائيل بالفعل يجب أن تخشى من حالة الفوضى وغياب القانون التي تسود سوريا، لأن ذلك يؤثر على الهدوء على الحدود الإسرائيلية السورية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن سوريا غير المستقرة والتي تعصف بها النزاعات تصبح نقطة جذب للمنظمات الإرهابية الأجنبية- وهذا أمر مثير للقلق بصفة خاصة في ضوء الأسلحة الكيميائية الموجودة في سوريا.

أخيرًا، فإن التدخل الدولي الحازم، وربما أيضًا التدخل العسكري الدولي قد يتسبب في أن يتحول توازن القوى داخل سوريا لصالح المعارضة، ويؤدي إلى انهيار النظام أو هزيمته عسكريًّا. ويعد سيناريو استقالة بشار الأسد هو أفضل سيناريو والذى يمكن أن يمنع صراعًا داخليًا طويل الأمد وعدم

الاستقرار في المنطقة. لكن رحيل الرئيس السوري من المشهد السياسي عن طريق الموت أو النفي لا يضمن في حد ذاته نهاية الأعمال العدائية. وبهذا المعنى فقط سوف يؤدى مزج التدخل الدولي في المرحلة التي بعد انتهاء الصراع إلى بلورة اتفاق من خلال المفاوضات بين مختلف أصحاب المصلحة، إلى وقف حقيقي للأعمال العدائية. في حين أن هذا السيناريو لا يخلو من المخاطر، ولكن أيضًا في حالة عدم القدرة على تقييم كيف تبدو سوريا في مرحلة ما بعد الأسد، يتضح أن هناك تداعيات إنسانية وسياسية وأمنية خطيرة وسيكون هناك عنفٌ داخلي متواصل وسيصبح الوضع أكثر سوءًا ويزداد عدم الاستقرار مقارنة بالوضع الراهن. ومن منظور إسرائيلي، فإن النظام ما بعد الأسد قد يشكل تهديدًا جديدًا، لاسيما إذا ما اعتلت السلطة حكومة إسلامية معادية، ولكن أيضًا يشكل فرصة لإضعاف النفوذ الإيراني في المنطقة وربما أيضًا يفتح فصلًا جديدًا مع الجارة في شمال شرق إسرائيل.

دور المجتمع الدولي

كما ذكرنا سلفًا، يرى كلا الجانبان في سوريا أن النزاع بينهما لعبة محصلتها صفر ولا طائل منه. وفي هذه الحالة، يبدو واضحًا أن طرفًا ثالثًا يمكن أن يلعب دورًا محوريًا في بلورة حل للصراع. وعندما نقيم دور وتأثير المجتمع الدولي في سوريا، لا يمكن تجاهل حقيقة أن الاختلاف حول أفضل السبل للتدخل في الأزمة السورية قد أضر باحتمال التأثير إيجابًا على الوضع.

الخلاف الدولي فيما يتعلق بالشأن السوري رهن أولويات ومصالح العناصر الخارجية المختلفة المشاركة في الصراع الداخلي في سوريا. من جهة، يمكن لبشار الأسد الاعتماد على عددٍ قليل من الحلفاء الذين يلتزمون نحوه وفى مقدمتهم شركاؤه الإقليميون إيران وحزب الله.

وعلاوة على ذلك، فإن الأسد لديه القدرة على صد التدخل الدولي بفضل رفض روسيا والصين الموافقة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التدخل الدولي بشكل أكثر فاعلية. والسبب وراء هذا الموقف هو: كلتا الدولتان تعارضان بشدة فكرة **"السيادة المشروطة"** التي ستنجم على خلفية الموافقة على التدخل الإنساني الدولي. فالصين وروسيا كانتا متشككتين على وجه الخصوص في الموافقة على مهام **"السيادة المشروطة"** في ليبيا، وفى جهود صادقة في الإقناع بالامتناع عن توقف التدخل في ليبيا، لا سيما وأنهما اكتشفا في وقت لاحق أن **"السيادة المشروطة"** قد استخدمت بالفعل ذريعة لتغيير النظام في ليبيا.

علاوة على ذلك، ترى روسيا التحالف مع الأسد أساسًا يمكنها من إظهار القوة في الشرق الأوسط كما أنه يمكنها من إعادة التأكيد على الدور المحوري الذي تلعبه في المجتمع الدولي. وعلى هذا النحو قالت إنها تتردد بالطبع في التخلي عن دورها لتصبح **"هادم الملذات"**.

من ناحية أخرى، فإن عديدًا من البلدان في المنطقة وعلى الساحة الدولية التي عارضت علنًا نظام الأسد ودعمت المعارضة السورية، وجدت صعوبة في اتخاذ قرار بشأن نهج موحد فيما يتعلق بإدارة الأزمة. وكانت الدول التي دعمت أكثر من الجميع القوى المعارضة للأسد هي بلا شك المملكة العربية السعودية وقطر، وكان موقفهما معبرًا عن المصالح المباشرة لدول الخليج التي ترى نهاية لمن يعتبر "صديقًا مقربًا" لعدوهم الرئيس وهي إيران. لقد قطعت هذه الدول علاقاتها الدبلوماسية مع سوريا، واتخذت علنًا خطوات لتقديم الدعم المالي للمعارضة السورية، وحثت المجتمع الدولي على التدخل عسكريًا لفرض تغيير النظام هناك.

تبنت تركيا موقفًا أكثر صرامة فيما يتعلق بالأزمة السورية، وانتقلت من مربع التصالح إلى مطالبة الأسد صراحة ترك السلطة وإقامة "**مناطق أمنية**" لحماية اللاجئين السوريين الذين يصلون إلى تركيا وفتح ممرات إنسانية داخل سوريا نفسها. وأدى إطلاق سوريا النار على اللاجئين السوريين داخل الأراضي التركية إلى ردود فعل غاضبة من الحكومة التركية، والتهديد باستخدام المادة ٥ من منظمة حلف شمال الأطلسي(الناتو) (بند الدفاع المشترك التعامل لأعضاء حلف شمال الأطلسي).

كانت الدول الأخرى الأعضاء في حلف شمال الأطلسي- باستثناء تركيا- أقل حرصًا بكثير على تعزيز فكرة التدخل العسكري في سوريا، وأكد الأمين العام للمنظمة **أندرس فون راسموسن** أن الناتو لا ينوي التدخل هناك. وهذا ليس مستغربًا؛ خاصة في حالة الأزمة الاقتصادية التي لا تزال في الغرب، وعدم رغبة الجمهور المتزايدة هناك للتدخل في عمليات "**خارج أراضيه**"، والمصالح الوطنية لكل دولة من أعضاء حلف شمال الأطلسي، وعدم وجود تفويض واضح من مجلس الأمن الدولي للعمل هناك فى سوريا. وفكرة التدخل في صراع داخلي معقد- مثل ذلك الذى بسوريا- تصحبه تحديات الاستقرار في البلاد بعد تحقيق حل النزاعات بها مما يزيد من عزوف دول الناتو عن التدخل العسكري من أجل تعزيز الإطاحة بالأسد.

وقد نجح "التحالف ضد الأسد" الذى نُظم بشكل واهن من قبل الولايات المتحدة من خلال مجموعة "**أصدقاء سوريا**" حتى الآن فقط في الموافقة على مجموعة كبيرة من التدابير لممارسة الضغط على النظام. لتشمل تفعيل الضغط الدبلوماسي والسياسي والاقتصادي على سوريا لتزيد عزلتها، وذلك

عن طريق خفض مستوى العلاقات الدبلوماسية وفرض سلسلة من العقوبات الاقتصادية والدعم السياسي لقوى المعارضة. ومن الأمثلة المهمة على هذا النوع من الضغط السياسي هو تعليق عضوية سوريا فى الجامعة العربية في نوفمبر عام ٢٠١١. ومع ذلك، فقد قلل عدم التماسك والتنسيق في جامعة الدول العربية من التأثير السياسي للتدابير الرامية إلى عزل الأسد. وركز المجتمع الدولي أيضًا على العقوبات، بما في ذلك تجميد الأصول وحظر النفط والأسلحة وحظر الصفقات مع الحكومة السورية ومع بنكها المركزي.

يمكن أن تكون هذه التدابير سببًا يسهم في مزيد من تآكل شرعية النظام وتعزيز الانشقاقات وابتعاد الشعب السوري عن الأسد. ومع ذلك، من أجل أن تعمل على نحو فعال، يجب أن يكون هناك تنسيقٌ أفضل بين جميع الأطراف المعنية بشكل حتمي، واستراتيجية منسقة لقطع العلاقات الدبلوماسية مع النظام ولزيادة الضغط الاقتصادي عليه. ومن أجل تفعيل هذه الاستراتيجية يجب أن يكون "**أصدقاء سوريا**" أيضًا أكثر وضوحًا بشأن الهدف النهائي المرجو لهم: أن يطالبوا الأسد علنًا بترك السلطة وأن يقترحوا عليه المنفى وحصانة في مقابل التخلي عن الساحة السياسية طالما الأمر ممكنًا.

بالإضافة إلى هذا- من أجل تفعيل تلك التحركات الدبلوماسية- ينبغي أيضًا أن تبذل جهودًا واضحة في تنمية العلاقات مع قوى المعارضة السورية ودعمها. وظهر في مؤتمر لـ "**أصدقاء سوريا**" في اسطنبول في أوائل أبريل ٢٠١٢ اتجاهٌ لزيادة المساعدات لقوات المعارضة بالأسلحة غير الفتاكة، بما في ذلك معدات الاتصالات بهدف مساعدتها على تنسيق جهودها. ولم يتم الاكتفاء بهذا. فينبغي أن يقترن هذا الجهد بتقديم العون السياسي للقوى المعارضة للأسد لرأب الخلافات كشرط رئيس لضمان شرعيتها. وينبغي

أن تستند العلاقات مع المعارضة إلى فكرة (المشروطية) المساعدة في مقابل الامتثال للقانون الإنساني الدولي والتجنب المطلق لأعمال الانتقام والأنشطة ضد السكان المدنيين. ولهذا الشرط أهمية خاصة في مرحلة سوريا ما بعد الأسد، لمنع انهيار الدولة بسبب العنف الطائفي.

وينبغي أن تتضمن الاستراتيجية الفعالة للتعامل مع نظام الأسد أيضًا المزيد من التركيز على التعامل المباشر مع روسيا باستخدام الضغط الفعال عليها للتخلي عن دعمها للنظام السوري. وأخيرًا- على الرغم من أنه في الوقت الحاضر لا نرى أي استعداد دولي جاد للتدخل العسكري في سوريا- ينبغي الانتباه مجددًا إلى مسألتين في هذا الصدد: كيفية خلق تهديد حقيقي بالقوة ودراسة خيارات أخرى، بما في ذلك استخدام القوة المتعددة الجنسيات للبدء في عملية "مسؤولية حماية" محدودة في نطاقها، كما ينبغى تجهيز خطط بديلة لعهد ما بعد الأسد لاحتواء خطر حدوث تدهور وتجدد العنف الداخلي بعد انهيار النظام.

في مقابل وقف إطلاق النار الهش يرى الجانبان المتورطان في النزاع أن الوضع يشبه لعبة محصلتها صفر ولا طائل منها. كما يوجد دورٌ مهمٌ للمجتمع الدولي للتحرك للتخفيف من احتمالات العنف الداخلي لفترات طويلة وعدم الاستقرار في المنطقة. وينعكس هذا على كل جيران سوريا، بما في ذلك إسرائيل. فهذا هو أفضل وقت لتحرك المجتمع الدولي للعمل من خلال "**أصدقاء سوريا**". ويجب أن يبذل الضغط الاقتصادي والسياسي والدبلوماسي لإخضاع بشار الأسد واستسلامه، وفى المقابل الاهتمام بتخطيط شامل لضمان أن الانتقال إلى عهد جديد بعد سقوط النظام لن يؤدي إلى مزيد من العنف الداخلى وعدم الاستقرار الإقليمي.

الأزمة السورية- صراعٌ بدون حسم- مثل النملة والفيل

أيال زوسر[1]

في أغسطس ١٩٤١ بعد أسابيع قليلة من بدء عملية بارباروسا، عندما بدا أن انتصار ألمانيا النازية هو بالأساس مسألة وقت، سجل الضابط الألماني **الكولونيل بارند فون كلايست** في مذكراته: "إن الجيش الألماني في قتاله ضد الروس يشبه الفيل الذى يهاجم جيش النمل. فالفيل يقتل الآلاف منهم وربما الملايين، ولكن في نهاية المطاف يتغلب النمل عليه بجموعه ويتم التهامه حتى العظام".

المقدمة

منذ أكثر من عامين تشتعل النار في سوريا. فقد بدأ احتجاج محدود ومحلي للمزارعين في المناطق الريفية والضواحي -احتجاج فئوى بسبب إشكاليات اجتماعية واقتصادية- توسع تدريجيًّا وتعمقت جذوره، فصار انتفاضة شعبية على نطاق واسع، وفي نهاية المطاف تحول إلى حرب أهلية دامية. وبمرور الأيام اكتسب الصراع في سوريا أيضًا الطابع العرقي، والأسوأ من ذلك- أيضًا الطابع الديني حيث تحول إلى صراع جهاد من الجماعات الإسلامية في داخل سوريا ومن متطوعين تدفقوا إلى هذه الدولة من جميع أنحاء العالم العربي والإسلامي- ضد الحكم العلوى الكافر- حليف إيران وحزب الله الشيعيين.

(١) د. أيال زوسر هو عميد كلية الآداب بجامعة تل أبيب ٢٠١٣.

يكشف عرض خريطة سوريا في نهاية نحو عامين من القتال بين النظام ومعارضيه الصورة التالية:

أولًا: فقد النظام السيطرة على المناطق الحدودية مع تركيا والعراق، وحتى أجزاء من المناطق الحدودية مع الأردن ولبنان، وقد سقطت معظمها في أيدي الثوار. كما استولت الحركات الكردية التي تعمل على إقامة الحكم الذاتي الكردي على مناطق الحدود الشمالية للبلاد.

ثانيًا: سقطت منطقة الجزيرة في شرق الدولة وحقول الغلال- وبنفس القدر من الأهمية حقول النفط والغاز ومستودعات المياه- من أيدى النظام ويستولي الثوار على أجزاء منها، وبخاصة على منطقة الرقة التي كانت المدينة الأولى التي سقطت تمامًا في أيدي الثوار.

ثالثًا: سقطت حلب العاصمة الاقتصادية لسوريا وثاني أكبر مدينة في البلاد جزئيًّا في أيدى الثوار، ومعها أيضًا جميع أنحاء الريف فضلًا عن مساحات في إدلب الريفية القريبة. كما تعطل الطريق الذي يربط شمال سوريا بجنوبها وسقط جزءٌ منه تحت سيطرة الثوار. وأخيرًا، فإن الصراع لا يزال جاريًا على دمشق العاصمة، ولم ينجح النظام في طرد الثوار من المناطق الريفية المحيطة بالمدينة وكذلك من الجولان وحوران التي معظمها تحت سيطرة الثوار.

ولكن في الوقت الحاضر ثبت خطأ كل التقديرات والتوقعات التي ترى أن سقوط النظام السوري مسألة وقت- بضعة أيام كما في تونس وبضعة أسابيع كما في مصر أو على الأكثر بضعة أشهر كما هو الحال في ليبيا. فلا يزال النظام السوري صامدًا و"على قيد الحياة" ويرد بحرب شعواء. وتمكن

من الحفاظ على تماسكه وعلى وحدة الصف بين الركائز التي يستند إليها- الجيش وقوات الأمن وأجهزة الحكومة وحزب البعث. ما زال جميعهم يقفون وراءه ويساندونه على الرغم من الأضرار التي لحقت بهم، وعلى الرغم من موجات الفرار من صفوفهم. والأهم من ذلك أن النظام لا يزال يحظى بدعم قطاعات مهمة من المجتمع السوري؛ خاصة بين ائتلاف الأقليات الذى يدعم حكمه- أبناء الطائفة العلوية- ولكن إلى جانبه أيضًا طائفة الدروز والمسيحيين وحتى بعض من أبناء الطائفة السنية- ومن أعضاء الطبقات المتوسطة والطبقات العليا في المدن الكبيرة. وكذلك سنة من المناطق القروية والنائية- المناطق التي تشكل حاليًا بؤر اشتعال في سوريا- التي انضمت إلى صفوف النظام وتؤدى أدوارًا مهمة، ظلوا بصفة عامة موالين له. علاوة على ذلك تمتع النظام السوري بدعم قوات لها وزن في المجتمع الإقليمي والدولي وعلى رأسها روسيا وإيران. وبالتالي فقد نجح بشار الأسد في البقاء رغم الخسائر الكثيرة التي ابتلي بها؛ بحيث بدأ العديد من المراقبين في طرح إمكانية أن يخرج منتصرًا من ذلك الصراع الدموي الذي يخوضه الآن ضد معارضيه.

لم يكن الاستيلاء على مدينة الرقة في شمال شرق سوريا (٥٥٠ كيلو مترًا شمال شرق العاصمة دمشق) في بداية مارس ٢٠١٣ أول مدينة سقطت في أيدي الثوار، كما أراد كثيرون رؤيته في ذلك الوقت علامة فارقة وتحول في الثورة ضد النظام السوري تدل على بداية العد التنازلي لسقوطه.

اتضح في وقت لاحق أن الاستيلاء على الرقة ذروة تلاها التراجع في الثورة. في الواقع، النظام السوري معزز بمقاتلي حزب الله الذي تم استدعاؤه

للمساعدة، وتمكن في الأشهر السابقة من إيقاف هجمات المتمردين حول العاصمة دمشق ومدن حلب وحمص، وإعادة السيطرة على القرى والبلدات المحيطة بهذه المدن- المدن التي تشكل ثلاثة مراكز ذات أهمية استراتيجية، والتي سوف تحسم المعركة على سوريا. فبلدة القصير جنوب حمص الواقعة على الطريق من لبنان إلى سوريا، تمكن مقاتلوا حزب الله من استعادتها لصالح سيطرة النظام السوري في أوائل يونيو ٢٠١٣.

يعكس نجاح الثوار في الوصول إلى مشارف دمشق وحلب- وفي الوقت نفسه نجاح بشار الأسد في البقاء رغم التحدي الذى يواجهه وأيضًا يعيد إليه في الوقت الراهن زمام المبادرة في المعركة- في الواقع وجهي الحرب التي تدور رحاها حاليًا في سوريا. ويعبر هذا الوجه المزدوج عن تفرد الثورة السورية عن بقية الثورات العربية. في الواقع، يمكن النظر إلى هذه الثورة، على أنها انتفاضة شعبية لقطاعات واسعة من السكان ضد نظام البعث في سوريا، وتشبه حرب "النمل الثائر على فيل". إنها حرب "نمل ثائر" ورغم ضعفه وعجزه الواضح تكمن أيضًا نقاط قوته، ولا تشكل قوة الفيل الكبيرة عقبة أمام النمل.

يرغب الكثيرون في أن ينتهي الصراع على سوريا هذه المرة على طريقة "حروب النمل" فى الماضي بانتصار "النمل الثائر" على "الفيل"، ولكن حتى الآن الحرب في سوريا هي حرب استنزاف دائم وتفتقر إلى الحسم، وفيها الأفضلية تحديدًا للنظام السوري على خصومه. فيعتمد "النمل الثائر" على الدعم الاجتماعي العميق بين السكان السنة في المناطق الريفية والضواحي الذي يزودونهم بمخزون من المحاربين لا ينضب مشبعًا بكل عزم ومصمم

على التغيير والانتصار على النظام والانتقام منه، ولكن نشاطهم ما يزال فى إطار صراع جماعات أو حتى عصابات مسلحة تعمل في معظم الحالات في المناطق التي يعيشون فيها، ويفتقد إلى التماسك الداخلي ووحدة الصف، ويفتقد كذلك إلى قيادة سياسية وعسكرية فعالة وقادرة على قيادتهم نحو النصر. صحيح أنه يوجد لنشاط الثوار هناك تأثير تراكمي- بطيء وتدريجي لأنهم قد يكونون مثل "النمل" أو ربما مثل "أسراب الجراد" فيغطون كل زاوية من سوريا، وأيدى النظام قصيرة وعاجزة عن إيواء أنشطتهم أو إيقافهم. ولكن لأنه ليس لدى الثوار قدرة على توحيد قوات لتوجيه ضربة حاسمة للعدو- النظام في دمشق- لم يبق لهم إلا الانتظار والأمل في أن يسقط من تلقاء نفسه نتيجة للنزيف المستمر، أو نتيجة لتأثير تراكمي لمناوشاتهم وضرباتهم. ولكن في الأشهر الأخيرة، ظهر التعب في جانب المتمردين والإحساس باليأس؛ اليأس من فرصة سقوط النظام السوري حين تولى النظام زمام المبادرة وهناك احتمالات جيدة في أن يخرج منتصرًا من الصراع.

حول "حرب النمل" في سوريا

كانت الثورة السورية- مثل أخواتها في البلدان العربية الأخرى- انفجارًا شعبيًّا عفويًّا ذات سياق سوري محلي متفرد. وقد استلهم الثوار في سوريا ثورتهم من الثورات العربية في مصر وتونس وليبيا واليمن، ومع ذلك، فقد كان تفرد الثورة السورية ولا يزال في كونها احتجاجًا ذا خلفية اجتماعية واقتصادية، كما أنها ثورة فلاحين فقراء يتطلعون للتغيير وينتمون لأبناء الطائفة السنية والمناطق الريفية والضواحي.

سرعان ما تغير احتجاج الأيام الأولى للمظاهرات الحاشدة- غالبًا أيام الجمعة وعطل نهاية الأسبوع- وبدأ ينتهج طابع العنف بسبب العنف المكثف من جانب النظام ضد المعارضين، نتيجة قراره تبني حل القوة والوحشية للأزمة وقمع الاحتجاجات ضده بالقوة مما نتج عنه عشرات ومئات وآلاف القتلى. وفي ضوء الإجراءات القمعية للنظام قد توقفت المظاهرات الحاشدة ضده، واختفى المتظاهرون من ميادين القرى والبلدات والمحافظات. وحلت مكانهم جماعات مسلحة أقبل معظمهم من قرى مناطق التمرد والاحتجاج. وانتظموا لحماية قراهم في ظل واقع الفوضى والاضطراب الذي ساد البلاد، أو أيضًا للضرر أو حتى للانتقام من قوات الأمن والجيش على إيذاء أقاربهم وأصدقائهم. وبدأ ينضم إليهم أيضًا جنودٌ وضباطٌ من أبناء المناطق الريفية والضواحي والذين انشقوا من صفوف الجيش، وانضم في وقت لاحق أيضًا متطوعون بدأوا يتدفقون إلى البلاد من خارج سوريا. بدأت هذه الجماعات المسلحة مهاجمة مراكز الشرطة والقواعد العسكرية وقوات الأمن، وفيما بعد أيضًا تستهدف البنية التحتية ووسائل النقل الموجودة بالقرب من أماكن سكنهم. وأخيرًا بدأوا في فرض أنفسهم على مناطق الريف والضواحي.

لم تؤدِ الانتفاضة الشعبية التي تقودها الجماعات المسلحة في جميع أرجاء سوريا- بدعم عربي وغربي- إلى سقوط النظام السوري. وأصاب الثوار بناء النظام في دمشق بأضرار بالغة، ونجحوا في شل الحياة الطبيعية في جميع أنحاء البلاد وكذلك السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي. وتسبب رد الفعل الوحشي للنظام في سلسلة من ردود الفعل التي كانت نهايتها حربًا دموية تفتقر إلى الحسم. وتجاوز عدد القتلى في مايو ٢٠١٣

مائة ألف، بالإضافة إلى أربعة ونصف مليون لاجئ أجبروا على ترك منازلهم بسبب القتال، وأكثر من مليون منهم فروا إلى خارج حدود الدولة. وتُقدَّرُ الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية الاقتصادية في البلاد بما يقرب من مئة مليار دولار- عشرة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي السنوي لسوريا.

يكمن نجاح النظام السوري في البقاء- كما ذكرنا- في المقام الأول في فشل الثوار فيما يلي:

أولًا: فشل الثوار في سوريا وأنصارهم في الخارج في جهودهم الرامية إلى توحيد الصفوف والوحدة السياسية والعسكرية بين مختلف الهيئات السياسية، وكذلك أيضًا الجماعات العسكرية المسلحة التي تعمل ضد النظام: من الداخل في ساحة المعركة ومن خارج سوريا في أروقة الفنادق في العواصم العربية والغربية. على أي حال فشلت الجهود في تأسيس قيادة سياسية أو عسكرية- سواء قيادة سياسية أو حتى حكومة في المنفى أو قيادة عسكرية تنسق العمليات العسكرية ضد النظام، وتضع للنظام بديلًا حكوميًا وسلطويًا. في الواقع، لقد كان للمؤسسات السياسية والعسكرية التي عملت بمساعدة غربية وعربية وبضغط منها تأثيرٌ بسيط على ما يحدث داخل سوريا: **المجلس الوطني الأعلى بقيادة برهان غليون** وبعده **عبد الباسط سيدا وجورج صبرا**، وفيما بعد أيضًا **الائتلاف الوطني بقيادة أحمد معاذ الخطيب** وبعده **أحمد العاصي الجربا** وأيضًا **الحكومة المؤقتة برئاسة غسان هيتو**. وفي الوقت نفسه عمل **الجيش السوري الحر** تحت قيادة **رياض الأسعد**، وبعده **المجلس العسكري الأعلى** برئاسة **سليم إدريس**.

تفتقر تلك المؤسسات السياسية والعسكرية إلى التماسك والشرعية بين الجماعات المسلحة التي تصارع النظام داخل سوريا، وبالتالي تفتقر إلى السيطرة الفعالة عليها، والأكثر أنها استخدمت كمظلة لتكون بمثابة قناة لنقل أسلحة وأموال إلى الثوار، ولكنها لم تشكل هيئة قيادة فعالة وتنفيذية. ومع ذلك، قد تكون لهذه الهيئات في المستقبل أهمية كبيرة كونها تشكل هيئة تمثيلية مع الخارج- الدول العربية والغرب- الذي يرغب في خلق بديل للنظام السوري، وربما أيضًا هيئة تلعب دورًا في المستقبل في رأب الصدع وملء الفراغ الذي قد ينشأ في سوريا إذا ما انهار في النهاية نظام بشار الأسد. لكن حتى الآن فشل الثوار في جهودهم لتوحيد القوى وإقامة هيئة أو كيان موحد وفعال سواء عسكريًا أو سياسيًا أو إداريًا يتيح لهم تقديم بديل للنظام السوري حتى في المناطق التي سيطر عليها الثوار ولو بشكل جزئي.

ثانيًا: لم يستفد الثوار من الدعم الشعبي الواسع الذى يتمتعون به في المناطق التي اندلعت فيها الانتفاضة- المناطق الريفية والضواحي والأحياء الفقيرة في المدن الكبيرة. كما فشلوا في جهودهم الرامية إلى الوصول إلى أبعد من قواعد الدعم هذه- الوصول إلى الشعب السوري بأسره- وبشكل يمكنهم من اكتساب قوة تشكل ثقل ضد قوة النظام، أو حتى تتيح لهم أن يهزموه. ويتضح فشلهم خصوصًا في تجنيد الدعم لقضيتهم بين أبناء الأقليات الذين يشكلون ما يقارب ٤٠٪ من سكان البلاد ومعظمهم بوجه خاص من العلويين والدروز والمسيحيين واصلوا دعم النظام. والأسوأ من ذلك، فشل الثوار في أن يحظوا بدعم أبناء الأغلبية السنية من سكان المدن الكبيرة والذين ظلوا يترقبون الثورة عن بعد حتى وصلت إلى حلب ودمشق.

ثالثًا: يصب انتقال الثورة بسوريا إلى مسار النضال المسلح والعنف- خاصة ذلك الذي يجمع الهجمات الإرهابية الموجهة في بعض الحالات ضد سكان مدنيين؛ مثل تفجير مسجد الإيمان بدمشق في فبراير ٢٠١٣ الذي أودى بحياة **الشيخ محمد سعيد البوطى**- في النهاية في صالح النظام، لأنه قد يثني العديد من الأغلبية الصامتة في البلاد عن المشاركة في احتجاج ضد النظام، ويرجع ذلك إلى طبيعة العنف الذي تكتسبه. وقد يفضل أيضًا بعض ممن انضموا إلى الاحتجاج في بدايته الانتقال إلى جانب النظام السوري الذى يصور باعتباره القوة الوحيدة التي لا تزال قادرة على أن تعيد لسوريا الاستقرار والأمن الشخصي لمواطني الدولة.

رابعًا: الطابع الإسلامي المتطرف لجزء كبير من قوات الثوار يُبعد عنهم العديد من السوريين، حتى أولئك الذين كانوا شركاء في بداية الثورة السورية. وفي الواقع فإنه في العديد من المناطق التى استولى عليها الثوار فرضوا سيادة الشريعة الإسلامية، وعلى الأقل فرضوا على الحياة اليومية الطابع الإسلامي. والأصعب من ذلك أنهم يضطهدون أبناء الأقليات الدينية؛ خاصة المسيحيين وأيضًا الدروز وبالطبع الشيعة والعلويين. والأسوأ من ذلك، أن بعض من جماعات الثوار تفتقر إلى أي التزام أو علاقة بسوريا- للإقليم أو للدولة- وتقدم نفسها على أنها تسعى لتعزيز أجندة إسلامية هدفها إنشاء دولة إسلامية في الشرق العربي. وفى هذا أيضًا ما يبعد عنهم العديد من السوريين، بما في ذلك الذين عارضوا النظام السوري بشدة في الماضي.

ومن بين القوات المقاتلة داخل سوريا يمكن تحديد ثلاثة معسكرات رئيسة تنتمي إليها كل الجماعات المحاربة في سوريا اليوم:

الأول: المعسكر الذي تنتمى إليه منظمات إسلامية سلفية متشددة؛ أبرزها "**جبهة مساعدة السوريين**" و"**جبهة النصرة لأهل الشام**" (الفرع السوري لتنظيم القاعدة والذي يقدر عدد أفراده بنحو عشرة آلاف شخص) إلى جانب أيضًا **الجبهة الإسلامية السورية** التي تشكل تحالفًا من الجماعات المسلحة ذات توجه إسلامي مثل "**أحرار الشام**" (التي تعمل في جميع أنحاء سوريا) و"**كتائب الحق**" (التي تعمل في حماو) وجيش **التوحيد** (الذى يعمل في دير الزور وغيرها). وتضم كل واحدة من هذه الجماعات عدة آلاف من المقاتلين.

جميع الجماعات التي تنتمي إلى هذا المعسكر تعتبر غالبًا منتظمة ومجهزة، وأيضًا منضبطة أكثر بكثير من غيرها من الجماعات المسلحة العاملة في سوريا. وهم يتمتعون بتدفق دون انقطاع لتيار من المتطوعين من جميع أنحاء العالم العربي والإسلامي. ويقدر عدد المتطوعين بعدة آلاف. ونجحت هذه الجماعات في السيطرة على أراضي في مناطق حلب وإدلب ودرعا، كما أنها -وبخاصة جبهة المساعدات- تقود الهجمات الإرهابية ضد النظام ومؤيديه.

الثاني: معسكر يضم جماعات تنتمى إلى جماعة الإخوان المسلمين السوريين أو تتعاطف مع الحركات الإسلامية المعتدلة. حتى هؤلاء يعتبرون جماعات منضبطة ومنظمة، وهي أيضًا نجحت في تحقيق سيطرة في مناطق مختلفة في شمال الدولة وجنوبها. ووحدت هذه الجماعات الصفوف في إطار **جبهة التحرير الإسلامية السورية** التي لديها عشرات الآلاف من المقاتلين وتحظى بدعم من المملكة العربية السعودية. على طرف النقيض من جبهة

المساعدة أو للجبهة الإسلامية السورية، فجبهة التحرير الإسلامية السورية تعتبر نفسها مرتبطة بمؤسسات المعارضة وعلى رأسها الائتلاف الوطني.

الثالث: معسكر يضم جماعات تعمل تحت مظلة واحدة، وهي مظلة **الجيش السوري الحر.** وتعتمد هذه الجماعات على الجنود والضباط الذين انشقوا عن جيش بشار الأسد، أو على جماعات انتظمت في مناطق سكنهم في القرى والبلدات وفي المناطق الريفية في جميع أنحاء سوريا. وتلك تفتقر إلى هوية إسلامية واضحة. وتقدر جميع الجماعات التي تنتمي للجيش السوري الحر بما يقارب ٥٠ ألف مقاتل، وربما أقل من ذلك بقليل.

من المهم إعادة التأكيد على الطابع المحلي لنشاط كل جماعة من الجماعات العاملة في سوريا. في الحقيقة تفضل أحيانًا تلك الجماعات والهيئات المحلية أن تضفي على نفسها الطابع الإسلامي وغيره للحصول على مساعدات مالية وأسلحة، ولكن هذا الأمر لا يعني بالضرورة اتصالًا أو التزامًا ولا حتى انتماء تنظيميًا للمعسكرات الإسلامية- سواء إذا كان المعسكر الأكثر تطرفًا أو لجماعة الإخوان المسلمين. ومع ذلك يسجل مستوى تنسيق معين- غالبًا يكون محدودًا- في بعض المناطق. هكذا على سبيل المثال المعركة على مدينة الرقة في مارس ٢٠١٣ قد دارت بتنسيق وتعاون بين مختلف الجماعات مما أدى إلى سقوط المدينة في أيدي الثوار. كما تأسست أيضًا في حلب وحماة وحمص ودرعا مجالس عسكرية مشتركة تحاول تنسيق تحركات الجماعات المقاتلة. ولكن الأمر يتعلق بهيئات تنسيق فضفاضة وواهنة وليس بقيادة عسكرية فعالة، وعلى أية حال فإن هذه الهيئات التنسيقية لا معنى لها خارج المنطقة التي تعمل فيها. أما **"جبهة المساعدة"**

فهي تنظيم يعمل في الواقع بشكل أكثر تنظيمًا وتنسيقًا لكونه الفرع السوري لتنظيم القاعدة، ولكن في نهاية المطاف هذا عنصرٌ واحدٌ من عناصر سورية أكبر وأكثر. ويشكل ضعف الثوار بالنسبة لهم حتى الآن- للمفارقة- مصدر قوة؛ لأن الأمر لا يتعلق في الحقيقة بجيش منظم أو ميليشيا لكن بجماعات مسلحة تعمل بشكل منفصل ولكل واحدة منها أجندتها الخاصة، مما يجعل من الصعب على النظام السورى التعامل معها.

لا يقف أمام الجيش السوري النظامي عدوٌ حقيقى يمتلك أنظمة مرتبة، وتحت قيادته مواقع سيطرة وقيادة ومعسكرات ومواقع لوجستية تمثل جميعها أهدافًا عسكرية يمكن تحديد مواقعها وإلحاق الضرر بها. وبدلًا من ذلك فالأمر ينصب حول عصابات مسلحة تظهر ثم تختفي على الفور وتختبئ بسرعة في المناطق الريفية التي أقبلت منها. ومن ناحية أخرى- مثل زعيم حزب الله حسن نصر الله في حينه خلال حرب لبنان الثانية في عام ٢٠٠٦- وصل بشار الأسد إلى استنتاج مفاده أنه سوف يحقق النصر بخاصة طالما بقي في نهاية الأزمة في السلطة، وبشكل أكثر تحديدًا في قصره بدمشق. وعلى ذلك يتم توجيه استراتيجيته لتعزيز موقفه بأي ثمن حتى ينهك عدوه ويصيبه اليأس، وآخر من يبقى في ساحة المعركة هو الذي سينتصر. وترتكز استراتيجية النظام تحديدًا على الدفاع وبأي ثمن عن دمشق وحلب؛ فهما العمود الفقري والدعامة الأساسية للدولة السورية، وكذلك الدفاع بالدرجة نفسها عن مناطق حمص وحماة الواقعة على الطريق الذي يربط بين حلب ودمشق، وعن هاتين المدينتين بالساحل حيث منطقة العلويين- معقل النظام- وأيضًا موانئ طرطوس وبانياس واللاذقية مصادر المساعدات والإمدادات التي لا غنى عنها للنظام. في الوقت نفسه يحاول النظام الإبقاء على السيطرة

على المناطق الحدودية بخاصة تلك الواقعة على الحدود مع لبنان والأردن، وبالتالي تظهر أهمية مدينة درعا بالنسبة له وعلى نحو أقل بسبب بعد المسافة من دمشق، وأيضًا أهمية المناطق الحدودية مع تركيا والعراق.

وفي الختام، فإن نجاح الثورات في مختلف البلدان العربية أدى إلى أن كثيرين يعتقدون أنه حتى في سوريا- ستنتصر الثورة في النهاية، وأن بشار الأسد لا يستطيع البقاء في ظل الانتفاضة ضد نظامه، وبالتالي فإن سقوطه أمر لا مفر منه وضرورة تاريخية، وعلى أي حال هو مسألة وقت. ومع ذلك، فقد أظهر بشار قوة وقدرة وصلابة شخصية، وكذلك نظامه والذى نجح في الحفاظ على تماسكه ووحدة صفوفه بخاصة على الدعم الذي يتمتع به بين شرائح من المجتمع السوري. وتحظى بالفعل أنشطة الجماعات المتمردة المسلحة بأثر تراكمي بطيء وتدريجي إلى حد ما. فهي مثل النمل أو أسراب جراد تحتشد وتغطي كل ركن فى سوريا، والنظام عاجز وغير قادر على إيقافها واحتواء أنشطتها. لكن النظام السوري يأمل- من جانبه- أنه مثلما تظهر أسراب الجراد فجأة وبلا أسباب مبررة وتختفي فجأة- أن تختفي أيضًا أسراب المتمردين، وعلى الأقل هو يأمل أن يُصاب المتمردون بالانهاك والتعب عندما يتأكدوا أن كل جهودهم تذهب سدى، وأن النظام ما يزال واقفًا على قدميه. كما يأمل النظام أيضًا أن يتوقف السكان المرهقون عن دعم الثوار أو حتى يتخلوا عنهم بسبب طبيعة الثوار الراديكالية وانعدام الأمن والإرهاب الذى يجلبونه معهم إلى جميع أنحاء سوريا.

وأخيرًا، فإن النظام يأمل أن تتوقف البلدان العربية والغربية التي تقف وراء الثوار عن دعمهم عند وصولها إلى استنتاج مفاده أن لا توجد قوة للثوار للإطاحة بالنظام السوري.

في أول عامين من الثورة السورية كان الاتجاه أحاديًّا وليس في صالح النظام. ولكن في الأشهر الأخيرة يبدو أن الثوار قد وصلوا إلى "السقف الزجاجي" الذى يجدون صعوبة في كسره. الضعف الهيكلي والفشل في توحيد القوات، فضلًا عن التعب والإرهاق في صفوفهم والتغير الواضح في المزاج العام في الشارع السوري، الذي عاد ليرى فى النظام الضمان الوحيد فقط من أجل استعادة الاستقرار والأمن في البلاد- لا عجب أنه في ضوء كل ذلك يتنامي التقدير بين الخبراء والمحللين بأن النظام قادرٌ على البقاء على الرغم من الثورة التي اندلعت ضده وأنه في النهاية "سينتصر الفيل على النمل" وفي هذه الحالة لن يصعب على بشار الأسد أن يعيد فرض سلطته على جميع أنحاء البلاد.

أما بالنسبة لإسرائيل، فإنها لا تزال تجد صعوبة في اتخاذ قرار ما إذا كانت مهتمة ببقاء بشار الأسد في كرسيه لكونه "**الشيطان المعروف**" الحريص على الحفاظ على الهدوء على طول الحدود المشتركة للبلدين أم مهتمة بمن قد يحل مكانه من جماعات إسلامية راديكالية تنشر الفوضى والإرهاب على الحدود الشمالية لإسرائيل. وربما مصلحة إسرائيل أن ترى في إسقاط الأسد من على رأس السلطة أمرًا يمكن أن يوجه ضربة قوية "**لمحور الشر**" الذي يتمثل في بشار وحزب الله وإيران. على أي حال، إسرائيل لا يمكن أن تؤثر فى مجرى الأحداث بسوريا، ولكن في ضوء التحول الناشئ في النظام في هذا البلد، والذي يمكن أن يجلب لبشار انتصارًا أسرع مما يقدرونه في القدس، قد تجد إسرائيل نفسها في مواجهة بشار آخر مختلف عن الذى تعرفه- حاكم واثق في ذاته، أكثر اعتمادًا من ذي قبل على إيران وحزب الله والأهم من ذلك- متحرر من القيود التي ألزمته بضبط النفس في الساحات اللبنانية والأردنية وأمام إسرائيل.

استخدام خطوط حمراء في السياق الإيراني والسوري

يوئيل جوزنسكي[1]

تتناول هذه المقالة سلسلة من الخطوط الحمراء التي حددتها إسرائيل والولايات المتحدة في سياق البرنامج النووي الإيراني والحرب الأهلية في سوريا، وأيضًا الخطوط الحمراء التي امتنعتا عن رسمها حتى يتسنى لها فهم المزايا والعيوب في تحديد مصالحهما الاستراتيجية بهذه الطريقة. لا تنفي المقالة استخدام هذه الأداة، ولكن تسعى إلى تحديد الدوافع وراء هذه الاستراتيجية وطريقة استخدامها.

تتحدث أدبيات الردع عن الخط الأحمر كسلك شائك يفصل بين الدولة التي تسعى للردع وبين الخصم من خلال تحديد العمل المحظور ورد الفعل المتوقع. وهي بذلك تسعى إلى رفع كلفة الفعل المحظور وإقناع الخصم بعدم تنفيذه، عن طريق تهديد صريح أو ضمني باستخدام القوة العسكرية. هذا شكل من أشكال التواصل كجزء من استراتيجية الردع، بهدف الحد من احتمال إجراء خاطئ من جانب الخصم وتذكيره بأن ردعه غير فعال؛ في محاولة للحصول على معلومات عن نواياه، كما تسعى هذه المقالة إلى محاولة إرساء شرعية دولية لمختلف الإجراءات ليس بالضرورة العسكرية منها، وليس بالضرورة تحديدًا من جانب إسرائيل.

إن المصطلح السائد في أدبيات الردع هو مصطلح "**سبب الحرب**" وعموما لا يوجد تمييزٌ واضح بين المصطلح وبين خطوط حمراء. حيث

---

(١) يوئيل جوزنسكي: باحث فى معهد دراسات الأمن القومى ٢٠١٣.

يندرج عامل الردع في اختيار الخصم- هل وكيف ومتى تتجاوز الخط- من خلال قبول الالتزام- هل ومتى وبأية طريقة يتم تنفيذه؟ ويعد التصريح علانية أو سرًا عن خط أحمر هو وسيلة دفاعية بصفة عامة يهدف إلى منع الخصم من اتخاذ خطوة قد خطط لها في محاولة تحديد قواعد للعبة، وبالتالي تجنب التصعيد غير المرغوب فيه.

ظل الحديث فى موضوع الخطوط الحمراء الذي أصبح رئيسًا في السنوات الأخيرة في إسرائيل وخارجها مليئًا بسوء الفهم. فعلى المستوى الأساسي يشير الخط الأحمر إلى السيناريو أو إلى الخطوة التي يرغب الخصم فى عملها والتي ينظر إليها على أنها تضر بالوضع الراهن. ولذلك فهو يتطلب اتخاذ أي إجراء لمنع ذلك. ويمكن أن يتغير الخط الأحمر من خلال ثلاثة أبعاد: العمل الذي يتطلبه من الجانب المرتدع والتعرض المحتمل للتهديد ولجمهوره المستهدف. ويعد الوضع الإيجابي هو تحقيق الامتثال من الجانب الآخر في غضون فترة من الزمن معقولة. وينبغي أن يكون الجانب المهدد مصممًا على تحقيق التهديد عندما يحين الوقت، وأن يكون قادرًا على أن يؤمن الخصم أنه على استعداد لدفع الضرر عن النفس. عندما تعلن دولة عن خط أحمر فهى تقيد حريتها في المناورة، وبالتأكيد إذا كانت ترافقها إعلانات عقاب متوقع. إن التهديد الذي سيكون أكثر مصداقية هو التهديد المرتبط بمخاطر من جانب الطرف المهدد باتخاذ إجراء من شأنه أن يضر به أيضًا. وكلما كانت الإشارات أكثر تكلفة، وكلما كانت القيود أكثر تقييدًا للدولة المهددة، فإنها تكتسب مصداقية أكبر. ومع ذلك، ففي الواقع تتضمن تلك التهديدات مشاكل المصداقية عندما يرى العدو أن الدولة المهددة ليست

مستعدة للحرب من أجل تلك التهديدات. وتنجم العديد من إخفاقات الردع من التوتر المتأصل الذي يوجد عادة بين رغبة صانعي القرار ليترك لهم حرية كافية للعمل، وبالتالي السماح بتهديد غامض قدر الإمكان والحاجة إلى نقل رسالة واضحة للتهديد الصادق.

الساحة السورية اللبنانية

تعتبر إسرائيل نقل بعض منظومات الأسلحة إلى حزب الله ضربة لتوازن القوى وبالتالي وُصف هذا في نهاية العِقد الماضي على إنه تجاوز للخط الأحمر. وحذرت القيادة السياسية والعسكرية فى إسرائيل من أن اسرائيل لن تستطيع الوقوف صامتة أمام نقل سلاح يشكل تهديدًا لها- من وجهة نظرها- من سوريا إلى حزب الله، وشملت هذه القائمة الأسلحة الكيميائية والصواريخ المضادة للطائرات والصواريخ المتقدمة وصواريخ أرض بحر وأنواعًا معينة من الصواريخ أرض- أرض وغيرها من الصواريخ. وكان نقل هذه الأسلحة لحزب الله- على الرغم من التحذيرات الإسرائيلية- يعتبر تخطٍ واعٍ من سوريا للخط الأحمر الإسرئيلى. ولم تقم إسرائيل حتى يناير ٢٠١٣ بفعل ضد هذه الإمدادات على ما يبدو بسبب إدراك أن فرص التصعيد ضد سوريا وحزب الله مرتفعة. أما التفسير السائد للهجمات المنسوبة إلى إسرائيل على سوريا في يناير ٢٠١٣ ومرة أخرى في مايو ويوليه من نفس العام يتعلق بفهم إسرائيل بأن فرص التصعيد في أعقاب الفعل الإسرائيلي ضئيلة أمام تخطي الخطوط الحمراء التى حددتها إسرائيل على الجبهة الشمالية.

هناك مجموعة متنوعة من الوسائل لتعيين الخطوط الحمراء: التوجه سرًا لخصم ما ليتراجع عن نيته، وإعلان عن خط أحمر مع الإشارة أو

عدم الإشارة إلى رد فعل فى حالة تجاوزه، وتحركات عسكرية تشكل تهديدًا، وأخيرًا اللجوء إلى العمل العسكري. في غياب قنوات التواصل المباشر بين الأطراف، وأحيانًا هناك حاجة لرسم خطوط حمراء عن طريق إجراءات مختلفة تهدف إلى إقناع الخصم لاتخاذ خطوة ما. فإسرائيل- قبل التصريحات العلنية والأعمال العسكرية المنسوبة إليها في سوريا، ومن أجل أن تجعل وسائل الإعلام بين الجانبين موثوق بها قدر الإمكان- أقامت مناورة عسكرية وحاولت- على ما يبدو عبثًا- أن توجه تحذيرات إلى السوريين عن طريق طرف ثالث. وبعد الهجوم، علقت سوريا وحزب الله ردهما بالنسبة للهجمات، سواء بسبب الردع العام الإسرائيلي أو بسبب اختلاف ترتيب الأولويات حيث لم تكن الأولوية في حينها المخاطرة بمواجهة عسكرية فورية. وبالإضافة إلى ذلك، اختارت إسرائيل هذه المرة ألا تلقي على عاتقها المسؤولية عن الهجوم وتركت للطرف الذي تم الهجوم عليه مساحة كبيرة للاستنكار. وبالإضافة إلى ذلك، لم تكن الأهداف التي تعرضت للهجوم من الأصول السورية، بل في معظم الحالات ذخائر إيرانية في طريقها إلى لبنان، مما سهل على السوريين احتواء الضرر. وأخيرًا، فإن الهجوم لم يقع في أراضي إيران ولبنان، وهكذا استطاعا كلاهما- "المورد" و"العميل" لأنظمة الأسلحة- ألا ينالهما رد الفعل الفوري.

وبعد الهجمات المنسوبة إلى إسرائيل حاول الجانبان وضع قواعد جديدة للعبة في الساحة: زادت سوريا وحزب الله من تهديداتهما مع الإشارة إلى أن هجمات أخرى سوف تثير رد فعل فوري ومؤلم من جانبهما، هذه المرة في الجولان. وصاحب التصريحات إطلاقُ نار تجاه مواقع إسرائيلية على مرتفعات الجولان، وأخذ النظام السوري على عاتقه تحمل مسؤولية

تلك الأعمال وأعلن: "إن أي انتهاك للسيادة السورية سيحظى برد فوري". من ناحية أخرى، كانت رسائل إسرائيل متناقضة حيث أعلنت: إن هجوم سوريا مباشرة أو عن طريق وكلائها سيجعل إسرائيل تعمل لدرجة تعرض استمرار وجود النظام السوري للخطر. لكن في الوقت نفسه، ادَّعَى مسؤولون إسرائيليون كبار أنه من الأفضل أن يبقى الأسد في السلطة إذا كان البديل هو الإسلام الراديكالي.

سينقل استئناف شحنات الأسلحة المشكلة إلى الجانب الإسرائيلي- هل تستمر في الهجوم وقصف شحنات الأسلحة، وما هو الثمن الذي ستكون إسرائيل مستعدة لتحمله في حالة التصعيد؟ الافتراض بأن هناك حرية نسبية ثابتة للفعل هو مجرد وهم، لأنه هو أصل قابل للاستهلاك. ومن الناحية العملية، هناك ضغط متزايد على الجانب الآخر للرد، حتى في التباين الواضح بين حسابات الكلفة/ الفائدة. وقد يؤدي هذا الضغط إلى استجابة واسعة من شأنها أن تؤدي إلى تصعيد غير مرغوب فيه. وبعد الهجمات، اختارت إسرائيل عدم الرد على إطلاق النار السوري الذي مُني بردٍّ في الماضي وأُعلن أنه لا ينبغي أن يُنظر إليه باعتباره تدخلًا من جانب إسرائيل في الحرب الأهلية في سوريا؛ وذلك على ما يبدو للحد من دوافع سوريا للرد على الهجمات على أراضيها.

بالإضافة إلى ذلك- وبما أن الولايات المتحدة منحت شرعية للعمل لا يمكن إنكاره- يمكن الافتراض أنه وقد كان لذلك تأثيرٌ على تقييم الجانب المرتدع- في هذه الحالة سوريا- بوجود تنسيق بين الولايات المتحدة وإسرائيل. وعلى الرغم من عدم وجود تهديد أمريكي صريح بضرب سوريا

إذا ما اجتازت الخط الأحمر الإسرائيلي، حيث صرح الرئيس أوباما بأن "لدى إسرائيل شرعية لمنع نقل الأسلحة المتقدمة للمنظمات الإرهابية" وساهم هذا البيان فى كبح جماح كلا الجانبين ومنع المزيد من التدهور، وذلك بالأساس لأن الجانب المرتدع قد اقتنع بأن واشنطن مستعدة للعمل أو على الأقل منح إسرائيل دعم سياسي وعسكري فى هذا الموضوع.

لقد أشار الخط الأحمر الأمريكي في الساحة السورية إلى استخدام الأسلحة الكيميائية في الحرب الأهلية فى الدولة. وقد قرر الرئيس الأمريكي بالفعل في أغسطس ٢٠١٢ أن نقل الأسلحة الكيميائية أو استخدامها هو خط أحمر وسوف يجعله يغير اعتباراته حول هذا الموضوع. وفي مارس ٢٠١٣ قال الرئيس "الأسلحة الكيميائية محظورة، وإذا ما تبين أنه استخدمت هذه الأسلحة بالفعل في سوريا يعتبر هذا بالنسبة للولايات المتحدة تجاوزًا للخط الأحمر وهذا سوف يغير من قواعد اللعبة". ويبدو أن الرئيس سعى إلى خفض مستوى الالتزام الأمريكى بهذه القضية فى محاولة لردع نظام الأسد عن الاستمرار في استخدام هذا السلاح. وظلت حرية عمل الإدارة الأمريكية غير فعالة نظرًا لغموض أدلة الإدارة الأمريكية التى تثبت على سوريا الأمر. ومع ذلك- حتى بعد تراكم الكثير من الأدلة حول استخدام أسلحة كيميائية من جانب النظام السوري- سعت الإدارة الأمريكية إلى إخفاء المسألة والتزامها بها. وكانت إحدى الحجج التي قدمتها الإدارة هي أن المخابرات الأمريكية لم تقدم إجابة واضحة لمسألة ما إذا كان هذا النوع من الأسلحة قد استخدم بالفعل. وفي يونيو ٢٠١٣ على الرغم من أن الإدارة قررت أخيرًا أن الأسلحة الكيميائية استخدمت بالفعل من قبل نظام الأسد، لكن لم ترسل-

حتى وقت كتابة هذا التقرير- مساعدات عسكرية كبيرة إلى الثوار لكي لا يتم الحديث عن مشاركة مباشرة.

هل عدم وجود استجابة فورية من جانب الولايات المتحدة لاستخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا شجع النظام السوري على مواصلة استخدام هذه الأسلحة وربما توسيع نطاقها؟ ربما قد يكون. والواضح هو أن تردد الولايات المتحدة السياسي في التحرك مع هذه التجربة أدى معه إلى محاولة من جانبها للتقليل من حدة الأحداث. وليس من المستحيل أن تقليل حدة الأحداث وغياب الاستجابة الفورية لما يحدث في سوريا فاقم في إسرائيل- وربما حتى بين حلفاء آخرين للولايات المتحدة في المنطقة- حالة الشك فى مدى الالتزام الأمريكي تجاه حلفائها والخطوط الحمراء للولايات المتحدة التى وضعتها في السياق الإيراني. وحتى لو قررت الولايات المتحدة التدخل في النهاية بشكل أكثر نشاطًا في الحرب الأهلية في سوريا بسبب الجانب الأخلاقي- الإنساني أو النظام للحفاظ على درجة من التأثير الإقليمي، ما يزال من الممكن أن كلًا من الأعداء والحلفاء سوف يساورهم شك متزايد في المستقبل بشأن مصداقيتها ومن الصعب الاعتماد على سياستها.

الساحة الإيرانية

هناك عدد من الحالات التي وضعت فيها خطوط حمراء من قبل إسرائيل (في بعض الأحيان بدعم أمريكي) في العقد الماضي وقد تخطتها إيران دون إثارة رد عسكري إسرائيلي. ففي عام ٢٠٠٣، كان الخط الأحمر هو إتقان تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم، وقال وزير الدفاع شاؤول موفاز حينذاك: "نحن نعتقد أنه في غضون عام ستكون إيران قادرة على الوصول إلى

نقطة اللاعودة، وحينذاك لن يفيد معها أي نوع من الضغط". وعندما وصلت إيران إلى هذه القدرة، تم وصف الخط الأحمر بأنه بداية لتخصيب اليورانيوم الفعلي. وبعد أن بدأت إيران في تخصيب اليورانيوم قد رسم خطٌ أحمرٌ جديدٌ يحد من تخصيب عدد معين من أجهزة الطرد المركزي. ثم تحدث وزير الدفاع آنذاك إيهود باراك عن الخط الأحمر باعتباره دخول إيران إلى "**منطقة الحصانة**" من الناحية العملية؛ حيث بدأت تشغيل الموقع تحت الأرض في فوردو. وبعد ذلك وضع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو خطًا أحمرًا يتحدث عن القدر الذي تحتاجه إيران من المواد الانشطارية منخفضة التخصيب من اليورانيوم المخصب لتصنيع قنبلة.

في رسم هذه الخطوط الحمراء، لم تقدم إسرائيل عقابًا محددًا، وإيران تخطتهم أو "تجاوزتهم" دون رد من جانب إسرائيل والولايات المتحدة اللتين اكتفتا بتكرار العبارة بأن "جميع الخيارات مطروحة على الطاولة". ولذلك، هناك موضع للسؤال ما إذا كانت هذه التدابير مصممة بالأساس لإلهام المجتمع الدولي والولايات المتحدة على رأسها للعمل بحزم أكثر ضد إيران وليس مجرد خطوط حمراء فقط؟. وفي كلتا الحالتين، فإن التحول واضحٌ. ففي كل مرة تخطت إيران خطًا أحمرًا رسمت إسرائيل خطًا أحمرًا جديدًا قريبًا من الحصول على القنبلة. وكانت تحذيرات إسرائيل شديدة جدًا ولكن دون تأثير، مما قوض مصداقيتها وقوة ردعها في هذا السياق، حتى لو ساهمت أعمال إسرائيل في إحساس المجتمع الدولي بضرورة معالجة القضية النووية الإيرانية.

لقد قال رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو إن إيران لم تتجاوز الخط الأحمر الذي وضعته لبرنامجها النووي في الأمم المتحدة في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٢ في

الواقع، إن إيران لم تتجاوز بعد الخط الأحمر الإسرائيلي نظرًا لتجهيز بعض اليورانيوم لقضبان الوقود للمفاعل النووي للبحوث في طهران. وقد يكون هذا تطورًا إيجابيًا مؤقتًا فقط، لكن العملية عكس ذلك وفي غضون أسابيع قليلة سيتحول اليورانيوم إلى استخدام عسكري. ربما أن هذا التحويل للمواد المخصبة يدل على قرار إيران بأن تدير بعناية خطًّا أحمر واضحًا قد وضعته أمامها. ومع ذلك، هذا ليس بالضرورة نجاح الاستراتيجية إلا أن إيران بذلك قد وجدت وسيلة للف والدوران، الأمر الذي يجعل الخط الإسرائيلى الأحمر مصطنعًا وغير فعال، بل قد ينتج عنه نتيجة معاكسة.

كمثال على النجاح النسبي لإزاحة رسائل الردع يمكن أن نذكر التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز ردًا على تشديد العقوبات ضدها، ووضع الخط الأحمر الأمريكي الواضح حول هذا الموضوع. وتجدر الإشارة إلى أنه عقب التهديدات الصريحة من كبار المسؤولين الإيرانيين بإغلاق المضايق أعلنت الولايات المتحدة أن أي اضطراب لحرية الحركة فى المضايق لن يكون مقبولًا: "وسوف تتعامل البحرية الأمريكية مع أي تدخل شرير من هذا القبيل" وذكر فى يناير ٢٠١٢ أن إدارة أوباما نقلت رسالة سرية مباشرة بهذا المضمون إلى زعيم إيران خامنئي الذي قالت فيه: "إن أي تعطيل للرحلات البحرية الدولية في مضيق هرمز هو "تخطٍ لخط أحمر" سوف يؤدى إلى رد فعل حاد من الولايات المتحدة". في الواقع، وعلى الرغم من التهديدات الإيرانية بأنها ستغلق المضايق أمام السفن الغربية، نجح رد الفعل الأمريكي الحاسم في ردعها وعدم اتخاذ هذه الخطوة.

حول المسألة النووية، امتنع الأمريكيون حتى الآن عن الإعلان عن خط أحمر واضح يجب منع الإيرانيين من اجتيازه، لكنهم أدلوا ببيانات غامضة

بأن "إيران النووية خطٌّ أحمر" وأضافوا أنه ليس تحديًا يمكن احتواؤه."إيران النووية" كما يقصد رئيس الولايات المتحدة تعني اختراق إيران الأسلحة النووية، إذا ما تمكنت من تحديد وقت حدوث هذه الانطلاقة. ومع ذلك، واحدة من المشاكل في تحديد معالم مثل هذا الخط الأحمر الباهت هو أن البلد المستهدف (في مثل حالة إيران) قد لا يحدد الخط الأحمر واجتيازه دون أن يدرك ذلك، في حالة عدم نقل مزيد من الرسائل الواضحة عبر القنوات السرية. وفي نظر الإدارة الأمريكية من الممكن أن رسم خط أحمر مبهم يمنع حدوث فوضى ممكنة في المستقبل والحاجة إلى اتخاذ قرارات صعبة. بالإضافة إلى ذلك، رسم الأميركيون خطوطًا حمراء وفقًا لوجهة نظرهم الاستراتيجية والقدرات، والتي لا تتوافق بالضرورة مع وجهة نظر إسرائيل واستراتيجيتها وقدراتها الأمر الذي قد يجعل من الصعب على إسرائيل أن تهاجم إيران قبل تخطي الخط الأحمر الأمريكي.

قيود الخطوط الحمراء

حددت الخطوط الحمراء التي قدمتها الولايات المتحدة وإسرائيل في السياق الإيراني السلوك الذي يسعون إلى منعه، ولكن ليس طبيعة العقاب المتوقع إذا ما تم تجاوزها، وبالتالي حافظ كلا البلدين على نسبة معينة من حرية المناورة. في سبتمبر ٢٠١٢ وفي خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، أعلن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو "أنه في مواجهة خط أحمر واضح ستنسحب ايران. وأضاف "إن الخطوط الحمراء لا تقود للحرب- بل تمنع الحرب. في الواقع، إن تحديد معالم الخطوط الحمراء قد يقلل من عدم اليقين وأخطاء فى الحكم، وبالتالي يمنع التصعيد. وفقًا لهذا المفهوم،

وبسبب الإخفاقات المحتملة في العقلانية من ناحية أخرى، يجب أن يكون الفعل الرادع جليًا وواضحًا إلى أقصى حد ممكن، وأن يشمل توضيحًا بشأن قدرات الجانب الرادع والثمن الذي سيدفعه الطرف المرتدع إذا ما كان اجتاز عتبة محظورة.

في رسم الخطوط الحمراء، الرسالة التي قد يتلقاها الخصم هي أن الجانب الآخر ليس لديه التزامٌ بالقيم التي لم يتم تضمينها فيها، وأنه بالفعل يتقبل الوضع الراهن. وفي السياق الإيراني، إيران قد لا تتجاوز الخط الأحمر في مجال التخصيب، ولكن اتخاذ إجراءات تهديد مثل التقدم في النشاط المتصل بمسار البلوتونيوم، ولنظام السلاح أو لتوسيع وتعميق قدرة التخصيب متجاوزة الخط الأحمر الإسرائيلي. وبالتالي فمن المفيد أن يترك الخط الأحمر مبهمًا حتى لو لم يكن مبهمًا بصورة كبيرة لأنه عندما يتم تحديد التعريفات بدقة وبالتحديد لكلا الطرفين قد يحفز للالتفاف حولها، كما حول نقل هذا الخط الأحمر السيطرة على مخطط الأزمة إلى الإيرانيين: وسوف يقررون التوقيت الذي ستصل فيه الأزمة إلى ذروتها والظروف التي ستؤدي إلى ذلك. وقد يؤدي الإعلان عن خط أحمر والعقاب المتوقع إلى انتقاد دولي أيضًا عندما تكون الدولة التي تسعى إلى ردعها يمكن أن ينظر إليها على أنها تدعو للحرب. ومن هنا، هناك مجال للقول إنه لا ينبغي دائمًا أن يكون واضحًا أو علانية بشأن المتطلبات والعقوبة المتوقعة. هذا بالتأكيد إذا كان يمكن تمرير المتطلبات الدقيقة جنبًا إلى جنب في السر من أجل الحفاظ على كرامة الخصم والحفاظ على هيبته إذا لم يتحقق التهديد.

سواء في السياق السوري أو في السياق الإيراني، فقد قلل الاستخدام الواسع للخطوط الحمراء والاختلاف في الجماهير المستهدفة وفي

التهديدات والأهداف من فعالية استخدامها في السياقات المعنية. فعلى سبيل المثال، قد ينظر إلى الخطوط الحمراء في بعض الأحيان على أنها محاولة على الجانب الآخر لإرضاء جماهير مختلفة- سواء في الداخل أو في الخارج- وليست كرسائل ردع له. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الهجمات التي تنسب إلى إسرائيل في الأراضي السورية تشير إلى فشل نظام الردع أو بدلًا من ذلك، أن كل مستوى من أنواع الردع له تاريخ صلاحية. وقد يرسل الرد المتلعثم على تجاوز الخط الأحمر الأمريكي في سوريا رسالة إلى إيران بأن الولايات المتحدة غير ملتزمة بالخط الأحمر الذي أعلنته في السياق الإيراني مهما كان غامضًا وواسع النطاق. وقد يؤدي عدم تحقيق خط أحمر إلى الإحساس بأن التهديدات غير جادة. وهذا الأمر ربما يؤثر ليس فقط على نتائج الحدث الحالي، ولكن أيضًا على نتائج التفاعلات المستقبلية والساحات الموازية. وهكذا- على سبيل المثال- فإن إيجابية السمعة الأمريكية في هذا الحدث المحدود نسبيًا قد يساعدها على تجنب تحقيق تهديد في حدث مستقبلي محتمل أكثر أهمية.

امتنعت الولايات المتحدة- في السياق الإيراني- عن رسم خطوط حمراء واضحة لأنها تسعى إلى تجنب الالتزام بمسار عمل معين. فحقيقة حتى تحقيق خط أحمر له ثمن- في بعض الأحيان الثمن أغلى من ثمن تحقيقه. وعندما نشير إلى خط أحمر، فالسؤال هو هل هم على استعداد لدفع ثمن حمايته، أو الرهان أن يتم ردع الجانب الآخر، وبالتالي كسب إنجازات منخفضة الكلفة. وفي السياق السوري، يمكن القول إن "الخدعة" الأمريكية قد تم اكتشافها في الوقت الذي سارت الحكومة ضد إرادتها، ربما بسبب ضغوط من الحلفاء، وأعلنت عن خطوط حمراء واضحة.

القضية الأساسية تتعلق بالقدرة والرغبة في تحقيق ذلك التهديد. وتستمد مصداقية رسالة الردع أيضًا من تقييم المرتدع واستعداد الرادع في تحقيق التهديد؛ أي تحمل ثمن تحقيقه (والتيقن من أن الربح سوف يتجاوز الثمن). ومن الشائع التفكير بأن الخطوط الحمراء التي تحتوي على إمكانية استخدام القوة العسكرية ليست أكثر من خطوة رادعة. ومع ذلك، فإن الخطوط الحمراء الإسرائيلية وربما الأمريكية ضد إيران استخدمت أيضًا كأداة في المفاوضات مع إيران. وعندما يتعلق الأمر بدولة صغيرة تعرض خطًا أحمرًا، فإن هدفه في بعض الأحيان ليس فقط لردع الخصم ولكن أيضًا تجنيد المجتمع الدولي للعمل ضده. وإذا كانت هذه هي الاستراتيجية الإسرائيلية فقد أحرزت نجاحًا كبيرًا. وفي هذا السياق، يمكن للمرء أن يتساءل عما إذا كان صحيحًا ربما جنبًا إلى جنب مع التهديدات، سيتم وضع أحكام، وهذا يعني ليس فقط ما هي الردود السلبية التى سوف تكون للخصم إذا ما تجاوز الخط الأحمر، ولكن أيضًا إلى تلك الردود الإيجابية التى سيحظى بها إذا امتنع عن ذلك النشاط أو آخر.

إن الغرض من رسم خط أحمر هو وضع حدود لأفعال الخصم. ومن الناحية التكتيكية التنفيذية، الإعلان عن خط أحمر واضح والعقاب المتوقع لتجاوزه قد يؤدي أيضًا إلى الإضرار بعنصر المفاجأة الذي يكون ضروريًا أحيانًا لنجاح عملية عسكرية. وإذا كان الخط الأحمر مبهمًا جدًا فلا يمكن الاعتماد عليه، وإذا كان حادًا ربما يكون أكثر موثوقية، ويكون ثمن عدم تحقيقه باهظًا. ولذلك ينبغي تحديد الغرض من استخدام الخط الأحمر، هل حقا يجب تحديده، من هو المتلقي أو المستلمين، وكيفية صياغته، ومتى يمكن وضعه على المحك وما إذا كنا سنكون على استعداد لدفع ثمن عدم

تحقيقه أو تحقيقه. وهناك شكوك حول كفاءة استخدام الخطوط الحمراء، والتي بطبيعتها لا تسمح بمرونة، في بيئة بها تغييرات سريعة. وليس من الصحيح إعطاء الخصم القدرة على تحديد متى نعمل و متى لا نعمل؟ وقد تؤدي استراتيجية الخط الأحمر المبهم التي تسمح بمرونة من ناحية اختيار موعد رد الفعل وقوته وطبيعته أيضًا إلى تأثير رادع لا يمكن إنكاره.

حزب الله في سوريا: فقدان التوازن بين "المقاومة الوطنية" والمصالح الطائفية؟

بندتا برتي ويورام شفيتسر(١)

رحب حزب الله باندلاع "**الصحوة العربية**" قبل عامين ونصف- تلك الموجة الهائلة من الحراك الاجتماعي والسياسي التي هزت بقوة الوضع الراهن في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا- وتعامل مع ذلك بمشاعر مختلطة من الأمل والحماس. اليوم- من مفارقات القدر- أن تلاشت الاحتفالات في وقت مبكر بعد أن وجد حزب الله اللبناني الشيعي نفسه متأثرًا بشكل مباشر من وصول الربيع إلى حليفه وراعيه لفترة طويلة- بشار الأسد. وقد تميز العام الماضي بمشاركة حزب الله المتزايدة في الحرب الأهلية السورية والتحول من الدعم السياسي الحذر والمشورة العسكرية إلى الدعم المالي والسياسي والعسكرى الكبير والدعم المباشر للأسد في الحرب ضد معارضيه في الداخل.

أصبح حزب الله بالفعل طرفًا مقاتلًا في حرب داخلية مستمرة، مما يهدد شرعيته المحلية وشعبيته الإقليمية في مقابل خطر محتمل لدوره المركزي في لبنان. ويحلل المقال موقف حزب الله من الصراع الدائر في سوريا مشددًا على مصالح التنظيم ويصف التطور التدريجي في روايته ومشاركته الفعلية في سوريا. ويركز المقال أيضًا على فهم التأثير الإقليمي والداخلي للاستراتيجية

(١) بندتا برتي باحثة.في معهد دراسات الأمن القومى ويورام شفيتسر باحثة فى معهد دراسات الأمن القومى ٢٠١٣.

الحالية لحزب الله في سوريا. ويقيم كيف أن القرارات الأخيرة التي اتخذها التنظيم يمكن أن تضر به على المدى القصير والمتوسط.

بشكل عام يشكل التحدي الذي تضعه الحرب الأهلية في سوريا لحزب الله أحد التهديدات الإيديولوجية والسياسية والعسكرية الأكثر أهمية للتنظيم منذ إنشائه في بداية الثمانينيات، وربما أيضًا أكبر تحدٍ للتنظيم وصورته منذ انسحاب إسرائيل من لبنان في عام ٢٠٠٠.

استراتيجية حزب الله في سوريا: مصالح وإيديولوجية ونشاط

في البداية رحب حزب الله بالصحوة العربية وأعرب عن تضامنه ودعمه للاحتجاجات والمطالب. حدد الثورات بأنها تنتمي للفقراء الأحرار المحبين للحرية والرافضين للذل والعار، وأنها نتيجة للخضوع والاستسلام لإرادة أمريكا وإسرائيل.

لقد كان دعم التنظيم قويًا بشكل خاص في مصر والبحرين وذلك بسبب العداء العلني لنظام مبارك والنظام الملكي في البحرين. ولكن سرعات ما اتضح أن دعم حزب الله القوي للشارع العربي والثورات انتقائي وينطلق من مصالح التنظيم. يبدو أن الذي شكَّلَ موقف حزب الله من ثورات المنطقة هو التنوع السياسي والطائفي بدلًا من القيم المشتركة أو إيديولوجية بعينها. في الواقع عندما انتشرت الاحتجاجات في سوريا وقف حزب الله على الفور مع الحكومة ضد المتمردين ليقلل من قوتهم ويشكك في دوافعهم. وهذا الموقف مصحوب بتعاون على المدى الطويل والاستراتيجي بين النظام السوري والتنظيم اللبناني الشيعي: ومنذ نهاية الحرب الأهلية في لبنان شكَّلَ

الدور السياسي والعسكري لسوريا في لبنان قوة مضاعفة كبيرة لحزب الله الذي في إطاره راعت دمشق مصالحه وأكدت أن ترسانته العسكرية في بلاده ستبقى آمنة ومحمية.

لم يضعف إنهاء الحماية السورية على لبنان في ٢٠٠٥ العلاقة بين نظام الأسد وحزب الله، بل على العكس من ذلك. فقد واصل حزب الله دعم المصالح السورية في لبنان كجزء من القيادة الفعلية لمعسكر ٨ مارس- التحالف السياسي الموالي لسوريا حزب الله وحركة أمل- ثاني أكبر حزب شيعي والتيار الوطني الحر (المسيحى) بقيادة الجنرال ميشيل عون.

بالإضافة إلى ذلك كانت سوريا في العقود الأخيرة حلقة الوصل بين حزب الله وإيران ومثلت طريقًا آمنًا لنقل الأسلحة والدعم اللوجستي للتنظيم ونقطة اتصال مستقرة للتحالف الثلاثي. وعلاوة على ذلك منذ أن اعتلى الأسد السلطة في عام ٢٠٠٠ تعمقت العلاقة الشخصية بينه وبين أمين عام حزب الله حسن نصر الله، وتوثقت أكثر فأكثر العلاقة بين الطرفين.

لكل هذه الأسباب كان الهدف المصلحة السياسية والعسكرية والاستراتيجية المباشرة لحزب الله منذ بداية المواجهة هو المساعدة في الحفاظ على الوضع الراهن في سوريا. والواقع أنه كانت مصلحة حزب الله في دعم الأسد ثابتة منذ بداية المظاهرات السياسية ضد النظام في ربيع عام ٢٠١١، ومع ذلك فإن رواية التنظيم ومستوى التدخل في سوريا قد تطورت بشكل كبير خلال العام الماضي.

مع اندلاع الاحتجاجات ضد الأسد ركز حزب الله في الوقت نفسه على الحفاظ على مكانه على هامش الصراع من خلال تقليل مشاركته في أي تدخل

مباشر والتحول لدعمه العلني للنظام بتصريحات تصالحية حول ضرورة الإصلاح. وأكد أمين عام حزب الله حسن نصر الله في مناسبات عديدة أن "معظم السوريين يثقون فى النظام ويؤيدون بشار الأسد، ويعلن أن "الفرق بين سوريا والثورات العربية هو أن الرئيس الأسد مقتنع بأن الإصلاح ضروري، على عكس البحرين ودول عربية أخرى" وحثَّ "جميع السوريين الحفاظ على بلدهم وعلى النظام الحاكم الذي هو نظام مقاومة، وإعطاء قادتهم فرصة للتعاون مع جميع الطوائف في سوريا لتنفيذ الإصلاحات اللازمة".

روَّجَ حزب الله لدعم الأسد الذي يمثل "المقاومة" ورفض الاتهامات الموجهة ضد حزب الله بأنه يتبنى المعايير المزدوجة فيما يتعلق بالثورات العربية، ويسلط الضوء على الموقف الثابت ضد "مصالح أجنبية" في المنطقة. وبناء على ذلك فقد شَدَّدَ التنظيم على أن نظام الأسد- لكونه النظام الوحيد المقاوم بجدية للمصالح الأميركية الإسرائيلية في المنطقة- يستحق الدعم من حزب الله. وأكد حزب الله على الأثر السلبي للقوات الأجنبية في الصراع معتبرًا أن "أمريكا والغرب وإسرائيل وبعض الأطراف في المنطقة يريدون تدمير سوريا لأنهم يريدون التخلص من الداعم الرئيس للمقاومة في لبنان وفلسطين. وأنهم يريدون الانتقام من الدولة السورية والشعب والقيادة والجيش الذين دعموا المقاومة في لبنان وفلسطين.

مع تصاعد الصراع في سوريا وأصبح حربًا أهلية، وجد حزب الله نفسه يقلل بالتدريج من قيمة كلامه بشأن ضرورة الإصلاح والتسوية مع تسليط الضوء على أهمية دعم الأسد والتركيز على إبراز الدور السلبي للعناصر الأجنبية ورغبتهم في تدمير "سوريا كدولة وكشعب وكمجتمع وكجيش". ثم

تصاعدت اللهجة في الأشهر الأخيرة عندما أعلن نصر الله في خطاب له يوم ٣٠ أبريل ٢٠١٣ أن "سوريا لديها أصدقاء لن يسمحوا لها أن تقع في يد الولايات المتحدة أو إسرائيل أو الجماعات التكفيرية.

ترجع أهمية هذا البيان إلى أنه يكشف وجهة نظر نصر الله الأصيلة فيما يتعلق بالصراع أو الخطاب وعلاقاته العامة المتطورة التي تهدف إلى تبرير سياسته المثيرة للجدل بشأن سوريا. كما توضح التصريحات رواية حزب الله التي وفقًا لها الجبهة السورية تمثل المقاومة الوطنية ضد المصالح الأمريكية الإسرائيلية. ووفقًا لحزب الله فإن تلك العناصر الأجنبية ليست موجهة فقط لإسقاط النظام وإخراج سوريا من محور الشر، ولكنها تريد أيضًا تحويلها الى دولة فاشلة. وفي هذا الصدد ربط نصر الله الأحداث في سوريا أيضًا بالنضال الفلسطيني قائلًا: "بصرف النظر عن الهدف، ما يحدث الآن في سوريا أمر خطير مما يشكل تحديًا يهدد سوريا ويضر بها جدًا وبالنضال الفلسطيني كما كنا نقول في الأيام الأولى. تحاك اليوم مؤامرة لخلق مستقبل مبهم وضبابي للنضال الفلسطيني وغير معروف أمام الغطرسة الإسرائيلية وعودة القوات الأمريكية في المنطقة. وفي مناسبة أخرى- بعد بضعة أسابيع- أوضح نصر الله العلاقة بشكل أكثر صراحة مدعيًا أن "سوريا هي العمود الفقري للمقاومة ويجب تقديم الدعم لها، ولا يمكن أن نقف مكتوفي الأيدي عندما يقومون بكسر ظهر المقاومة. وإذا سقطت سوريا فسوف تضيع فلسطين وتضيع المقاومة في فلسطين، كما ستضيع أيضًا غزة والضفة الغربية والقدس.

على الرغم من أن خطاب نصر الله وضع خطوطًا تربط بين سوريا وفكرة المقاومة الوطنية والقضية الفلسطينية، لكن يبدو أن التنظيم قد تبنى تدريجيًا في الأسابيع الأخيرة طابع المواجهة الأكثر تطرفًا.

في خطاب آخر ألقاه في ٢٥ مايو ٢٠١٣ ادَّعَى نصر الله أنه حاول التوسط بين نظام الأسد والثوار، ولكن فشلت هذه المبادرة بسبب رفض معارضي الأسد إيجاد حل سلمي لسوريا. وألقى الذنب على الثوار فقط في استمرار الصراع بما في ذلك الاتهام بالتطرف، وأعطى حزب الله خطًا واضحًا بين قوى مؤيدي الأسد ومعارضيه في كل من سوريا ولبنان. وعلاوة على ذلك فقد أشار نصر الله مرارًا إلى العناصر الجهادية بين الثوار على أنهم تكفيرين؛ وهي أكثر كلمة تشير إلى موقف التنظيم العدائي تجاه تلك الجماعات.

في الوقت نفسه زاد التعصب الطائفي- على سبيل المثال- عندما أكد نصر الله على أهمية الدور الذي يلعبه تنظيمه في حماية الأماكن المقدسة للشيعة (وفى مقدمتها مسجد السيدة زينب في دمشق) والبلدات الحدودية في منطقة القصير. ومع ذلك فإن حزب الله حساس للغاية لهذه القضية، وصرح علنًا في مناسبات عديدة أنه لا يعمل من منطلق تعصب طائفي؛ مشيرًا إلى "اتهمونا بالتعصب العرقي وهذا هراء. قاتلنا في البوسنة وخسرنا شهداء دفاعًا عن من؟ دفاعًا عن المسلمين السنة في البوسنة. فلا يوجد شيعة في البوسنة. جميع المصاعب التي عانينا وما زلنا نعاني هي من أجل فلسطين. لا يمكن لأحد أن يتهمنا بالتعصب العرقي.

وأخيرًا فإن استراتيجية التناقض المتزايدة لحزب الله لم تسمح فقط للتنظيم برفع حدة نغمة الهجوم على الثوار، ولكنها قادته أيضًا إلى الاعتراف علنًا بتورطه في الحرب ودعمه العسكري للأسد- بحجة أن التنظيم اجتهد في إنكار حتى خطاب ٢٥ مايو عندما أعلن نصر الله في هذا الخطاب أنه من المحتمل مشاركة التنظيم في حرب استعرت بنسبة كبيرة وبدأت مشاركة

التنظيم النشطة قبل شهر فقط. كان نصر الله أيضًا حريصًا في كلامه على عدم تصدير النزاع بين اللبنانيين حول سوريا (وداخل سوريا) إلى داخل لبنان. وأكد زعيم حزب الله نية تنظيمه تجنب الاشتباكات العسكرية في لبنان.

عندما اعترف حزب الله علنًا مشاركته الفعالة في الصراع الدائر في سوريا، أكد التنظيم ما يعرفه المجتمع الدولي بالفعل: بأن حزب الله لم يكتفِ بالدعم المعنوي والسياسي أو الدعم العسكري البسيط لنظام الأسد، ولكن بدأ بإرسال جحافل من المحاربين للقتال إلى جانب الجيش السوري.

على الرغم من أن هناك تقارير متكررة منذ عام ونصف بوجود قتلى من محاربي حزب الله في سوريا، ولكن يبدو أن مشاركة التنظيم في الحرب قد زادت بشكل ملحوظ خلال الأشهر الستة الماضية، وشملت تقديم الدعم إلى الجيش السوري ومهامه الهجومية والدفاعية مجتمعة. مثالٌ مهمٌ على وجه الخصوص لهذا النمط من المشاركة المتزايدة هو الدور الذي قام به التنظيم اللبناني الشيعي في الحرب بمنطقة القصير. وتعد هذه البلدة الحدودية التي تقع في غرب سوريا هي مفتاح السيطرة على محافظة حمص والضمان لممر آمن بين سوريا ولبنان بخاصة لتأسيس نقطة اتصال وربط بين العاصمة السورية والمناطق العلوية على طول الساحل الشمالي الغربي للدولة. ويعد دعم حزب الله للنظام الذي تمثل في احتلاله القصير من قوات الثوار هو ذروة تورط التنظيم المتزايدة في الصراع، والتأكيد على أن حزب الله تحول من عاملٍ ثانوي إلى حليف استراتيجي للنظام السوري.

حزب الله في سوريا: تأثيرٌ محليٌ وإقليميٌ ودوليٌ

صاحب الدور العسكري والسياسي المتنامى لحزب الله في سوريا رواية واضحة تصف معركة دمشق كجزء من فكرة "المقاومة" للتنظيم في لبنان ومن النضال الفلسطيني. بيد أن تقديم التنظيم نفسه كمدافع عن المصالح العربية في محاولة لمنع عملاء أمريكا وإسرائيل إسقاط الأسد وتدمير سوريا، لم تنجح في استمالة قلوب وعقول معظم سكان الشرق الأوسط. وفي المنطقة كلها اتُهِم حزب الله مرارًا وتكرارًا بأنه يكيل بمكيالين في أسلوب دعمه للثورات العربية، وأنه فضل أن يتصرف وفقًا لمصالحه المحلية الضيقة على المطالبة بالنضال ومقاومة الظلم في المنطقة. ولقد انخفضت في داخل لبنان شعبية التنظيم وشرعيته وساءت سمعته خاصة لدى الطائفة السنية. هذا الاتجاه هو بالتأكيد ليس جديدًا في ضوء الانقسام السياسي والطائفي بين السنة والشيعة الذي بدأ في ٢٠٠٥ بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري والانسحاب السوري الذى أعقبه، إن لم يكن قبل ذلك. ومع ذلك فقد أدت الأزمة السورية إلى تفاقم الانقسامات الموجودة: فعلى سبيل المثال يكشف الاستطلاع الذى أجري مؤخرًا أن خمسة في المئة فقط من الطائفة السنية في لبنان أعلنوا دعمهم لحزب الله مقابل ٩٤ في المئة من الشيعة في لبنان. كما كشف الاستطلاع أيضًا عن ظهور العزلة المتزايدة ضد حزب الله بين المجتمع المسيحي، وفقط ما يقارب ثلث المسيحيين في لبنان قد انحاز علنًا لتنظيم نصر الله.

لقد عَبَّرَ وليد جنبلاط وهو سياسي محنك وزعيم الدروز والحزب الاشتراكي التقدمي (الدرزي) عن استيائه من دعم حزب الله المخلص للأسد

بالقول: "شعرت بالحزن عندما سمعت أن السيد حسن الذي كان بطلًا للعالم العربي والإسلامي في٢٠٠٦ يصر على أن يهين نفسه بهذه الطريقة عندما يدافع عن نظام لن يدوم طويلًا". كما قال جنبلاط أيضًا في الماضي أن كل من يدافع عن الفلسطينيين لا يمكن أن يكون ضد الشعب السوري".

يلخص هذا البيان تحديًا هائلًا لشرعية حزب الله في لبنان والمنطقة بشكل عام في ظل القتال في سوريا: وقد بنى التنظيم مكانته عندما كان يُنظر إليه على أنه حركة غير طائفية تركز على "المقاومة" الخارجية والدفاع عن لبنان وعن حقوق العرب. وبعد الانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانب من لبنان في ٢٠٠٠ وفي وقت لاحق بعد أن أعلن عن "نصر إلهي" على إسرائيل في ٢٠٠٦ علت مكانة حزب الله الإقليمية والمحلية وذاع صيته. ولكن تحول هذا الاتجاه في السنوات الأخيرة لأول مرة عندما وجه التنظيم سلاحه ضد تنظيمات لبنانية أخرى في مايو ٢٠٠٨، وبعد ذلك بعد اتهامات المحكمة الخاصة بالأمم المتحدة له بتورطه المباشر في تخطيط عملية اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري وتنفيذها. وكانت سوريا هي آخر مسمار في نعش سمعة حزب الله كزعيم "المقاومة الوطنية" لأنها تعزز الاعتقاد بأن التنظيم يعمل على أساسٍ طائفي ضيق وذاتي، وتكشف عن تفضيله المحافظة على الشراكة الاستراتيجية مع طهران ودمشق على دوره ومكانته في بيروت. وبشكل مماثل هناك شك في ادعاء حزب الله بأن حربه باسم الفلسطينيين في ضوء هجمات النظام السوري الكثيرة على اللاجئين الفلسطينيين في سوريا وذلك في أعقاب حقيقة أن حماس قد نأى بنفسه عن الأسد وحربه.

اعتمد أعداء حزب الله السياسيون- معسكر ١٤ آذار (مارس) بقيادة سعد الحريري وحركة "المستقبل"- على هذه التناقضات الواضحة لتعزيز

الاتهامات ضد حزب الله في لبنان. وفي أغسطس ٢٠١١ قال سعد الحريري: "لا توجد أية حركة مقاومة في أي وقت مضى في التاريخ دعمت حاكمًا ظالمًا يقمع شعبه أو دعمت نظمًا ديكتاتورية تقمع الشعوب التي تطالب بحرياتها؟. إنه لأمر مخزٍ أن ينظر حزب الله للثورة السورية من منظور المصالح الإيرانية ويغمض عينه عن إرادة الشعوب العربية".

أعلن الأمين العام لحركة ١٤ آذار (مارس) مؤخرًا في أبريل٢٠١٣ أن دور حزب الله في سوريا "لا يهدد فقط لبنان ووحدته الوطنية، ولكن أيضًا يهدد المنطقة بأسرها وربما أيضًا العالم". وأضاف أن "حزب الله قصف القصير ونهاريا وبورهانيا وسقارجى من مواقعه بالقصير وحوش السيد على. لقد قصفوا مدنيين وقتلوا نساء والعديد من الأطفال. إذا أُجبرنا سنقوم بإطلاق النار على المدنيين مثلهم. مواطنونا ليسوا أقل شأنًا من مواطنيهم. يقتل حزب الله في سوريا دون تمييز. وغني عن القول أن حججًا مماثلة تتردد أصداؤها في جميع أنحاء الشرق الأوسط وخاصة في البلدان التى تبنت علنًا دعم أو معارضة الأسد مثل دول الخليج.

حتى الآن لا تزال الطائفة الشيعية في لبنان تدعم حزب الله ومشاركته في سوريا، وربما في المستقبل يتوقع تعثر مثل هذا الدعم عقب انهيار العلاقات بين الطوائف في لبنان تحت ضغط أنشطة حزب الله في سوريا، وكلما قتل الكثير من مقاتلي حزب الله في الحرب إلى جانب الأسد. حتى الآن، استخدم القادة الذين يعارضون حزب الله داخل الطائفة الشيعية تورط التنظيم في سوريا في انتقاد التنظيم. على سبيل المثال أعلن صبحي الطوفيلي الصديق الذي أصبح عدوًا في فبراير ٢٠١٣ أنه "لا ينبغى لحزب الله الدفاع عن النظام

المجرم الذي يقتل شعبه، والذي لم يصوب ولا طلقة واحدة أبدًا للدفاع عن الفلسطينيين. إن مقاتلي حزب الله الذين يقتلون الأطفال ويروعون الناس ويدمرون المنازل في سوريا- نهايتهم الجحيم".

لا يغير هذا الانتقاد العام من حقيقة أن حزب الله لا يزال يعتمد على دعم الطائفة الشيعية في لبنان وعلى حلفائه المسيحيين بمساعدة الجنرال ميشيل عون، ربما سيكون من المعقول أن نفترض أن سلوك التنظيم في سوريا يؤكد كلام منتقديه. وليس من المستغرب أن تزيد مشاركة حزب الله المتزايدة في الحرب الأهلية من علاقات التنظيم المضطربة بالمعارضة السورية. في الأيام الأولى للاحتجاجات أحرق المتظاهرون مرارًا أعلام حزب الله وطالبوا التنظيم اللبناني الشيعي علنًا الانسحاب. وزاد مؤخرًا العداء بين الطرفين أكثر عندما تحول مقاتلو حزب الله إلى مقاتلين أعداء للمعارضة السورية وأعلن قائد الجيش السوري الحر الجنرال سليم إدريس: "إن مقاتلي حزب الله يغزون الأراضي السورية، وإذا ما استمروا في فعل ذلك دون أن تتخذ السلطات اللبنانية إجراءات لوقفهم، فأعتقد أنه من حقنا محاربتهم داخل لبنان. حزب الله موسوم كمحتل أجنبي، ومُهدد بأن وجوده في الأراضي السورية سيصطدم بمقاومة محلية. ويُصور حزب الله في الأوساط السلفية داخل سوريا وخارجها أيضًا على أنه عدو للثورة السورية، ويسمى التنظيم باسم حزب الشيطان وتنظيم الإرهاب.

كما أدّى تورط حزب الله إلى توجيه انتقادات إقليمية مماثلة. وسأل نائب رئيس وزراء تركيا باكير بوزداج: "كيف يمكن لحزب يطلق على نفسه اسم حزب الله خوض حرب لقتل رجال ونساء وأطفال أبرياء. ويجب أن

يغير اسمه إلى حزب الشيطان"، أما مجلس التعاون الخليجي فقد أطلق على حزب الله منظمة إرهابية وعمل على وضع يده على الأصول المالية للتنظيم. كما أطلق رجل الدين السني الشيخ يوسف القرضاوي تصريحات شديدة اللهجة ضد حزب الله ووصفه بأنه "حزب الشيطان" كما قال "زعيم حزب الشيطان يأتي لمحاربة السنة. والآن نحن نعرف ما يريده الإيرانيون. يريدون مواصلة ذبح السنة". وبالإضافة إلى ذلك دعا القرضاوي السنة للانضمام إلى الجهاد ضد الأسد.

بشكل عام لقد تضرر مستوى الدعم الإقليمي لتنظيم نصر الله نتيجة لمشاركته في الحرب الأهلية في سوريا. على سبيل المثال فقد انخفض الدعم الشعبي لحزب الله بين ٢٠١٠- ٢٠١٢ بنسبة عشرة في المئة في مصر، وبنسبة ٢٦ في المئة في الأردن. وبطبيعة الحال توسعت هذه النظرة السلبية أيضًا فشملت الداعمين البارزين لنظام الأسد، بما في ذلك روسيا وإيران. وقد تعزز النقد الإقليمي المتزايد حول دور حزب الله في سوريا أيضًا نتيجة للاتجاه الطائفي المتزايد للحرب الأهلية. وبهذا المعنى يمكن للتوترات الداخلية التي تتصاعد من داخل لبنان أن تُفسر كانعكاس لتوجه إقليمي كبير وأكثر إثارة للقلق. أمَّا دوليًا فيجب أن تتآلف الجهود للضغط على حزب الله بسبب مشاركته في سوريا؛ حيث توجد لائحة اتهام ضده في قضية اغتيال الحريري واتهامات وجهتها الحكومة البلغارية له لمشاركته المباشرة في الهجوم الإرهابي في بورجاس في يوليو ٢٠١٢ وكلها تداعيات أدت بالاتحاد الأوروبي إلى تغيير موقفه المحايد تجاه حزب الله ووصفه بالتنظيم الإرهابي. وفى يوم ٢٢ يوليو ٢٠١٣ قرر الاتحاد الأوروبي إرسال إشارة سياسية قوية

ضد النشاط الإقليمي والدولي المتزايد لحزب الله عن طريق وضع علامات الجناح العسكري لحزب الله على قائمة التنظيمات الإرهابية. ويساهم هذا الوصف في إضعاف الشرعية السياسية للتنظيم ومكانته الدولية. ومع ذلك، من الناحية العملية تجدر الإشارة إلى أن هذا الوصف للاتحاد الأوروبي لا يشكل أي ضرر جسيم لحزب الله.

لكن الآثار المترتبة على المشاركة الحالية لحزب الله في سوريا هي وراء التأثير على سمعة التنظيم وشرعيته- كما أنها تهدد مكانة التنظيم السياسية في لبنان.

لقد خلق موقف حزب الله تجاه سوريا خلافًا مع حلفائه السياسيين السابقين حتى وقت قريب مثل الطائفة الدرزية، وقوض في الوقت نفسه العلاقات السياسية التي كانت متوترة بالفعل مع معسكر ١٤ آذار. وبشكل عام فقد أدى ذلك إلى زيادة التوتر بين الطوائف داخل لبنان والصراعات العسكرية المتكررة بين المعارضين من مؤيدي الأسد- معظمها حول المناطق المعرضة تاريخيًّا للاضطرابات مثل المدينة الحدودية طرابلس- ثاني أكبر مدينة في لبنان والتي تقع في شمال شرق البلاد. وغذت الحوادث المتعددة الاستقطاب المتزايد في المجتمع اللبناني وتعزيز نفوذ وقوة التنظيمات السلفية السنية التي حثت أتباعها على دعم الثوار السوريين على نطاق واسع؛ حيث إنها تتخذ موقفًا عدائيًّا تجاه حزب الله. حتى الآن كانت الاشتباكات التي وقعت علنًا بين السنة الداعمين لمعارضي الأسد وبين حزب الله في لبنان قليلة جدًا، ولكن الأحداث الأخيرة- بما في ذلك هجوم صاروخي مايو ٢٠١٣ ضد منطقة حزب الله في جنوب بيروت وحي الضاحية- تشير إلى أن العلاقة بين الطوائف في لبنان وصلت إلى أدنى مستوياتها.

كانت اعتبارات حزب الله بأن مشاركته في سوريا لن تؤدي إلى تصعيد حرب أهلية داخلية في لبنان- وهو السيناريو الذي كان يهدد مكانته في البلاد وربما إضعافها. ومع ذلك فالمناخ الداخلي في لبنان متوتر للغاية؛ خاصة في ظل حالة الشلل السياسي الحالي في أعقاب سقوط حكومة نجيب ميقاتي التي لم تستمر عقب التوترات الداخلية التي تفاقمت بسبب الحرب الأهلية في سوريا.

يبدو أن الانتخابات النيابية المقبلة في لبنان لن تعقد كما كان مقررًا في صيف عام ٢٠١٣ وتبقى البلاد في حالة من الضعف وعدم الاستقرار السياسي. على ضوء تلك الأمور وإعلان حزب الله للحرب فى سوريا يمكن أن يتعقد بالفعل وضع التنظيم في لبنان.

حزب الله في سوريا: نظرة مستقبلية

حتى الآن يمكن القول إن دعم حزب الله القوي والشامل والعلني للأسد هو مقامرة خطيرة. فحتى الآن وصل التنظيم إلى نتيجة مفادها أن الثمن يستحق المخاطرة عندما رجحت مساهمة حزب الله العسكرية الكفة لصالح الأسد، وأنه أعاد الحياة مجددًا للجيش السوري المستنزف. مع العلم أن خسارة لبنان من شأنها أن تعرض مكانة التنظيم السياسية والعسكرية والإقليمية للخطر، لكن حزب الله قرر أن يسبح عكس التيار.

من وجهة نظر إسرائيل، تضع الاستراتيجية الحالية لحزب الله في سوريا التنظيم في وضع صعب، وبشكل عام في موقف ضعيف. هذا الوضع هو نتيجة لتدني هيبته ومكانته السياسية في لبنان والمنطقة، وأيضًا بسبب تدخله العسكري الكبير في الحرب الأهلية.

على المدى الطويل، قد يتضح أن قرار حزب الله بدعم الأسد والتدخل مباشرة في الصراع خطأ استراتيجي خطير للتنظيم. وقد انعكس هذا الرأي في الخطاب الأخيرة لرئيس أركان الجيش الإسرائيلي في مراسم حفل تخريج دورة الأركان العامة لسلاح الجو الإسرائيلي، الذي وصف الوضع بالحريق الذي ينال من عباءة نصر الله التي في المستقبل سوف تهدد مكانته في لبنان وخارجه.

حتى لو حقق الأسد وحلفائه انتصارًا كاسحًا وتامًا في سوريا (وهو سيناريو لا يزال غير واضح في الأفق على المدى القريب) سيجد حزب الله مع ذلك نفسه في موقف أضعف، بعد أن تجاهل قطاعًا كبيرًا من جمهور المؤيدين له في دائرته الإقليمية والمحلية. وهذا الوضع يتحقق ولا سيما إذا بدأ التنظيم في تلقي خسائر كبيرة بين مقاتليه- الأمر الذي يمكن أن يعرض للخطر الدعم من الطائفة الشيعية في لبنان.

وفقًا لهذا السيناريو فإن حزب الله تمكن من الحفاظ على الشراكة الاستراتيجية له مع إيران وسوريا، ومع ذلك فإنها آخذة في الضعف من الناحية السياسية، وستحتاج لانتعاش عقب الثمن الذي دفع في سوريا. ونتيجة لذلك فإن التنظيم سيجد صعوبة في بدء مواجهة مباشرة مع إسرائيل.

في حال انهيار نظام الأسد، فإن وضع حزب الله سواء في سوريا أو في لبنان سيكون في خطر كبير، فإن تغيير النظام سيقوي المعارضة ويضعف حزب الله ومكانة إيران في الشرق الأوسط. وفي كلتا الحالتين سيخرج حزب الله من الحرب في حالة ضعف واهتزاز، على الرغم من أنه من المرجح أن يكون جناحها العسكري في لبنان وتحالفه مع الطائفة الشيعية في لبنان

وإيران سوف تكون كافية لمنع انهياره. وبالإضافة إلى ذلك من المحتمل أن يضطر حزب الله في المستقبل أن يتجرع من الكأس نفسها التي أعدها بنفسه عندما سيعاني من هجمات انتقامية عنيفة من جانب التنظيمات السلفية العنيفة في سوريا ولبنان على حد سواء. وحسب هذا السيناريو أيضًا فإن حزب الله سيحتاج إلى استراحة واستعادة قواه قبل أن يفكر في فتح جبهة عسكرية جديدة ضد إسرائيل.

على الرغم من ذلك، سترتكب إسرائيل خطأ إذا ما فسرت الضعف الحالي لحزب الله على أنه فرصة للتدخل مباشرة في الصراع الدائر في سوريا أو لمهاجمة عدوها بشكل استباقي في لبنان. في النهاية على الرغم من المشاكل التي تواجهه إلا أن حزب الله لا يزال عدوًا كبيرًا يمتلك قوة عسكرية مهددة وقادر على إدارة حرب طويلة نسبيًا ويمكنه إلحاق الضرر والدمار والتسبب في إلحاق أضرار كبيرة في داخل إسرائيل. وعلاوة على ذلك فإن النظرة إلى إسرائيل على أنها معتدية على سوريا- أو ما هو أسوأ- على حزب الله في لبنان قد تزيد مرة أخرى من مستوى الدعم للتنظيم وتوحيد البلاد ردًا على العدو المشترك. لذلك يجب أن تكون إسرائيل حذرة وتتجنب الانجرار إلى حرب أهلية في سوريا أو الحرب في لبنان.

ما وراء الطائفية: الجغرافيا السياسية والانقسام والحرب الأهلية في سوريا

بندتا برتي وجونتان بريس[١]

تدور في الثلاث سنوات الأخيرة في سوريا حربٌ دمويةٌ بين نظام الأسد ومؤيديه في الساحة الدولية وفي الطرف المقابل مختلف الفصائل التي تشكل المعارضة المناهضة للنظام داخل البلاد وخارجها. وقد بدأت كاشتباكات مسلحة عشوائية ثم تطورت إلى حرب أهلية متواصلة، ولكن تركز التغطية الدولية للمواجهات على البعد العرقي للصراع، وتشدد على العداء بين الأغلبية السنية والأقلية العلوية في سوريا. وللانقسام العرقي بين السنة والشيعة أهمية خاصة في ضوء الطابع الإقليمي للصراع في سوريا والذى سرعان ما امتد ليكون "حروبًا بالوكالة" أوسع بين القوى الكبرى المركزية في المنطقة وهي المملكة العربية السعودية وإيران. ويبدو أيضًا أن الانقسام الطائفي في سوريا عزز الفجوات العرقية والتي كانت موجودة بالفعل في الشرق الأوسط؛ بخاصة في البلد المجاور- لبنان.

يبحث هذا المقال الدوافع التاريخية والسياسية الرئيسة لتعزيز الديناميكية الطائفية في سوريا، مع التركيز على النفوذ الإقليمي للتوجه الطائفي. إنه يهدف إلى وضع الطائفية في سياقها الصحيح ويشير إلى مساهمات المسؤولين السياسيين المحليين والإقليميين على حد سواء لإحياء الهويات

---

(١) د. بندتا برتي باحثة في معهد دراسات الأمن القومي. وجونتان بريس محلل لشؤون الشرق الأوسط يعيش في لندن.

الموجودة. كما يسعى المقال إلى الجمع بين الطائفية في سياق يشرح ويوسع السردية الساذجة للـ"السنة ضد الشيعة". وحيث إن الصراع مستمرٌ في سوريا، تظهر أهمية فهم الفجوات الموجودة بين الأطراف التي تقود القتال، وكذلك أيضًا التى بين كل طرف فى المنطقة بأسرها. وأخيرًا فإن المقال يدرس تأثير التوترات الناشئة بين المجموعات العرقية وبين التنظيمات المختلفة على سوريا.

وضع الفجوات الطائفية وحرب أهلية في سوريا في السياق

جذور الحرب الأهلية في سوريا معقدة ومتعددة الطبقات، ولا يمكن فهمها فقط في إطار الهويات العرقية القائمة والفجوة بين السنة والشيعة. وهناك ثلاثة تفسيرات إضافية للثورة والاضطرابات على الأقل:

أولًا- الاحتجاجات ضد النظام ترتبط بموجة من تعبئة سياسية واجتماعية اجتاحت المنطقة بأسرها، وغذتها الصحوة العربية كرد فعل على النظام الاستبدادي الذي حكم من خلال قوانين الطوارئ والمحسوبية والفساد المحلي.

ثانيًا- اندلعت المظاهرات الأولى في مارس ٢٠١١ في سوريا انطلاقًا من الشعور بالإحباط من الظلم الاجتماعى وعدم المساواة المتزايد والحكومة الفاشلة. ومنذ أن توج بشار الأسد رئيسًا فى يوليو ٢٠٠٠، تبنى سياسة اقتصادية ليبرالية حذرة كان قد بدأها أبوه حافظ، ودفع نحو سياسة ليبرالية جديدة واسعة وبعيدة المدى تهدف إلى خصخصة الممتلكات العامة وتحرير القطاع المالي وتشجيع الاستثمار الخاص وتدفق رأس المال

الأجنبي إلى سوريا. وأدت تلك الإصلاحات التي حظيت بمزيد من الزخم بعد الانسحاب من لبنان في ٢٠٠٥ إلى نمو اقتصادي جزئي وارتفاع أسعار النفط العالمية وتشجيع الاستثمار الأجنبي.

ولكن كما في الإصلاحات الليبرالية التي تجري في دول عربية أخرى، هنا أيضًا أهمل التقدم نحو اقتصاد السوق التوزيع العادل للدخل وخلق الحماية الاجتماعية مما تسبب في تنمية ونمو اقتصادي يعوق التطور. ولم يؤدِ التحرر الاقتصادي إلى تحويل الأموال لتسريع الصناعة المحلية أو الإنتاج الزراعي، ولم ينجح فى خلق المزيد من فرص العمل. ونتيجة لذلك، فقد كانت هناك زيادة حادة في عدم المساواة في الدخل بين المراكز الحضرية الرئيسية ومناطق الضواحي التي ظلت فقيرة على الدوام.

ثالثًا- تدهورت الظروف المعيشة للطبقة الوسطى المنخفضة والطبقة العاملة في سوريا؛ وخاصة تلك التي في أطراف المحيط الجغرافي للدولة تدهورًا كبيرًا في السنوات التي سبقت ثورة ٢٠١١ نتيجة لارتفاع معدل التضخم وانخفاض أسعار النفط وانخفاض الدعم الحكومي. بالإضافة إلى التدهور في الحكم وفقدان السيطرة والفساد على نطاق واسع على المستوى المحلي. كما حدث تدنٍ حقيقي ونقص في كفاءة (ولكن لم يطل هذا النقص مظاهر القسوة) قطاع الأمن، وصارت الحكومة المحلية تجسيدًا لثقافة الافتراس التي أعادت توزيع الموارد ولكن لصالح القلة.

تفسر هذه الممارسة التي أدت إلى تطور غير متوازن وفساد وعدم مساواة بين المركز والأطراف، جذور الثورة في سوريا وتكشف عن أوجه التشابه بين المظاهرات السياسية التى أثارت الصحوة العربية في تونس والجولة الأولى من الاحتجاجات في سوريا.

لكن لا يمكن تجاهل حقيقة أن خطوط الصدع الطائفية كانت عاملًا آخر ساهم في تعزيز التوتر الداخلي، والذى غذته عوامل هيكلية وسياسية واقتصادية. في حالة سوريا كانت الحدود العرقية والطائفية عادة ما تتداخل في الخريطة الجغرافية لمناطق الفقر والإقصاء. وفي العقود الأخيرة يتم تقديم أفراد وطوائف إلى مواقع النفوذ والامتياز حسب هويتهم العرقية. فقد اعتمد نظام الأسد دائمًا على مزيج من القمع واستيعاب الأقليات الموجودة والاستقطاب لضمان البقاء في السلطة مع الحفاظ على موطئ قدم قوي في جميع المؤسسات الحكومية في سوريا. وكانت الاستراتيجية الأساسية للحفاظ على نظام الأسد هي منح الأقليات مثل الدروز والإسماعليين وقبل كل شيء العلويين- الذين هم بالكاد عشرة في المئة من سكان سوريا- مواقع السلطة والامتياز بشكل لا يتوافق مع نسبتهم.

استخدم الرئيسان الأسد الأب والابن الإصلاحات الاقتصادية لتعزيز قوتهما. وكان التحرير الاقتصادي أداة في يد حكومة الأسد لتوسيع قاعدة التأييد لها، وبالتالي تضمن ولاء المستفيدين من هذه الإصلاحات؛ أي الطبقة المتوسطة العليا السنية بين سكان المدن. واستفادت نخبة رجال الأعمال المسيحيين والسنة في دمشق (وإلى حد أقل في حلب) من سياسات الأسد وبالتالي حققوا نفوذًا سياسيًّا. ونشأ جيلٌ جديدٌ تمامًا من الضباط الموالين لبشار، ملتزمون بالبرنامج الاقتصادي والسياسي الخاص به. ويرمز زواج الأسد وأسماء الأخرس السورية البريطانية- ابنة عائلة سنية ثرية أصلها من حمص- إلى التحالف بين النخبة السياسية والعسكرية من العلويين وبين نخبة رجال الأعمال السنة.

لقد كان الفساد والغطرسة والامتيازات الزائدة وعدم المساواة بمثابة وقود الاحتجاجات الأولى في مارس ٢٠١١. ولم يركز الاحتجاج على مطالب طائفية ولكن على المطالبة بتغيير سياسي واقتصادي واجتماعي حقيقي. فبدأت المظاهرات في محيط الضواحي السورية المحرومة من الامتيازات والحقوق فى المدينة الجنوبية الغربية القروية الفقيرة ريف درعا، ومن هناك انتشرت كالنار في الهشيم في جميع أنحاء سوريا (انتشرت باستخدام وسائل التواصل الاجتماعية وأشرطة فيديو يوتيوب التي تم تحميلها من الهواتف النقالة). وأثناء المظاهرات حظي المتظاهرون بدعم كبار المفكرين وزعماء المعارضة والمنظمات التى أيدت "ربيع دمشق" في عام ٢٠٠٠ وبيان دمشق في ٢٠٠٥. وبسرعة فائقة تحولت الاحتجاجات اللاعنفية إلى اشتباكات عنفية عندما انتقل الصراع من سياسي إلى عرقي. ولفهم التحول إلى الصراع العرقي العنيف ينبغي تحليل الاستراتيجية السياسية التي تطبق عمدًا من جانب النظام السوري، وربما أقل قصدًا من جانب القوى الخارجية على الجانبين. وأدت هذه الاستراتيجيات السياسية إلى فجوات تخطت العرقية الموجودة وجعلتها بؤرة للنزاع.

تتألف استراتيجية تعامل نظام الأسد مع المعارضة المحلية من عدة عناصر هي: القمع العنيف للاحتجاجات جنبًا إلى جنب مع تغييرات سياسية تجميلية غامضة وحملة تتهم المعارضة بالتطرف والإرهاب والتكفير، وذلك بهدف جعل الأقليات وغيرها ممن يقفون على الحياد الاحتشاد وراء النظام.

نظر نظام الأسد إلى المتظاهرين من خلال عدسة الأمن، واعتمد على استراتيجية مدروسة وشاملة تهدف إلى إثارة الخوف إلى حدٍ كبير. وتضمنت

هذه الاستراتيجية كل وسائل القمع والانتقام من المجتمعات والمناطق التي حدث فيها نشاط ضد النظام والاعتقالات والتعذيب والقتل لقادة المتظاهرين وتهديدات المؤيدين. وقد لعبت هذه الحملة المتعمدة والعنيفة دورًا محوريًّا في دفع المعارضة وتحويلها من احتجاجات غير عنيفة إلى أعمال العنف. وعملت عسكرة الصراع لصالح الأسد من خلال السماح له المزيد من الحرية في التعامل مع المعارضة. حيث إن الوضع الأفضل والأنسب للحاكم المستبد هو مواجهة المقاومة العنيفة مقارنة بالنضال غير العنيف المتواصل لفترات طويلة.

كما أتاح تصاعد العنف للنظام الحفاظ على القاعدة التي تدعمه. وهدفت استراتيجية التخويف إلى تأجيج نار الطائفية من أجل تعزيز أكبر الأقليات في البلاد باستثناء واضح للأكراد. وأكد النظام على التهديد الوجودي لبقاء هذه الطوائف في حال انتصار المعارضة. وشدد الأسد على طبيعة المعارضة السنية، وفى الوقت نفسه أشار إلى الطابع الإسلامي عند التطرق إلى المعارضين للنظام ووصفهم بـ"الإرهابيين". وفي مقابلة أجريت معه في سبتمبر ٢٠١٣ لمجلة لوفيجارو الفرنسية، أعطى الأسد مثالًا لخطاب النظام: "نحن نقاتل إرهابيين. ومن ثمانين إلى تسعين في المئة منهم ينتمون إلى تنظيم القاعدة فهم لا يهتمون بالإصلاح أو بالسياسة. والطريقة الوحيدة للتعامل معهم هي تدميرهم".

نجح المارد الطائفي للمتطرفين السنة فى تأمين ولاء الأقليات الصغيرة ولكنها مهمة في سوريا بما في ذلك الدروز والعلويين والقطاع المسيحى المتزايد. خاطر الأسد أيضًا بتعزيز البعد العرقي للصراع الذي يعتمد على

تنظيمات يُطلق عليها قوات "الدفاع عن النفس" ذات طبيعة عسكرية (والتي تطلق عليها المعارضة شبيحة). تنتمي هذه التنظيمات بالأساس إلى الطائفة العلوية والأسد نفسه منها. ونفذت ميليشيات الشبيحة المجازر والفظائع باسم "حماية" النظام، وهكذا تركز العداء من جانب السنة المعارضين للنظام تجاه الطائفة العلوية، وارتبط مصير العلويين ببقاء الأسد، كما أنه يضيف حلقة مفرغة من العنف الطائفي. وإذا ما نسبنا الصحوة الطائفية والعرقية لدوافع النظام فقط فهذا يعكس نظرة ضيقة جدًا، حيث أسهمت المعارضة العاملة في المنطقة ضد الأسد في التأكيد على هذا التوجه.

"الائتلاف الوطني من أجل قوى المعارضة والثورة السورية" وهو الهيئة السياسية المعروفة بأنها ممثلة للشعب السوري وكذلك المفكرون المشاهير والمثقفون المرتبطون بها مثل رضوان زياد، خرجوا من طريقهم لإظهار البعد الموحد وغير الطائفي لنشاطهم. ولكن على أرض الواقع تحتل تنظيمات الجهاد المتصاعدة والمرتبطة بتنظيم القاعدة والفكر السلفي مساحة كبيرة من المعارضة المناهضة للأسد. هذه التنظيمات هي عنصر آخر بخاصة في ضوء كشف التقارير الفظائع التي ارتكبتها قوات المعارضة ضد الأقليات العلوية والمسيحية في سوريا.

يرتبط تعزيز المعسكر المتطرف في المعارضة بالدافع الرئيس الثاني للطائفية في سوريا- دور وتأثير العوامل الخارجية. الدعم المالي السخي الممنوح لمعسكر الإسلاميين بخاصة من دول الخليج، وضعهم وقوتهم مقارنة بفصائل المعارضة الأخرى. ويسهم دعم خارجي بصورة مباشرة في ديناميكية حرب أهلية طائفية. وسوف يعرض في الجزء التالي من المقال

أهمية دراسة دور الجغرافيا السياسية الإقليمية في تشكيل الصراع السوري وفي الديناميكية الداخلية له.

توسيع ساحة المعركة: العوامل الخارجية والجغرافيا السياسية والصراعات الداخلية

حذر المقال في الجزء السابق من المبالغة في التركيز على البعد الثقافي والانتمائي أو الدينى للفجوة الدينية بين السنة والشيعة، ودعا إلى دمج الرواية العرقية كجزء من تحليل أوسع للعملية السياسية التي تسببت في صحوة هذه الهويات الطائفية والتي كانت موجودة بالفعل. عامل آخر مهم ينبغي أن يدرج في التحليل وهو الدور الذي تلعبه العوامل الخارجية في تغذية الصراع، وفى عملية تحويل سوريا الى ساحة إقليمية للمعارك بين تنظيمات مختلفة إلى جانب الحرب الطائفية.

يعد الصراع في سوريا اليوم هو امتداد للحرب الباردة الإقليمية بين المملكة العربية السعودية وإيران. ولقد أصبحت السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية- سواء فيما يتعلق بالثورات العربية أو بالنسبة لإيران- أكثر صرامة وعدوانية بعد التدخل العسكري في البحرين التي يحكمها أسرة خليفة المالكة. ويهدف التدخل إلى دعم الأسرة المالكة السنية الصديقة ضد المعارضة السياسية الشيعية التي أظهرت بوادر ثورة فى ٢٠١١. ويعد اهتمام السعوديين ومشاركتهم في سوريا ردَّ فعلٍ على مزيج من عدة اتجاهات تثير القلق بما في ذلك تحفظ المملكة العربية السعودية من الثورات التي هزت منطقة الشرق الأوسط، والقوى السياسية التي تضغط من أجل إرساء الديمقراطية والخوف من انهيار الوضع الراهن للأنظمة مثلها في ذلك مثل

الرئيس مبارك في مصر. هذا ما ينظر إليه على أنه ابتعاد أمريكى عن المنطقة؛ فضلًا عن المخاوف الكبيرة من الدور الإقليمي للجمهورية الإسلامية الإيرانية خاصة بعد الانسحاب الأميركي من العراق والانجازات الإيرانية المزعومة في المسار النووي. لقد تسبب التقدم في الآونة الأخيرة بين إيران ودول P5 + 1 في المفاوضات بشأن اتفاق مؤقت لأزمة الملف النووي الإيراني في ٢٤ نوفمبر ٢٠١٣، وكذلك التقارب الواضح بين الرئيس أوباما والزعيم روحاني- في شعور السعوديين بانعدام الأمن.

على هذه الخلفية، ترى الرياض في دعم المعارضة المناهضة للأسد لتغيير النظام في سوريا أدوات حاسمة لإضعاف النفوذ الإيراني في المنطقة، الأمر الذي سيمكن من فصل طهران عن الحليف العربي الرئيس، ووقف خطوط الإمداد الإيراني لحزب الله في لبنان. أما الإيرانيون بدورهم فلديهم نظرة مماثلة حيث إنهم يرغبون في الحفاظ على نفوذهم الإقليمي، مما يؤدي بهم إلى بذل الجهد لإبقاء بشار الأسد ونظامه. واليوم تدور في سوريا حربٌ باردة. ويخشى السعوديون أن يتمكن حلفاء إيران من النصر والبقاء في دمشق، مما سينتج عنه استفحال إيران وحلفائها في المنطقة؛ بخاصة سوريا وحزب الله. ويدفع عدم الاستقرار في المنطقة إلى جانب طموحات إيران النووية السعوديين نحو سياسة أكثر عدوانية، تستخدم فيها الطائفية لتحفيز العرب السنة ضد "الهلال الشيعي" الذي تقوده إيران. على حد تعبير **ديفيد جردينر** في فايننشال تايمز "اللعبة الكبيرة ضد إيران. في قلب الصراع بين الشيعة والسنة".

على الرغم من أن التوتر بين السنة والشيعة كان موجودًا من قبل بين هذين البلدين وساهم في العداء والكراهية من جانب كل طرف ضد الآخر، لا يستطيع المرء فهم مستوى المشاركة والتزامهم الحالي فى سوريا دون أن يعرف أن لديها أهمية استراتيجية لكلا الجانبين. بعبارة أخرى، بدون الجغرافيا السياسية والطائفية وحدها لا يمكن بشكل كاف تفسير سياسة إيران والمملكة العربية السعودية تجاه سوريا.

علاوة على ذلك، إذا طال أمد الصراع ستقل قدرة السنة والشيعة على استيعاب الواقع الكامل على الأرض. ويتجاوز الانقسام المتزايد للمواجهات على الأرض في داخل سوريا ما وراء البعد العرقي. ويعكس هذا الانقسام ويعزز بالتوازي التغييرات في الديناميكية الجيواستراتيجية في الشرق الأوسط، ويساهم في إعادة رسم التحالفات وتوازن القوى الإقليمي.

وفي الوقت الحالي تعمل في المنطقة ما لا يقل عن ثلاث كتل رئيسة تشارك في الصراع الدائر في سوريا. ويتم تحديد خطوط الصدع بين هذه الكتل وفق المصالح الجيوسياسية أكثر من الطائفية. وتتكون الكتلة الأولى المعروفة باسم "**محور المقاومة**" من إيران وسوريا وحزب الله. بعد أن فقدت دعم حماس السنية منذ أكثر من عام، وهذا المحور الشيعي يبدو عرقيًا، ولكن العلويين في سوريا ليسوا شيعة بالمعنى الديني. ولكنهم فقط حظوا باعتراف سياسي على أنهم شيعة في سياق الحرب الأهلية في لبنان وصعود آية الله الخومينى في ايران في الثمانينيات. ولم ينجح هذا الرابط الفضفاض بين طهران ودمشق في حشد الشارع الإيراني لدعم سياسة حكومته فيما يتعلق بسوريا. فلا يدعم معظم الإيرانيين حرب الأسد و٣٧ في المئة فقط يدعم المساعدات العسكرية التي تقدمها حكومتهم لنظام الأسد.

بغض النظر عن محور المقاومة، أثار الصراع في سوريا أيضًا الصحوة السنية التي بدأت في تونس في أواخر ٢٠١٠. وفي الواقع، ظهر معسكران سنيان مختلفان في المنطقة: تحالف "**الثورة الداعم للإخوان المسلمين**" ومعسكر يرفع شعار "**الوضع الراهن المعارض للإخوان المسلمين**". تحالف الثورة الذي ظهر مدعومًا في الأشهر الأولى من الصحوة العربية، وضم في البداية مصر برئاسة مرسي وتركيا برئاسة إردوغان وقطر برئاسة الأمير السابق حمد بن خليفة وحماس في غزة.

حاليًا يعاني هذا المعسكر عدم الاستقرار بعد سقوط مرسي والإخوان المسلمين في مصر، والتأثير السلبي لذلك على مصير حماس. ويمكن أيضًا أن يحد من نشاط السياسة الخارجية القطرية بعد استقالة الأمير البالغ من العمر ٦٢ عامًا المريض والذي تخلَّى عن الحكم لصالح ابنه ولي العهد تميم البالغ من العمر ٣٣ عامًا. وعلى الرغم من أنه من السابق لأوانه تحديد سياسة الأمير الجديد تميم، إلا أن هناك بوادر بأنه سيركز على تنمية الداخل أكثر من تعزيز الدعم الإقليمي للإسلاميين. واتضح أن سياسة رئيس الوزراء التركي إردوغان الخارجية المؤيده للإسلاميين تثير خلافًا كبيرًا في بلاده فضلًا عن مظاهر الاستبداد عنده. بعد أشهر من غض الطرف عن حركة المقاتلين الأجانب والجهاديين الذين دخلوا شمال سوريا من تركيا، بدأ وجود جماعات أنصار تنظيم القاعدة في سوريا يتزايد ويثير القلق حول مستقبل الأمن على الحدود مع تركيا.

يركز معسكر الوضع الراهن المعارض للإخوان المسلمين أيضًا على الحفاظ على الوضع الراهن في الأسر المالكة، وفى المقابل دعم تغيير

النظام الذي من شأنه إبعاد جماعة الإخوان المسلمين عن الحكم في أماكن أخرى مثل مصر. واللاعبون الرئيسون في هذا المعسكر هم الأسر المالكة بقيادة السعودية جنبًا إلى جنب مع دولة الإمارات العربية المتحدة والكويت والأردن، وكذلك الحكومة المصرية الحالية وحتى السلطة الفلسطينية على الرغم من أنها هامشية في الصراع السوري لكنها تحسب ضمن هذا المعسكر.

يهتم كلا معسكريْ السنة- ذلك الذي ينادي بالثورات وذلك الذي يفضل الوضع الراهن- بإبعاد الأسد عن السلطة. إضافة إلى ذلك فإنهما يوفران التمويل والدعم لقطاعات مختلفة من المعارضة، ويشجعان بهذا الانقسام بين صفوفها. وتدعم المملكة العربية السعودية- الداعم الخارجي الذي يقود المعارضة- الائتلاف الوطني والجيش السوري الحر من جهة، وفي الوقت نفسه أيضًا تدعم الفصائل السلفية المعادية لها. وأفضل طريقة لتفسير هذا هو أن المصلحة السعودية الاستراتيجية لإسقاط الأسد تطغى على كل شيء وتقود السعوديين لدعم المقاتلين أينما كانوا ما دامت تلك التنظيمات لا تنتمي لتنظيم القاعدة ولجماعة الإخوان المسلمين.

يزداد الانقسام في المعارضة عقب صعود معسكر آخر رابع يمثل المقاتلين والتنظيمات السورية من الجهاد والتي تدعم مؤقتًا تنظيم القاعدة. وتساهم هذه التنظيمات فى خطوط الصدع أكثر في صفوف الثوار كما تقسم المعارضة. وتوضح هذه اللمحة الخاطفة على مختلف الأطراف الفاعلة في الشرق الأوسط التي تشارك في الحرب الأهلية في سوريا القيود الناجمة عن وصف واقع الحرب الأهلية في سوريا، وعلى محور ثنائي القطب من السنة والشيعة فقط. وتعد الجغرافيا السياسية الإقليمية هي أفضل طريقة لتفسير ديناميكية من شأنها أن تظهر على أرض الواقع في ٢٠١٤.

سوريا اليوم هي أكثر منطقة للصراع الطائفي. إنها حرب وكالة إقليمية لمندوبين إقليميين، إنها حربٌ معقدة ومتعددة التيارات، تعتقد الكتل الكبرى فيها- بخاصة المملكة العربية السعودية وإيران- أن النصر في ساحة المعارك يعزز قوتها في المنطقة ويضعف خصومها. والقيادة الإقليمية على استعداد للقتال حتى آخر قطرة من الدم السوري، وعلى استعداد للتضحية بحلفائها (مثل حزب الله) من أجل تحقيق هذا الهدف.

ليس فقط العرقية بل: العوامل الخارجية الجيوسياسية وانقسام القوات في سوريا والمنطقة بأسرها

هناك آثار عميقة لتكامل العرقيات والجغرافيا السياسية وانقسام قوات على المدى الطويل سواء على سوريا أو المنطقة كلها. ففي المنطقة صارت الحرب الأهلية أكثر حدة من أي وقت مضى. وتحدد شكل المواجهة في عدة صراعات متوازية: المواجهة رئيسة بين النظام والمعارضة وحرب إقليمية بالوكلاء بقيادة إيران والمملكة العربية السعودية والصراع بين قوى المتمردين على قيادة المعارضة والحركة الكردية نحو الحكم الذاتي. ويؤثر الانقسام أيضًا على نهاية القتال وعلى فرص نقل السلطة بنجاح وذلك لأربعة أسباب:

أولًا- عدم وجود جبهة موحدة ومتماسكة هو أكبر عقبة أمام المعارضة في محاولة تغيير ميزان القوى على الأرض. فيؤثر الانقسام على المعارضين للأسد أيضًا على المستوى السياسي لأنه يخلق خصومات مستمرة تضعف الموقف السياسي للمعارضة.

ثانيًا- المعارضة منقسمة وليس لديها ما يكفي من القوة للتفاوض على اتفاق سياسي وتنفيذه فعليًا.

ثالثًا- في هذه الحلقة المفرغة يؤدي صعود التنظيمات الجهادية المتطرفة بدوره إلى تنكر المؤيدين الدوليين، ويكون دعمهم ضروريًا جدًا للمعارضة، وفي الواقع يعزز من قاعدة الدعم للنظام.

رابعًا- الانقسام الداخلي وازدهار الميليشيات المتطرفة التي تتكون من عدد متزايد من المقاتلين الأجانب يؤدي إلى زيادة صعوبة التخطيط للمستقبل لمرحلة "ما بعد انتهاء الصراع" والوصول إلى نقل السلطة والمصالحة. وللطائفية تأثيرٌ قاتل مماثل على إنهاء الصراعات وحلها، وخاصة في ضوء حقيقة أن التماسك بين المصالح الجيوسياسية والمحلية يؤكد فقط مخاطر الصراع بالنسبة للأسد وأنصاره وبالنسبة لتنظيمات المعارضة على حد سواء.

طالما أن أكبر الجماعات العرقية في سوريا تنظر إلى الصراع على أنه "لعبة محصلتها صفر" ووجوديٌ، لا عجب أن تتزايد الأعمال الوحشية والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية. وتحولت الحرب ضد النظام إلى حرب بين الطوائف المختلفة، واستشرافًا للمستقبل فإن استعادة النسيج الاجتماعي المُدمر في سوريا في المستقبل يعتبر مهمة صعبة للغاية. كما أن الكلفة الإقليمية أيضًا باهظٌ كما في العراق حيث اعتبر مسلحون سنة مرتبطين بتنظيم القاعدة ما يحدث دافعًا وفاقموا من الانقسامات العرقية الخطيرة في البلاد. كما اهتز الاستقرار في لبنان بسبب الحرب في سوريا، والآن تواجه لبنان الشلل السياسي وفقدان الدور وتوتر العلاقات بين الطوائف وتزايد الاضطرابات بين الطائفتين السنية والشيعية والصحوة السلفية والضغوط بسبب تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين.

على المستوى الجيوسياسي مهدت خطوط الصدع بين معسكر المعارضين للأسد ومعسكر أنصاره الطريق لتوازن إقليمي متوتر بشكل خاص مع عواقب وخيمة على العلاقات بين السنة والشيعة. كما ينظر إلى إيران على أنها معادية وتهدد المنطقة، هكذا يتوطد التحالف السني الإقليمي لوقفها.

يمكن القول إن "انتصار" الأسد قد يخلق فرصة لوحدة سنية، ولكن لا يمكن أن نرى المأزق الحالي في سوريا انتصارًا للأسد أو فرصة لتوحد سني على الأرض أو في المنطقة.

وعلى المستوى الإقليمي، يصبح العرق في سوريا عاملًا مساعدًا في تطرف رجال الدين والدعاة بالتلفزيون مثل يوسف القرضاوي في قطر، فيشعلون نار الطائفية بتشجيعهم السنة في جميع أنحاء العالم على خوض حرب جهاد ضد نظام الأسد. وبعد خطاب حسن نصر الله فى ٢٥ مايو ٢٠١٣ الذي أعلن فيه أن قوات حزب الله تقاتل في سوريا وسوف تستمر في القتال، بدأ القرضاوي يردد دعوات الجهاد ضد حزب الله. وقام القرضاوي بشيطنة حزب الله ورافق ذلك- من بين أمور أخرى- عداءٌ دينيٌ مختلطٌ بشعور الضحية المشركين الشيعة. أما في لبنان، فقد ساهم هذا النوع من الخطاب فى صعود تنظيمات السلفيين المتطرفين وكراهيتهم لحزب الله وقادت لعديد من الهجمات ضد التنظيم الشيعي، وبلغت ذروتها في هجوم انتحاري كبير في نوفمبر ٢٠١٣ على السفارة الإيرانية ببيروت. وفي الوقت نفسه أشعل الزعماء الشيعة مثل نصر الله- جنبًا إلى جنب مع النظام الإيراني والأسد- نار التطرف حيث استخدموا تعبيرات التهديد الوجودية نفسها التي يستخدمها الإرهابيون التكفيريون السنة.

الدرس العام هو أنه في حين يمكنك تأجيج الطائفية في المنطقة في سياق لعبة جيوسياسية أوسع، لكن بمجرد أن يخرج المارد من القمقم فإنه من الصعب جدًا السيطرة على ديناميكية الطائفية وعدم الاستقرار والتطرف الذي يرافقها. ويساعد المارد الذي يخرج من القمقم على فهم القلق المتزايد في جميع أنحاء المنطقة وخارجها وازدياد التوترات العرقية والتطرف المرتبط بذلك.

وهناك من يرى أنَّ التصدع الطائفي المتنامي نعمة لإسرائيل، ويعتقدون أن المأزق المستمر في سوريا هو أقل الخيارات سوءًا. ووفقًا لهذا النهج، طالما استمرت الحرب الأهلية- سواء الجهاد السني أو حزب الله يستنزفان بعضهما البعض- فإن مخاطر الحرب تهدد مصالح إيران. وبالإضافة إلى هذه العيوب لأعداء إسرائيل والحرب الباردة في المنطقة يمكن أيضًا أن تمهد الطريق لعلاقات أفضل مع المملكة العربية السعودية ودول الخليج، وخاصة إذا كان هناك انفراجة في النزاع مع الفلسطينيين. ولكن يبدو أن للديناميكية المتنامية على الأرض معنى مختلفًا: أولًا وقبل كل شيء عدم استقرار إقليمي واستقطاب ينذران بوقوع مشاكل للغرب بما في ذلك إسرائيل لأنها تزيد من التطرف، وتجعل العرقية السنة أكثر تطرفًا وتوفر أرضية خصبة لازدهار تنظمات مثل القاعدة وخصوصًا عندما يتجمع الآلاف من الجهاديين في سوريا بنفس الطريقة التي انجذبوا بها للجهاد ضد السوفيت في أفغانستان في الماضي.

وبما أن الحرب الأهلية في سوريا ستطول مما سيجعل الثوار السنة يميلون للتطرف. ففي هذه الحالة إذا ما سقط الأسد في نهاية المطاف، فإنه

سوف يترك وراءه دولة حاقدة وأكثر فوضوية مع عنصر جهادي قوي على الحدود الشمالية لإسرائيل ومخاطر خلق "**سيناريو سيناء**" آخر، توفرت له تنظيمات مسلحة غير رسمية متطرفة تستخدم سوريا كقاعدة لشن هجمات ضد إسرائيل. في الوقت نفسه الطائفية المتزايدة تقوض الاستقرار الشامل في المنطقة وتؤثر أيضًا على بعض الدول مثل الأردن- والتي بقاؤها أمر ضروري للوضع الإقليمي لإسرائيل. على هذه الخلفية فإن إيجاد حل للصراع من خلال تسوية عن طريق التفاوض يتبع ذلك إنشاء حكومة مشتركة قد تكون الأداة الأكثر فعالية لوقف مزيد من التدهور في المنطقة وعدم الاستقرار والتطرف والطائفية. من هذا المنظور، فإن حجة "دعهم يحاربون بعضهم البعض" قد تكون قصيرة النظر من الناحية الاستراتيجية وغير أخلاقية في نظر المجتمع الدولي.

تدمير الأسلحة الكيميائية فى سوريا

الدروس والرؤى وتداعياتها على إسرائيل

دافيد فريدمان[1]

الأسلحة الكيميائية في الحرب الأهلية في سوريا

لسنوات عديدة قبل اندلاع الحرب الأهلية شيدت سوريا مجموعة من الأسلحة الكيميائية واسعة النطاق، واعتبرت ذلك توازنًا استراتيجيًّا أمام قدرات إسرائيل. وقد شملت تلك الأسلحة الكيميائية موادًا تصيب بفقدان السمع وموادًا متقدمة وشديدة السُمية من بينها- غاز الأعصاب- فضلًا عن مجموعة متنوعة من وسائل إطلاق متنوعة ومناسبة لمختلف الحروب، بما في ذلك صواريخ وقذائف قادرة على ضرب كل الأراضي الإسرائيلية.

منذ ٢٠١١ والحرب الأهلية في سوريا تقدم عددًا هائلًا من الضحايا غالبيتهم مدنيون بما في ذلك كبار السن والنساء والأطفال. وعلى الرغم من هذه النتائج، فلم تَمِل الولايات المتحدة والدول الأوروبية إلى التدخل في سوريا. ولكن في مرحلة معينة من القتال عندما حقق الثوار نجاحات كبيرة وبدا أن موقف الأسد كان يزداد ضعفًا- كما توقع العديد بقرب سقوطه- بدأوا يسمعون مخاوف من أن الوضع الذى آل إليه قد يجعل الأسد يستخدم الأسلحة الكيميائية التي في حوزته. وأثارت عدة جهات سيناريوهات محتملة بشأن استخدام هذه المجموعة أو تفعيلها- فتقوم قوات الأسد باستخدامها

(١) باحث في معهد دراسات الأمن القومى ٢٠١٤.

ضد الثوار ونقل مكونات الأسلحة إلى تنظيمات شبه سياسية مثل حزب الله وإطلاقها على اسرائيل كخطوة يائسة كما في بداية ٢٠١٣ ذكرت في عدة حالات أن سوريا تنقل أسلحة كيميائية بين القواعد، وتم الحديث عن استعدادات تشغيلية في القواعد واستعداد رفع التجهيزات.

هذه الأحداث جعلت دولًا مختلفة وفي مقدمتها الولايات المتحدة وروسيا توجه تحذيرات حادة للرئيس السوري حتى لا يجرؤ على استخدام هذا السلاح. وعلاوة على ذلك فقد صرح الرئيس أوباما وغيره من كبار المسؤولين في حكومته أن استخدام هذه الأسلحة الكيميائية يشكل تجاوزًا "للخط الأحمر" الذى يتطلب ردود فعل من الولايات المتحدة. وعلى الرغم من تلك التحذيرات، ظهرت في ربيع عام ٢٠١٣ تقارير عن العديد من حالات الاستخدام الفعلي للأسلحة أو المواد الكيميائية عندما وقع حدثٌ مهم يوم ١٩ مارس في حلب قُتِلَ فيه- وفقًا للتقارير- ما يقرب من خمسة وعشرين مدنيًا وأصيب الكثيرون. وصرحت مصادر فرنسية وإسرائيلية وبريطانية بأن لديهم أدلة على أن قوات الأسد قد استخدمت غاز السارين. وكان الموقف الأميركي الرسمي أن هناك أدلة أولية فقط وتتطلب المزيد من الحقائق على الأرض للترجيح والتأكيد بوضوح ما إذا كان تم استخدام هذه الأسلحة. ولو أكدت الولايات المتحدة استخدام نظام الأسد السلاح الكميائي فإن ذلك سيضع إدارة أوباما في مأزق لأن عليها أن ترد لئلا يفقد الرئيس مصداقيته.

حدثت نقطة تحول في ٢١ أغسطس٢٠١٣. في ذلك الوقت بدأت تصل التقارير والشهادات وصور بشعة لجثث- بما في ذلك النساء وكبار السن والأطفال- دون أي آثار للعنف عليها. وأفاد الثوار أن هجومًا كبيرًا

وقع بأسلحة كيمائية أسفر عن أكثر من ١٥٠٠ قتيل والعديد من المصابين. وعرضت أيضًا صورًا لمصابين ظهرت عليهم الأعراض السريرية المميزة للتسمم بغاز الأعصاب. في هذا الوقت بدأت تنشر بيانات رسمية للولايات المتحدة عن وجود براهين دامغة عن أن قوات الأسد نفذت هجومًا كيماويًا "بغاز السارين". ووصل وفد خبراء الأمم المتحدة إلى منطقة الهجوم بعد أيام قليلة من وقوع الهجوم وأجروا تحقيقًا، وأعلنوا في التقرير الختامي بشكل لا لبس فيه أنهم وجدوا آثار استخدام السارين، وكذلك بقايا الصواريخ المستخدمة لنشر المواد.

وأدت نتائج هذا الهجوم بالرئيس أوباما إلى أن يعلن أن الولايات المتحدة ستهاجم سوريا لمعاقبة الأسد وردعه لكي لا يعيد استخدام الأسلحة الكيميائية. ولكن قبل أي هجوم أشار وزير الخارجية الأمريكي جون كيري في مؤتمر صحفي عقده في لندن يوم ٩ سبتمبر ٢٠١٣ إلى أن الحكومة السورية يمكنها منع الهجوم العقابي المخطط إذا ما وضعت ترسانة سلاحها الكيميائي أمام التفتيش الدولي. وحرك هذا التعليق عملية سياسية ذات مغزى كبير. وتبنت روسيا الفكرة على الفور تقريبًا حيث لم تكتف بهذا الاقتراح، لكنها وسعته إلى برنامج لتدمير الأسلحة الكيميائية في سوريا مما يؤدي أيضًا إلى انضمام سوريا إلى اتفاقية "حظر الأسلحة الكيميائية". ودعت سوريا إلى قبولها. وأعلنت سوريا بعد ذلك بفترة وجيزة أنها تقبل البرنامج. وردًا على ذلك أعلن الرئيس أوباما تأخير مخطط الهجوم. وجاء هذا الاتفاق- على ما يبدو- نتيجة تفاهم روسيا وسوريا الذي لولاه لكانت احتمالات هجوم الولايات المتحدة على سوريا ستكون عالية، وسيكون لمثل هذا الهجوم عواقب بعيدة المدى على سوريا والمنطقة بأسرها.

وعلى مستوى السياق الضيق للأسلحة الكيميائية يعد هذا انتصارًا كبيرًا بالنسبة للرئيس أوباما. لقد كان تهديده بالهجوم فعالًا جدًا وحقق أكثر من هدفه المعلن. فقد سعى أوباما لردع سوريا عن مواصلة استخدام الأسلحة الكيميائية، وبالتالي تعزيز قاعدة عدم استخدام الأسلحة الكيميائية. وبالفعل حقق عملية نزع السلاح الكيميائي في سوريا- وهذا من شأنه أن يعزز قاعدة عدم امتلاكها أسلحة كيميائية. ولكن أبعد من ذلك- على خلفية الحرب الأهلية في سوريا- المغزى الرئيس هو أن يتيح البدء في خطوات لتحييد مخاطر مستودع الأسلحة الكيميائية الهائل في سوريا، والتي من المتوقع أن تقع في أيدي من هم أقل مسؤولية من نظام الأسد.

عملية تدمير الأسلحة الكيميائية السورية

شروط الاتفاق

تم توقيع اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في١٩٩٢ وكانت الاتفاقية الأخيرة في سلسلة المعاهدات التي وقعت في مجال الأسلحة غير التقليدية، وقد سبقتها اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT) والاتفاقية المتعلقة بالأسلحة البيولوجية (BTWC) مثل المعاهدة البيولوجية وأيضًا اتفاقية الأسلحة الكيميائية وهي معاهدة تحظر استحداث وإنتاج وتصنيع وتخزين ونقل الأسلحة ويتم تطبيقها على جميع الدول الأعضاء دون استثناء. وهناك تناقضٌ صارخ بين المعاهدة البيولوجية التي ليست أكثر من وثيقة تفسيرية واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية التى تتضمن آلية المراقبة والتحقق، فضلًا عن قائمة مفصلة للمواد المحظور تطويرها وصيانتها واستعمالها. وألقى على منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مسؤولية تطبيق الاتفاق مع سوريا والتحقق

من تنفيذه. وعلى مر السنين، دمرت تحت إشراف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ما يقرب من ٥٨ ألف طن من المواد الكيميائية التي تشكل ما يقارب ٨٠ في المئة من ترسانات السلاح المعلن في العالم كله معظمه في الولايات المتحدة وروسيا. لكن القضية السورية تضع أمام المنظمة تحديًا معقدًا والأكثر صعوبة حتى الآن.

وضع اتفاق وزراء خارجية الولايات المتحدة وروسيا الذي اعتمدته الأمم المتحدة جدولًا زمنيًا ضيقًا للغاية وكجزء من عملية انضمام إلى الاتفاقية، كان مطلوبًا أن تقدم سوريا- لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سبتمبر٢٠١٣ البيانات الرسمية المطلوبة وفقًا لقواعد المنظمة بما في ذلك تفاصيل عن برامج الأسلحة الكيميائية والمواقع والكميات والأنواع وما شابه ذلك وكذلك الخطة العامة لتدميره. تقرر في المرحلة الأولى أن يقوم وفدٌ منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الذي سيصل إلى دمشق في أوائل أكتوبر بتحييد وتدمير الطاقة الإنتاجية حتى نهاية الشهر والخلط والتعبئة في ٢٣ موقعًا أعلن السوريون عن وجودهم. ووفقًا لتقرير الوفد فقد تعاون السوريون واستكمل البرنامج كما هو مخطط له. وبالإضافة إلى ذلك، كان المطلوب من السوريين أن يقدموا حتى ١٥ نوفمبر برنامج تدمير مفصل لكل ترسانة الأسلحة والمواد الأولية التي يمتلكونها. وفي ١٨ ديسمبر صدقت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على خطة إبادة مع جداول زمنية ومعالم واضحة. وتدعو الخطة إلى إبادة أكثر المواد الخطرة وكان من المفترض أن تبدأ حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٣ وأن يكتمل بحلول نهاية مارس ٢٠١٤، وتدمير الأسلحة الكيميائية الأقل سمية من المفترض أن ينفذ في نهاية يونيو ٢٠١٤- وبعد ذلك تُحرم سوريا من ترسانتها بالكامل ومن البنية التحتية لإنتاج مواد جديدة.

تنفيذ الاتفاق

تصعب الظروف السائدة في سوريا تنفيذ هذا الاتفاق الطموح في إطار جدول زمني مكثف. حيث يصعب القتال المتواصل بين قوات الأسد وجماعات الثوار المختلفة من مهمة المفتشين ويهدد سلامتهم أيضًا. وبالإضافة إلى ذلك فمن المعروف أنه قبل الحرب شمل النظام الكيميائى البيولوجي السوري العديد من المواقع والمكونات: مراكز البحوث ومواقع التصنيع ومواقع التخزين وبالطبع منظومات الأسلحة المختلفة. وكان قسمٌ كبيرٌ من هذه المواقع معروفًا للدول الغربية، ولكن خلال الحرب الدائرة في سوريا تم تحريك ونقل لهذه المنظومات، وليس هناك ما يضمن بأن جميع المواقع معروفة وموجودة. وعلاوة على ذلك، هناك خطر من تسرب المواد الكيميائية أو أنظمة أسلحة للمنظمات الإرهابية المتطرفة. وقال الأمين العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إنه على الرغم من التحدي الصعب والمعقد إلا أنه واثقٌ من أن المنظمة يمكنها القيام بهذه المهمة، ولكن ينبغي أن نأخذ في الاعتبار أن هذه هي المرة الأولى التي يطلب من المنظمة تنفيذ مثل هذه المهمة التقنية المعقدة في دولة تعيش في الواقع حالة حرب.

تفسر التحديات التقنية والأمنية واللوجستية الحاجة إلى تحديد المواقع على طول الطريق. في بداية العملية تم دراسة اثنين من مسارات العمل التكنوتشغيلية الممكنة. وكان واحدٌ منها يتمثل في نقل معظم مخزون الأسلحة الكيميائية إلى بلد ثالث مثل روسيا التي لديها خبرة كبيرة في التعامل مع الأسلحة الكيميائية وتدميرها، لكي يتم تدميرها هناك. جزء كبير من مخزون المواد الكيميائية للأسد تم تخزينه بطريقة "ثنائية المواد الأولية"؛ أي اثنين من

المركبات المختلفة، وفقط وقت خلطها تصبح موادًا قتالية. المواد الأصلية الأولية ليست سامة على مستوى عال، وبالتالي فنقلها سهل نسبيًا ولا يتطلب شروط سلامة خاصة، وتدميرها هو أقل خطورة. ومع ذلك لا يزال مطلوب الاهتمام بنظم أسلحة موحدة على الأراضي السورية، فقد سلح الأسد بعضًا من وسائل الإطلاق، وسيكون من الضروري تدمير مواقع التطوير والإنتاج والتخزين. الخيار الثاني مشابه لمبدأ خطة العمل التي نفذت في العراق بعد حرب الخليج الأولى التي قامت بها بعثات الأمم المتحدة. فبداية يتم تحديدها وتمييزها ووضع رقابة بشرية و/ أو كاميرات فى جميع المواقع ذات الصلة، وفى المرحلة الثانية- بناء خطة تدمير لمجموعة الأسلحة في أرجاء سوريا كلها.

وسرعان ما أصبح واضحًا أن البديلين غير قابلين للتنفيذ- الأول؛ لأنه لا توجد أي دولة تطوعت لتدمير الأسلحة والمواد الكيميائية داخل حدودها، والثاني، بسبب الظروف على الأرض. وبناء على ذلك قدَّمَ الأميركيون بديلًا ثالثًا مبتكرًا وخلاقًا يتمثل في أن المواد الكيميائية الخطرة يتم نقلها من أماكن مختلفة في سوريا إلى ميناء اللاذقية، ومن هناك يتم نقلها بسفن خاصة إلى عدة دول أخرى (الدنمارك والنرويج وروسيا والصين) إلى سفينة أمريكية تؤهل بطريقة خاصة بحيث يمكن استخدامها لتدمير المواد الخطرة في البحر. وبسبب المشاكل الفنية واحتياطات السلامة وظروف الطقس وعملية إزالة المواد الكيميائية "الأكثر خطورة" لم يبدأ حتى ١٣ ديسمبر في الممارسة العملية ووصلت أول شحنة إلى ميناء اللاذقية فقط في ٧ يناير ٢٠١٤، ولم يستطع متحدثو منظمة حظر الأسلحة الكيمائية تقييم التأخير المتوقع في إتمام العملية.

ويواجه أسلوب تنفيذ الاتفاق بالكامل عقبات؛ منها:

أولًا- تجدر الإشارة إلى أن البيان السوري الأصلي لم يتم تدقيقه وفحصه، وليس واضحًا هل تم منذ البداية إخفاء بعض المواقع. في المراحل الأولى من تنفيذ الاتفاق أعرب المراقبون عن الرضا والارتياح لدرجة التعاون الذي أظهره السلطات السورية، وأنه من غير المرجح أن يتراجع النظام عن التزاماته. ولكن على الرغم من جهود المفتشين- ويفترض أن ثمة إجراءات تمت من جانب وكالات الاستخبارات الغربية- إلا أنه ليس هناك يقينٌ بأن الحكومة السورية ستتعاون بشكل كامل وتام، ولن تحاول إخفاء أجزاء من أسلحتها الكيميائية من أجل الحفاظ على القدرة المتبقية. وفي الواقع فإنه في أواخر يناير ٢٠١٤ كانت هناك بعض التقارير ترى أن السوريين يرفضون تنفيذ الاتفاق وأدانت الولايات المتحدة سوريا بشدة لفشلها في تنفيذ ما هو منصوص عليه في الاتفاق.

ثانيًا- هناك مشاكل موضوعية ناشئة عن حقيقة أن تفكيك الأسلحة يتم في بلد تدور فيه حرب نشطة؛ حتى لو أن معظم المواقع تقع في المناطق التي يسيطر عليها النظام؛ فالمحاور التي ستتحرك فيها المواد ليست دائمًا مأمونة.

ومع ذلك، لا يوجد نقصٌ في الموارد المخصصة لهذا الجهد، وتوجد قائمة طويلة من الدول التي على استعداد للمساهمة في نجاحه. حتى ألمانيا التي تفضل عادة الابتعاد عن الأضواء في الصراعات الدولية، أعربت عن استعدادها للمشاركة في تدمير النفايات الكيميائية السامة على المستوى الصناعي. وعلاوة على ذلك، فإنه من غير المحتمل أن النظام السوري يريد التخلي عن المزايا السياسية التي يحظى بها، وحتى أن يخاطر بفقدان الحصانة وعودة خيار الهجوم الأمريكي الذي تأجل بعد اعتماد الاقتراح الروسي.

في ختام هذا الفصل دون النظر إلى التأخير في الجدول الزمني المخطط له فمن المرجح أن تستمر العملية نحو الهدف المعلن.

الرؤى وآثارها على المنطقة وإسرائيل

حتى قبل التنفيذ الكامل للاتفاق الذي سيحل الأزمة الكيميائية في سوريا أنتجت قائمة طويلة من الخاسرين والرابحين. الخاسر الرئيس هو بالتأكيد السكان المدنيون في سوريا الذين ظلوا معرضين للقتل بالوسائل التقليدية دون أمل في تدخل خارجي كبير لصالحهم. وبالمفهوم السياسي/ الدبلوماسي يشكل الاتفاق ضربة خطيرة للمعارضة السورية بخاصة العناصر المعتدلة/ الأكثر علمانية من بين صفوفها حيث كانوا يعقدون الآمال الكبيرة على الآثار المباشرة وغير المباشرة لهجوم الولايات المتحدة على النظام، وبعد توقيع الاتفاق فقدوا الأمل في مساندة قوة عظمى لهم في نضالهم. ولذلك من الممكن أيضًا ضم الأطراف الإقليمية خصوصًا الممالك والإمارات السنية في الخليج، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية ودعمهم للمعارضة ضد النظام والنفوذ الإيراني في الشرق الأوسط بشكل عام. وخلص هؤلاء من إدارة أوباما للأزمة- وأيضًا من الاتفاق المؤقت بشأن القضية النووية الذي تم توقيعه مع إيران في نوفمبر- بأنهم لا يستطيعون الاعتماد في صراعهم على المساعدات الأمريكية.

من ناحية أخرى، كان المستفيد الفوري الرئيس هو النظام السوري. فهو لم يتجنب فقط هجومًا أمريكيًا مباشرًا، لكنه حظي أيضًا بوثيقة تأمين للاستمرار في ذبح شعبه بجميع الوسائل الأخرى. ولكي ينفذ برنامج المراقبة على نحو فعال مطلوب التعاون من النظام، وتولدت الرغبة في تحقيق الاتفاق

نوعًا من المصلحة المشتركة في ترسيخ سيطرة قبضة النظام على الأقل في المناطق التي تتركز فيها المواقع الكيميائية وتأمين المحاور (بما في ذلك المحور المركزي دمشق- حمص) التي من خلالها ستنقل المواد الكيميائية. وعلاوة على ذلك، فإن وجود الاتصالات على الأقل أثناء تنفيذ الاتفاق منح النظام شرعية فعلية من وجهة نظر الولايات المتحدة وغيرها ممن دعوا من قبل إلى إبعاده.

بالإضافة إلى النظام فمن بين الفائزين روسيا التي ساهم نشاطها الدبلوماسي في دفعها وربما إلى عودتها إلى الصف الأول في الساحة السياسية الدولية وكذلك إيران التي في حالة وقوع الهجوم الأميركي سيكون عليها أن تختار بين التخلي عن حليفها الرئيس وبين المواجهة مع الولايات المتحدة حول مسألة لا تشكل ضرورة وجودية للنظام الإيراني. ولكن إذا تحقق الاتفاق بالفعل ربما- من المفارقات- الرابح الأكبر (على الأقل من حيث البعد الأمني الضيق) ستكون إسرائيل- اللاعب الوحيد الذي لم يشارك بشكل مباشر لا في الأزمة الكيميائية بشكل خاص، ولا في الحرب الأهلية بشكل عام.

التداعيات على التوازن العسكري / الاستراتيجي الإسرائيلي- السوري

يؤثر تدمير ترسانة المواد الكيميائية وحرمان سوريا من القدرة على إنتاج مركبات جديدة من الأسلحة الكيماوية أو ملء مختلف الرؤوس الحربية تأثيرًا كبيرًا على عنصر رئيس في القدرة العسكرية الاستراتيجية السورية أمام إسرائيل؛ خاصة في مجال الردع. وكان من المقبول الاعتقاد بأن للجيش الإسرائيلي أفضلية حاسمة على الجيش السوري في جميع المجالات.

وتعرف سوريا هذا أيضًا. والمخزون العسكري الاستراتيجي الوحيد الذي شكَّل تهديدًا كبيرًا على اسرائيل كان الأسلحة الكيميائية السورية. واعتبر السوريون أن هذا السلاح بمثابة رد معين أو ردع ضد الأسلحة النووية التي تمتلكها إسرائيل، وفي رأيهم يعتبر أيضًا جزءًا من النظام الحربى التكتيكي في القتال التقليدي، وبالتأكيد هو تهديد للجبهة الداخلية المدنية في إسرائيل.

ويفترض أن سوريا سيُنزع منها سلاحها الكيميائي تمامًا (وأن الأسد لن يخفي جزءًا من قدراته أو ينقلها إلى أيدي حزب الله) وهذا من شأنه أن يكون تغييرًا إيجابيًّا في توازن القوى العسكرية لصالح إسرائيل. في هذه الحالة، سيكون من الممكن الحد وتوفير بعض الموارد المخصصة لذلك اليوم. التهديد غير التقليدي الكيميائي والبيولوجي ضد إسرائيل موجود منذ الستينيات من جانب مصر. وانضمت سوريا إلى التهديدات في أواخر السبعينيات والتسعينيات. وكان التهديد الكيميائي الرئيس من جانب العراق التي كان يحكمها صدام حسين. ومع تراجع التهديد الكيميائي العراقي بعد حرب الخليج الأولى، جاء بشكل مكثف التهديد السوري- الصواريخ التي تحمل الرؤوس النووية والكيميائية تغطى كامل أراضي دولة إسرائيل. لقد كانت السياسة الإسرائيلية دائمًا توفير الحماية للسكان المدنيين. واستثمرت دولة إسرائيل موارد هائلة في تحصين السكان المدنيين ضد الآثاء السلبية: تطوير وإنتاج والتزويد (وبخاصة وسائل الوقاية الشخصية) وبناء غرف مغلقة والملاجئ التي تحميها في المباني العامة، فضلًا عن الاستعدادات للمستشفيات وإعداد مخزون للعلاج وتمارين على المستوى الوطني. وعلى ضوء الوضع الجديد على افتراض أن الأسلحة الكيميائية في سوريا سيتم

تدميرها تمامًا، وسوف يكون من الضروري النظر في إجراء تغييرات في النظرة إلى حماية السكان المدنيين، بما في ذلك انخفاض حاد لنظام الأقنعة الواقية من الغازات. وتريد إسرائيل بالتأكيد حماية عدد من المقار والمنشآت العسكرية الأخرى من أجل الحفاظ على القدرة على الرد- وبالتالي القدرة على الردع- واستخدام القدرة المتبقية والتي قد تبقى في أيدي سوريا أو أي بلد آخر. ومن المحتمل أن تكون هناك ضرورة أيضًا فى الحفاظ على مكونات بعينها للدفاع توفر استجابة عامة لمواجهة الإرهاب البيولوجي والكيميائي مثل الأدوية واستعدادات المستشفيات. ولكن من الممكن أن نزع جزء كبير من الأسلحة الكيميائية للنظام العسكري السوري سيلغي الحاجة للاستجابة الواسعة والمكلفة للتهديد من المواد الكيميائية كما هو قائم اليوم، ويتيح تحويل الموارد المخصصة له للاحتياجات الأكثر إلحاحًا- الأمنية أو المدنية.

الآثار المترتبة في مجال الحد من التسلح

يسود المجال غير التقليدي في الشرق الأوسط حالةٌ معقدةٌ. اعتُبرت إسرائيل في نظر جيرانها (والعالم كله) صاحبة قدرات نووية بشكل كبير، وربما أيضًا صاحبة قدرات في مجال الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. إسرائيل ليست عضوًا في معاهدة حظر الانتشار النووي واتفاقية الأسلحة البيولوجية، ووقعت على معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية. وحتى التوقيع على الاتفاق الذي حل (فى أوائل ٢٠١٤) الأزمة الكيميائية، لم تعترف سوريا مطلقًا بأنه كان لديها قدرات في المجال الكيميائي- البيولوجي، على الأكثر ألمحت إلى "تدابير خاصة" وطالبت بانضمام إسرائيل إلى معاهدة حظر الانتشار النووي كشرط مسبق لتوقيعها على اتفاقية الأسلحة البيولوجية

واتفاقية الأسلحة الكيميائية. وبعد انضمام سوريا غير المشروط إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وتعهداتها في هذا الإطار بتدمير الأسلحة وإشراف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بدأت تتردد مقولات من مصادر مختلفة مثل الأسد نفسه ووزير الخارجية الروسي لافروف وغيرهما أنه ينبغي على دولة إسرائيل الآن الانضمام إلى معاهدات الأسلحة غير التقليدية.

في أكتوبر٢٠١٣ قرر مجلس الوزراء السياسي الأمني (بدون تصويت) أن هناك مشكلة لدى إسرائيل تتعلق بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وعلى الرغم من ذلك يبدو أنه على خلفية العملية الدرامية في سوريا هناك موضع لمناقشة مستفيضة بشأن القضايا المتعلقة بسياسة الأسلحة الكيميائية وإعادة تقييمها مرة أخرى. وبالفعل سيكون هناك من يقول إن التصديق على المعاهدة سوف يقوم بتحييد أية ورقة مساومة يمكن في مقابلها الحصول على شيء. حجة أخرى هي أن التصديق على المعاهدة سينتج عنه فقط ضغوطٌ للموافقة و/ أو التصديق على المعاهدات الأخرى التي من شأنها أن تشكل منحدرًا زلقًا. كما يمكن الحكم من تاريخ التصديق- ولكن لم تصدق- على اتفاقية الأسلحة الكيميائية والتجربة لا تؤيد بالضرورة هذا التوقع. من المنطقى ربما أن نخمن أن الامتناع عن الانضمام إلى أي اتفاقية للحد من التسلح غير التقليدى يثير الشكوك في أن إسرائيل تعارض من حيث المبدأ ضبط التسلح وتمارس ضغوطًا.

إذا تحقق الاتفاق السوري سوف يسود واقع جديد لا يضر بالضرورة المصالح الأمنية، ويمكن أن يرسخ الادعاء بأن الموقف الإسرائيلي ناتجٌ عن ضرورات أمنية حقيقية، وعندما يتيح الواقع الأمني ذلك، فإن إسرائيل لن

تتردد في الانضمام إلى آليات التعاون الدولي. بعبارة أخرى، فإن التصديق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية قد يؤجل الضغوط في القضايا الأكثر حيوية وبالتالي تحسين الوضع السياسي لإسرائيل.

على أية حال، يبدو أنه في أعقاب تسوية الأزمة الكيميائية السورية سيقع عبء الإثبات على من هم في إسرائيل الذين يستمرون في التمسك برفض التصديق على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وقد تطورت الحرب الأهلية في سوريا بشكل غير متوقع تمامًا عندما وافقت سوريا على التخلي عن كنزها الاستراتيجي الرئيس. إن ما بعد تدمير الأسلحة الكيميائية يحمل فرصًا من التغييرات والتعديلات في السياسة الأمنية والاستراتيجية لإسرائيل. وينبغي أن تتضح تلك الفرص وتستغل بأكملها.

الصحوة الكردية وانعكاساتها على إسرائيل

جاليا ليند شطراوس وعوديد عيرن[1]

ملخص

يستعرض هذا المقال الصحوة بين الأكراد فى شمال العراق وشمال سوريا في السنوات الأخيرة: يبحث مدى نجاح الأكراد فى تحقيق الحكم الذاتي في هاتين الدولتين، وفرص الحفاظ على هذا الحكم الذاتي ومسألة ما إذا كانت تلك الكيانات سوف تصل إلى إعلان الاستقلال. وبينما الحكم الذاتي الكردي في شمال العراق موجود بالفعل لأكثر من عقدين من الزمن، فإن الكيان المستقل في سوريا جديدٌ ولم يحظَ حتى الآن- في الواقع- بأي اعتراف دولي.

يمكن القول إن إسرائيل حريصة على تعزيز علاقاتها مع الأقلية الكردية في هاتين الدولتين، وتحاول إقناع الولايات المتحدة أن تكون متعاطفة مع فكرة استقلال الأكراد. وستكون الدولة الكردية المستقلة التي ستقام في المنطقة- قريبًا بالتأكيد- صديقة لإسرائيل وبالتالي إذا ما أعلن هذا الكيان الاستقلال يجب على إسرائيل أن تكون أولى الدول التي تعترف بذلك.

كلمات البحث: الأكراد- العراق- سوريا- تركيا- إيران.

---

(١) جاليا ليند شطراوس: باحثة فى معهد دراسات الأمن القومى. عوديد عيرن: باحث فى معهد دراسات الأمن القومى ٢٠١٤.

يعد الأكراد البالغ عددهم ما يقرب من ٣٠ مليون نسمة أكبر جماعة عرقية في العالم والتي لا تتمتع بحق تقرير المصير. وعلى مدى سنوات قُمعت هذه الأقلية في البلدان التي انتشرت فيها (تركيا وإيران والعراق وسوريا) وتعاونت البلدان المختلفة فيما بينها في كثير من الأحيان لقمع هذه الأقلية. وفي الآونة الأخيرة شهدنا "**الربيع الكردي**" "وصحوة كبيرة بينهم- على الأقل في العراق وسوريا- ويمكن أن نلاحظ أن تأثير الحكومة المركزية على إدارة الأكراد صار محدودًا جدًا.

يجرى في تركيا اليوم حوارٌ بين ممثلي وكالة المخابرات التركية وبين زعيم حركة المقاومة السرية الكردية- حزب العمال الكردستاني- حتى لو لم يكلل بنجاح، فبالتأكيد قريبًا سيؤدى هذا الحوار بنسبة كبيرة إلى الحكم الذاتي الثقافي للأكراد في تركيا. أما في إيران فلا يزال وضع الأكراد صعبًا، ولكن في هذا البلد أيضا تعمل منظمة سرية تعتبر فرعًا لحزب العمال الكردستاني- حزب حياة الحرية في كردستان (PJAK) الذي يحارب من أجل الحكم الذاتي نيابة عن ثمانية مليون كردي في الدولة. وسوف يركز هذا المقال على التطورات في شمال العراق وشمال سوريا لأن هذه التطورات لها آثار مهمة على إسرائيل.

الأكراد في شمال العراق

من بين كل الكيانات الكردية يعد الكيان الكردي الموجود في شمال العراق حاليًا الأقوى والأكثر أهمية. تاريخيًا، الكيان الكردي في شمال العراق هو الذي قاد التطلعات القومية للأكراد. ويقدر عدد السكان الأكراد في العراق بما يقارب ٦ مليون نسمة. وترجع جذور إقامة حكومة إقليمية

كردية (KRG) (التي حصلت على اعتراف رسمي من الحكومة العراقية المؤقتة في ٢٠٠٥) إلى فترة حرب الخليج الأولى (١٩٩١) وذلك عندما ضغط الأتراك من أجل إنشاء منطقة حظر الطيران في شمال العراق لمنع تدفق اللاجئين الأكراد الفارين نحو الحدود بين البلدين. وعلى الرغم من معارضة تركيا في البداية لعملية تعزيز الحكومة الإقليمية الكردية- الأمر شكَّل مصدرًا للتوتر في العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة- ولكن منذ ٢٠٠٧ كان هناك تحولٌ في السياسة التركية، وبدأت في تطوير علاقة وثيقة مع الحكومة الإقليمية الكردية. هكذا على سبيل المثال العراق حاليًا تعد ثاني أكبر شريك تجاري لتركيا بعد ألمانيا، وتشير التقديرات إلى أن نصف هذه التجارة هي مع شمال العراق، فضلًا عن ذلك فإن ما يقارب ١٥٠٠ من ١٩٠٠ من الشركات الأجنبية العاملة في شمال العراق هي شركات تركية.

لدى الحكومة الإقليمية الكردية العديد من الخصائص المميزة للدولة بحكم الأمر الواقع. وهكذا، للانتقال من جزء واحد من العراق الذي تسيطر عليه حكومة إقليم كردستان ينبغي عبور معبر حدودي. ومنذ ٢٠٠٥ عقدت بانتظام ثلاث جولات من الانتخابات البرلمانية في حكومة إقليم كردستان. وفي ٢٠٠٦ أسست الحكومة الإقليمية الكردية "وزارة خارجية"، وافتتحت العديد من البلدان بما فيها إيران وتركيا ومصر قنصلية في أربيل عاصمة الإقليم. وتمتلك حكومة إقليم كردستان في شمال العراق ما يقارب ٢٠٠ ألف جندي، ولديها أيضًا الطائرات والدبابات منذ عهد صدام حسين كانت من غنائم عام ١٩٩١ و٢٠٠٣. وفي يناير٢٠١٤ تم الانتهاء من شراء ١٤ طائرة هليكوبتر أميركية.

على الرغم من تلك الخصائص السياسية، وفي حين أنَّ هناك مناقشات مستمرة في الساحة الداخلية الكردية، فالحكومة الإقليمية الكردية امتنعت حتى الآن عن إعلان الاستقلال خوفًا من إثارة الاستياء بين الدول المجاورة للعراق. وأبعد من ذلك، هناك أيضًا خلاف حول هوية العنصر الذي سيسيطر في نهاية المطاف في عدد من المناطق التي بها أيضًا أقليةٌ عربيةٌ كبيرة مثل كركوك (والموجود فيها أيضًا ٤٠٪ من احتياطيات النفط في العراق)، وهناك خوفٌ من أنه على المدى القصير يصعب على حكومة إقليم كردستان أن تحافظ على نفسها اقتصاديًا دون ترتيبات ملائمة مع بغداد. اليوم ما يقرب من ٩٤٪ من ميزانية حكومة إقليم كردستان تأتي من الحكومة المركزية في بغداد.

محور الخلاف الرئيس في الآونة الأخيرة بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة إقليم كردستان يتمثل في مسألة تصدير النفط مباشرة من شمال العراق إلى تركيا عبر خط الأنابيب الذي تم تدشينه في يناير ٢٠١٤. وهو مصدر للتوتر ليس فقط داخل العراق فحسب، بل أيضًا بين تركيا والعراق، كما هدد وزيرالنفط العراقي باتخاذ إجراءات قانونية ضد تركيا وذلك على خلفية التقارير التي وفقًا لها أنه في الاجتماع الذي عقد في نوفمبر ٢٠١٣ بين رئيس وزراء تركيا رجب طيب إردوغان ونشروان بارزاني رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان توصل الاثنان إلى سلسلة من اتفاقات سرية بشأن تصدير كميات كبيرة من النفط مباشرة إلى تركيا. وفي الجولة الخامسة من المحادثات بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة إقليم كردستان بشأن قضية التصدير المباشر عبر خط الأنابيب إلى تركيا التي عقدت في منتصف

فبراير ٢٠١٤، ظهر تقدم في المباحثات ولكن لم يتم التوصل إلى حل بعد. وفي الوقت نفسه فالنفط المتدفق إلى تركيا من شمال العراق مُخزن في حاويات في ميناء جيهان ولم يتم تصديره بعد. وينبغي أيضًا التأكيد على أن احتياجات تركيا المتزايدة من الطاقة وطموحها أن تصبح دولة معبر رئيسة لتصدير الطاقة (محور الطاقة) قد يثير التوترات في مثلث بغداد- أربيل- أنقرة ليس فقط فيما يتعلق بالنفط، ولكن أيضًا فيما يتعلق بالغاز الطبيعي.

قد يؤدي موضوع إنتاج موارد الطاقة في العراق حيث إن البلاد ستكون قادرة على زيادة الكميات المصدرة إلى تفاقم المشاكل المرتبطة بالانقسام الجغرافي والسياسي في هذا البلد. ومنحت الحكومة الإقليمية الكردية أكثر من خمسين امتياز للبحث عن النفط والغاز، وتثير هذه الخطوة مسألة لا تزال دون إجابة- من لديه الحق في منح الامتيازات وماذا سيكون مستقبل الأرباح من مبيعات النفط والغاز؟. وفى هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن العديد من شركات الطاقة الأجنبية لا زالت تخجل من توقيع اتفاقيات صفقات مستقلة مع حكومة إقليم كردستان خوفًا من إثارة سخط بغداد وتعرض صفقات الطاقة معها للخطر. ومن المسائل التي تطرح نفسها: لمن السلطة في المناطق "الرمادية" التي فيها هوية الحاكم ليست واضحة، أو ما مصير الحقول عابرة الحدود بين الحكم الذاتي الكردي وبقية العراق؟. في ضوء التوقعات- بدلًا من تلك القصوى- فإن العراق يمكن أن ينتج ٩٠ مليار متر مكعب تقريبًا من الغاز الطبيعي في عام ٢٠٣٥ (وهو ما يجعلها سادس أكبر منتج في العالم) وإن جزءًا من هذه الكمية سوف يأتي من حقول منطقة الحكم الذاتي الكردية- وهذه المسائل لها وزن اقتصادي خطير.

الأكراد في شمال سوريا

على مر السنين حظيت الأقلية الكردية في سوريا بأقل درجة من الاهتمام بالنسبة للجماعات الكردية في دول المنطقة (وهي أيضًا أقلية صغيرة مقارنة بحجم الأقليات الكردية الأخرى). يقدر عدد الأكراد السوريين الذين يشكلون ١٠٪ من سكان سوريا بـ ٢,٢ مليون شخص تقريبًا. وأدى سقوط طائرة مقاتلة تركية على يد السوريين في يونيو٢٠١٢ إلى مطالبة تركيا بابتعاد القوات العسكرية السورية عن الحدود بين البلدين. في ضوء ذلك وعلى خلفية الحرب الأهلية التي بدأت بسوريا في ٢٠١١ نشأ فراغ في هذه المنطقة فأسرع الأكراد لملء ذلك الفراغ.

يُعد أقوى عنصر بين الأكراد في شمال سوريا هو حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي الذي يعتبر فرعًا لحزب العمال الكردستاني. ونجح رئيس حكومة إقليم كردستان في شمال العراق مسعود برزانى عام ٢٠١١ فى الضغط من أجل إنشاء المجلس الوطني الكردي الذي عمل بالتعاون مع ممثلي المعارضة السورية، لكن أدَّى رفض المجلس الوطني السوري الاعتراف بتطلعات الأكراد في الحكم الذاتي- في الواقع- إلى التباعد بين تلك الهيئات. وكان إنجاز برزاني الرئيس في ٢٠١٢ التوصل إلى اتفاق تعاون بين حزب الاتحاد الديمقراطي والمجلس الوطني الكردي. ومع ذلك فإن هيمنة الحزب الاتحادي الديمقراطي تواصل التأثير بشكل حاسم على التطورات في شمال سوريا. ومنذ ٢٠١٣ نرى صراعات بين الجماعات المحسوبة على الجهاد العالمي- جبهة النصرة والأكراد السوريين. كما يدعي الأكراد أيضًا أن تركيا تساعد الجماعات الإسلامية التى تعمل ضدهم.

ومع ذلك تجرى تركيا محادثات أيضًا مع الحزب الاتحادي الديمقراطي، فالسياسة ليست ذات وجه واحد.

في يناير ٢٠١٤ على خلفية عدم دعوتهم لمؤتمر جنيف ٢ كعنصر مستقل، قرر الأكراد السوريون إعلان استقلالهم "روجابا" (غرب كردستان) وتدريجيًا أعلنوا عن المراكز الثلاثة للأكراد في شمال سوريا على أنها ثلاثة تجمعات مستقلة (القامشلي [جزيرة] وعفرين وكوباني) على الرغم من عدم وجود تواصلٌ جغرافي بينهم. وعارض مسعود بارزاني إعلان الحكم الذاتي للأكراد في سوريا لعدة أسباب:

أولًا: قاد هذا المسار حزب الاتحاد الديمقراطي وحاول برزاني حتى الآن تشجيع عناصر أخري بين الأكراد في سوريا.

ثانيًا: طور برزانى في السنوات الأخيرة العلاقات مع تركيا التي تخشى إنشاء الحكم الذاتي للأكراد السوريين الذي سيشجع نوايا انفصال الأكراد داخل تركيا نفسها. بالإضافة إلى ذلك هناك مزاعم بأن إقامة حكم ذاتي في سوريا قد يضعف موقف حكومة إقليم كردستان كمركز لجميع الكيانات الكردية، وسيضر بصفة بمكانة برزاني نفسه. وخلافًا لبرزانى وحزبه اختارت معظم الأحزاب الأخرى في برلمان حكومة إقليم كردستان في شمال العراق الاعتراف بالحكم الذاتي الكردي في سوريا، وهذا يمكن أن يؤدي إلى توتر داخل الائتلاف الذي يترأسه برزاني.

ووفقًا لرأى الباحثة عوفرا بانجو، يختلف الكيان الكردي في شمال سوريا عن الكيان الذي في شمال العراق من عدة نواحٍ:

أولًا: أنه قد تمتع بدعم من دول أجنبية وهيئات غير رسمية في عملية بناء الدولة بطريقة استفاد فيها الأكراد العراقيون من هذه المساعدات.

ثانيًا: لم يكن الأكراد العراقيون في حاجة إلى مواجهة المعارضة العراقية بالطريقة التي يقاتل بها الأكراد السوريون العناصر الإسلامية في سوريا.

ثالثًا: لا يتمتعون بالتضاريس الجبلية التي استغلها الأكراد العراقيون في أوقات الخطر. وعلاوة على ذلك ليس هناك تواصل جغرافي بين مراكز الأكراد الثلاثة في شمال سوريا.

في ٢٠١٣ فقدت- في الواقع- الحكومة المركزية في سوريا السيطرة على حقول النفط في البلاد التي تقع بالقرب من الحدود مع العراق، وكذلك نجح الأكراد السوريون في شرق مدينة حمص في السيطرة على حقول النفط الواقعة في المناطق الخاضعة لسيطرتهم. ويرجع ذلك إلى حقيقة أن شركة الإنتاج الحكومية السورية توقفت عن العمل، والأكراد يستخدمون طرق تكرير بدائية. والكميات التي نجح الأكراد في تكريرها هي كميات ضئيلة، لكنها تستخدم لتمويل استمرار القتال. وتجدر الإشارة إلى أن طرق التكرير البدائية التي يستخدمها حاليًا الأكراد ليست فقط ذات آثار سلبية على البيئة وعلى صحة السكان، بل أيضًا تؤدي إلى مزيد من الاستنزاف السريع لاحتياطيات النفط في المنطقة. وتم مد خط أنابيب من حقول النفط في المنطقة الكردية في شمال شرق سوريا إلى ميناء طرطوس، وخط أنابيب غاز من هذه المنطقه يربط شبكة إقليمية لخطوط أنابيب الغاز، ويصل خط منها إلى ميناء بانياس. ويمكن لهذه الأنابيب أن تخلق في المستقبل ترابطًا متبادلًا بين الحكومة المركزية في دمشق وبين كيان مستقل في الجزء الكردي،

وبالتالي فإن الأسئلة التي طرحت في سياق توزيع الموارد في العراق يمكن أيضًا أن تطفو على السطح في السياق السوري، وبالتأكيد من حيث توزيع الدخل على الرغم من أنها كميات صغيرة.

الآثار المترتبة على إسرائيل

كان أحد أهداف السياسة الإسرائيلية التي تبلورت في أواخر الخمسينيات كسر العزلة الإقليمية لإسرائيل، وتحددت مصلحة إسرائيل في إقامة علاقات مع الأقليات في المنطقة. وكجزء من هذه السياسة وأيضًا من أجل التمكين من تهريب ٥٠٠٠ تقريبًا من اليهود المتبقين في العراق منذ السبعينيات عن طريق شمال الدولة، ساعدت إسرائيل الأكراد العراقيين في التدريب ونقل الأسلحة والذخيرة وأسلحة مضادة للدبابات والصواريخ المضادة للطائرات. وقُدم جزءٌ كبيرٌ من هذه المساعدات عبر أراضي إيرانية وبعلم السلطات هناك. وعلى الرغم من أنه في أعقاب حرب الخليج الأولى، كان الحكم الذاتي المتزايد الذي استفاد منه الأكراد في شمال العراق نافذة للتعاون بينهم وبين إسرائيل في تسعينيات القرن الماضي، وشكلت العلاقات الجيدة مع تركيا عائقًا أمام تحسين العلاقات مع الأكراد. وفي أعقاب حرب الخليج الثانية عام ٢٠٠٣، وتعزيز الحكم الذاتي الكردي الذي كان حليفًا مخلصًا للقوات الأمريكية العاملة في العراق، قُيل إنه يوجد لتركيا وإسرائيل أهدافٌ متضاربةٌ بشأن الحكم الذاتي الكردي. وهكذا ففي حين أن تركيا تخشى استقلال الأكراد في العراق، كان الرأي السائد أن إسرائيل سترحب بهذا الاستقلال، وعندما سيتم تأسيس دولة كردية فسوف تساعدها في إطار جهودها لمواجهة إيران وباكستان. اليوم يدَّعِي البعض بأن رأى تركيا لم يعد يشكل عقبة أمام تطوير العلاقات:

أولا- لأن الأتراك أنفسهم قد غيروا موقفهم على الأقل فيما يتعلق بشمال العراق- كما ذكر- نظرًا لحاجة تركيا لتنويع مصادر إمدادات الطاقة إليها، وكذلك بعد تطلعات معينة أن قيادة حكومة إقليم كردستان ستكبح جماح الأكراد في تركيا وسوريا.

ثانيًا- العلاقة المتهالكة بين تركيا وإسرائيل لم تعد تبرر بأن تصغي إسرائيل لهذا الطلب التركي.

من ناحية السياسة الخارجية الإسرائيلية وربما أنه إذا أعلن الأكراد الاستقلال فإن الرد الإسرائيلي سيكون اعترافًا سريعًا بالدولة الجديدة. وهذا مشابه للسياسة الإسرائيلية فيما يتعلق بجنوب السودان، على عكس التردد بشأن الاعتراف بكوسوفو (إسرائيل لا تعترف حتى اليوم بها). الاعتراض المحتمل للاعتراف بدولة كردية مستقلة يمكن أن يكون بسبب التخوف من أن ذلك الأمر يساهم في تعزيز الاعتراف الدولي بدولة فلسطينية، ولكن تجدر الإشارة في هذا السياق أن الفاصل الزمني المتوقع من الاعتراف بالدولة الكردية سيكون ربما أكبر بكثير من الأضرار التي لحقت من الربط بقضية فلسطين.

في النهاية، يجب على المرء أن يتذكر أن الموقف الأميركي في الموضوع الكردي يؤثر أكثر بكثير من الموقف الإسرائيلي. وفي هذا الصدد سيكون من السهل أن تفتح إسرائيل خطًا مباشرًا مع الأميركيين بمجرد أن يتخذوا موقفًا واضحًا بشأن هذه المسألة. والمشكلة هي كما أن الولايات المتحدة مترددة جدًا بشأن دعم استقلال الأكراد في شمال العراق، بسبب أنها تريد تجنب الانطباع بأن الحرب التي قد بدأت في ٢٠٠٣ هي التى أدت

إلى تقسيم العراق. وهذا أيضًا مصدر التوتر الحالي بين الأكراد في العراق والولايات المتحدة (بسبب الضغوط التي تمارسها واشنطن على حكومة إقليم كردستان لكي لا تصدر النفط من شمال العراق مباشرة إلى تركيا طالما لم يتم التوصل إلى اتفاق مع الحكومة المركزية) ويشعرالأكراد أنه ينبغي التعامل مع استقلالهم على أنه مسألة طبيعية. وشكلت علاقات إسرائيل مع الأطراف غير العربية دائمًا نقطة محورية لمصلحة واشنطن وبؤرة اهتمامها. وطالما أن تطور العلاقات بين القدس وأربيل لا تثير ردة فعل أنقرة، فمن المرجح أن واشنطن لن توقف هذا الأمر. ويدير قادة مناطق الحكم المستقل بحكمة كبيرة نظامهم السياسي ولا يتعجلون طالما ليس هناك اتفاقٌ مسبق على الصعيد الدولي وخصوصًا من الولايات المتحدة.

يسهم تاريخ الدعم الإسرائيلي للأكراد- بخاصة في العراق- فضلًا عن روايات مماثلة للشعبين ووجود جالية من اليهود من كردستان التي لديها ما يقرب من ١٥٠ ألف شخص في وجود أساس للتعاطف والتقارب في العلاقات بين إسرائيل ودولة كردية في المستقبل. كما تسهم في ذلك أيضًا المواقف المؤيدة للغرب من الأكراد. فضلًا عن ذلك لا يكون من باب المبالغة في هذا الجانب- في الماضي كان هناك نقاش بين الأكراد حول هل يتم الاستعانة بإسرائيل- عندما ظن الكثيرون أن هذا من شأنه أن يعزز فقط صورة "الخونة" التي ألصقت بالأكراد في البلدان التي يقيمون فيها. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن نتذكر أنه فضلًا عن المساعدات التي قدمتها إسرائيل إلى الأكراد في العراق على مدى سنوات، ففي ذروة التحالف التركي الإسرائيلي ساعدت إسرائيل تركيا في صراعها ضد حزب العمال الكردستاني؛ حيث ينسب إلى إسرائيل الفضل فى المساعدة في القبض على زعيم التنظيم عبد الله

أوجلان- الأمر الذى ترك أثره لدى بعض الأكراد، وعلى الرغم من أنه قد حدث تغيير في السنوات الأخيرة لا يزال هناك عدم ثقة تقليدية من الأكراد تجاه الأجانب، ويوجد لديهم مَثَلٌ يقول: "لا يوجد أصدقاء باستثناء الجبال".

احتياطيات النفط والغاز الطبيعي الموجودة في شمال العراق وإمكانية تصديرها وخاصة إذا كانت الحكومة الإقليمية الكردية ستنجح في التوصل إلى تفاهم مع الحكومة المركزية وضمان المستقبل الاقتصادي للمنطقة، كلها أمور تجذب بالفعل الاستثمار الأجنبي. وعلى الرغم من أن العراق تصنف كدولة عدو، إلى أن اليوم يوجد بالفعل أنشطة لشركات إسرائيلية في مجالات الأمن والاتصالات في شمال العراق، وبسبب هيمنة الشركات التركية في شمال العراق تُثار مسألة إلى أي مدى السوق مفتوح للاعبين آخرين، ولكن من الواضح أن بعض الشركات الإسرائيلية تقوم بتصدير المنتجات التي ليس لها منافسون في السوق التركية. والحقيقة أن الدولة الكردية ستكون جارة لإيران، وإذا ما وجدت علاقات عدائية بين البلدين، فسيكون ذلك بمثابة قاعدة صلبة للتعاون الأمني مع إسرائيل. وسيكون لدى الجانب الكردي مصلحة في التعاون لردع الدول المجاورة التي ستضر باستقلال الأكراد الجديد. وسيكون لدى إسرائيل مصلحة في التعاون مع الدولة الكردية أيضًا لجمع المعلومات الاستخبارية وأيضًا استخدامها كقاعدة ممكنة للعمليات العسكرية. ومع ذلك تستخدم إسرائيل حاليًا علاقاتها الوثيقة مع أذربيجان لهذه الأغراض، وإنه من غير الواضح ما هى المزايا الأخرى الكبيرة للتعاون مع دولة كردية مستقلة. ويمكن مع ذلك أن يُقال إن هناك ميزة لوجود مجموعة متنوعة من الخيارات المفيدة بالنسبة لإسرائيل، وكذلك في حالة تدهور العلاقات مع أذربيجان في المستقبل، سوف يكون لها بديلٌ.

فيما يتعلق بشمال سوريا- باعتبار أن أحد السيناريوهات المحتملة لمستقبل سوريا هو تحولها لدولة فاشلة- يتوقع الكثيرون انقسامها إلى ثلاثة كيانات سياسية منفصلة (كردية وسنية وعلوية) من الواضح أن إسرائيل لديها مصلحة في محاولة التقرب من الأقلية الكردية. بخاصة في ضوء تعزيز نشاط الجهاد العالمى بسوريا والمخاطر التي يمكن أن تنشأ عن ذلك، من الواضح أن إسرائيل قد تفيد من التعاون المخابراتي والتكتيكي مع الأقلية الكردية. ويرجع ذلك إلى حقيقة أن الجهاد العالمي يوجه عملياته ضد الأكراد في سوريا ومن مصلحة إسرائيل والأكراد التعاون في هذا الصدد. ومع ذلك ينبغي أن نتذكر إلى حد ما- على غرار شمال العراق- أن هناك إمكانية أن تصبح المنطقة على نحو فعال منطقة نفوذ لتركيا. وهذا لا يشكل بالضرورة عائقًا أمام النشاط الإسرائيلي، لكنه يمكن أن يكون. وينبغي أن نتذكر أيضًا أن إيران بسبب مخاوف من توجهات بالانتفاضة من الأقلية الكردية الموجودة داخل حدودها وبسبب اعتبارات إقليمية، تحاول تطوير علاقاتها مع الأكراد العراقيين والسوريين. باختصار يعد تعزيز الكيانات الكردية في مصلحة إسرائيل، وبخاصة طالما أنها ستشكل عنصرًا مستقلًا في المنطقة وأيضًا وديًا بالأساس.ولقد أقام مسؤولون إسرائيليون لسنوات اتصال مع مسؤولين أكراد، وتم تعزيز هذه الاتصالات كلما ترسخ الحكم الذاتي الكردي في شمال العراق. في هذه المرحلة العلاقات بين إسرائيل (أو مسؤولين إسرائيليين) والحكومة الإقليمية الكردية ستبقى سرية، حيث إنه ليس لحكومة الإقليم أن تحتج أمام الجيران؛ أي الدول العربية وتركيا وإيران. ولكن تهتم إسرائيل والأكراد بإعداد البنية التحتية التي يمكن أن تساعد عندما تتيح الظروف السياسية في المنطقة إقامة علاقات علنية. اعتمادًا على ما

يجري في العراق وسوريا إذا استمر عدم الاستقرار، ينبغي على إسرائيل أن تحاول إقناع واشنطن إظهار تعاطف كبير مع فكرة استقلال الأكراد لأنهم عنصرٌ موالٍ للغرب وقد أثبت سابقًا ولاءه للأميركيين.

كما يمكن للأكراد الاستعانة بنفوذ إسرائيل لدى واشنطن لإحداث مرونة في الموقف الأمريكي تجاه جهود الأكراد نحو الاستقلال ولترسيخ صفة رسمية لاستقلالهم؛ أي الانتقال من الأمر الواقع إلى حكم القانون، ولكن لابد من الاعتراف بأنه سيكون عملية طويلة. يجب على إسرائيل أيضًا أن تجد الوسائل لتوضح لتركيا أن دعمها للأكراد ليس موجهًا ضدها، لكنها في حاجة إليه بالأساس ضد إيران. وبسبب الشكوك القائمة لدى تركيا فيما يتعلق بالعلاقات بين إسرائيل والأكراد، وخاصة في ضوء الأزمة بين تركيا وإسرائيل في السنوات الأخيرة، سيكون من الصعب تهدئة الأتراك فيما يتعلق بهذه المسألة، وبخاصة في حالة فشل عملية السلام مع الأكراد في تركيا. وينبغي أن نذكر أنه توجد اعتبارات في مقدمتها قضايا الطاقة التي هي السبب وراء مرونة الموقف التركي في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بالأكراد. وهذا يجعل من الصعب على تركيا تغيير سياستها تجاه حكومة إقليم كردستان، لذلك ليس هناك بالضرورة صراعٌ بين السياسة الإسرائيلية والتركية بشأن هذه المسألة. وبالإضافة إلى ذلك يمكن محاولة الحد من التوتر بين إسرائيل وتركيا حول قضية الأكراد في سوريا من خلال التعاون مع تركيا في تبادل المعلومات التي تقدم إلى الأكراد بشأن عناصر الجهاد العالمي. وذلك افتراضًا بأنه حتى لو أن تركيا تتجاهل في الوقت الحاضر انتقال العناصر الجهادية عبر أراضيها إلى سوريا، فعلى المدى الطويل ستغير سياستها وذلك لأن تلك العناصر تشكل أيضًا تهديدًا للاستقرار في تركيا.

نهاية الثورة السورية: سوريا بين الخلافة الإسلامية لأبي بكر البغدادي وحكم البعث لبشار الأسد

أيال زوسر[1]

بعد ثلاث سنوات ونصف من الحرب الأهلية لا يلوح في الأفق نهاية لها. نجاح بشار الأسد في البقاء في السلطة- جنبًا إلى جنب مع تأسيس خلافة إسلامية على يد تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (داعش)- يحافظ على التوازن الدموي ويحدد واقع التقسيم الفعلي لسوريا إلى دول فرعية- دولة داعش في شرق سوريا وغرب العراق وفي المقابل قلعة البعث بقيادة سلالة الأسد في وسط سوريا، وعلى الأطراف- جيوب مستقلة لجماعات من الثوار تصارع النظام وداعش معًا على حد سواء. وإذا ما استطاع الأسد هزيمة معارضيه أو إذا ما انتصر الثوار، فنتيجة المعركة هي أن سوريا لن تعود كما كانت- ذلك البلد الذي كان ينظر إليه قبل سنوات قليلة فقط كمثال ونموذج للدولة الثابتة ذات النظام القوي الذي بمنأى عن أي ضرر.

كلمات البحث: سوريا- بشار الأسد- داعش.

مقدمة

بعد ثلاث سنوات ونصف من الاحتجاج والثورة وفي نهاية المطاف حرب أهلية دامية، لا تلوح في الأفق نهاية للحرب في سوريا. وفي الوقت نفسه يدفع ثمنها سكان الدولة الذين يقتلون بالعشرات والمئات كل يوم.

(١) بروفيسور أيال زوسر أستاذ في كلية الآداب بجامعة تل أبيب ٢٠١٤.

وتخطى إجمالي عدد القتلى في الحرب فى صيف ٢٠١٤م ٢٠٠ ألف، ويجب أن نضيف إلى هذا الرقم من ٤ إلى ٦ مليون لاجئ آخرين تقريبًا ممن أُجبروا على الفرار من منازلهم بسبب القتال، وأكثر من مليونين منهم خارج حدود سوريا.

اختار الرئيس السوري بشار الأسد بدء السنة الرابعة للحرب بإطلاق حملته الانتخابية لولاية جديدة من سبع سنوات. وقد فاز في الانتخابات نفسها التي أجريت في ٣ يونيو ٢٠١٤ بنسبة تأييد ٨٨,٧٪ من مجموع الأصوات. وقد حصل بشار بذلك على مبرر للاحتفال. ومع ذلك لا يمكن للمرء أن يعتقد بأن هتافات النصر التي ترددت من دمشق لم يكن سببها بالضرورة إنجاز بشار في صندوق الاقتراع، بل سببها إنجازاته في ميادين القتال في سوريا. ولكن قبل ذلك بعام- في ربيع عام ٢٠١٣- كان قد بدا وضع بشار ميؤوسًا منه وبلا أمل. ولكن خلال العام الماضي زال الخطر عن كرسيه، وأكد بقاءه- على الأقل في قصره؛ قصر الشعب وفى المناطق المحيطة بالعاصمة دمشق وعلى طول الطريق المؤدية من هناك إلى الساحل السوري عبر حماة وحمص في وسط البلاد.

إن الفوضى السائدة والانقسام والتشرذم في صفوف الثوار والمتمردين، فضلًا عن اتجاه التطرف الديني الذي تميل إليه الجماعات الإسلامية الراديكالية التي تقود الثورة في سوريا كلها أمور في صالح النظام السوري. ناهيك عن حقيقة أنه يقف بجانب بشار حلفاء صارمون- إيران وحزب الله وروسيا أيضًا- جندوا كل ما لديهم من قوة لقلب الموازين في المعركة لصالحه. ومع ذلك لا تلوح في الأفق نهاية للحرب، وعلى الرغم من

إنجازات النظام في ساحة المعركة، إلا أنه من الصعب على بشار توفير حصن آمن لنفسه في قلب سوريا. وفي المقابل نجح الثوار من جانبهم في إظهار العزم والإخلاص لقضيتهم ولم يظهر تعب في صفوفهم. واستمروا في سفك دم النظام السوري، مما اضطره إلى الاعتماد أكثر فأكثر على قاعدة الدعم التي تتقلص وتقوم أساسًا على أعضاء الطائفة العلوية.

يضاف لكل ذلك في صيف عام ٢٠١٤ انطلاقة "تنظيم الدولة الإسلامية" (داعش) من صحراء سوريا والعراق، والإنجازات التي حققها في المعارك التي خاضها ضد الجيش العراقي والجيش السوري والجماعات المتمردة المتنافسة. ولقد غير صعود داعش ميزان القوى في سوريا؛ حيث إن التنظيم يخلق وللمرة الأولى منذ بدء الثورة السورية بديلًا عسكريًّا وسياسيًّا للنظام السوري مما يهدد بسحق ما تبقى من الدولة السورية.

ما زال النظام السوري ينزف ووضعه هش وغير مستقر. ومع ذلك، في الوقت الحاضر كرسي بشار الأسد آمن وبقاؤه على كرسي السلطة يمنح هؤلاء السوريين الذين ما زالوا يتمسكون بفكرة الدولة السورية الأمل في بقاء النظام السياسي السوري التي تستخدم في يوم ما بمثابة حجر الزاوية لإعادة تشكيل الدولة السورية مجددًا. وتشكل انتصارات "تنظيم الدولة الإسلامية" (داعش) أيضًا تهديدًا متجددًا للنظام السوري، ولكن في الوقت نفسه حولت بشار الأسد لخيار إجباري بالنسبة للسوريين وبالنسبة للمجتمع الدولي ومن يشعرون بالقلق من تفكك الدولة السورية تمامًا ومن نمو الخلافة الإسلامية من مدرسة تنظيم داعش وتطورها على أنقاض الدولة السورية.

وفي كلتا الحالتين، فإن نجاح بشار في البقاء في السلطة تزامنًا مع تأسيس الخلافة الإسلامية على أيدى داعش يحددان واقع التقسيم الفعلي لسوريا إلى دول فرعية- دولة داعش في شرق سوريا وغرب العراق- في مقابل قلعة البعث بقيادة سلالة الأسد في وسط سوريا حول محور درعا- دمشق- حماة- حمص وحلب، وبطبيعة الحال الساحل العلوي في أطراف حلب- تجمعات مستقلة من الجماعات المتمردة التي تصارع النظام وداعش معًا.

حربٌ بلا حسم

جلبت أول سنتين للحرب التي اندلعت فى مارس ٢٠١١ في سوريا مكاسب مهمة للثوار. وذلك على الرغم من نقاط ضعفهم الكامنة- أساسًا في الانقسام والتشرذم الذى ساد صفوفهم وحقيقة افتقاد خطواتهم التوجيه الصحيح- ناهيك عن افتقادهم لرؤية استراتيجية شاملة، وهم يتقدمون من قرية إلى بلدة ثم مدينة في محافظة الواحدة تلو الأخرى- في الطريق إلى هدفهم. وفي بداية عام ٢٠١٣ نجحوا في السيطرة على مناطق ريفية شرق العاصمة دمشق وغربها، وبذلك أغلقوا المدينة من جميع الجهات. وبدأوا في معركة للسيطرة على الطريق المؤدية الى المطار الدولي للمدينة، وتمكنوا من تعطيل نشاطه لعدة أيام. وفي الوقت نفسه عزز الثوار سيطرتهم على المناطق الريفية حول مدينتي حمص وحماة، مما يهدد بتقطيع أوصال سوريا وعزل شمال الدولة والمنطقة الساحلية عن العاصمة دمشق. ولكن الإنجاز الأهم الذي تحقق في مارس ٢٠١٣ عندما استولوا على مدينة الرقة- أول مدينة سقطت في أيديهم. والمدينة هي عاصمة محافظة الرقة وهي بوابة الدخول

إلى منطقة الجزيرة الموجود بها مصادر الطاقة- حقول النفط والغاز ومصادر المياه- وسد الأسد وبحيرة الأسد ومخازن الغلال في سوريا وتمثل جميعها مصدرًا رئيسًا للثروة.

يبدو أن سقوط مدينة الرقة فى أيدى الثوار في مارس ٢٠١٣ هو "سقوط الرمز" في قصر بشار. وكانت النتيجة تنازل عن تكتيكات الماضي حيث كان القتال على كل مكان وموقع في كل قرية وبلدة ومدينة ومحافظة في محاولة يائسة أثبتت عدم جدواها للحفاظ على فرض النظام سيطرته على جميع أنحاء البلاد. ومن خلال هذه التكتيكات تبنى النظام السوري في الواقع استراتيجية جديدة تقوم على العناصر التالية:

أولًا: الخروج في حرب إبادة ضد الثوار ومؤيديهم. أعلن النظام فعليًّا عن حرب إبادة ضد المعارضين- على حد تعبيره- تستهدف ليس فقط الجماعات المسلحة التي تقاتل ضده في ساحة المعركة، ولكن أيضًا السكان المدنيين في المناطق التي يسيطر عليها الثوار. ويبدو أن النظام وصل إلى استنتاج مفاده أنه سيجد صعوبة في حسم الثورة ضده دون "الاهتمام" بالسكان المدنيين الذين يوفرون المأوى والدعم للثوار ومن بينهم يتم تجنيد مقاتلين. وكانت الدلالة الفعلية "لاهتمام" كهذا وليس كما في الماضي؛ حيث اكتفى النظام بفرض التخويف والإرهاب بهدف إخضاع السكان لسلطته- ولكن هذه المرة كان "تطهير" مناطق كاملة من ساكنيها.

وفي سبيل حرب الإبادة هذه استخدم النظام كل أنواع الأسلحة التي بحوزته وفى مقدمتها الأسلحة الكيميائية وخصوصًا غاز السارين، وبعد أن ضبط بالجرم المشهود في نهاية ٢٠١٣ وأدانه المجتمع الدولى والولايات

المتحدة- استخدم المواد الكيميائية غير المحظورة وفق معاهدة عدم انتشار الأسلحة الكيميائية واستخدامها مثل قنابل الكلور والبنزين. في الوقت نفسه استخدم النظام بشكل مكثف صواريخ أرض أرض متطورة من طراز سكود أو 600 -M وغيرها- نصف ترسانة الصواريخ التي تملكها سوريا عشية الثورة- كما استخدم الطائرات والمروحيات المقاتلة والمدفعية. وإلى جانب ذلك فرض النظام على سكان المناطق الكبيرة- في بعض الأحيان كمقدمة لهجوم عسكري على تلك المناطق- إغلاقًا كاملًا وحصارًا. وقطع إمدادات المياه وتيار الكهرباء إليها ومنع مرور الأشخاص والبضائع بحرية، وكذلك منع توفير الغذاء أو المساعدات الطبية. وأدت هذه السياسة إلى اتهام بأن الحكومة السورية تبنت سياسة التجويع المنهجي لسكان البلاد.

ثانيًا: يعد تركيز الجهود في المحافظة على إحكام قبضة النظام على قلب سوريا أمرًا ضروريًا للسيطرة على البلاد بدلًا من تبديد قوته- كما في الماضي- في محاولة السيطرة على جميع أنحاء البلاد. والأمر يتركز في قلب العاصمة دمشق الممتد من دمشق شمالًا تجاه حلب وغربًا نحو الساحل السوري- حيث الطائفة العلوية وجنوبًا باتجاه درعا التي تسيطر على معبر من الأردن إلى سوريا. وهناك نقطة اتصال حيوية في وسط هذه المنطقة هي مدينة حمص التي تقع في وسط سوريا وتربط بين العاصمة دمشق وبين شمال الدولة ومنطقة الساحل. وكانت النتيجة العملية لهذه الاستراتيجية تنازل النظام- على الأقل مؤقتًا- عن السيطرة على معظم الأجزاء الأخرى من البلاد، وفي المقدمة مناطق الجزيرة والمناطق الكردية، فضلًا عن مناطق الريف شمال حلب وإدلب ولفترة من الوقت حتى عن مناطق الريف جنوب دمشق وضواحي درعا.

ثالثًا: اعتماد متزايد على مساعدة المتطوعين الأجانب، وبخاصة مقاتلي حزب الله، وكذلك متطوعين من داخل سوريا بخاصة من بين أبناء الطائفة العلوية حيث تم تجنيدهم في إطار ميليشيات جديدة أنشأها النظام؛ مثل "اللجان الشعبية" أو "جيش الدفاع الوطني" وكذلك "قوات الأمن والدعم الشعبية" التابعة للحرس الجمهوري بدلًا من الاعتماد على الجيش السوري النظامي كما كان في الماضي. وتتولد صعوبة الاعتماد على مقاتلي الجيش السوري النظامي من التعب والتآكل المستمر لوحدات الجيش التي وجدت نفسها في صراع مستمر لأكثر من ثلاث سنوات ضد الثوار، فضلًا عن حقيقة أن الجيش يستند أساسًا على المجندين تجنيد إلزاميًا من كل الطوائف، وهؤلاء ظهروا أيضًا منذ بداية المعركة وبالتأكيد أبناء الطائفة السنية من بينهم فاقدين للدوافع والرغبة في القتال.

لا يقل أهمية وصول الآلاف من المقاتلين المحترفين والمتحمسين أرسلهم حزب الله للقتال إلى جانب النظام في المعارك بسوريا. وقد بدأوا الوصول إلى سوريا في ربيع عام ٢٠١٣ لأول مرة في منطقة حمص وبلدة القصير وفيما بعد فى مناطق أخرى من البلاد. وكانت هذه الوحدات النخبة من حزب الله قد قاتلت إلى جانب الجيش السوري كوحدات مستقلة في كل شيء وقد تعمقت مشاركتها في المعارك بمرور الأسابيع والأشهر.

في هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن حزب الله أرسل قواته الى سوريا ليس فقط لمساعدة بشار الأسد، ولكن بالأساس مساعدة نفسه. ففي ظل الأحداث في سوريا وبخاصة بعد اندلاع الحرب بالقصير، طلب الثوار وحلفاؤهم من المعسكر السلفي الراديكالي داخل لبنان نقل الحرب من سوريا إلى الأراضي

اللبنانية. هكذا على سبيل المثال، تم إطلاق صواريخ عدة مرات تجاه منطقة الضاحية في جنوب بيروت، وبالإضافة إلى ذلك وقعت سلسلة من الهجمات الإرهابية التي تسببت في عشرات القتلى. وحدد حزب الله الشريط الحدودي السوري اللبناني بالذات كثغرة يمكن أن تكثف إذا لم تعالج بسرعة وبالتالي تلاقت المصالح بينه وبين النظام السوري فعملا معًا.

لم يكن إرسال المقاتلين- وفى سياقنا هذا المقاتلين الشيعة- إلى ساحات القتال في سوريا إلا بعدًا واحدًا من الدعم والمساعدة التي تلقاها النظام السوري من قبل حلفائه. فهؤلاء- وفي مقدمتهم إيران وروسيا- قد زادوا على مدار العام من دعمهم للنظام- الدعم السياسي في الساحات الدولية المختلفة وعلى رأسها مجلس الأمن الدولي للأمم المتحدة- ولكن بالأساس دعم اقتصادي وعسكري، أو حتى التزويد بالنفط والغلال وبالطبع الأسلحة والمعدات العسكرية بمليارات الدولارات.

يعتمد سير الحرب من قبل النظام السوري على خطة متعددة المراحل تركز أساسًا على تكثيف الجهود وتركيزها فى:

أولًا: وقبل كل شيء في مدينة حمص ومناطقها كحلقة مهمة تربط بين شمال سوريا والمنطقة الساحلية المأهولة بأغلبية علوية وبين العاصمة دمشق.

ثانيًا: في منطقة دمشق وخصوصًا في المناطق المحيطة بالمدينة من جميع الجهات.

ثالثًا: في الشريط الحدودي السوري اللبناني وسلسلة جبال القلمون.

هذه المناطق الثلاثة طهرها النظام من قوات الثوار وسيطر بالكامل عليها تقريبًا. تم اختيار مدينة القصير التي تقع على بعد ٣٥ كيلومترًا جنوب

غرب حمص و١٥ كيلومترا تقريبًا من الحدود السورية اللبنانية كنقطة انطلاق لهجمات القوات الموالية للنظام وحزب الله. وفي أوائل شهر مايو ٢٠١٣ استطاع هؤلاء السيطرة على البلدة وبعدها على المناطق المحيطة بحمص، وبعد ذلك بعام في أوائل يونيو٢٠١٤ على حمص نفسها التي انسحب منها الثوار في إطار اتفاق المصالحة المحلي.

إلى جانب اتفاقيات المصالحة زاد النظام من ضغطه على منطقة دمشق؛ بخاصة الأماكن الريفية المحيطة بالمدينة من الشرق والغرب. وكجزء من هذه المعركة استخدام النظام الأسلحة الكيميائية في ٢١ أغسطس ٢٠١٣ في منطقة الريف شرق دمشق التي قتل فيها نحو ١٤٠٠ شخص أكثرهم من النساء والأطفال. وأخيرًا في سلسلة جبال القلمون بدأ اعتداء النظام في نوفمبر عام ٢٠١٣ وحتى أبريل ٢٠١٤ وكان قادرًا على استعادة السيطرة على معظم التلال الجبلية تلك مع احتلال معلولة- بلدة مسيحية على بعد ٤٥ كيلومترا شمال دمشق التي استولى عليها الثوار قبل عام مضى. ومع ذلك لا تزال جماعات الثوار تمارس العمل فى سلسلة جبال القلمون واستمرت في مهاجمة قوات الجيش السوري ومقاتلي حزب الله وقامت بتوسيع دائرة القتال في عمق لبنان في منطقة بلدة عرسال حيث اشتبكت مع الجيش اللبناني.

على الرغم من نجاح النظام فى البقاء والقتال مرة أخرى، ما يزال بعيدًا عن حسم المعركة وهزيمة الثوار الذين يحاربونه. فهم ينجحون فى العودة للمفاجأة بقدرتهم على البقاء وأيضًا توجية ضربات مفاجئة ومؤلمة ضد النظام. وقد تمكنوا من إزاحة النظام من شرق سوريا، ومرة أخرى يمارسون نشاطهم في جبال قلمون وفى المناطق الريفية المحيطة بدمشق

لتعميق سيطرتهم على منطقة هضبة الجولان السوري حتى السياج الحدودي بين إسرائيل وسوريا، وكذلك الانتشار في عمق المنطقة الساحلية السورية تجاه العاصمة دمشق. وفي المقابل فشل النظام السوري في إخضاعهم وغير قادر على الاختراق وشق طريق إلى تلك القلعة في وسط سوريا (دمشق وحمص وحلب واللاذقية) التي رسخ فيها وضعه. ومن المهم أيضًا التأكيد على أن النظام يحارب من أجل شريحة من السكان ويموت من أجلها. وهي بالأساس أبناء الطائفة العلوية الذين يشكلون ١٢٪ تقريبًا من عامة السكان في البلاد وربما أقل.

عكست الأحداث في سوريا خلال العام الماضي اثنين من الخصائص الرئيسة للقتال في هذا البلد منذ بدء القتال: القوة والصمود النسبي الذي أظهره النظام الحاكم والدولة السورية، وكذلك أيضًا ضعف الثوار والانقسام والتشرذم السائد في صفوفهم واتجاه التطرف في مواقفهم. وأعلنت تقارير واردة من سوريا أنه في جميع مناطق البلاد تعمل مئات من الجماعات المسلحة على أساس محلي وتنضم إلى هيئات مظلة "مخصصة أنشئت لتوحيد الصفوف في الحرب ضد النظام أو تنسحب منها.

فقدان الوحدة وتطرف إسلامي

لا عجب أن الذي برز من بين معسكر الثوار كان في الواقع الجماعات الإسلامية بما في ذلك الجماعات المنتمية لتنظيم القاعدة. وتضم هذه خمسة عشر ألف مقاتل وغالبًا ما توصف بالجماعات المنظمة والمنضبطة، وبالتالي الأقوى بين قوات المتمردين؛ بخاصة داعش والدولة الإسلامية في سوريا والعراق بقيادة أبي بكر البغدادي وجبهة النصرة لأهل الشام بقيادة

محمد الجولاني التي انسحبت من تنظيم الدولة الإسلامية في أبريل ٢٠١٣. ونجحت "الدولة الإسلامية" في إيجاد موطئ قدم لها في شرق الدولة في المنطقة التي تمتد من منطقة الحدود مع العراق بواكا الرقة إلى ضواحي حلب. وفى مقابلها نجد نشاط جبهة النصرة في حلب وإدلب وفى الحدود الشمالية مع تركيا وكذلك في جنوب الدولة في منطقة درعا ومرتفعات الجولان.

أمام هذه الجماعات حاولت المملكة العربية السعودية وقطر وتركيا- بشكل فردي وأحيانًا معًا- توحيد الجماعات المرتبطة بها. وكانت آخر محاولة هي تأسيس "الجبهة الإسلامية" في نوفمبر ٢٠١٣ التي تتكون من سبع جماعات من الثوار وتضم خمسين ألف محارب. وعلى ما يبدو كانت القوة المحركة للجبهة هي جيش الإسلام بقيادة زهير علوش المقرب من السعودية. وخوفًا من الفيتو الأمريكي لم يتم ضم جبهة النصرة لهذه الجبهة ولكن سوريا ذكرت أن علوش على اتصال مستمر مع أعضاء جبهة النصرة. ونشرت الجبهة في نهاية نوفمبر تصريحًا عبَّر عن وجهة نظر إسلامية متطرفة تنص على أن: "الجبهة هي منظمة سياسية واجتماعية إسلامية تعمل على إسقاط نظام الأسد وإقامة دولة إسلامية. وتقوم مبادئ الجبهة على الإسلام وتعارض العلمانية الديمقراطية وفكرة الدولة المدنية لأنها تتعارض مع الدين والشريعة ولكن خلال عدة أشهر أصبح واضحًا أن محاولة توحيد هذه الجماعات الإسلامية قد فشلت واستمرت الجماعات تعمل بشكل منفرد ومنفصل. ومع ذلك فالذى دفع ثمن إنشاء الجبهة كان "الائتلاف الوطني" و"الجيش السوري الحر" المعترف بهما من قبل الدول الغربية حتى

ذلك الحين كممثلين للثورة السورية. وبعد فترة وجيزة من تأسيس الجبهة الإسلامية أعلن زهير علوش بأنها لا تعتبر نفسها جزءًا من التحالف الوطني، وفي وقت لاحق في ديسمبر ٢٠١٣ استولى رجاله على مقر الجيش السوري الحر ومخازن أسلحته بالقرب من الحدود مع تركيا في باب الهوى. وأدى انهيار "الجيش السوري الحر" إلى ظهور جماعات ثوار معتدلة جديدة مثل جبهة ثوار سوريا أو حركة حزم التي تحظى بتأييد غربي وتعمل أساسًا في شمال غرب البلاد في مناطق إدلب وحلب.

إلى جانب اتجاه التشرذم والانقسام وعدم القدرة على توحيد الصفوف واختيار قيادة سياسية وعسكرية متفق عليها، ظهر اتجاهٌ ضد مصلحة الثوار وهو اتجاه التطرف الذي كان واضحًا بشكل رئيس بين الجماعات الإسلامية بخاصة تلك المرتبطة بتنظيم القاعدة والتي لا ترتبط أجندتها مطلقًا بالدولة السورية ككيان سياسي ودولة، ولا بأبناء المجتمع السوري. وقاموا باضطهاد أبناء الأقليات مثل تهديدات بقتل القرويين الدروز في مرتفعات الجولان إذا لم يعتنقوا الإسلام. والتدمير المنهجي للمساجد ودور العبادة للشيعة والدروز والعلويين وكذلك المسيحيين. وأخيرًا حملات انتقام ضد الجنود أو المدنيين الذين ليسوا من أبناء الطائفة السنية والإعدام الجماعي للأسرى وغيرها.

انهيار مقاتلي الجيش العراقي المفاجيء في بداية يونيو ٢٠١٤ في شمال البلاد، وفيما بعد انهيار معاقل النظام السوري في شرق سوريا في شهري يوليو وأغسطس ٢٠١٤ أمام الدولة الإسلامية في العراق وسوريا التي تهدد بتأسيس منطقة إسلامية متطرفة من ضواحي بغداد من أطراف حلب،

وفي المقابل أعلن أبو بكر البغدادي أوائل يوليو ٢٠١٤ عن إنشاء الخلافة الإسلامية تحت قيادته في هذه المنطقة وفيما بعد- في بداية سبتمبر ٢٠١٤- إعلان أبو محمد الجولانى تأسيس إمارة إسلامية في الأراضي الواقعة تحت سيطرته- كل هذا منح الثوار دعمًا في قتالهم ضد بشار. وتكمن أهمية داعش في حقيقة أن هذا التنظيم كان الأول من بين تنظيمات الثوار المقاتلة ضد النظام السوري الذي تمكن من وضع نفسه كبديل عملي للنظام السوري.

نجحت داعش في تأسيس نفسها ككيان استطاع أن يكون بديلًا للحكومة ويقدم خدمات اقتصادية واجتماعية وقضائية حتى لو بدائية وأساسية، وبالإضافة إلى ذلك استطاع أيضًا أن يوحد تحت لوائه- حتى لو بالتهديدات واستخدام العنف- الكثير من الجماعات المسلحة العاملة في سوريا حتى ذلك الحين. وهكذا نجحت فيما فشلت فيه كل جماعات المعارضة التي أنشئت خلال السنوات التي مرت منذ اندلاع الثورة في سوريا. ومع ذلك لا بد من الاعتراف، أنه في الوقت نفسه أدى كل هذا إلى زيادة التوتر داخل صفوف الثوار وبين الفصائل المختلفة، والأهم من ذلك من شأنه أن يعطي شرعية لبشار الأسد أمام العالم.

بأي حال، كان ظهور داعش وفي الوقت نفسه تورط حزب الله المتزايد في القتال بسوريا وجهين لعملة واحدة، ويدلان على سمة جديدة للحرب في سوريا. حيث أصبحت الحرب رويدًا رويدًا حرب عصابات مسلحة. فمن جهة، العصابات المحاربة إلى جانب النظام (أي إلى جانب ما تبقى من الجيش السوري النظامي)- في الأساس عصابات من المتطوعين من بين أبناء طائفة العلويين التي جندهم للقتال من أجله- وبطبيعة الحال مقاتلي حزب

الله الأجانب الذين يحاربون إلى جانبه. وفي المقابل، فإن معسكر الثوار الذي يتألف من جماعات مسلحة، بعضها يعتمد على المتطوعين العرب والمسلمين المتدفقين إلى الدولة من جميع أنحاء العالم العربي والإسلامي.

وعلاوة على ذلك، فإن الثورة السورية- ثورة الجماهير السورية التي خرجت إلى الشوارع في المدن والقرى للمطالبة بتحقيق العدالة والحرية- أصبحت حربًا أهلية دامية، والأسوأ من ذلك "اختطفتها" جماعات إسلامية متطرفة لا تمت بصلة للدولة ولا للمجتمع في سوريا. وينتمي أولئك الذين يسعون إلى الخلافة الإسلامية لمدرسة أبي بكر البغدادي، كما ينتمي الذين يسعون للإمارة الإسلامية لمدرسة محمد الجولاني. ولذلك فقد انسحبت الجماهير السورية تدريجيًا منها. والنتيجة هي أن تلاشى الحماس الثوري وتبدلت مشاعر الانتقام بالتعب والإرهاق، وبالتالي الرغبة في إنهاء القتال بأي ثمن، حتى ولو بإعادة تكريس النظام السوري أو استبداله بحكم داعش.

وعلى ضوء هذا الواقع بدأ يظهر التغير في موقف المجتمع الدولي للأزمة في سوريا حتى بين أكبر مؤيدي الثوار (في الماضي) السابقين. هكذا على سبيل المثال، أعلن في صيف عام ٢٠١٣ نائب رئيس وكالة الاستخبارات المركزية للولايات المتحدة مايكل موريل مع استقالته من وظيفته أن سوريا أصبحت أكبر تهديد لأمن الولايات المتحدة، بينما تأتي قضية الملف النووي الإيراني في مرتبة ثانية، عندها بدأت الولايات المتحدة والدول تأسيس تحالف دولي ضد داعش وضد بشار على حد سواء، لكن كان واضحًا للجميع أنه لا يمكن توقع ما سيسفر عنه ذلك نظرًا لعدم وجود بديل معتدل فى صفوف المتمردين. فروح الدعم حتى لو لم تأتِ مباشرة من اتجاه واشنطن، أتاحت لبشار تجاهل الضغوط الدولية عليه. والمشاركة

بمساندة روسيا في مؤتمرات السلام في جنيف في يونيو ٢٠١٢ (جنيف ١) وفي يناير ٢٠١٤ (جنيف ٢) ولكن عمل على إفشال وقائع المؤتمر. وبدلًا من هذا أدى إلى انتخابه لولاية ثانية كرئيس لسوريا في تحدٍ واضح لمن دعوا إلى عزله من منصبه سواء في سوريا أو خارجها.

في نهاية المطاف- خلال العام الماضي تمكن بشار الأسد من ضمان بقاء نظامه في وسط سوريا (محور دمشق- حلب والساحل العلوي). ويبدو على الرغم من أن الكثيرين في سوريا وخارجها يعتقدون أن انتصاره- أو على الأقل بقاء الرئيس السوري في كرسيه- هو الأمل وربما الضمانة الوحيدة المتبقية للحفاظ على تماسك الدولة السورية وعلى وجودها كإطار سياسى سيادي. ومع ذلك، فلا يزال المتمردون يستنزفون دم النظام، وخلال صيف عام ٢٠١٤ انبرى من بين صفوهم تنظيم داعش "كعنصر قائد يفرض نفسه على المتمردين ويشكل بديلًا للنظام السوري في المناطق التي يسيطر عليها، ومن ثم من الصعب أن نرى أي عنصر محلي قادر على اقتلاعه.

ونتيجة لذلك، انقسمت سوريا فعليًا بين شرق الدولة الذي يشكل حاليًا جزءًا من خلافة داعش، وبين وسط الدولة وغربها حيث لا يزال النظام يسيطر عليها مع وجود جيوب من المتمردين- بدءًا من الجيوب الكردية شمال الدولة وشرقها وانتهاء بجيوب مقاتلي المعارضة فى غرب الدولة- بعضها مناطق شاسعة تتمتع بحكم ذاتي لا تصل إليها يد النظام.

بطريقة أو بأخرى- سواء استطاع بشار هزيمة معارضيه أو إذا ما انتصر الثوار- فإن المنتصر أو المنتصرون في المعركة سيكتشفون أن ما تبقَّى من سوريا قليلٌ جدًا- حيث إن تلك الدولة قبل بضع سنوات كان ينظر إليها كنموذج للدولة المستقرة ذات نظام قوي وآمن.

أزمة اللاجئين في سوريا وانعكاساتها على الأمن الشخصي والإقليمي

بندتا برتي[1]

لا تظهر إراقة الدماء في سوريا بوادر على أنها على وشك الانتهاء. وتشكل مسألة تقديم مساعدة طارئة على المدى القصير والحاجة إلى الدعم والاندماج وإعادة توطين اللاجئين السوريين على المدى الطويل تحديًا ملحًا وهائلًا. ويحلل المقال أزمة اللاجئين الإقليمية من خلال عرض تقييم الوضع وصياغة التحديات الرئيسة التي تواجههم. ونكشف في هذا الإطار تداعيات الأزمة الراهنة على الأمن الإقليمي والشخصي على المدى القصير والطويل مع التركيز على أوجه القصور في التعامل مع الوضع الراهن والتي قد تؤثر سلبًا على الاستقرار والأمن في المنطقة في المستقبل.

كلمات البحث: الحرب الأهلية في سوريا- اللاجئين- لبنان- الأردن- تركيا- بلاد الشام- الأمن الشخصي- الأمن الإقليمي.

اللاجئون: استعراض

قضت الحرب الأهلية في سوريا التي توصف بأنها أكبر كارثة إنسانية منذ نهاية الحرب الباردة حتى الآن على حياة أكثر من ١٩٠ ألف شخص من بينهم أكثر من ٨ آلاف حالة قتل موثقة بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة. ونتج عن الصراع الدموي الدائر في البلاد الذي يشمل ما يقرب من

(١) بندتا برتي: باحثة في معهد دراسات الأمن القومي ٢٠١٥.

٢٢ مليون نسمة حتى الآن نزوح ٧,٦ مليون شخص وكذلك تحول ٣,٢ مليون إلى لاجئ. بالإضافة إلى ما يقرب من٢,١٢ مليون سوري (أكثر من نصف السكان) بحاجة إلى المساعدات الإنسانية للبقاء على قيد الحياة. وقد سجل في عام ٢٠١٤ فقط أكثر من ٧٠٠ ألف سورى كلاجئين في مفوضية الأمم المتحدة للاجئين UNHCR ويبلغ متوسط الفارين من بلادهم كل شهر ٧٠ ألف سوري تقريبًا. وعلى الرغم من أن المتوسط الشهري للاجئين الجدد انخفض منذ ٢٠١٣ إلا أن الأزمة الإقليمية لا زالت بعيدة كل البعد عن الهدوء، خاصة وأنه أصبح واضحًا أن العودة إلى سوريا ليست خيارًا معقولًا في المدى القصير أو المتوسط.

دفع جيران سوريا في المنطقة بالأساس الكلفة الإنسانية للأزمة. حيث استوعبت لبنان والأردن وتركيا أكثر من ١,١٤ مليون و٦٠٠ ألف و١,٦ مليون لاجئ على التوالي في حين أن عددًا أقل بكثير من السوريين وجدوا ملاذًا في مصر(ما يزيد عن ١٤٠ ألف) وفي العراق (ما يزيد عن ٢٢٠ ألف). وفي الواقع فإن العدد الفعلي للسوريين الذين هم في كل من هذه البلدان أعلى من الرقم الرسمي لمفوضية الأمم المتحدة للاجئين، فبعض منهم يختارون عدم التسجيل لأسباب مختلفة أولها الخوف من عواقب التسجيل والتوثيق الرسمي ثم الافتقار إلى المعلومات المناسبة أو صعوبات الوصول إلى نقاط التسجيل.

تحتوى الأردن على نحو ٦,٥ مليون نسمة، وفيها يتركز اللاجئون السوريون- الذين يشكلون الآن ٩٪ تقريبًا من السكان- وخاصة في المناطق الحضرية في وسط الدولة وشمالها. حيث يعيش ٨٠ ألف سوري تقريبًا في

مخيم زعتري للاجئين وهو الأكبر في البلاد. ويشكل اللاجئون في لبنان حاليا ٢٦٪ من سكان لبنان، وينتشرون في ما يقرب من ألف منطقة سكنية، وخاصة وادي البقاع والمناطق الشمالية من البلاد. أما فى تركيا نجد ٦ , ١ مليون لاجئ وهم في الواقع يشكلون عددًا صغيرًا بالنسبة إلى عدد سكانها الذي يقدر بأكثر من ٧٦ مليون شخص، ولكن أكثر من ٨٠٪ منهم خارج مخيمات اللاجئين ويتركزون في خمس محافظات في جنوب وجنوب شرق البلاد. ولذلك فإن وجودهم يشكل دلالة وله تأثير كبير على كل منطقة من تلك المناطق. ومن حيث الخصائص الديموجرافية للسكان اللاجئين يظهر عدم توازن في التوزيع بين النساء (٨٧ , ٥٠٪) والرجال (١٣ , ٤٩٪) وكذلك نسبة كبيرة من اللاجئين تقل أعمارهم عن ١٧ عامًا (٥٣٪).

ومن المهم مقارنة هذه الأرقام وتوزيع السكان في سوريا قبل الحرب حيث شكلت الفئة العمرية ٢٠ وأقل ٤٦٪ تقريبًا من السكان مع أغلبية ضئيلة من الرجال.

وبالإضافة إلى ذلك، جلبت الحرب الأهلية في سوريا لاجئين غير سوريين على رأسهم لاجئين فلسطينيين: منذ اندلاع الحرب من بين ٥٦٠ ألف لاجئ فلسطيني تقريبًا كانوا مسجلين في سوريا هناك أكثر من ٥٠ ٪ شردوا من بيوتهم داخل البلاد، وسعى ١٢٪ للجوء في لبنان (أكثر من ٤٠ ألف سجلوا حتى الآن بالإضافة إلى ٤٥٠ ألف لاجئ فلسطيني حاليًا) وفي الأردن (١٤ ألف تقريبًا) وكذلك في قطاع غزة ومصر وتركيا. بالإضافة إلى ذلك أقبل إلى دول مثل لبنان ٥٠ ألف شخص تقريبًا تم إعادة توطينهم مجددًا في الدولة، وبذلك زادت قائمة القطاعات التى تضررت من كم السكان.

تأثير الأزمة: مجالات التدخل الأساسية

أدَّى التدفق المتزايد والمستمر للاجئين في الشرق الأوسط فى الثلاث سنوات الأخيرة إلى أزمة إنسانية حادة في المجتمع الدولي لم يشهدها في العقود الأخيرة. وفيما يلي بعض التحديات ومجالات التدخل الأساسية التي بذلها المجتمع الدولي للاهتمام بهم:

الحماية

ضمان الحماية القانونية والبدنية والنفسية للاجئين هو شرط لابد منه للتعامل مع الأزمة المستمرة، بل إن عدم وجود حماية أساسية له ثمنٌ مباشرٌ وتأثيرٌ سلبيٌ على برامج المساعدات كلها تقريبًا. فعلى سبيل المثال، عدم وجود حماية يعني أن الأطفال لن يذهبوا إلى المدارس لأن الآباء يخشون السماح لهم للوصول بمفردهم إلى مراكز التعلم أو أن المرأة تبقى في المنزل والتخلي عن التعليم وفرص العمل. وقد تتأثر الرعاية الطبية الأساسية بشكل كبير بسبب البيئة غير الآمنة.

في ضوء ذلك، فإن حماية اللاجئين يشكل تحديًا في داخل مخيمات اللاجئين وخارجها. ويمكن لمخيمات اللاجئين أن توفر أرضًا خصبة لنمو جماعات إجرامية منظمة وتجنيد مقاتلين، أما مع توفير الحماية للاجئين المنتشرين على الأرض ويعيشون عادة في تجمعات غير رسمية يشكل تحديًا مختلفًا. حيث تتأثر الجماعات الضعيفة المتضررة بشكل خاص. النساء والفتيات اللاجئون- ولاسيما النساء الذين فروا من سوريا وحدهن أو مع أطفالهن- يتعرضن للتحرش الجنسي واللفظي خارج المنزل، فضلًا عن زيادة خطر العنف أو سوء المعاملة في الأسرة.

كما أن الأطفال هم أيضًا جماعة مستضعفة بصفة خاصة (وخاصة القصر بدون مرافقة الكبار): نظرًا للظروف المعيشية والفقر وعدم وجود حماية يتعرض الأطفال لأشكال مختلفة من الاستغلال وسوء المعاملة بدءًا من عمالة الأطفال وحتى العنف الجنسي والتجنيد في المنظمات المسلحة أو التنظيمات الإجرامية. وأصبح زواج الأطفال شائعًا أيضًا وخصوصًا بين السوريين منذ بداية الحرب: على سبيل المثال يشير تقرير منظمة Save the Children **(أنقذوا الأطفال)** لعام ٢٠١٤ إلى أن "الزواج القسري المبكر بين الفتيات اللاجئات السوريات في الأردن تضاعف منذ اندلاع الحرب" وارتفعت نسبته من ١٣٪ إلى ٣٢٪ بين السنوات ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٤.

وبالإضافة إلى حماية مخيمات اللاجئين على المجتمعات والأفراد بخاصة على الفئات الضعيفة من السكان فإن توفير الحماية يعني أيضًا تنظيم الوضع القانوني للاجئين، وأولًا يجب التأكد من أنه سيكون لكل لاجئ إمكانية التسجيل والحصول على وضع قانوني معترف به في البلد المضيف الذي من شأنه أن يمنع عودته إلى وطنه قسريًا أو تركه في وضع اللامواطنة. حيث إن الأردن ولبنان لم يوقعا على الميثاق المتعلق بوضع اللاجئين (١٩٥١) وتعمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) مع البلدان المضيفة على أساس مذكرات تفاهم منفصلة تسمح لها للعمل والتأكد من أن كلتا البلدين ملتزمتين بمبدأ القانون الدولي الذي يحظر طرد شخص أو إعادته إلى مكان تتعرض فيه حياته للخطر (عدم الإعادة القسرية).

ويستند لبنان أيضًا على اتفاقية ثنائية مع سوريا تسمح للسوريين الحصول على تصاريح إقامة في لبنان. ومع ذلك، فلبنان تعتبر السوريين الذين دخلوا

إلى الدولة من خلال معابر غير رسمية أو أولئك الذين لا يستطيعون تجديد تصاريحهم هم يقيمون بشكل غير شرعي، وهكذا نشأ وضع ينذر بالخطر ويقلق نظام الحماية. أما الأردن فتتبع أسلوبًا مختلفًا حيث تسمح للاجئين السوريين بالتسجيل في مفوضية الأمم المتحدة للاجئين والسكن في المخيمات التي أنشئت لهذا الغرض، ومع ذلك تحتفظ "بطريق الهروب" من مسؤوليتها والتزاماتها من خلال السماح للاجئين السوريين بالسكن خارج المخيمات إذا ما كانوا "في رعاية/ كفالة" مواطن أردني، وتمنحهم الحق في العمل بتصريح مكلف ويصعب الحصول عليه. أما تركيا فقد صدقت على اتفاقية وضع اللاجئين، ولكنها تنفذه حسب الطلب، وتمنح صفة لاجئ فقط للاجئين من أوروبا.

تنفذ تركيا ما تسميه الحكومة الحماية المؤقتة للاجئين من سوريا، ومنذ أبريل ٢٠١٤ يضمن القانون التركي للأجانب الحماية الدولية ويضمن لهم إقامة قانونية في الدولة ويمنحهم تصاريح إقامة مؤقتة في معظم أنحاء البلاد وكذلك يمكن الحصول على الخدمات الأساسية (ببطاقة الهوية) والحصول على الرعاية الطبية. ورغم أنه نظريًا "الضيوف" من سوريا يمكنهم التقدم بطلب للحصول على تصريح عمل، ولكن من الناحية العملية من الصعب جدًا الحصول على مثل هذه الوثيقة.

المأوى

وفقًا لتقديرات الأمم المتحدة يعيش ٨٥٪ من اللاجئين السوريين تقريبًا خارج مخيمات اللاجئين المنتشرة في المناطق الريفية والحضرية. ويعيش في الأردن ١٨٪ من اللاجئين السوريين في مخيمات، وبخاصة في الزعتري

وفى الأزرق. وأسكنت تركيا ٢٠٪ تقريبًا من اللاجئين في ٢٢ مخيمًا وصفت في البداية كأفضل مخيمات لاجئين في وقت سابق، لكنها تتعرض لضغوط متزايدة بسبب استمرار الأزمة. أما في لبنان- فقد تم تسكين كل اللاجئين السوريين خارج المخيمات، لأن الوضع السياسي الداخلي جعل الدولة تعارض إقامتهم.

تشكل المساعدة في إيجاد المأوى الملائم وتوفير الخدمات للاجئين المنتشرين خارج المخيمات تحديًا كبيرًا لأصحاب الشأن المحليين والدوليين معًا. وعلاوة على ذلك، فإن غالبية السوريين في حاجة إلى سكن مؤجر وقد ارتفعت أسعار الإيجارات بشكل كبير في جميع المناطق التي تضم تجمعات كبيرة من اللاجئين، في حين انخفض حجم المساكن المتاحة. وفرض هذا الأمر مزيدًا من الصعوبات على اللاجئين وعلى المجتمعات المضيفة كذلك. ويحتاج معظم اللاجئين المساعدة في استئجار شقة، والاعتبارات المالية منعتهم من إيجاد السكن الملائم، وإجبارهم على العيش في ظروف سيئة مثل مبان مهجورة أو منازل مؤقتة أو في معظم الحالات تفتقر إلى فرص الحصول على المياه والصرف الصحي والنظافة والتخلص من النفايات أو الكهرباء، وأنها ليست مناسبة لظروف الشتاء.

الصحة والتعليم

في مقابل نقص الحلول فى مجال السكن، نجد لتدفق اللاجئين أيضًا آثارًا مباشرة على قدرة البلدان على توفير الخدمات الاجتماعية، حيث إن نظم التعليم والصحة للبلد المضيف- وخاصة تلك التي للبنان والأردن- تحملت فوق طاقتها وقدرتها وحدودها. وينبع الضغط في مجال الصحة

من الزيادة الكبيرة في الاحتياجات وفى الطلب والتكاليف إلى جانب نقص في القوى البشرية والمباني، الأمر الذي يؤدي إلى تدهور في الخدمات العامة المقدمة للاجئين والمجتمع المحلي على حد سواء. وعلاوة على ذلك، تشكل سوء الأوضاع المعيشية والصحية جنبًا إلى جنب مع محدودية الخدمات الصحية الأساسية مخاطر إضافية في مجال الوقاية من الأوبئة وتفشي الأمراض وتقديم العلاج، بالإضافة إلى تدهور الحالة الصحية للسكان المستهدفين. فعلى سبيل المثال، انعدام وسائل التدفئة أو السكن في الظروف المعيشية الصعبة والرطوبة يمكن أن يسبب أمراض الجهاز التنفسي مثل الربو والحساسية والتهاب الشعب الهوائية الحاد.

وعلاوة على ذلك، فإن الافتقار إلى التوثيق المنهجي والعوامل الاقتصادية تجعل من الصعب تقديم مزيد من المساعدات. ويلعب العامل المادى أهمية وبخاصة في لبنان، حيث إن النظام الصحي في أيدي القطاع الخاص (على الرغم من أن المجتمع الدولي يدعم النفقات المتعلقة بالصحة على نطاق واسع) هذا على النقيض من الوضع في الأردن وتركيا حيث تتاح عمومًا الخدمات الصحية العامة مجانًا. ويتسبب عدم الحصول على الرعاية الطبية المناسبة في وقوع خسائر بين اللاجئين وخصوصًا اللاجئين المسنين وكذلك بين اللاجئين السوريين الذين يعانون من الإعاقة والأمراض المزمنة أو أولئك الذين يحتاجون إلى دعم نفسي. ولهذا الأمر أهمية خاصة في ضوء ارتفاع نسبة اللاجئين السوريين ذوي الإعاقة: على سبيل المثال البحث الذى أجرته International and Handicap International Help Age لعام ٢٠١٤ وجدت أن ٣٠٪ من اللاجئين لديهم احتياجات خاصة".

يشكل توفير فرص الحصول على التعليم تعقيدًا مماثلًا عندما يناضل المجتمع الدولي وحكومات الدول المضيفة من أجل استيعاب الأطفال السوريين في نظام التعليم المحلي الذي يتسم بزيادة الكثافة والقيود المفروضة على الميزانية والقوى العاملة. ففي لبنان على سبيل المثال يتجاوز عدد الأطفال السوريين الذين بلغوا سن المدرسة عدد الأطفال اللبنانين في نظام التعليم العام. وعلاوة على ذلك هناك قضايا كثيرة أخرى بما في ذلك عدم وجود التوثيق المنهجي وتكاليف التعليم وبعد المسافة عن المدرسة وقضايا السلامة وحواجز اللغة والثقافة والثغرات الكبيرة في المناهج الدراسية أو الحاجة إلى العمل لإعالة الأسرة- كل ذلك يسهم في إبعاد الأطفال السوريين عن المدارس. ويوجد لهذا الاتجاه تداعيات سلبية على المدى الطويل. وإذا قارنا مرة أخرى بلبنان، تشير منظمة العمل الدولية إلى أن معدل التسجيل الإجمالي (الذي يعرف عدد الأطفال المسجلين في المؤسسة التعليمية بغض النظر عن العمر) للاجئين السوريين ٥٥٪ تقريبًا من التعليم الابتدائي (من سن ٦- حتى سن ١٠) ولكن تنخفض إلى١٣٪ للتعليم الثانوي (من سن ١١- ١٥)- من تحت المعدل فى لبنان وفى سوريا في فترة ما قبل الحرب. وحقيقة يبدو أن هناك مساواة بين الجنسين في معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية، ولكن عندما يتعلق الأمر بالتعليم ما بعد الأساسي من المرجح أن الأولاد يتركون المدرسة ويذهبون إلى العمل. حيث يوجد لدى الأطفال خارج مخيمات اللاجئين فرص أكبر للهروب من المدارس. ففي تركيا على سبيل المثال ما يقرب من ٨٣٪ من الأطفال السوريين في المخيمات الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٦ إلى ١١ يلتزمون حضور المدرسة، ولكن ينخفض هذا العدد إلى ١٤٪ فقط عندما يتعلق الأمر باللاجئين الذين يعيشون خارج

المخيمات. وحتى الأردن التي من بين الدول الثلاث تعرض أفضل البيانات من حيث تسجيل الأطفال في نظام التعليم في الفئة العمرية من ٥ حتى ١٧ وتقدم معدل تسجيل ٥٢٪ فقط.

التوظيف

أدى التدفق الجماعي للاجئين في حالات محددة إلى تشبع سوق العمل والاعتقاد السائد بين المجتمعات المضيفة بأن اللاجئين قد أسهموا في الارتفاع العام في معدلات البطالة وفي انخفاض الأجور. ومن منطلق اليأس من الظروف و/ أو عدم القدرة على الحصول على تصاريح العمل المناسبة، يوافق اللاجئون غالبًا على العمل بأجور منخفضة في ظل ظروف صعبة وبحقوق أقل من نظرائهم في المجتمعات المضيفة لهم. فعلى سبيل المثال، تقدر لجنة الإنقاذ الدولية أن أجور قطاع الخدمات والزراعة قد انخفضت بنسبة تصل إلى ٥٠٪ في لبنان بين ٢٠١١ إلى ٢٠١٣. بالإضافة إلى المنافسة مع العمال المحليين، فاللاجئون السوريون قد شرعوا أيضًا في أعمال غير رسمية وهم يبيعون أقل من أسعار السوق، وبالتالي يسهمون "في السباق نحو القاع".

ووفقًا لتقديرات منظمة العمل الدولية لعام ٢٠١٣ فيما يتعلق بأنماط العمل للاجئين السوريين في لبنان، تبين أن معظم اللاجئين يشتغلون في الأعمال التي تتميز بنقص المهارة أو مهارات جزئية فقط، ومعظمها غير رسمية- مؤقتة أو موسمية- الزراعة والبناء وأنها لا يمكن أن تقدم دخلًا كافيًا أو مستقرًا أو أمانًا وظيفيًا. وتعكس أنماط متوسط الدخل والبطالة الفجوة بين الجنسين؛ حيث إن نسبة الرجال الذين لا يعملون من اللاجئين السوريين في

لبنان ٣٠٪ تقريبًا (مقابل ٦٨٪ من النساء) مع متوسط الدخل الشهري من ٢٨٧ دولارًا للرجال (الحد الأدنى للأجور الولايات المتحدة ٤٤٨ دولارًا) و١٦٥ دولارًا للنساء. ويظهر تحليل أنماط العمالة في الأردن وتركيا من حيث اتجاهات مماثلة حقيقة أن اللاجئين يعملون في الأعمال العادية الرسمية أو تلك التي تتطلب مهارة، وغالبًا ما يعملون كعمال غير قانونين، وذلك بسبب القيود القانونية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدخل المحدود وغير المستقر يشجع تبعية كبيرة جدًا للمساعدات الدولية من أجل البقاء، مثل برامج توزيع الطرود الغذائية والقسائم الغذائية أو البطاقات المدفوعة مسبقًا، في حين يُجبر اللاجئون على تبديد الموارد ومدخراتهم والدخول في معضلة الديون.

تتسع الآثار المترتبة على تلك الظروف الاقتصادية غير الآمنة وتشمل من بين أمور أخرى زيادة مخاطر الدين والاستغلال، ونسبة عالية من انعدام الأمن الغذائي وسوء تغذية وفقر الدم وزيادة في معدل عمالة الأطفال وزواج الأطفال وعدم القدرة على الحصول على المأوى الملائم والخدمات الصحية أو الخدمات الأساسية الأخرى.

آثار الأزمة : قدرة المجتمعات المضيفة وقوتها

يوضح الاستعراض الموجز التالي الأعباء الثقيلة التي تفرضها أزمة اللاجئين الإقليمية على الخدمات الاجتماعية في البلدان المضيفة وعلى أسواق العمل والإسكان فضلًا عن موارد الطاقة والصرف الصحي والمياه. حيث يمثل التدفق الهائل للاجئين أيضًا تأثيرًا سلبيًا على اقتصاديات البلدان المضيفة.

في لبنان- بناء على التقييم الذى قام به البنك الدولي في٢٠١٣- وجد أن الحرب الأهلية في سوريا أثرت سلبًا على الوضع العام المالي فصار بالفعل وضعًا هشًا للأموال العامة. حيث إنها عمقت العجز المالي فوجب على لبنان إنفاق ٢,٥ مليار دولار أخرى فقط لاستعادة الخدمات وإعادتها الى مستواها في الفترة التي سبقت الحرب في سوريا. أما القطاعات التي تأثرت بشكل خاص من ارتفاع الأسعار فهي التجارة والسياحة، وأدت البطالة إلى أن الأسرة اللبنانية المتوسطة الأجر تدفع بشكل مباشر ثمن الأزمة في سوريا، وتشير التقديرات إلى أن ١٧٠ ألف لبنانيًا على الأقل ينحدرون نحو دائرة الفقر بحلول نهاية عام ٢٠١٤. ويتفاقم الوضع بسبب حقيقة أن كثير جدًا من اللاجئين قد استقروا في مناطق مثل وادي البقاع وشمال الدولة التي تعاني دائمًا من تدني اقتصادي ومن نقص في تنمية الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية.

وقد أدت الضغوط الاقتصادية والسياسية في البلدان المضيفة إلى التوتر الاجتماعي بين اللاجئين والسكان المحليين -وفي لبنان على وجه الخصوص- بين الفصائل الطائفية السياسية المختلفة في المجتمع التي تدعم طرفي الحرب الأهلية في سوريا، حيث إن النتيجة هي تدهور عام في التماسك الاجتماعي.

وغني عن القول إن هذا لا يؤثرسلبًا فقط على اللاجئين السوريين- فهم متضررون من البداية- ولكن أيضًا يخلق ضغطًا داخليًا قويًا يضرب المجتمعات المضيفة في العمق.

ويؤدي العبء الاقتصادي الثقيل للأزمة والتوتر الاجتماعي المحتمل والنظرة بأن نهاية أزمة اللاجئين لا تلوح في الأفق إلى محاولات لفرض مزيد من القيود على دخول اللاجئين، فضلًا عن الاستثناءات الموجودة بالفعل في سياسات "الحدود المفتوحة": على سبيل المثال لاحظت منظمة العفو الدولية أن لبنان تقيد دخول اللاجئين الفلسطينيين، وأن الأردن تمنع هذا صراحة؛ حيث تمنع الأردن وكذلك تركيا أحيانًا دخول من ليس لديهم وثائق هوية (والنتيجة في تركيا هي مخيمات اللاجئين النازحين ظهرت على طول الحدود بين سوريا وتركيا) وتفاقمت القيود أكثر في أواخر ٢٠١٤ عندما ظهرت تقارير عن الإعادة القسرية للاجئين إلى سوريا في انتهاك للقانون الدولي. وأعلن في بيان واضح من وزير الشؤون الاجتماعية اللبناني راشد درباس في أوائل شهر أكتوبر ٢٠١٤ عن تقليل استثناء "الحالات الإنسانية" "لنستوعب نازحين سوريين آخرين بشكل رسمي".

إدارة الأزمات وتعزيز الاستقرار: أولوية دولية

ليس هناك شك في أن لأزمة اللاجئين الإقليمية تداعيات سياسية واجتماعية واقتصادية وأمنية بعيدة المدى:

أولًا- الظروف المروعة التي يواجهها قسم كبير من اللاجئين تقوض أي معيار من معايير الأمن الشخصي (من الشخصي للاقتصادي والبيئي والصحي وحتى الأمن الغذائي).

ثانيًا: لا يمكننا التعامل مع المشاكل وأزمات اللاجئين بمفردها، بل على العكس. حيث إن لتلك المشاكل آثارًا عميقة على صمود واستقرار البلدان

المضيفة، كما أن لها تأثيرًا على الأمن الشخصي لأبناء المجتمعات المضيفة. وتؤكد هذه الدراسة في الواقع تأثير عمق أزمة اللاجئين في قوة البلدان المضيفة لدينا وأدائها الاقتصادي في مقابل تعاظم التوترات الاجتماعية. وليس هناك شك في أن العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي توجد في كل بلد مضيف تؤثر بطرق مختلفة على التعامل مع الاتجاهات التي تزعزع الاستقرار، ومع ذلك فحتى الدولة القوية والمزدهرة مثل تركيا بدأت تشعر بعبء التعامل مع أزمة اللاجئين مما يوضح حجم التحدي. ويظهر هناك الأثر التراكمي للأزمة المستمرة على الدول التي تستضيف مصدرًا محتملًا رئيسًا لعدم الاستقرار محليًا وإقليميًا على المستوى الاقتصادي والسياسي، وفي نهاية المطاف أيضًا على المستوى الأمني. ويؤدي الفشل في التعامل مع الأزمة على المدى القصير إلى زيادة الضغط في البيئة التي هي في المقام الأول منهارة من الناحية الأمنية، ولكن نقص الجهد الجاد طويل المدى من أجل دمج اللاجئين وإعادة توطينهم يمكن أن يؤدي إلى خلق مجموعة من المواطنين الجدد من الدرجة الثانية فى منطقة المشرق العربي، يعانون اقتصاديًا ومحرومين من الحقوق السياسية مع عواقب سلبية على تنمية الذات والاستقرار السياسي والأمني.

في استجابة لحالة الطوارئ الإنسانية القائمة يعتمد المجتمع الدولي على خطة الاستجابة الإقليمية التي في إطارها تعمل مع أكثر من ١٠٠ هيئة تابعة للأمم المتحدة والهيئات غير الحكومية كما يعتمد على المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف إلى البلدان والمجتمعات المضيفة.

ويبلغ حجم خطة الاستجابة الإقليمية الحالي في عام ٢٠١٤ ٣,٧ مليار دولار من المساعدات الطارئة وجهود الحفاظ على الرفاة الاجتماعية- وهو

الأكبر الذي عرفته الأمم المتحدة. إذا ما أضفنا إلى ذلك مساعدات من وكالات أخرى ومن حكومات مضيفة حيث وصل المبلغ الإجمالى٧,٧ مليار دولار.

على الرغم من شدة خطورة الوضع والأهمية الواضحة لمنع مزيد من التصعيد للأزمة، إلا أن جهود المساعدات الدولية تتراجع وحقق برنامج الاستجابة الإقليمية ٥٤٪ فقط من التمويل المطلوب. وغني عن القول إنه لنقص التمويل تأثيرٌ مباشرٌ ومدمرٌ على الحصول على الخدمات الصحية والتعليم والمأوى والمياه والصرف الصحي في مقابل الإضرار بالأمن الغذائي للاجئين وفرض المزيد من الضغوط على المجتمعات المضيفة التي تعاني ضعفًا بالفعل.

هذا الوضع ليس فقط من المحتمل أن يدفع الحكومات المستضيفة إلى الحافة، بل إنه يمكن أن يغذى أيضًا توترات سياسية طائفية موجودة بين المجتمعات المضيفة للاجئين. وعلى هذه الخلفية، يجب على المجتمع الدولي أن يعطي أولوية قصوى لتعزيز التزامه بمنع التخفيضات في برامج المساعدات الحيوية، عن طريق التمويل الكامل لبرنامج الاستجابة الإقليمية. ويجب أن أكرر وأؤكد أن التدخل الذي من شأنه أن يكفل التمويل لحل أزمة اللاجئين يجب أن يكون عنصرًا أساسًا في أية خطة طويلة الأجل لتحقيق الاستقرار في المنطقة وحماية ضد صعود العناصر المتطرفة. وبهذا المفهوم ينبغي النظر بتركيز إلى "حماية سلسلة ناعمة"؛ أي إدارة الأزمات الإنسانية ومنع انهيار البلدان المضيفة خطوة مهمة ليست أقل من التركيز على "الحماية الخشنة القوية" مثل الجهود الرامية إلى إلحاق الضرر وتدمير تنظيم الدولة

الاسلامية. ويعد تجاهل دمج سمات تهديد الأمن الشخصي و"الحماية الخشنة القوية" هو اليوم واحد من أكبر الإخفاقات في رؤية المجتمع الدولي للحرب الأهلية في سوريا وتدفقها إلى الدول المجاورة.

هناك طريقة أخرى غير مباشرة للحد من وطأة الأزمة الإقليمية وهي زيادة كبيرة لالتزام المجتمع الدولي لقضية إعادة التوطين. وأعربت مفوضية الأمم المتحدة عن أملها في إعادة توطين ١٣٠ ألف سوري تقريبًا حتى عام ٢٠١٦، ولكن اعتبارًا من اليوم من الصعب تصديق أن هذا الهدف سيتحقق. وباستثناء ألمانيا وإلى حد ما في السويد- يبدو أن الدول الأوروبية تتردد على وجه الخصوص. ففرنسا على سبيل المثال التزمت بتوطين ٥٠٠ لاجئ فقط. في الواقع نظرًا لسياسة تقييد الهجرة والرأي العام المتحفظ بشكل متزايد فيما يتعلق باستيعاب لاجئين- فإن الحكومات الأوروبية تميل إلى اتخاذ خطوات قليلة فقط لإعادة التوطين. لسوء الحظ، في ظل المناخ السياسي العام في أوروبا من غير المرجح أن تتغير هذه السياسة فجأة في عام ٢٠١٥.

على المدى الطويل من أجل منع مزيد من التدهور في الأزمة مطلوب من المجتمع الدولي أيضًا زيادة الاستثمار في تسريع الاقتصاد والبنية التحتية في البلدان المضيفة حتى يتمكنوا من التعامل بشكل أفضل مع أزمة اللاجئين وتوفير احتياجات السكان المحليين والمتزايدة. وفي ضوء سياق حياة محفوفة بالمخاطر وتوقعات طويلة الأجل للأزمة، ينبغي أن يكون الاستثمار على المدى الطويل في تنمية المجتمعات المضيفة وتطويرها ذات أولوية قصوى. وهذا يتطلب ليس فقط تمويلًا إضافيًا للتعامل مع أزمة اللاجئين والاحتياجات المتزايدة للسكان المحليين، ولكن أيضًا تفعيل مبادرات

للاستثمار في التنمية الاقتصادية على المدى الطويل وفي البناء في النطاق المؤسسي وفي المساعدة للقطاع الأمني.

أخيرًا من المهم التركيز على التطوير والدمج على المدى الطويل، وهو ما سيلزم الحكومات المضيفة بالكف عن معاملة اللاجئين على أنهم ضيوف مؤقتون. وعلى ضوء ذلك ينبغي أن تعطى الأولوية لمصادر الدخول ومصادر سبل العيش الرئيسة، بما في ذلك خلق فرص العمل والقروض التي تخصص لتشجيع مبادرات الأعمال والشركات الصغيرة والتدريب المهني. ليس هناك شك في أن مثل هذا النهج سوف يتطلب أيضًا تغييرًا في الإطار القانوني وتسهيل في الشروط للاجئين حتى يتمكنوا من الحصول على تصاريح عمل، وكذلك سياسة استثمار كافية للعمل والرفاة.

وفيما يتعلق بالتعامل مع الحرب الأهلية في سوريا فإن المجتمع الدولي يبدو أنه يقسم في الواقع تركيزه بين البعد "العسكري- الأمني" للمواجهة وبين الجانب الإنساني له عند فحص أزمة اللاجئين الإقليمية من خلال عدسة إنسانية في المقام الأول. وهذا النهج مفهوم، ولكن في الواقع يخلق فصلًا مصطنعًا بين مشاكل السلامة الشخصية ومشاكل الأمن الإقليمي.

ببساطة: لا نرى التأثير الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لأزمة اللاجئين المتواصلة إلا فقط من خلال عدسة الإنسانية. ومن أجل التعامل بنجاح مع الوضع الطارئ ودعم مناعة طويلة الأجل للاجئين والمجتمعات المضيفة، لابد من إعطاء أولوية استراتيجية لتحقيق الاستقرار لمنطقة بلاد الشام ومنع انهيارها.

إن الاستجابة البطيئة واللامبالاة النسبية التي يبديها المجتمع الدولي تجاه التحدي يعكس طبيعة الأزمة وآثارها على المستقبل من حيث الاستقرار والصمود في المنطقة والتطرف وتعزيز تيارات الهجرة غير المراقبة (غير الشرعية)- القضايا التي كانت موجودة دائمًا في صدارة جدول أعمال الأمن في أوروبا تجاه الشرق الأوسط.

حـرب الأجـيال

أطفال سوريا بين النزاع الداخلى وصعود الدولة الإسلامية

بندتا برتي و أكسل باثا أوسطا[1]

تشكل الحرب الأهلية في سوريا بالأساس منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على المستوى الديموجرافي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي، والآثار المترتبة على هذا الصراع الدموي سوف تشعر به أكثر الأجيال القادمة. هذا ينطبق بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بتقييم الأثر طويل الأجل لإرث الحرب على الأجيال الشابة في سوريا. ويحلل هذا المقال دور الأطفال في الحرب الأهلية المستمرة والآثار المدمرة للحرب، ويدرس التداعيات على المدى الطويل على الاستقرار وعلى القدرة على ازدهار سوريا في المستقبل. كما يركز المقال على الآثار المدمرة بشكل خاص لتنظيم الدولة الإسلامية للأطفال والشباب في سوريا، ونقدر مرة أخرى تأثير هذا الاتجاه على كل من الأمن الإنساني والاستقرار الدولى.

كلمات البحث: سوريا- العراق- الدولة الإسلامية- المدنيون والصراعات المسلحة.

ثمن الحرب من أجل مستقبل سوريا : نظرة عامة

في السنوات الأخيرة كانت سوريا محورًا لعدم الاستقرار في المنطقة. وأدت الحرب الأهلية العنيفة والدموية التي تجرى فيها إلى حالة طوارئ

---

(١) دكتور بندتا برتي باحثة في معهد دراسات الأمن القومي، أكسل باثا أوسطا خبيرة في معهد دراسات الأمن القومي ٢٠١٥.

إنسانية مستمرة ذات أبعاد واسعة وظهور لاعبين متطرفين مثل تنظيم الدولة الإسلامية. وعلاوة على ذلك- ما وراء التأثير الحالي للنزاع على البلاد ومنطقة الشرق الأوسط بأكملها- ليس هناك شك في أن إرث الحرب لا يزال يشكل مستقبل سوريا لفترة طويلة بعد أن يتوقف دوي المدافع. ويعد تأثير الصراع على الأطفال في سوريا مدمرًا بشكل خاص وله تداعيات على المدى الطويل من الإرث المعقد الذي خلفته الحرب. وسينضم أصحاب المصالح في المنطقة وعلى الصعيد الدولي للتعامل معه إذا كانوا يأملون في استعادة قدر من الاستقرار في سوريا وبلاد الشام.

تعد سوريا- مثل معظم الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا- دولة شباب. ويشكل الأطفال السوريون الذين تتراوح أعمارهم بين ٠- ١٤ سنة ٣٥٪ تقريبًا من ٢٢ مليون إجمالي سكان البلاد، ويشكل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥- ٢٤ سنة ٢٠٪ تقريبًا من سكانها.

لذا ليس من المستغرب أنه منذ تصاعد الثورة الشعبية- التي كانت هادئة في البداية- إلى حرب أهلية في ٢٠١١، كان السكان المدنيون بصفة عامة والأطفال بصفة خاصة أكبر ضحايا الأعمال العدائية. فخارج البلاد اثنان من أربعة ملايين لاجئ مسجلين هم دون سن ١٨ عامًا في حين أن في سوريا نفسها نصف الـ ١٢ مليون شخص الذين يعتمدون على المساعدات الإنسانية داخل حدود سوريا هم من الأطفال- يعيش أكثر من اثنين مليون منهم في المناطق النائية التي يصعب على قوات المساعدة الوصول إليها.

يدفع الأطفال السوريون ثمنًا باهظًا على وجه الخصوص لأن الضرر بالغٌ وواسع النطاق. فالضرر ليس فقط نفسيًا جسديًا أو في خدمات الصحة

والتعليم الأساسي الذي يقدم لهم، ولكن أيضًا في تطويرهم ومستقبلهم. وأعرب المبعوث الخاص للأمم المتحدة ستيفن دي ميسورا عن قلقه حول هذه المسألة قائلًا: "لدينا جيل كامل من السوريين الأطفال الصغار الذين لم يشاهدوا إلا الحرب فقط".

بينما تقوم تقريبًا جميع أطراف الصراع بهجمات تستهدف المدنيين، حتى الأطفال كانوا أهدافًا مباشرة- تم توثيق قتل أكثر من ١٠ آلاف طفل، وكانت هناك تقارير عن الأطفال الذين كانوا ضحايا التعذيب والإعدام الجماعي والعنف الجنسي والاختطاف. وفى مارس ٢٠١٤ ذكر تقرير اليونيسيف أن معدل القتلى بين الأطفال في سوريا كان "الأعلى الذى سُجل في النزاع في المنطقة في السنوات الأخيرة" ولم يسجل أي تحسن في الوضع. وبالإضافة إلى ذلك، على الرغم من أن هذا محظور بموجب القانون الإنساني الدولي، إلا أنه كلما استمرت الحرب، فإن عدد الأطفال- الذين هم ليسوا فقط ضحايا، بل أيضًا يشاركون في القتال بشكل مباشر- يتزايد. وحسب تقارير الأمم المتحدة فإن الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة، وأيضًا يبلغون من العمر ثماني سنوات، يتم تجنيدهم في صفوف الفصائل المسلحة المختلفة سواء بين مؤيدي الحكومة أو بين الثوار. كما وثقت بشكل مماثل منظمة حقوق الإنسان استخدام الأطفال لغرض إلقتال المباشر وعمليات جمع المعلومات الاستخبارية والهجمات الانتحارية وتوريد الذخيرة إلى الجبهة.

ويشارك الشباب السوريون بشكل مباشر في القتال لعدد من الأسباب: في بعض الحالات ينضمون طوعًا للدفاع عن القضية التي يؤمنون بها. وفي حالات أخرى يرغبون في الانضمام إلى جماعة مسلحة لكي يشعرون

بالانتماء؛ على سبيل المثال بعد أن فقدوا أحباءهم في الحرب. وهناك حقيقة حاسمة وهى أن القتال أصبح أحد وسائل الدخل القليلة المتاحة لديهم، ويشعر الأطفال بالدافع يحركهم للتجنيد نتيجة عدم وجود خيارات والحاجة إلى البقاء على قيد الحياة ومساعدة أسرهم اقتصاديًا. وحيث إن الجماعات المسلحة- ولا سيما تنظيم الدولة الإسلامية الذي يتلقى تمويلًا كبيرًا نسبيًا- قادرة على دفع رواتب ما يقرب من ٤٠٠ دولار شهريًا (في حين أن متوسط الأجر الشهري هو تقريبًا ١٠٠ دولار) فبالتأكيد إمكانية أن تكون مقاتلًا تصبح بشكل متزايد أحد الخيارات الوحيدة المتاحة أمام سوريين كثيرين بمن فيهم الأطفال.

في ظروف أخرى- وهذا صحيح بشكل خاص لجماعات مثل الدولة الإسلامية وجبهة النصرة- يتم تدريب الأطفال وتجنيدهم واستخدامهم في برامج على نطاق أوسع. وأخيرًا- كما حدث في كل الحروب الأهلية الطويلة- تم تجنيد الأطفال سواء بالنسبة للعمليات في ساحة المعركة أو للقيام بأدوار الدعم القتالي.

تجدر الإشارة إلى أنه ليس كل الفصائل تتبع نفس النهج بشأن استخدام الأطفال كجنود. على سبيل المثال في مارس ٢٠١٤ أصدر الائتلاف الوطني للقوى الثورية وقوات المعارضة في سوريا بيانًا أعرب فيه عن الامتثال بالقانون الإنساني الدولي وتقديم المساعدات الإنسانية. وصرح علانية أنه "سيتم منع تجنيد الأطفال وسيمتنع عن استخدام الأطفال في الأعمال العدائية" كما أكد هذا المبدأ الجناح العسكري للتنظيم؛ الجيش السوري الحر. كما تعهدت أيضًا بنفس الالتزامات التنظيمات الكردية الرئيسة والجناح المسلح

لحزب الاتحاد الديموقراطي ووحدات حماية الشعب (أو وحدات الدفاع الشعبي) رغم أنه في السنوات الأخيرة تم توثيق انتهاكات لهذه الالتزامات. فعلى سبيل المثال، في يوليو ٢٠١٥ انتقدت منظمة حقوق الإنسان وحدات حماية الشعب (أو وحدات الدفاع الشعبي) لأنها لم تنفذ بشكل كامل مبادئها والتزاماتها.

على نطاق أوسع، الأطفال هم مجموعة مستضعفة بشكل خاص والحياة في بيئة معيشية غير آمنة وفقيرة تجعلهم أهدافًا خاصة لأشكال مختلفة من الاستغلال، بدءًا من عمالة الأطفال وانتهاء بالعنف الجنسي والتجنيد والتوظيف من قبل الجماعات المسلحة والإجرامية. وأصبحت ظاهرة زواج الأطفال من أكثر الظواهر شيوعًا سواء في سوريا أو في مجتمع اللاجئين الأوسع.

لا يمكن التقليل من حدة التداعيات النفسية والتنموية نتيجة التعرض لفترة طويلة لأهوال الحرب أو من أثر نقص في التعليم المتاح في المستقبل. ويعد ضمان حصول اللاجئين على التعليم الابتدائي، وخاصة التعليم العالي معقدًا، عندما تكافح الحكومات المضيفة لتقديم مساعدة للأطفال السوريين. والصعوبات التي تعيق الأطفال اللاجئين السوريين عن الدراسة فى المدرسة هي عدم وجود وثائق صحيحة وتكلفة التعليم والمسافة البعيدة عن المدارس وقضايا السلامة والحواجز الثقافية والعوائق اللغوية واختلافات كبيرة في المناهج الدراسية وحاجة الأطفال إلى العمل لمساعدة أسرهم. كما أن الوضع في سوريا نفسها أكثر قتامة لأن ٣ ملايين تلميذ تقريبًا غائبون عن المدرسة، وانهار النظام التعليمي تمامًا. وفي السنوات الأخيرة، انخفضت

معدلات الالتحاق بنسبة تقترب من ١٠٠٪ إلى ٥٠٪. واليوم، معدل الالتحاق بالمدارس فى سوريا هو الأدنى في العالم، ويرجع سبب هذا الاتجاه إلى مزيج من الانهيار المادي لنظام التعليم، وعدم توافر المعلمين وعدم الحصول على التعليم لأسباب تتعلق ببعد المسافة أو سلامتهم أو قضايا مالية.

علاوةً على ذلك، فإن الوصول إلى المدرسة في سوريا هو عمل خطير للغاية: فالمدارس ليست مكانًا آمنًا فهي- جنبًا إلى جنب مع المستشفيات والأسواق- أحد الأهداف المعرضة لإطلاق النار والقصف الجوي على الدوام. ويعد الوضع بائسًا، وعواقبه تتجاوز البعد الإنساني. والأثر الاقتصادي الناجم عن غياب جيل كامل عن الدراسة فى المدرسة هائل. ويؤثر هذا الوضع المستمر تأثيرًا عميقًا ليس فقط في التطوير الشخصي والمهني لجيل الشباب في سوريا، ولكن أيضًا على قدرة التعافي الأوسع لدى الأسر ومجتمعات هذا الجيل، وأخيرًا أيضًا على قدرة سوريا نفسها على التعافي بعد الحرب. وسوف تحتاج لبناء البنية التحتية التعليمية سواء المادية والاجتماعية إلى تمويل وجهد كبير، وذلك لن يحدث بين عشية وضحاها. وأبعد من التعليم الصدمة المشتركة العميقة التي أصابت جيلًا كاملًا من السوريين وهي واحدة من التحديات الكبيرة التي سوف تحتاج إلى التغلب عليها في إطار التعافي بعد الحرب وخطوات الانتقال، وأنها سوف تؤثر على مجموعة واسعة من القضايا- من التماسك الاجتماعي وحتى حملة ضد التطرف وخطط واسعة النطاق للتحرر من صفوف الفصائل المتحاربة ونزع السلاح. في هذا السياق، من المهم بصفة خاصة التركيز على دور الدولة الإسلامية وهي تنظيم يركز بشكل كبير على الأطفال وإعادة التعليم مرة أخرى. ووصف الجنرال

ماكماستر نشاطات تنظيم الدولة الإسلامية بأنها إساءة للأطفال على نطاق فعلي وتحدٍ للاستقرار.

أن تنشأ في الدولة الإسلامية

عندما نقيم تأثير الحرب على الأطفال في سوريا ينبغي أن نضع في الاعتبار الدولة الإسلامية على وجه الخصوص، وذلك أساسًا بسبب وحشية هذا التنظيم وعنفه الشديد وتطرفه. ويستهدف تنظيم الدولة الإسلامية الأطفال مباشرة ويقوم بإعدامهم. ويتم ذلك بالتوازي مع الانتهاكات الجسيمة الأخرى لحقوق الإنسان، بما في ذلك التعذيب والإعدام الجماعي للقصر أو الاستعباد القسري للجماهير والعنف الجنسي ضد فتيات لا تتجاوز أعمارهن أكثر من عشر سنوات، معظمهن من الطائفة الإيزيدية في العراق.

لكن تأثير هذا التنظيم على الأطفال الذين يعيشون في المناطق الخاضعة لسيطرته هو أعمق من ذلك بكثير. فمشروع الدولة الإسلامي هو في الواقع سياسي في المقام الأول: ومع إعلان الخلافة في ٢٠١٤ أعلن التنظيم عن نفسه بأنه النظام السياسي الوحيد ذو الشرعية، وأنكر حق الدول القائمة في الاستمرار والوجود في بلاد الشام وفي حدودها، وأعلن أنه على جميع المسلمين قبول السلطة الدينية والسياسية للـ"الخليفة إبراهيم" (في إشارة الى الزعيم و"الخليفة "أبي بكر البغدادي). وتنعكس تطلعات التنظيم في شعاره الحربي "تتمدد وتتوسع" وتتجاوز حدود السيطرة على الأراضي والسلطة السياسية وتمتد إلى أبعد من مفهوم خلق مجتمع جديد ذي قيم اجتماعية وثقافية واضحة. ولتحقيق هذه الأهداف، تعتمد الدولة الإسلامية على حكومة وعلى بناء دولة وشعار على نطاق واسع في وسائل الإعلام وشبكات

التواصل الاجتماعي، جنبًا إلى جنب مع وحشية متطرفة وعقيدة عسكرية عدوانية شاملة وذلك لكي يخلق التنظيم نظامًا اجتماعيًا وسياسيًا جديدًا ويفرضه ولا يكتفي بتدمير الأعداء كما ينبغي أيضًا "إعادة تثقيف" رعاياه.

في هذا المجال استثمر التنظيم بشكل منهجي في جيل الشباب؛ فقدم له التعليم والتدريب العسكري. والواقع أن التنظيم وضع لنفسه هدفًا ودمج الأطفال في صفوفه، وغالبًا ما يعتمد على القصر لتنفيذ إعدام الأسرى والتفجيرات الانتحارية وينشر تنظيم الدولة الإسلامية في وسائل إعلامه صورًا لأولاد صغار يقطعون رؤوس السجناء أو يضربونهم، كما يستخدمهم كأداة لجذب وتجنيد مؤيدين.

التعليم يبدو كمنصة رئيسة لإعداد الأجيال القادمة لمحاربة "الصليبيين وحلفائهم" وكعمود فقرى في مشروع الخلافة، ويحرص تنظيم الدولة الإسلامية على التأكيد في أوراقه على أهمية تعليم العلوم والدين، ويهتم بالنقاشات حول أصول التدريس وتخطيط المناهج الدراسية وإعادة هيكلة نظام التعليم. ويعد سياسة الاستيلاء على مؤسسات تعليمية قائمة وغلقها أو إخضاعها لذراعه التعليمي ديوان التعلم، هي واحدة من النشاطات الأولى التي مارسها تنظيم الدولة الإسلامية عقب الاستيلاء على أية بلدة أو قرية. كما يتيح السيطرة على البنية التحتية التعليمية أيضًا للسلطات الجديدة في الدولة الإسلامية إلى مراجعة وإعادة تصميم المناهج الدراسية القائمة، لضمان أنها تعكس الطريقة التي يفسرون بها الإسلام وحذف أي مقرر من الدراسة مثل حقوق الإنسان والفن والعلوم السياسية والمفاهيم القومية أو الحدود التي تعد في نظرهم مقررات غير شرعية. واعتمد تنظيم الدولة لتنفيذ

برامجه ومناهجه البديلة على معلمين محليين شريطة أن يقسموا قسم الولاء (ويرتدوا "الزي الإسلامي" وفقًا لشروط الدولة الإسلامية ويشاركوا في الدورات التي تعقد خصيصًا في الشريعة.

كما تلعب معسكرات التدريب أيضًا دورًا رئيسًا في تشكيل الجيل القادم من المجاهدين. على الرغم من أن المعسكرات ليست مصممة خصيصًا للأطفال، ويفترض أن ٦٠٪ من المشاركين في هذه المعسكرات هم تحت سن الثمانية عشر. على سبيل المثال، نشرت الأمم المتحدة تقريرًا يقول: "يوجد في حلب مئات الأطفال عمرهم لا يتجاوز العشر سنوات مجندين في صفوف الدولة الإسلامية، وقد يكونوا أطفالًا أيتامًا أو مشردين أو مخطوفين، ولكن أيضًا انضم الكثير من الفتيان طوعًا، ويتم تجنيدهم في كثير من الأحيان في معسكرات اللاجئين من خلال الخطب والمواعظ أو عبر الإنترنت. وعندما ينضمون إلى صفوف داعش فإنهم يضمنون "رواتب ووهواتف محمولة وأسلحة ومقعد الشهداء فى جنة عدن وهدية على شكل امرأة. ويمتلك التنظيم مؤسسات تؤكد على أن التأهيل الديني والعسكري سوف يشمل أيضًا شعورًا يقنع بالانتماء، ويعزز من قبضة الدولة الإسلامية على عقول الشباب الذى تم تجنيدهم. ويقضى المجندون وقتًا طويلًا بعيدًا عن المنزل والأسرة ويساهم هذا كثيرًا في ربط الأطفال بقوة برؤى الدولة الإسلامية وإيديولوجيتها.

يستخدم التنظيم الأطفال استخدامًا مكثفًا في شعاراته العلنية: حيث يُقدَّم الفتيان الذى تم تجنيدهم وتدريبهم في المعسكرات على أنهم جيشٌ مخلصٌ للبغدادي والخلافة وعلى استعداد لمواصلة القتال ضد الكفار والزنادقة. كما

أعلن أحد المدربين في هذه المعسكرات أن هذا الجيل من الأطفال هو جيل الخلافة. حيث تم تطبيق العقيدة الصحيحة على هؤلاء الأطفال، إنهم جميعًا يحبون القتال من أجل بناء الدولة الإسلامية.

حرب الأجيال: الحاجة الملحة للاستثمار في أطفال في سوريا

تشكل الحرب الأهلية في سوريا- التي تتميز بوحشية واسعة النطاق- أجيال سوريا في المستقبل. فيعاني الأطفال اليوم نفسيًا وجسديًا حيث تستخدمهم الجماعات المسلحة هدفًا لها وتقوم بتجنيدهم؛ فيعانون من الإرهاب ولا يدرسون في المدارس لأن النظام يمنعهم من القيام بذلك. وسيستمر إرث الحرب في تشكيل وجودهم في المستقبل؛ لأن عليهم أن يعيدوا بناء حياتهم. إنهم سيحملون آثار الصدمات النفسية الحادة، ولكن سيتزودون بمهارات تعليمية ومهنية محدودة. تعاني البنية التحتية للتعليم أضرارًا جسيمة والاقتصاد منهار مما يضر بفرص الأطفال في سوريا. وهذا بالطبع سوف يؤثر ليس فقط على استقرار سوريا وازدهارها، ولكن أيضًا على انتعاش المنطقة المحيطة بها ليس فقط من حيث الهجرة القسرية ولكن أيضًا بكل ما يتعلق الأمر بتعزيز التطرف والنشاط الإجرامي.

في هذا السياق، من المهم بشكل خاص فهم التأثير طويل المدى لتنظيم الدولة الإسلامية والطريقة التي يستخدم بها الأطفال. لقد طور التنظيم استراتيجية مفادها عدم استخدام الأطفال للعمليات العسكرية فحسب، لكن أيضًا يشكلهم باعتبارهم المواطنين الجدد للخلافة. هكذا طور حملة تلقين واسعة تستهدف الأطفال مزج فيها بين التعرض للعنف والتزمت الديني والتدريب العسكري. وتربط المناهج الدراسية في المدارس وفي

جامعات الدولة الإسلامية التعليم الديني باللغات والعلوم؛ فيدرك التنظيم الحاجة إلى تثقيف شبابه في المجالات المطلوبة بغرض التوسع في مستقبل الخلافة. وتشكل حملة التلقين الطموحة هذه تهديدًا في المستقبل سواء على استقرار المنطقة أو على الاستقرار العالمي. سيكون في مرحلة ما بعد الدولة الإسلامية إعادة إدماج الأطفال في مجتمع بديل بعد الحرب يشكل تحديًا كبيرًا لأصحاب الشأن سواء في الداخل أو الخارج.

عمومًا تحرير الأطفال الجنود وإعادة إدماجهم هو تحدٍ جوهري في فترة نقاهة ما بعد الحرب، ولكن الوضع في سوريا خطيرٌ على وجه الخصوص، وإذا أمكن الاعتماد على التاريخ، فالمخاطر كبيرة للغاية. مقارنة مثيرة للاهتمام هي تأثير الحرب التي استمرت لفترات طويلة والمصالح الجيوسياسية والعنف والنزوح الجماعي للسكان في أفغانستان خلال الحرب ضد الاتحاد السوفيتي. حيث أتاح هذا الوضع تأسيس حركة طالبان، في ظل عدم الاستقرار الذي جاء بعد انسحاب الاتحاد السوفيتي في ١٩٨٩، ومكن الحركة من اعتلاء السلطة رسميًا في أفغانستان. والدرس المهم الذى يمكن استخلاصه من هذا التطور هو كيف يمكن لفشل المجتمع الدولي- في الاستجابة للأزمة الإنسانية التي حدثت في أفغانستان بعد ١٩٨٩- أن يؤثر بشكل كبير على الأمن الداخلي والإقليمي والعالمي.

بعد الانسحاب السوفيتي سرعان ما فقد العالم الاهتمام بأفغانستان التي مزقتها الحرب، على الرغم من الدور الذي لعبته الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الخاصة ومعظمها تقدم مساعدة محدودة. بلغت المعونة الأمريكية في ١٩٩٤وهي السنة التي ظهرت فيها حركة طالبان رسميًا فقط

٥ ,٣ مليون دولار. ويبدو أن الأطفال هنا أيضًا تحملوا العبء؛ حيث أصبحوا ممزقين بين اقتصاد مدمر وانتشار انعدام الأمن ونظام التعليم العام في حالة انهيار سجل رقمًا قياسيًا سلبيًّا في عدد التلاميذ المسجلين فيه. في الوقت نفسه تسبب نقص الاستثمار في التعليم العام والنظام المثقل بشكل مفرط وعدم اهتمام الحكومة الباكستانية بدمج الأفغان في التيار السائد لنظام التعليم في باكستان التي استوعبت أكثر من ثلاثة ملايين لاجئ أفغاني في أن اعتمدت كثير من عائلات اللاجئين على المدارس الدينية المحلية أو المدارس الدينية لغرض تعليم أبنائهم. فارتفع عدد المدارس الدينية من ٢٥٠٠ في ١٩٨٠ إلى ٣٩ ألفًا في أواخر التسعينيات. وقدمت المدارس الدينية تعليمًا مجانيًا وسكنًا ومصدرًا للرزق- حوافز ومغريات للسكان اللاجئين الذين يعانون من الفقر. وفى الوقت نفسه كان قليلٌ من هذه المدارس خاضعًا لرقابة الحكومة التي قدَّمَت تعليمًا دينيًا محدودًا للغاية في الوقت الذي نجد العديد من المدارس في مديريات التربية والتعليم شمال غرب باكستان كانت قريبة في آرائها من التيار الأصولي. وفي بعض الحالات تلقَّى الأطفال أيضًا التدريب العسكري. إذا كان الأمر كذلك فإنه ليس من المستغرب أن حركة طالبان نمت حولها؛ حيث إن العديد من هؤلاء التلاميذ- الذين كانوا يفتقدون إلى التأهيل الثقافي والاقتصادي اللازم للمهن غير الدينية- انضموا إلى حركة الملا محمد عمر والهدف المعلن لهذا استعادة السلام والأمن في البلاد. وفي هذا السياق ساهم في عدم وجود التزام المجتمع الدولي في عملية إعادة الإعمار بعد ١٩٨٩ لنمو الحركة وتوسيع صفوفها.

إذا كان صعود حركة طالبان في أفغانستان الجهادية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي بمثابة دراسة حالة، فمن السهل أن نرى كيف سيستمر الفشل في

علاج مصير الأطفال في سوريا في مطاردة العالم لعدة أجيال. ولمواجهة التحديات الأمنية على المدى الطويل سيكون على المجتمع الدولي بذل الجهد خارج المجال العسكري، والاستثمار في المواقف الاجتماعية والثقافية والتعليمية على المدى الطويل لمنع التطرف. فمن الواضح أن علاج ذلك هو زيادة الاستثمار في مجال التعليم. وبالتالي فإن الاستثمار في التعليم- سواء في سوريا أو بين السكان اللاجئين- يجب أن يكون واحدًا من الموضوعات الأولى في ترتيب أولويات المجتمع الدولي. وهناك حاجة للاستثمارات من أجل دعم البنية التحتية في التعليم. وهذا يسمح للأطفال أن يستكملوا تدريجيًا ما فاتهم خلال الفترة التي اضطروا إلى قضائها خارج المدرسة. الآن الأمر ليس قائمًا: حتى نهاية سبتمبر ٢٠١٥ تحقق ٢٠٪ فقط من إجمالي التمويل المطلوب للتعليم من قبل الأمم المتحدة كجزء من خطة عمله في سوريا هذا العام. وبطريقة مماثلة في حين أن مبالغ الأموال المخصصة للتعليم والأطفال في حالة سوريا تتغير من بلد لآخر، فإنه وفقًا لكل المؤشرات الحالية يعاني جميع الأطفال في سوريا من التأخر بداية من الالتحاق بالمدارس وانتهاء بتقديم الخدمات الصحية الأساسية. ويعد الاعتراف بأهمية التعليم وزيادة الاستثمار والبدء في تخطيط برامج طويلة الأجل وتنفيذها أمورًا ضرورية لسوريا ومستقبل سكانها. وعلاوة على ذلك فإن الاستثمار في التعليم هو فقط نصف المعادلة: وبنفس القدر من الأهمية هو التعامل مع الهجمات التي تستهدف المدارس والبنية التحتية التعليمية التي على مر السنين حولت المدارس من أماكن آمنة إلى خطرة. ولكن حتى هذا لا يكفي على الإطلاق نظرًا لأن العديد من المشاكل التي

يعاني منها الأطفال- بدءًا من عمالة الأطفال وانتهاء بالاستغلال الجنسي وتجنيد الأطفال في تنظيمات مثل الدولة الإسلامية- مرتبطة بشكل جوهري بديناميكية أوسع بكثير من الصراع والنزوح، وبالتالي لا يمكن علاجها إلا في سياق أوسع.

سوريا- حرب أهلية من دون حسم

شلومو بروم وبندتا برتي ومارك هيلر

تحولت الانتفاضة الشعبية التي اندلعت في سوريا في مارس ٢٠١١ إلى حرب أهلية لا تلوح نهايتها في الأفق. فلا يستطيع أي جانب من الجانبين- قوات نظام بشار الأسد والفصائل المختلفة الثائرة عليها- أن تهزم الجانب الآخر. يتمتع كلاهما بمزايا نسبية، وفي الوقت نفسه يعانون من العيوب التي تعكس التكوين العرقي الخاص بالمجتمع السوري، ومتأثرين بهيكل النظام كما تم تأسيسه وترسخ على مدى سنوات ومن مدى المساعدة الخارجية المقدمة لهم. وإزاء هذه الخلفية يدور صراع متواصل يتميز بنوع من "التعادل" غير المستقر.

تصف هذه المقالة وتحلل السمات الرئيسة للحرب الأهلية، فضلًا عن التحديات التي واجهت خلال الحرب جيران سوريا في الشرق الأوسط ولاعبين دوليين. وسيختتم التحليل بمناقشة التداعيات المباشرة للحرب، واتجاهها نحو التنمية وتأثيرها على إسرائيل.

الربيع العربي الحالة السورية

إن الاضطرابات الاجتماعية والسياسية التي وقعت في الشرق الأوسط في إطار الربيع العربي، أخذت شكلًا مختلفًا في كل بلد ومجتمع وفقًا لخصائصها الفريدة. كانت بداية الموجة التي اجتاحت دول الشرق الأوسط في مصر وتونس- وهما دولتان يتسم المجتمع فيهما بالتجانس النسبي.

ونستنتج من ذلك بأن الجيش فى كل منهما ليس ذا طبيعة قطاعية حتى لو كان له مصالحه الخاصة- فهو يعمل كجيش وطني يمثل المجتمع كله. وبالإضافة إلى ذلك- في كلا البلدين- عندما اتضح للقيادة العسكرية أن الانتفاضة الشعبية موجهة ضد الأسرة الحاكمة وأنها واسعة النطاق، اختارت عدم دعمها للسلطة- بن علي في تونس ومبارك في مصر- من أجل تجنب المواجهة مع طبقات واسعة في المجتمع وحماية مصالحها التنظيمية.

إن طبيعة المجتمع مختلفة تمامًا في سوريا. فالمجتمع السوري قطاعي ويتم تقسيمه وفقًا لخطوط الفصل الدينية والعرقية. وتقريبًا ٧٠٪ من السكان هم من العرب السنة. جنبًا إلى جنب مع الأغلبية السنية الكبيرة، هناك في سوريا مجموعات كبيرة من الأقليات العربية العلوية والمسيحيين العرب والأكراد. وهناك أيضًا أقلية درزية صغيرة في سوريا. وقام النظام الذي شكله حافظ الأسد- والد الرئيس بشار الحالي- على ائتلاف من الأقلية العلوية التي تنتمي إليها عائلة الأسد جنبًا إلى جنب مع المسيحيين والدروز والطبقة الوسطى السنية الذين يعيشون في المدن. ومنح النظام لشركائه ظروفًا مريحة لمواصلة القيام بدور مركزي في الحياة الاقتصادية في سوريا، كما اهتم بوضع أبناء الطائفة العلوية والجماعات الأخرى التي تنتمي إلى هذا التحالف في المناصب الرئيسة في الجيش وفي الأجهزة الأمنية.

كما هو الحال في البلدان الأخرى في العالم العربي التي كانت مسرحًا للانتفاضة ضد النظام- كل واحدة ولها سمتها الخاص- تم تسجيل علاقة وثيقة بين الوضع الاجتماعي والاقتصادي الصعب في سوريا والتمرد ضد النظام. ويسكن جزءٌ كبيرٌ من سكان الدولة في القرى ويعيشون على الزراعة.

وقد سبق اندلاع الثورة عدة سنوات متتالية من الجفاف مما ألحق أضرارًا بالغة بالزراعة القائمة خاصة على مياه الأمطار. ونتيجة لذلك، تطورت الهجرة الواسعة من القرية إلى المدينة. ويقدر معدل الانتقال السنوي من القرية إلى المدينة خلال هذه الفترة بنسبة ٦٢,٣٪ تقريبًا من السكان. وكانت النتيجة الحتمية زيادة معدل البطالة والفقر.

أوضحت هذه الخصائص إلى حد كبير اتجاه وطبيعة تطور الثورة على النظام في سوريا- على عكس تطور الثورات في مصر وتونس. ففي سوريا اندلع الاحتجاج في الضواحي والأطراف ضد المركز. بينما فى مصر اندلع التمرد في المركز- في القاهرة وفي المدن الكبرى. وفي الواقع، الحادث الذي أشعل نار الانتفاضة في تونس وقع في مدينة لمحافظة نائية- كان هذا هو الحال أيضًا في سوريا، ولكن في تونس أيضًا انتقل مركز الثورة بسرعة إلى العاصمة تونس. لذلك ليس من المستغرب أنه حتى في السنة الثالثة من الانتفاضة في سوريا، كان النظام ما يزال يسيطر على جزء كبير من مركز البلاد، بينما يقوم على التحالف التقليدي الذي أنشأه حافظ الأسد.

ظل التحالف قائمًا على الرغم من الطبيعة القطاعية للحرب الأهلية، ولم ينحل. حتى إن أقسامًا من الطبقة الوسطى السنية- مقرها المدن- تتشبث بدعمها للنظام. كما حافظ الجيش والأجهزة الأمنية كذلك على تماسكهم وولائهم للنظام، حتى لو تم تسجيل نسب محدودة من الفرار. وهذا أمر مثير للدهشة؛ فبالنظر إلى أن الجيش في سوريا يقوم على أساس التجنيد الإلزامي؛ أي معظم الجنود- وفقًا للتوزيع العرقي لسكان الدولة- أصلهم هو سني. ويبدو أن هذا الإنجاز للجيش ينبع من حقيقة أن النظام استطاع أن

ينشئ وحدات مهمة من الجيش على التكوين الديني/ العرقي الذي يضمن له الولاء.

لقد تغيرت سمات الثورة والمواجهة بين الأطراف المتداخلة بها بمرور الوقت. فقد انتهت مرحلة الاحتجاجات الجماهيرية التي لم تستخدم فيها الأسلحة بعد وقت قصير. حيث إن الثورة العنيفة التي جاءت بعدها تطورت أيضًا لأن النظام قمع بوحشية الاحتجاج غير العنيف. وبناء عليه، تغير جدول أعمال الثوار. وبدلًا من الاحتجاج الذي كان يحمل الشعارات التي تتماهى مع روح الربيع العربي؛ شعارات الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، تحولت الثورة إلى حرب أهلية طائفية من السنة ضد جماعات من الأقليات في البلاد. وقد اعتمد الأكراد من جانبهم أجندة خاصة بهم تركز على التطلع إلى تحقيق الحكم الذاتي. وكان هذا التطور أيضًا- إلى حد ما- نتيجة لسياسة متعمدة من النظام الذي أكد على الطابع العرقي للثورة لتعزيز ولاء الأقليات نحوه. وينبع الفرق بين طبيعة الانتفاضة في سوريا والثورات التي اندلعت في الدول الأخرى من هذه الديناميكية.

بينما في الأماكن الأخرى في الشرق الأوسط التي اجتاحتها موجة الربيع العربي تركز صراع زمرة صغيرة للحفاظ على حكمها أمام معارضة شعبية، تطور في سوريا صراعٌ بين قطاعات بأكملها يمثلها النظام أمام الأغلبية السنية التي تنتفض وتهدد بحرمانهم من وضعهم الذي حصلوا عليه. بالنسبة لكلا الجانبين هذا صراعٌ وجودي. ويفسر أهمية الصراع لكلا الجانبين إلى حد كبير ذلك التصميم والقسوة عند الجانبين.

وقد أخطأت أجهزة الاستخبارات ووسائل الإعلام في الغرب في تقييم قدرة النظام السوري على الصمود. وكانت الافتراضات السائدة في المرحلة

الأولى من الثورة- التي استندت إلى سلسلة الأحداث في تونس وفي مصر- بأنه على وشك النهاية. ظاهريًا أثبتت أحداث الربيع العربي في تلك البلدان أن هذه الأنظمة العربية الدكتاتورية غير قادرة على التعامل مع تمرد الجماهير التي تغلبت على حاجز الخوف.

وكان هذا هو الحال أيضًا مع وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك إيهود باراك الذي توقع في عام ٢٠١١ أن نظام الأسد سيسقط خلال وقت قصير. وعندما تم التخلص من نخبة من قيادة الأمن السورية في هجوم انتحاري في ١٨ يوليو ٢٠١٢، تم الخروج بنتيجة مفادها أن ذلك إيذانًا بنهاية النظام. كما انخدعوا إلى حد كبير عندما تم الإطاحة بالجنرال طنطاوي وقيادات قوات الأمن المصرية على يد الرئيس مرسي الذي أفسح المجال أمام الجنرالات الأصغر سنًا والأكثر نشاطًا من القيادة القديمة، وهؤلاء هم الذين أطاحوا في النهاية بنظام الإخوان المسلمين وإنهائه. كما أدَّى أيضًا تصفية قيادة الأمن العليا السورية إلى أن يحل محلها قيادات أصغر سنًا وأكثر فعالية عززت فقط قدرة النظام على المواجهة.

في تحليل الصراعات العنيفة الجارية من هذا النوع، هناك ميلٌ لتجاهل أهمية القدرة الهائلة للتعلم والتكيف للأطراف المتحاربة. عندما بدأ التمرد العنيف فوجيء النظام فكانت قدرته على التعامل معه متدنية. بالفعل كان لديه التفوق المادي الكبير- جيشٌ كبيرٌ مجهزٌ تجهيزًا جيدًا- لكن على الرغم من أنه على المستوى الإدراك الحسي يعتمد النظام على ولاء الجيش وقدرته على ضمان بقائه، لم يكن الجيش مؤهلًا للتعامل مع تمرد شعبي واسع. ولقد تم تدريبه على التعامل مع الجيش الإسرائيلي في حرب بين جيشين نظاميين.

ولذلك اضطر النظام إلى تأهيل قواته لمواجهة متزايدة ومتوسعة أثناء القتال. وقد تم إنجاز هذه المهمة بطريقتين. تلقت الوحدات المشاركة تدريبًا نشطًا في القتال وأنشأت ميليشيات علوية مصممة للتعامل مع المتمردين جنبًا إلى جنب مع الجيش باستخدام أساليب الحرب. في كلا المجالين زودت إيران وحزب الله (اللتان تدخلتا في بعض الأماكن في القتال بشكل فعال) النظام السوري بمساعدات قيمة على مستوى تقديم المشورة والتدريب والمعدات المتخصصة.

أثر استمرار القتال تأثيرًا كبيرًا على تطور قوات الثوار. وفشلت محاولات توحيدهم ووضعهم تحت قيادة سياسية وعسكرية واحدة، وبقيت منقسمة إلى مجموعات مختلفة تمثل مصالح إيديولوجية وقطاعية وشخصية مختلفة- بدءًا من الجيش السوري الحر الذي يمثل العناصر العلمانية الليبرالية ويستند إلى حد كبير على المنشقين من الجيش السوري النظامي، مرورًا بعناصر إسلامية معتدلة نسبيًا وانتهاء بالعناصر الإسلامية السلفية المتطرفة، بما في ذلك تلك المقربة من تنظيم القاعدة. ومع استمرار الحرب الأهلية، ازدادت الجماعات الإسلامية المتطرفة قوة. وتستمد فعالية هذه المجموعات من مزيج من الدافع الكبير وقوة مقاتلين من ذوي الخبرة، بما في ذلك المتطوعون الأجانب ذوو الخبرة الذين جاءوا إلى سوريا من ساحات "النضال" الجهادية الأخرى مثل العراق التي تتمتع بتمويل وعتاد متطور تقدمه دول الخليج. ويعكس تعزيز هذه المجموعات الجاذبية المتزايدة للمتطوعين من سوريا نفسها الذين يلتحقون بصفوفهم.

يمنع الانقسام في صفوف المعارضة دمج القوات التي ربما يمنحها الأفضلية واليد العليا. في النصف الثاني من عام ٢٠١٣ تطور صراعٌ عنيفٌ،

لا سيما في شمال سوريا بين الجماعات الجهادية وبين الجيش السوري الحر. ولن يساعد هذا النزاع الثوار على مواجهة النظام. ومن ناحية أخرى، فإن الانقسام له مزايا أيضًا. وتعرف الجماعات المحلية بشكل جيد ساحة قتالهم، وهم أكثر مرونة من قوات النظام. وبالتالي فإن الثوار قادرون على الحرب فى أية منطقة في جميع أنحاء البلاد، في حين اضطر النظام لنقل القوات من مكان إلى آخر وفقًا للتطورات في الميدان. النظام قادر على الفوز بكل معركة تقريبًا بعد تركيز القوات، لكن قدرته على الحفاظ على إنجازاته تقتصر على ضرورة تركيز القوات في ساحة قتال أخرى. وعلاوة على ذلك، فإن الانقسام يجعل قوات المتمردين أكثر تحملًا. حتى لو هزمت جماعة من الثوار فلن يتم قمع الثورة.

هذه الخصائص من الطرفين المتحاربين جنبًا إلى جنب مع الدعم السياسي والمالي والخدمات اللوجستية المقدمة لهما من الجهات الفاعلة إقليميًا وعالميًا (كما هو مفصل في القسم التالي) خلق حالة من "التعادل" مع صعود وهبوط كل جانب دون حسم يلوح في الأفق. وقد نجح النظام فى الحفاظ على سيطرته على المركز بخاصة محور دمشق وحمص- منطقة الساحل، في حين أن الثوار ظلوا يسيطرون على مناطق شاسعة في الأطراف مع صراع متواصل على مدينة حلب المهمة، وكل طرف يسيطر على جزء منها.

ويبدو أن مجرد التغيير في خصائص وسمات التدخل العسكري الخارجي وفي كثافته يمكن أن يغير أيضًا من توازن القوى بين الأطراف المتحاربة وخلق ظروف مواتية نحو الحسم وترجيح الكفة. فعندما زاد حزب

الله من مشاركته في القتال- في المعركة التي وقعت في يونيو ٢٠١٣ على مدينة القصير بالقرب من حمص- أبعدت قوات النظام الثوار من المدينة. وحسب التقديرات فإن حزب الله أرسل أكثر من ألف مقاتل إلى سوريا- من خيرة مقاتليه- وعلى ما يبدو أن مشاركة حزب الله في معركة القصير قد حسمت الأمر وأسهمت في الحفاظ على خطوط الاتصالات مع لبنان والمنطقة العلوية في شمال غرب سوريا، وقضى على الشعور بأن النظام كان مصيره الهزيمة. وقد بدا فى ذلك الحين حدوث تحول مفاده أنه من الآن فصاعدًا سيحقق الجيش النظامي إنجازات من شأنها أن تؤدي إلى قمع التمرد، لكن لم تتطور الأمور على ذلك النحو. فالخسائر التي عانى منها حزب الله في هذه المعركة والضغوط السياسية التي تم ممارستها على التنظيم داخل لبنان بسبب القتال جنبًا إلى جنب مع قوات الأسد قد أدت بقيادته إلى تقليل المشاركة في المعارك.

الهجمات التي نفذها النظام بالأسلحة الكيميائية وبلغت ذروتها في الهجوم الذي نُفذ في ضواحي دمشق في ٢١ أغسطس ٢٠١٣ والذي أدَّى إلى مقتل مئات المدنيين، جعلت الإدارة الامريكية تهدد بفرض إجراءات عقابية من جانب الولايات المتحدة وحلفائها. ورغم الشكوك فى مصداقية التهديد الأمريكي لم يكن النظام السوري وحليفه روسيا على استعداد للمخاطرة بأن تنفذ الولايات المتحدة تهديدها، فما سيبدأ بهجمات محدودة سوف تتطور إلى تهديد حقيقي على النظام. وكتدبير وقائي ومبادرة روسية، اقترح النظام السوري وروسيا أن تنضم سوريا إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتفكك جميع أسلحتها الكيميائية. وتبنت الولايات المتحدة هذه المبادرة،

وتبعها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وتوصلت روسيا والولايات المتحدة إلى اتفاق حول عملية تصفية سريعة تستمر تسعة أشهر تقريبًا وستنتهى المنظمة المسؤولة من تنفيذ الاتفاقية الكيميائية عملياتها- منظمة حظر الأسلحة الكيميائية- في منتصف عام ٢٠١٤ على الأرض السورية. تعاون النظام السوري الذي أظهر استعداده لتنفيذ الاتفاقية كاملة مع مفتشي المنظمة، وقد دمرت حتى الآن جميع وسائل الإنتاج والخلط والتعبئة. تم تجميع المواد نفسها تحت الإشراف وتعتزم نقلها إلى خارج سوريا بنهاية العام وتدميرها هناك.

في الحقيقة ما تزال هناك مخاوف من أن يحاول النظام إخفاء بعض قدراته الكيميائية لأن نزع سلاح الأسلحة يحرمه من الوسائل التي تم تقييمها على أنها تلعب دورًا في الحرب من أجل بقائه. غير أن الاتفاق على تفكيك الأسلحة الكيميائية سمح للنظام بأن يصبح شريكًا شرعيًا فى اتفاق دولي، وخلق لدى اللاعبين الإقليميين والعالميين مصلحة في بقاء النظام، على الأقل حتى يتم تنفيذ الاتفاق بالكامل من أجل منع سقوط الأسلحة الكيميائية في أيدي غير مسؤولة. ومن المفارقات أن السلاح الكيميائي الذي كان يفترض أن يكون ضمانًا لبقاء النظام أصبح تهديدًا له، في حين أن القضاء على الأسلحة الكيميائية كان بالنسبة له شهادة التأمين، على الأقل لفترة محدودة.

المشاركة الخارجية في الحرب الأهلية السورية

قال نابليون (أو زعموا أنه قال): "العلاقة بين الروح المعنوية والمادة في الحرب هي ثلاثة إلى واحد". على الرغم من سلسلة الانتصارات المثيرة لنابليون التي أوجدت شهرته كقائد عظيم، مصيره في نهاية المطاف يثير

شكوكًا حول صحة بعض أقواله الأكثر اقتباسًا على مستوى العالم. على أية حال، هذه المقولة الخاصة أكثر غموضًا من أي توضيح. بعد كل شيء يمكن الحكم على الأبعاد المادية للقوة وتقييمها مع مستوى معين من الثقة، ولكن المعنويات وعوامل غير واقعية مماثلة من الصعب تقييمها. وتنعكس هذه الصعوبة في التحدي الذي يواجهه المراقبون في محاولة لتحليل الاتجاه والنتيجة المحتملة للحرب الأهلية.

أولًا- حتى التوازن المادي ليس قاطعًا. فمن ناحية، بسبب الطابع العرقي المتزايد للحرب والغالبية السنية الواسعة من السكان والمعارضة لديها ميزة واضحة مقارنة بالنظام الذي يسيطر عليه العلويون من حيث النطاق والتجمع. قوات المتمردين في حدود القدرة على استخراج قاعدة التوظيف، يجب أن تكون قادرة على تشغيل "الكتائب الكبيرة" التي وفقًا لمقولة أخرى لنابليون "تُعامل أفضل من الله". ومع ذلك، فإن النظام مجهزٌ بأسلحة تفوق بكثير قدرات المتمردين سواء من حيث الكمية أو الجودة. كما أن العلاقة بين الروح المعنوية أو العوامل غير الملموسة بين الجانبين غير واضحة.

في حين أن المعارضة؛ بخاصة العناصر الإسلامية تحركها إيديولوجية، فقد يكون النظام أكثر تماسكًا من الناحية السياسية، ويتمتع بميزة الإدارة ووحدة القيادة. وعلاوة على ذلك- بعد ما يقرب من ثلاث سنوات من المواجهة الوحشية- كلا الجانبين مصممان على المثابرة في النضال انطلاقًا من قناعة مفادها أن الهزيمة ستؤدي إلى تدمير الحسابات الرهيبة. بعبارة أخرى، فإن صيغة نابليون الظاهرة لا تساعد على توضيح اتجاه الصراع. الشيء الوحيد الذي يمكنك قوله مع بعض الثقة هو أن التدخل الخارجي-

في أماكن مثل ليبيا والبحرين أعطى ميزة لجانب واحد وساعد على تحقيق نتائج سريعة وحاسمة- كما يلعب دورًا في سوريا. ولكن حتى في سوريا، كان ميزان تدخل الأطراف يميل سلبًا إلى طرف واحد- النظام لم يكن لهذه المشاركة نفس التأثير على اتجاه تطور الصراع. وأضرت المساعدات المقدمة إلى النظام بزخم المتمردين في بداية الانتفاضة وفي غياب تغيير جذري في السلوك الأمريكي يضمن له ربما عدم النصر، ولكن على الأقل القدرة على البقاء على قيد الحياة ومواصلة القتال فى المستقبل المنظور.

وقدمت المساعدات المادية للنظام من قبل شركائه التقليديين في ما يسمى "محور المقاومة"- إيران وحزب الله. أما حماس- العضو الرابع في هذا المحور- فقد تخلت عن تأييدها للنظام السوري بسبب الطبيعة الطائفية للحرب الأهلية، وبسبب فوز جماعة الإخوان المسلمين في مصر والتي ستكون راعية واعدة للمنظمة أكثر. وعلى الرغم من أن حماس استفادت من هذا المحور قبل اندلاع الحرب الأهلية، إلا أنها قالت إنه لم يساهم كثيرًا في تعزيز التضامن الإسلامي. ومع اندلاع موجة الاحتجاجات ضد الأسد، لم تكن حماس من العناصر التي تضمنتها الملصقات التي رفعها المتظاهرون والمكتوب فيها "لا لإيران ولا لحزب الله". ولذلك فلم يؤثر انسحاب حماس مطلقًا على ميزان القوى المادية والمعنوية. غير أن المتظاهرين السوريين فهموا على الفور أن إيران وحزب الله كانا ترتبطان بالنظام لأسباب تتعلق بالإيديولوجية والهوية الشيعية، وهي أعمق من الحسابات النفعية التي ميزت العلاقة بين النظام وحماس. وتم التعبير عن التزام إيران وحزب الله للنظام في المساعدات التي منحوها له- من أسلحة وأموال ومشورة تكتيكية ودعم في تصميم القيادة والسيطرة، وفي حالة حزب الله كما ذكرنا المشاركة الفعلية في القتال.

بالإضافة إلى ذلك، فإن "محور المقاومة" لم يفتقر إلى حلفاء خارج المنطقة. وكان أهمهم روسيا التي استمرت في إرسال الأسلحة إلى سوريا (حتى لو لم توفر للنظام كل ما يريد). والأهم من ذلك أن روسيا والصين دأبتا على الدفاع عن النظام في المنتديات الدولية وعرقلتا كل مبادرة ممكنة في مجلس الأمن يمكن أن تؤدي إلى حلٍ وعمل عسكرى غربي على غرار ما فعل في حالة ليبيا مما أدَّى إلى الإطاحة بمعمر القذافي. وهناك تفسيرات عديدة للسلوك الروسي معظمها مرتبطٌ بتطلع روسيا للعودة إلى مركز القوة العظمى على قدم المساواة مع الولايات المتحدة أو الغرب ككل. وعلى أية حال، فإن التفسير المقنع للتدخل الروسي يتمثل في قناعة روسية بأن الإسلام الراديكالي هو البديل الوحيد للحكام الاستبداديين المهددين بسبب الثورات في العالم العربي. وقد يكون لانتصار العناصر الإسلامية عواقب وخيمة على روسيا ودول آسيا الوسطى التي كانت جزءًا من الاتحاد السوفيتي ومنطقة شينجيانج في شمال غرب الصين أيضًا. على أية حال، كانت النتيجة أن أعطت روسيا النظام السوري شبكة أمان دولية- وهي كنز ذو قيمة سياسية وأخلاقية كبيرة.

وفي مواجهة شبكة دعم النظام، كان هناك تحالفٌ أقل تماسكًا بين مؤيدي الثوار، بما في ذلك تركيا وقطر والسعودية والسنة في لبنان والعراق، وخلال فترة حكم "الإخوان المسلمين"- مصر أيضًا. وشمل التحالف المعارض للأسد أيضًا "الحملة الكويتية العظمى"- مجموعة من رجال الدين السلفيين والسياسيين المعارضين في الكويت- التي قيل إنها ساهمت بملايين الدولارات للعناصر الإسلامية في سوريا. كما أفيد أن السودان-

على الرغم من علاقاته الطيبة مع إيران- باع أسلحة من تصنيعها ومن تصنيع الصين لقطر التي أرسلته إلى الثوار السوريين.

مثل المعارضة السورية نفسها، كانت تلك الجهات (الدول) (باستثناء السودان) متحدة في عدائها للأسد لأسباب طائفية ولشراكته مع إيران. ومع ذلك، فقد اختلفوا مع وجهات نظرهم حول سوريا بعد الأسد، وكذلك فيما يتعلق بأساليب وطرق العمل وأهداف المساعدة المقدمة. فقدموا المساعدات المالية إلى ميليشيات مختلفة لأغراض إنسانية ولمساعدة الاجئين وأيضًا توفير الأسلحة، ولكن جهودهم لم تكن منسقة فيما بينهم. وعلى الرغم من أنها سمحت للمتظاهرين بمواصلة القتال، إلا أنهم تأثيرهم في نهاية المطاف في ميزان القوى داخل سوريا كان أقل من تأثير الداعمين الأجانب للنظام.

كان من الواضح بشكل خاص تجنب تلك الجهات التواجد داخل سوريا. وباستثناء التقارير عن وجود الجهاديين الأجانب؛ بخاصة العراقيين السنة الذين يعملون تحت راية القاعدة، لم تسجل مشاركة مباشرة يمكن أن تكون متوازنة مع مشاركة حزب الله في القتال. وكان أكثر وضوحًا غياب المشاركة الأمريكية أو الغربية الأخرى. حيث اعترفت الولايات المتحدة وشركاؤها الأوروبيون بالمجلس الوطني السوري، وأدانوا مرارًا وتكرارًا أعمال النظام، وطالبوا بضرورة استبدال الأسد كجزء من أي ترتيب سياسي وتنظيم مجموعات دعم للمعارضة مثل "**أصدقاء سوريا**". وكلما ارتفع عدد المدنيين الذين قتلوا، ازداد عدد الدول الغربية التي فرضت عقوبات اقتصادية، وأعلنت استعدادها لتزويد الثوار بمعدات غير مميتة، مثل معدات الاتصالات والمعدات الطبية- خاصة للمجموعات التي ينظمها الجيش السوري الحر.

على أية حال، كانت إدارة أوباما مترددة في نقل الأسلحة التي يمكن أن تغير بشكل كبير التوازن داخل سوريا أكثر من التدخل الأمريكي المباشر. وبدون قيادة الولايات المتحدة فلن ترغب الدول الغربية الأخرى ولن تستطيع أن تنسق أعمالها وتعبر عنها بقوة.

هناك أسباب كثيرة وراء التردد الأمريكي؛ كان أهمها التحفظ بشكل أساس من التورط فى وضع غير مستقر في الشرق الأوسط، بعد أن نجحت الولايات المتحدة مؤخرًا فقط فى التحرر من استمرار مشاركتها في العراق وأفغانستان.

هناك ادعاء بأن المطلوب لتصحيح بعض مصادر خلل التوازن الفعلي لصالح النظام هو عمليات محدودة؛ مثل الضربات الجوية المحدودة و/ أو تحديد مناطق حظر للطيران. وتنطوى هذه الإجراءات على خطر؛ بمعنى أن الإجراءات ضد النظام ومؤيديه (على سبيل المثال؛ الإجراءات الإيرانية ضد شراكة الولايات المتحدة مع الخليج) ستجر الولايات المتحدة إلى مشاركة أكثر عمقًا مما كانت تخطط له.

ثانيًا- لا يوجد توازن بين الدعم الكامل لتحالف إيران وحزب الله وروسيا والنظام وانعدام حماس الغرب للمعارضة السورية. ومنذ أن بدأت تتضح نتائج الإطاحة بالحكام الاستبداديين في الشرق الأوسط، التفاؤل الأولي في الغرب، استعيض عن فرص إقامة الديمقراطيات الليبرالية بخيبة الأمل إلى حد أن الكثيرين في الغرب أصبحوا شركاء في الرأي الروسي (وأيضًا حسني مبارك) بالنسبة لهوية بدائل الحكام المخلوعين. ففي سوريا، أظهر الإسلاميون الراديكاليون عزمًا عسكريًّا وقدرة عالية على محاربة الأسد، وفي الوقت نفسه عدم التمسك بالقيم التي يستند إليها العداء الغربي للأسد.

يثير تعاظم أهمية هذه العناصر في معسكر المعارضة تساؤلات حول ما إذا كان الإطاحة بنظام الأسد لن تطيل الحرب الأهلية وستجعل الوضع السيئ أسوأ. ولهذا السبب يميل الرأي العام في الولايات المتحدة بشكل واضح ضد أي تدخل حقيقي في الحرب الأهلية في سوريا. هذا على الرغم من المطالب المتكررة من الشخصيات السياسية- بخاصة السيناتور جون ماكين- بأنه على الولايات المتحدة لعب دور أكثر أهمية في الحرب.

يتضح من كل هذا أنه بحلول نهاية عام ٢٠١٣ كان التوازن العام للمشاركة الأجنبية في سوريا لصالح النظام، وساعد على إضعاف المزايا الأولية التي كان من الممكن أن يتمتع بها الثوار بل وحتى تغلب عليها. بعد عدم تنفيذ تهديد الغرب بإجراءات عقابية ضد النظام بسبب استخدام الأسلحة الكيميائية، وبلورة تفاهم بين الولايات المتحدة وروسيا حول هذا الموضوع، أدَّى القضاء على الأسلحة الكيميائية في سوريا إلى تقليل فرص المشاركة الغربية النشطة ومن غير المتوقع أن يتغير هذا الرصيد. وعلاوة على ذلك، قد يكون خيار التلويح بعقوبة النظام السوري لا يزال قائمًا وستجد الإدارة الأمريكية نفسها في وضع تضطر فيه لتنفيذ التهديد. لكن حتى في هذه الحالة إذا تم تنفيذ هجمات عقابية محدودة، فمن المشكوك فيه ما إذا كانت ستحدث أي تغيير كبير في ميزان القوى بين الثوار والنظام.

انتقال الحرب الأهلية السورية إلى خارج سوريا

كان للحرب الأهلية في سوريا تأثيرٌ واسعٌ ليس فقط بسبب مشاركة عميقة من اللاعبين الإقليميين في الصراع الداخلي، ولكن أيضًا بسبب التأثير المباشر للقتال على أمن واستقرار جيرانها. وقبل كل شيء، جلبت الحرب

خسائر إنسانية ثقيلة على سوريا نفسها وعلى جيرانها الأقرب. ففي سوريا، قُتِل أكثر من مائة ألف شخص. ومنذ يوليو ٢٠١٢ قتل ما يقرب من خمسة آلاف شخص في المتوسط كل شهر. ووفقًا لتقديرات تعود إلى يونيو ٢٠١٣ أعلنتها هيئة متخصصة في وضع حقوق الإنسان في سوريا، فإن ما لا يقل عن ٣٦ ألفًا من القتلى كانوا مدنيين؛ ثمانية آلاف منهم تقريبًا أطفال. وبالإضافة إلى ذلك، في بلد سكانه يقارب ٢٢ مليون نسمة، ٤ ملايين تقريبًا تركوا منازلهم وأصبحوا لاجئين، و٧ ملايين آخرون بحاجة إلى مساعدات إنسانية من أجل البقاء على قيد الحياة.

أجبرت الدول المجاورة لسوريا- في مقدمتها تركيا والأردن ولبنان- على تحمل العبء الإنساني والتعامل مع التدفق المستمر للاجئين. ويشير المفوض السامي لشؤون اللاجئين إلى أن نحو ١,٩ مليون سوري هربوا من بلادهم ٣٨٪ منهم (حسب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) هم أطفال دون سن ١٢. خلال عام ٢٠١٣، ومع القسوة المتزايدة للحرب وعدم وجود أمارات تدل على التوصل إلى حل وشيك، وصل متوسط التدفق اليومي للاجئين إلى ٦ آلاف- معدل لم يسبق له مثيل منذ الإبادة الجماعية في رواندا في السنوات الأولى من التسعينيات. وجد عددٌ صغيرٌ من اللاجئين مأوى في شمال أفريقيا ومصر وشمال العراق، بلغت أعدادهم على التوالي تقريبًا ١٤ ألف و ١٠٦ ألف و١٥٠ ألف لاجئ. وبطبيعة الحال، فإن عدد اللاجئين في هذه البلدان منخفضٌ جدًا بحيث لا يكون لهم أي تأثير حقيقي على البلد المضيف، ومع ذلك فإن الوضع مختلف تمامًا في البلدان المضيفة الرئيسة الثلاثة: تركيا والأردن ولبنان حيث وصل غالبية اللاجئين.

تركيا- التي تستضيف نحو ٤٣٠ ألف لاجئ- هي أفضل حالًا من الناحية السياسية والاقتصادية فى مواجهة الأزمة السورية وفتح حدودها للاجئين. منذ بداية الحرب الأهلية تبنت تركيا سياسة "الحدود المفتوحة"، ومنحت لجوءًا مؤقتًا للاجئين وأقامت عشرين مخيمًا في عشر محافظات- تعرف بأنها أفضل مخيمات للاجئين على الإطلاق. لكن الوضع بعيدٌ عن المثالية: في غياب إشارة تدل على نهاية الحرب، أظهرت تركيا علامات الإرهاق المالي وخفضت معدل اللاجئين الجدد الذين سيتم استيعابهم على أراضيها. والنتيجة كانت عددًا كبيرًا من الناس الذين أجبروا على مغادرة منازلهم في سوريا، فى انتظار إمكانية عبور الحدود إلى تركيا.

بالإضافة إلى قضية اللاجئين- التي أثارت التوترات الاجتماعية في المناطق الحدودية بين سوريا إلى تركيا- اضطرت تركيا للتعامل مع معضلة أمنية نتيجة انتقال الحرب إلى أراضيها مع تزايد التوتر في الساحة السياسية في ظل هذه الخلفية. من وقت لآخر هبطت قذائف وأطلقت طلقات نارية في الأراضي التركية. وتسبب تورط تركيا في الصراع بجانب الثوار على الأقل فى هجمتين إرهابيتين في فبراير ومايو ٢٠١٣ نظمتهما جماعات تدعم النظام السوري. وتنتقد المعارضة السياسية في تركيا سياسة الحزب الحاكم فيما يتعلق بمسألة سوريا؛ حيث ترى أن تركيا متورطة في تقديم المساعدات المباشرة للثوار. وقد علت نبرة المعارضة منذ الهجوم بسيارة مفخخة في مايو ٢٠١٣ في الجنوب الذي أسفر عن قتل ٤٣ شخصًا. كما أن الرأي العام في تركيا لا يتفق مع حقيقة أن الدولة تورطت فى المشاركة المباشرة في الأزمة في سوريا.

أشار الاستطلاع الذي أُجري فى يونيو ٢٠١٣ بواسطة The German Marshall Fund of the United States إلى أن ٧٢٪ من المستطلعين أعربوا عن معارضتهم للتدخل المباشرة في سوريا- ارتفاع حاد من ٥٧٪ من المعارضة سجلت في ٢٠١٢. ومن المرجح أن انهيار سلطة الحكومة المركزية في سوريا وانتشار الجماعات المسلحة يسبب عدم الاستقرار المتعلقة بالأمن على طول ٩٠٠ كيلومترًا من الحدود المشتركة مع سوريا.

ليس من المستغرب إذن أن يكون للنزاع الدائر في سوريا أثرٌ طويل الأجل على العلاقات المتوترة في تركيا مع الأقلية الكردية؛ خاصة في ضوء تأسيسها بحكم الأمر الواقع منطقة كردية مستقلة في شمال سوريا. صحيح أن تركيا قد نجحت في التوصل إلى صيغة تفاهم وتعاون مع حكومة إقليم كردستان في شمال العراق، لكنها لا تزال مبكرة ومن الصعب جدًا تحديد ما إذا كان يمكن تنفيذ هذا النموذج بنجاح في كردستان السورية؛ بخاصة مع الأخذ في الاعتبار العلاقات الوثيقة للحزب الكردي السوري الرئيس (حزب الاتحاد الديمقراطي) مع حزب العمال الكردستاني الذي يدير صراعًا متواصلًا مع تركيا. كما أن للنزاع أثرًا على العلاقات بين الحكومة والأقلية العلوية الكبيرة في تركيا. هذه جماعة دينية انسحبت من الإسلام وقريبة إلى حد ما من العلويين في سوريا.

بلد آخر تحت ضغط بسبب الحرب الأهلية في سوريا هو الأردن الذي يستضيف تقريبًا نصف مليون لاجئ. وتم استيعاب ثلثي اللاجئين تقريبًا في المدن الأردنية، والباقي يقيمون في مخيمات لاجئين أنشئت لهذا الغرض سيما في مخيم الزعتري الموجود به ١٣٠ ألف سوري تقريبًا. وعلى الرغم

من أن تدفق اللاجئين إلى تركيا والأردن متشابه، إلا أن تأثيره على الأردن أكثر وضوحًا. فالأردن بلد صغير- مواطنوه ٦,٥ مليون شخص تقريبًا. وهو دولة فقيرة الموارد تعاني من نقص المياه وهو في خضم أزمة اقتصادية. يجاهد الأردن لتوفير رعاية مناسبة للاجئين الذين يمثلون عبئًا ثقيلًا على الاقتصاد والبنية التحتية. ولا يعالج الأردن بشكل كاف الصعوبات التي نشأت في مجالات الصحة والإسكان والاكتظاظ في المخيمات، ويجد صعوبة في ضمان الغذاء والأمن الشخصي للاجئين. كما فاقمت الأزمة الوضع الاقتصادي في الأردن بسبب وقف التجارة بين الأردن وسوريا، وقد ألحق الاضطراب في جميع أنحاء المنطقة ضررًا باقتصاد الأردن الذي اهتز بالفعل.

بالإضافة إلى ذلك، عندما يتحرك مقاتلون من المعارضين للأسد وخاصة من "الجيش السوري الحر "من وإلى الأردن، والعمل في مخيمات اللاجئين، يتم تورط الأردن أكثر فأكثر في الحرب الأهلية السورية. هذا الوضع ليس فقط بسبب سقوط الرصاصات والقذائف العشوائية في الأراضي الأردنية، ولكن أيضًا لانعدام الأمن وعدم الاستقرار المنتشر على أراضيها. ويشكل عدد المقاتلين الأجانب الكبير الذين يتدفقون إلى سوريا لدعم الجماعات الجهادية خلفية للخوف من أن العناصر المتطرفة على المدى الطويل سوف تحاول التسلل إلى الأردن والقيام بأعمال الإرهاب فيها. وعلى الرغم من الكرم الذي أبداه الأردنيون في مساعدتهم للاجئين، كان هناك استياء في الشارع الأردني تجاه اللاجئين؛ خاصة في ضوء تخفيضات الدعم وارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية والوقود والحاجة إلى إصلاحات اقتصادية.

وأخيرًا فإن البلد الأكثر تأثرًا بالحرب الأهلية في سوريا هو لبنان؛ حيث يعيش فيها من قبل الأزمة ٥٠٠ ألف سوري تقريبًا بالفعل واضطر الآن إلى استيعاب ٧٠٠ ألف لاجئ آخر منتشرون في أكثر من ألف تجمع سكني مختلف. وازدادت حركة اللاجئين في لبنان. وأشارت نائبة الأمين العام للشؤون الإنسانية فاليري أموس إلى أنه خلال الفترة من يناير إلى يوليو ٢٠١٣ ازداد عدد اللاجئين بنسبة ٢٠٠٪- استنادًا إلى تقييم أن عدد اللاجئين السوريين في لبنان سيصل في نهاية العام إلى مليون. (يضيف المفوض السامي لشؤون اللاجئين إلى هذا العدد ٨٠ ألف لاجئ فلسطيني آخر من سوريا). الوضع الإنساني في مراكز اللاجئين صعبٌ للغاية في غياب حلول الإسكان وبسبب الافتقار إلى الخدمات الأساسية بدءًا من الوصول إلى المياه النظيفة والصرف الصحي وانتهاء بالرعاية الطبية. وتتسم العلاقة بين اللاجئين السوريين والمواطنين اللبنانيين بالتعقيد والتوتر وأحيانًا التمييز.

لقد أثرت الحرب في سوريا على لبنان بطرق أخرى مردها العلاقات التاريخية بين لبنان وسوريا إلى جانب البنية العرقية والسياسية المحددة للبنان:

أولًا- لبنان وقعت عدة مرات في الحرب: كانت هناك حالات كثيرة من إطلاق النار عبر الحدود فضلًا عن الحوادث بين الجيش السوري وقوات الثوار التي وقعت في لبنان؛ بخاصة في وادي البقاع.

ثانيًا- يرتبط الاقتصاد اللبناني والاقتصاد السوري بعلاقات تاريخية: وبالتالي فالعقوبات التي فرضت على سوريا والأزمة الاقتصادية العميقة أضرت بالاقتصاد اللبناني أيضًا.

ثالثًا- الأهم من ذلك أن الحرب الأهلية في سوريا قوضت بشدة الاستقرار في لبنان: لأنها أدَّت إلى تفاقم العلاقات السياسية والطائفية فيه من خلال توسيعها بشكل كبير الفجوة بين الطوائف الشيعية والسنية في صراع طائفي وربما أكثر على المستوى السياسي.

إن الهوة بين القوات الموالية للأسد (بقيادة الأحزاب الشيعية وحزب الله وأمل، تدعمها عناصر أخرى مثل الحركة الوطنية الحرة لميشل عون) وبين تحالف ١٤ آذار (مارس) المعارض للأسد (بقيادة حركة المستقبل السنية) عميقة جدًا. والنتيجة هي الشلل الذي أصاب الحالة السياسية: خلق سقوط الحكومة اللبنانية التي يترأسها نجيب ميقاتي في أبريل ٢٠١٣ توقفًا وركودًا، ولم يستطع رئيس الوزراء المؤقت تمام سلام تشكيل حكومة جديدة؛ فاضطر البرلمان إلى تأجيل الجولة المقبلة من الانتخابات البرلمانية. وتصاعدت الاشتباكات أحيانًا لتصبح مواجهات مسلحة كاملة. على سبيل المثال- في طرابلس ثاني أكبر مدينة في لبنان وفي وادي البقاع- الخلافات بين مؤيدي الأسد وخصومه من الطائفة العلوية والشيعية والسنية غالبًا ما تسببت في اندلاع مواجهات عنيفة. وتصاعد الوضع خاصة منذ أن دخل حزب الله مباشرة في الحرب في سوريا. وقد عزز هذا التطور النزعة الطائفية بين الطرفين من مؤيدي ومعارضي الأسد، وحرضت الجماعات السلفية في لبنان- كما تجلى في خطابهم- ضد حزب الله. وأشارت الهجمات التي وقعت في مايو ويوليو ٢٠١٣ ضد معقل حزب الله في حي الضاحية في بيروت بوضوح إلى هذا الاتجاه، كما عبر عددٌ كبيرٌ من اللبنانيين السنة والشيعة الحدود للقتال داخل سوريا.

إذا انهار النظام السوري، سيكون له تأثيرٌ بعيد المدى على لبنان. حيث سيعزز انهيار النظام القوى الداعمة لائتلاف ١٤ آذار (مارس). كما سيتأثر أيضًا حزب الله بسقوط شريكه في دمشق، ومن المتوقع أن يفقد رأس المال السياسي والقوة والشعبية على الرغم من أنه من المرجح أن تظل القوة العسكرية المهيمنة في لبنان. وعلى أية حال، في ضوء هذه الخلفية سوف تعاد الحسابات السياسية في لبنان وستنشأ تحالفات سياسية جديدة.

السيناريوهات المحتملة والآثار المترتبة على إسرائيل

مع استمرار الحرب الأهلية، فإن قدرة سوريا التي لم تكن كبيرة، ستضعف أمام إسرائيل ولن تستطيع مواجهتها في حرب نظامية. ومن ناحية أخرى، فقدت الحكومة المركزية السيطرة على أجزاء كبيرة من أراضي الدولة وتسود الفوضى أيضًا في الحدود بالقرب من مرتفعات الجولان. حيث تعمل في هذه المناطق جماعات من الثوار؛ بعضها من الجهاديين السلفيين ممن لديهم إيديولوجية معادية لإسرائيل. ولذلك، فمن الممكن أن تستخدم أيضًا أسلحتهم ضد إسرائيل. ويمكن لجماعات الثوار أن تعمل ضد إسرائيل من أجل محاولة اجتذابها للمشاركة في الحرب الأهلية.

وكان الدليل على تدني وعي الحكومة السورية بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية هو استخدامها المتزايد لهذا السلاح. وقد تكون هناك أيضًا عواقب على استعدادها لاستخدامها الأسلحة الكيميائية ضد إسرائيل، ولكن هذا التهديد سوف يزول إذا تم بالفعل تفريغ سوريا من أسلحتها الكيميائية.

مع ذلك، أثار الوضع الفوضوي في سوريا مخاوف من احتمال تسرب أسلحة متقدمة أخرى إلى الجماعات المتطرفة التي تشكل تهديدًا على

إسرائيل- حزب الله أو الجماعات الجهادية من صفوف المعارضة. وسيكون لتسرب الأسلحة الكيميائية وكذلك البيولوجية إلى هذه الجماعات بوجه خاص مغزى خطير.

من الممكن أن تصاب الأطراف المتحاربة في سوريا بالتعب مما يدفعها إلى الحوار الذي من شأنه إحداث تغيير نحو بناء نظام تطوري في الدولة. ومع ذلك، فإن احتمال حدوث تطور كهذا في العام المقبل هو ضعيف جدًا. ويرجع ذلك إلى الطبيعة الطائفية والجهادية المتنامية للصراع؛ ولأن كل جانب سيكون على استعداد للتحدث إلى الآخر فى حالة انتصاره فقط ولن يكون للطرف الآخر أي خيار سوى الإذعان. ولن يكون من السهل التغلب على الصعوبات التى تعيق عقد مؤتمر دولي يحضره ممثلون عن النظام وجماعات المعارضة المختلفة ("مؤتمر جنيف٢") وأنه حتى لو عقد المؤتمر الذي من المفترض أن يعقد في هذه المرحلة في ٢٢ يناير ٢٠١٤- فهل سيتم التوصل فيه إلى حل واتفاق. كذلك لا يبدو في هذه المرحلة أنه ستتحقق الآمال في أن يتحقق الاتفاق على نزع سلاح الأسلحة الكيميائية وخلق أداة تفاهم بين البلدين، وعلى هذه الخلفية ستشكل الأساس لإجراء مفاوضات جادة بين النظام والقوات المعارضة في سوريا.

وهناك أساس أكثر صلابة هو افتراض أن الحرب الأهلية سوف تستمر لفترة طويلة، وأن فرص التدخل الخارجى الذى يرجح الكفة لصالح طرف أو آخر تبقى منخفضة. ونتيجة لذلك سوف يتحقق واحدٌ من أربعة سيناريوهات أخرى لا يمكن تقدير احتمالها النسبي:

أ) "**سيناريو الصومال**": ستستمر الحرب الأهلية دون نهاية واضحة وسوف تؤدي بسوريا إلى الواقع الفوضوي لدولة فاشلة.

ب) "**سيناريو نهاية سايكس- بيكو**": تنقسم سوريا إلى عدة دول فرعية. دولة علوية على محور دمشق- منطقة الساحل، ودولة سنية في الشمال والجنوب والشرق، ودولة كردية في شمال شرق سوريا.

ج) انتصار النظام بعد حرب استنزاف لعدة سنوات.

د) انتصار الثوار بعد حرب الاستنزاف لعدة سنوات.

وسيكون لكل من هذه السيناريوهات الأربعة آثارها على إسرائيل- وليس كلها تعد تهديدًا أو سلبية بالضرورة.

إن تحقيق "**سيناريو الصومال**" سيؤدي إلى تفاقم الأخطار التي تهدد إسرائيل؛ بخاصة من جانب الجماعات غير الخاضعة للسيطرة. فمن ناحية، ستختفي قدرة سوريا كدولة تقريبًا لمحاربة إسرائيل، ومن ناحية أخرى ستتعاظم التهديدات الأخرى من الجهات غير الحكومية وتزداد فرصة وقوع سلاح متقدم في أيديهم.

وفي سياق "**سيناريو نهاية سايكس بيكو**" سيتم إنشاء واقع مريح لإسرائيل. فمن ناحية، ستكون لكل دولة فرعية حكومة مركزية وستتمكن إسرائيل من تركيز سياستها على ذلك. من ناحية أخرى، كل دولة من تلك الدول ستكون ضعيفة ولن تكون قادرة على تهديد إسرائيل. ومن الممكن أن تقيم إسرائيل مع بعض منها علاقة جيدة.

حتى لو فاز النظام بعد سنوات من القتال، فإن سوريا ستظل ضعيفة لفترة طويلة من الزمن، وبالتالي لن يكون هناك تهديد عسكري مباشر على إسرائيل. وعلاوة على ذلك، في هذا السيناريو ستقل إمكانية وقوع الأسلحة في أيدي

الجماعات غير الخاضعة للسيطرة التي تعتبر إسرائيل عدوًا. ولذلك فإن عودة النظام الرئيس لسوريا من المفترض أن يكون جيدًا لإسرائيل. ومع ذلك، من المتوقع فى هذا السيناريو أن يكون له آثارٌ سلبية على كل من إسرائيل والمنطقة؛ لأن انتصار النظام سيعتبر انتصارًا لـ"محور المقاومة" بقيادة ايران. وسيزداد اعتماد النظام السوري على إيران وحزب الله مقارنة بالسنوات التي سبقت الحرب الأهلية.

سيخلق انتصار الثوار دولة سورية ضعيفة تحت حكم السنة. ولن تشكل هذه الدولة تهديدًا عسكريًّا- سياسيًا على إسرائيل. وعلاوة على ذلك، فمن المنطقى الافتراض في ظل هذا السيناريو أن يضعف المحور بقيادة إيران؛ لأن النظام السوري الجديد سيكون معاديًا لإيران وحزب الله بسبب دعمهما لنظام الأسد. ومع ذلك، فمن الممكن أن تسمح سوريا للجماعات الإرهابية المناهضة لإسرائيل بالعمل خاصة إذا كان النظام الجديد إسلاميًا ويضم عناصر سلفية.

وقد اختارت الحكومة الإسرائيلية حتى الآن سياسة الامتناع عن التدخل في ما يحدث في سوريا. وهناك منطقٌ كبير في هذه السياسة؛ لأن إسرائيل لديها قوة كبيرة للتأثير على ما يحدث فى سوريا، ولكن ليس لديها أية وسيلة للسيطرة على نتائج تدخلها. لذلك، وخاصة في هذا الوضع وحيث إن معظم السيناريوهات المحتملة لها آثار سلبية على إسرائيل، من الأفضل عدم التدخل، وبصفة عامة ينبغي الحفاظ على سياسة حذرة من أجل محاولة منع ظهور صورة للتدخل الإسرائيلي.

إنَّ الوضع في سوريا قد خلق بالفعل تهديدات يجب التعامل معها ويجب على إسرائيل أن تعد نفسها لتهديدات أخرى قد تتطور في سيناريوهات

المستقبل. إن تعاظم التهديدات الأمنية تتطلب تعزيز نظام الدفاع في مرتفعات الجولان، وقد اتخذت بالفعل خطوات في هذا الاتجاه. كما أن هناك حاجة أيضًا إلى الاستعدادات لإمكانية وقوع أسلحة متقدمة في أيدي عناصر معادية لإسرائيل. وقد وضعت إسرائيل خطوطًا حمراء واضحة للنظام السوري فيما يتعلق بنقل الأسلحة المتقدمة إلى حزب الله. وكان عدد من الغارات الجوية التي نفذت في سوريا ونُسبت إلى إسرائيل ردًا على تجاوز هذه الخطوط الحمراء. ومع ذلك، من الضروري مواصلة تطوير خطوط العمل بشأن إمكانية سقوط أسلحة متقدمة بما في ذلك الأسلحة الكيميائية في أيدي الجماعات المتمردة السنية ذات إيديولوجية متطرفة معادية لإسرائيل. ويجب أن تكون إسرائيل مستعدة لمشاركة عسكرية محدودة ومؤقتة داخل سوريا ردًا على خلق مثل هذه الحالات. وتثير هذه السيناريوهات أيضًا قلق الولايات المتحدة والعناصر الغربية الأخرى، وهناك حاجة للحوار معهم حول هذه القضايا وكذلك للسعي لوضع خطط عمل مشتركة.

ومن ناحية أخرى، فإن السيناريوهات المختلفة تخلق أيضًا فرصًا لإسرائيل. ويتيح ضعف سوريا العسكري لإسرائيل بأن تنظر إلى إمكانية اندلاع حرب شاملة مع سوريا على أنه احتمال ضعيفٌ جدًا على الأقل في السنوات المقبلة، وأن تستغل الموارد للإصلاحات اللازمة في الجيش، وأخذ ذلك في اعتبارات وضع الميزانية الوطنية. كما تستطيع إسرائيل أيضًا أن تستفيد من الوضع فى بناء جسر ومنبر للحوار مع بعض اللاعبين الجدد على الساحة السورية من بين الثوار؛ على سبيل المثال مع الطائفة الكردية في سوريا التي ليس لها أي سبب جوهرى للعداء تجاه إسرائيل.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الوضع في سوريا يخلق أساسًا لتعاون وطيد بين إسرائيل ودول الشرق الأوسط، بما في ذلك تركيا (مع كل الصعوبات في استعادة التطبيع مع حكومة إردوغان) والدول الأخرى المتاخمة لسوريا وأيضًا دول الخليج. يمكن لإسرائيل أن تساعد الأردن فى التعامل مع العواقب الوخيمة للحرب الأهلية في سوريا وبالتالي إضافة ركيزة العلاقة الاستراتيجية معها.

القسم الثالث

سوريا- من دولة إلى نظام هجين: انعكاسات ذلك على إسرائيل

تحرير

- **كارميت فالينسي**

(باحثة ومنسقة لبرنامج الأبحاث "سوريا- التطورات والاتجاهات" في معهد دراسات الأمن القومي)

- **اللواء عودي ديكل**

(مدير معهد دراسات الأمن القومي)

- **د. عنات كراتس**

(كبير باحثين ، مدير الأبحاث في معهد دراسات الأمن القومي)

محتويات القسم الثالث

مقدمة

بعد مرور ستة أعوام تقريبًا على بداية الحرب الأهلية فى سوريا- التي ما تزال مستمرة- استطاع الرئيس بشار الأسد من تثبيت نظامه إلى حد ما، لكن نهاية الحرب لا تلوح فى الأفق. وسرعان ما تحول الاحتجاج السلمي ضد حكم الرئيس الاستبدادي الذي بدأ في ١٥ مارس ٢٠١١ فى إطار الربيع العربى إلى صراعٍ دموى يشارك فيه الكثيرون، وإلى كارثة إنسانية حادة أثرت على الشرق الأوسط بأكمله، وانجرف داخله عددٌ كبيرٌ من العناصر المحلية وأدى إلى تدخل عناصر إقليمية والقوتين العظميين في العالم.

سوريا التي عرفناها قد تغيّرت إلى حدٍ بعيد منذ بداية الحرب. ويزيد العدد الكبير من العناصر المهتمة بالحفاظ على إطار الدولة لسوريا، وهم أيضًا أصحاب مصالح متضاربة من احتمال الحفاظ على "إطار" الدولة على الأقل على المستوى الرسمي وفي الخطاب الدولي. ومع ذلك يبدو من الناحية العملية أن السلطة المركزية التي تفرض سيادة ساحقة على جميع أراضي الدولة هي سيناريو محتمل يتراجع بقوة في مقابل سيناريو يتقدم بقوة نحو وجود نظام مركب تشارك فيه مكونات كثيرة.

ليس هناك شك في أن الحرب المستمرة والدموية التي أدت إلى تفكك النظام السياسي والعسكري في سوريا ستكون العامل الاستراتيجي الرئيس في تشكيل التسوية السياسية المستقبلية. وأحد العلامات البارزة على ذلك هو تشكيل مناطق وجيوب داخل سوريا تتحكم فيها عناصر مختلفة ذات

مصالح متضاربة اكتسبت القوة والنفوذ خلال الحرب. أما اتفاق سلام أو تسوية من شأنه أن يعكس تجميد حالة معينة من علاقات القوى الداخلية والدعم المقدم من العناصر الخارجية، ولكن ذلك لن يضمن الهدوء. ومن المتوقع أن تستمر الصراعات المحلية لسنوات كثيرة جدًا.

لقد خلق تورط العديد من العناصر- الدولية والإقليمية والمحلية- فى أتون الاضطراب السوري "تضخمًا للقوة" وهذا هو عامل آخر لعدم الاستقرار؛ لأنه يتطلب لإدارة عملية التسوية في اتفاق أو على الأقل التنسيق بين العديد من المشاركين. "في المستقبل" ستجد العناصر المحلية في سوريا صعوبة في الانفصال عن اعتمادها على الرعاة الإقليميين والدوليين. لذلك يبدو أن سوريا سيكون لديها نظام سياسي معقد تجمع فيه حكومة مركزية ضعيفة ومراكز قوة محلية قوية مع مشاركة كبيرة من الجهات الفاعلة غير الإقليمية والدولية.

خطوطٌ موجهة للتحليل ولأسلوب العمل

أسئلة البحث التي تتصدر هذه الدراسة تتمثل في هل سوريا قادرة على إعادة بناء نفسها مجددًا فى شكل دولة قومية؟. إذا لم يكن الأمر كذلك، فما هو الترتيب الذي سيتم تشكيله في سوريا في السنوات القليلة المقبلة، وماذا ستكون عواقبه المحتملة على إسرائيل؟ من الإجابات على هذه الأسئلة- حتى إذا كانت غير مكتملة وتعتمد على الردود على سؤال فرعي- هناك حاجة إلى بلورة مبادئ لسياسة إسرائيل تجاه سوريا والساحة بأكملها على حدودها الشمالية الشرقية.

إن منهج البحث Back casting analysis (سيناريو المستقبل) يمكن من تطوير سيناريوهات وفحص احتمالاتها وآثارها، كما أنه مناسب لتحليل الحالات المعقدة التي تنطوي على عدد كبير من أصحاب المصلحة والذي من الصعب تحقيق هدف متجانس ومتفق عليه. يتيح لنا التحليل تتبع العديد من العناصر والمصالح والقيم التي تحفزهم، بما في ذلك الشروط المطلوبة لتنفيذ السيناريوهات قيد المناقشة.

وفي المرحلة الأولى قد تم تحديد المكونات الاستراتيجية (المتغيرة) من نوعين: العناصر الرئيسة التي تشارك في الحرب في سوريا، وفي محاولة لتشكيل ملامح مستقبلها (المحلي والإقليمي والدولي) وجدول أعمالهم اليومي والمصالح الأساسية التي تحركهم وكذلك خصائص الوضع الأمني والعسكري والوضع الاقتصادي والإنساني في سوريا. في المرحلة التالية صيغت سيناريوهات مختلفة يمكن أن تميز مستقبل سوريا:

أولًا- تم اقتراح مجموعة من السيناريوهات المحتملة وهي بمثابة "أنواع مثالية يعكس البعض منها واقع سوريا الموحدة، في حين أن البعض الآخر مستمدٌ من معالم سوريا المفككة. بعض السيناريوهات هي حالة مؤقتة وفترة انتقالية، والبعض الآخر هي حالة نهاية أكثر استقرارًا. السيناريو الأول هو أن سوريا تبقى في نهاية المطاف دولة واحدة يحكمها النظام العلوي. السيناريو الثاني هو أن سوريا تبقى دولة واحدة لكن تحت الحكم السني. السيناريو الثالث هو أن سوريا تبقى موحدة في هيكل فيدرالي. وفقًا للسيناريو الرابع فإن سوريا تتفكك إلى وحدات مستقلة. بينما حسب السيناريو الخامس يستمر القتال. ومع ذلك فقد أدى الرصد المستمر للتطورات في سوريا إلى

جانب تحليل استراتيجي طويل المدى للاتجاهات والتوجهات المحتملة، إلى استنتاج أن هناك أكثر من سيناريو واحد متجانس (أي من المحتمل تحقيق أكثر من سيناريو واحد).

من المنطقي الافتراض بأن الترتيب المستقبلي في سوريا سوف يكون مندمجًا وسيتميز بتحقيق العديد من السيناريوهات الراهنة. وهكذا على سبيل المثال من المحتمل أن الكيان الذي يُدعى "سوريا" سيكون رسميًا (خاصة على مستوى الخطاب الخارجي مع عناصر دولية وأيضًا على مستوى الخطاب الداخلي) خاضعًا لسلطة مركزية علوية، لكنه سيسيطر فقط على الشريط الساحلي وعلى "العمود الفقري" لسوريا على طول الطريق من حلب إلى دمشق وربما أيضًا على الجيوب في الجنوب. وتكون بقية المناطق قطاعات مستقلة نسبيًا تنتمي إلى نوع من الاتحاد الفيدرالي ستكون خاضعة إلى حد ما للحكم العلوي، ولكن تتمتع باستقلالية في إدارة الشؤون السياسية: وسوف تدار شمال شرق سوريا في إطار كيان كردي، وستتم إدارة شمال سوريا وأجزاء من الجنوب فى إطار كيانات سُنية محلية، وسوف تنتمي المنطقة المتاخمة للبنان إلى كيان شيعي يدعم النظام المركزي.

بالإضافة إلى هذا ستكون فى جنوب سوريا وشرقها جيوبٌ للعناصر السلفية الجهادية التي لن تكون على استعداد للمرونة- ولو حتى رسميًا- والانصياع للسلطة المركزية. وتتميز هذه الجيوب بمستوى حكم منخفض والفوضى واستمرار القتال بكثافة كتلك أو أخرى. يقترح فى هذه الدراسة اعتماد مصطلح "النظام السياسي الهجين" لوصف أكثر دقة للنظام السياسي الحالي، وخصوصا النظام المستقبلى في سوريا. ومعنى "النظام السياسي

الهجين" هو الحكم المختلط الذي ينفذه أكثر من عنصر أو وكيل واحد ويمكن أن يشمل عناصر على المستوى المحلي والوطني والدولي. وتستطيع تلك العناصر أن تكون مؤسسات سياسية ودينية ومنظمات غير حكومية، وبالطبع حكومات رسمية.

تقدم هذه الدراسة ملخصًا للبحث والتفكير الجماعي الذي تم إعداده في معهد دراسات الأمن القومي في إطار برنامج "**سوريا- التطورات والاتجاهات والدلالات**" بمشاركة عودي ديكل (رئيس البرنامج) جنبًا إلى جنب مع كارميت فالنسى (مدير البرنامج) جاليا ليندنشتراوس وعنات كورتس وأساف أوريون وعيران يشيف وأوفير فينتر وعومير عيناف وتسفي ماجن وفيرا ميخلين شفير وألون ريجر وبندتا بيرتي وستيفن كوهين وأفيعاد ماندلباوم وكيم نوح وأوفق ريمر ورونى. يشمل هذا البرنامج الذي بدأ عام يناير ٢٠١٦ بحوثًا وأفكارًا وقاعدة بيانات إلكترونية، وفي إطار البرنامج عمليات محاكاة وورش العمل والحلقات الدراسية. يتم تمويل البرنامج من قبل مؤسسة لبيدوس.

وأخيرًا تجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة تركز على محاولة لفهم السيناريوهات المستقبلية في سوريا وليس المقصود بها وصف الحالة التي تميز الساحة في الوقت الراهن. ولذلك فإنها لا تتطرق زمنيًا إلى التطورات والأحداث التي في كثير من الأحيان تتغير كثيرًا فى هذا الوقت العاصف.

المكونات الاستراتيجية للسيناريوهات المحتملة

على الرغم من صعوبة التنبؤ بكيفية انتهاء الحرب في سوريا؛ ففي الحقيقة من خلال رؤية ستة أعوام يمكن عرض الاتجاهات الرائدة وتمييز

المصالح الرئيسة للأطراف المعنية وتحديد الاتجاهات الرئيسة في هذه البيئة المعقدة ينبغي على الدوام أن تؤخذ دائمًا في الاعتبار إمكانية التحولات.

يتضح من رسم خريطة العناصر الرئيسة المتورطة فى القتال في سوريا التي ستشارك في تشكيل الترتيب المستقبلي هناك ومن دراسة الديناميات الداخلية فيما بينها، أن هناك خمسة مكونات استراتيجية لها تأثير كبير على توجهات التطورات المحتملة في سوريا وعلى صياغة السيناريوهات:

العامل المكون الأول هو التطورات في ساحة القتال بين نظام الأسد والثوار. حقيقة حتى أغسطس ٢٠١٧ قوات الأسد فى زخم وحققت المزيد والمزيد من الإنجازات. إذا استمر هذا الاتجاه، فمن المحتمل أن يترسخ لدى الرأى العام السوري رواية انتصار النظام وهزيمة المتمردين، حتى وإن لم يجلب هذا الهدوء والاستقرار؛ ففي الواقع فإن هذا الأمر قد يضع حدًا للقتال الضاري المكثف، ويحل بدلًا منه نموذج الحرب المتواصلة منخفضة الكثافة، وهو معروف من المعارك المستمرة في أفغانستان والعراق. وبدلًا من ذلك، إذا ما نجح الثوار فى الحفاظ على مناطق في شمال سوريا وشقوا لأنفسهم طريقًا ووصلوا إلى الحدود مع تركيا، فإن هذا من شأنه أن يشير إلى فقدان المخرج وإلى استمرار قتال الثوار بكثافة عالية- طالما سيستمر النظام في محاولاته لإخضاعهم.

العامل المكون الثاني هو حجم ونوعية التدخل الروسي في سوريا. من اللحظة التي بدأ التدخل العسكري الروسي في الحرب في سوريا إلى جانب نظام الأسد في خريف ٢٠١٥ وقد أصبحت العامل المؤثر الرئيس- عسكريًا وسياسيًا- على ما يحدث. فمن خلال نشر طيارات قتالية وأنظمة دفاع جوي

متقدمة تسيطر روسيا على سماء سوريا. وعن طريق القوات البحرية تسيطر على القطاع البحري السوري وتعتزم الحفاظ على وجود الأسطول الروسي هناك لفترة طويلة. من خلال التحالف المؤيد للأسد الذي أقامته مع إيران والذي يوفر معظم القوات التي تقاتل على الأرض، تسيطر روسيا على المواقع الرئيسة في سوريا وتضمن بقاء نظام الأسد.

العامل المكون الثالث هو مدى تورط إيران في تشكيل معالم سوريا: مستوى وحدة الائتلاف الموالي لسوريا القائم على أساس التعاون بين روسيا وإيران هو عنصر مشكل ذو دلالة. وكلما أعطيت لإيران شرعية لمواصلة تدخلها في سوريا، ازدادت دوافع خصوم الإيرانيين- الدول السنية في الشرق الأوسط وإسرائيل- للعمل على الحد من هذا التدخل وتحييدها. علاوة على ذلك، فإن تدخل إيران- ناهيك عن الهيمنة- سوف يدفع عناصر سنية جهادية إلى مواصلة النضال والحرب ضد نظام الأسد ويجبر حتى إسرائيل على التدخل في ما يحدث في سوريا.

العامل الرابع المكون هو مستقبل الدولة الإسلامية (داعش) والمعركة لهزيمتها من خلال التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة. أربعة عوامل رئيسة ستحدد درجة تأثير هذا العامل المكون خلال القتال لهزيمة وتفكيك الدولة الإسلامية يتمثل في هوية العناصر التي تملأ الفراغ الذي سيتم إنشاؤه وتسيطر على الأراضي التي تحتفظ بها الدولة الإسلامية، وهوية الهيئات التي تستوعب المقاتلين والمتطوعين للدولة الإسلامية بعد تصفيتها (من المعقول افتراض أن هذه الجماعات ستكون جماعات سلفية جهادية العاملة في سوريا)، ومستقبل فكرة الخلافة الإسلامية.

العامل الخامس المكون هو استعداد تنظيمات الثوار المختلفة وقدرتها على العمل المشترك وربما أيضًا الاتحاد فيما بينها. فحتى أغسطس ٢٠١٧ لم يكونوا قادرين على عمل ائتلاف لمحاولة إيقاف أعدائهم الشيعة الذين هم في حالة تأرجح استراتيجي، فهم يستهلكون قوتهم في القتال ضد بعضهم البعض. وتمثل الانشقاقات والنزاعات الداخلية في صفوف المعارضة السنية للنظام عائقًا دائمًا أمام الجهود المبذولة ضدها من الداخل ومن الخارج، ومن المرجح أن تؤثر على الواقع المستقبلي في سوريا.

وتتأثر المكونات الإستراتيجية الخمسة المذكورة أعلاه بشدة بالديناميكية الإقليمية التي تنبع في المقام الأول من التوتر بين المعسكر السني بقيادة المملكة العربية السعودية والمعسكر الشيعي الذي تقوده إيران. تطمح هاتان القوتان الإقليميتان إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من النفوذ في سوريا. لكن كما لا توجد وحدة بين المنظمات السنية التي تقاتل داخل سوريا فلا توجد وحدة بين القوى السنية. على سبيل المثال، لا يوجد تنسيق كبير بين الرياض وأنقرة بخصوص سوريا؛ حيث لا توجد أهداف مشتركة. فبينما الهدف الرئيس للسعودية هو كبح إيران وحلفائها الشيعة، فإن الرئيس التركي رجب طيب إردوغان أكثر إلحاحًا على منع إقامة الحكم الذاتي الكردي في شمال شرق سوريا. هذا الهدف مهم لإردوغان ومن أجل تحقيقه فإنه مستعد للمخاطرة بتوسيع الصدع بين تركيا والولايات المتحدة وحلف الناتو الذين يرون أن الأكراد حلفاء ضد داعش.

وكما أشرنا فيما سبق، فإن أحد المكونات الاستراتيجة للسيناريوهات المحتملة في سوريا هو مستقبل الدولة الإسلامية. فمستقبلها هذا سيحدد

التغيير بشكل كبير الذي حدث في سياسة الولايات المتحدة عندما تولى البيت الأبيض الرئيس دونالد ترامب. وأعلنت الإدارة الأمريكية الجديدة عن تغيير في نمط القتال ضد الدولة الإسلامية وبذلك أسرعت فى تحقيق هذا النمط الجديد: والتحول من تكتيك الاستنزاف- الذي فى إطاره تغير موقف قوات الدولة الإسلامية في العراق وسوريا- إلى تكتيك الإبادة.

إن نية الولايات المتحدة تتمثل في عدم السماح للمقاتلين الأجانب الذين انضموا إلى صفوف الدولة الإسلامية بالبقاء في كفاحهم والعودة إلى منازلهم أو لمناطقهم المحررة. في الوقت نفسه أظهرت الولايات المتحدة عزمها على التحرك ضد نظام الأسد- بعد استخدامه للأسلحة الكيميائية- وأيضًا ضد إيران وعملائها الذين حاولوا السيطرة على المعابر الرئيسة على الحدود العراقية السورية.

لكن على الرغم من هذه الإجراءات الصارمة ضد الأسد وضد الإيرانيين أمر ترامب في يوليو ٢٠١٧ بوقف إرسال الأسلحة إلى المتمردين وبذلك أشار إلى حقيقة أنه يقبل الهيمنة الروسية الإيرانية فى سوريا. ونظرًا لهذا التقلب في إدارة ترامب، من الصعب جدًا الإشارة إلى استراتيجية أمريكية محددة بوضوح في المنطقة السورية، بما في ذلك مسألة التنسيق السياسي والعسكري مع روسيا.

السيناريوهات

نظرًا لصعوبة التنبؤ بالأوضاع السياسية المعقدة نتيجة كثرة العناصر النشطة والتوترات والمشاعر والمصالح المتضاربة وبسبب الصعوبة الأكبر

في التنبؤ بإنهاء الحرب في سوريا، تم تلخيص الاحتمالات المختلفة لمستقبل الدولة التي مزقتها الحرب من خلال وضع عدة سيناريوهات أساسية؛ منطقية حدوثها تتغير من سيناريو لآخر.

حكمٌ علويٌ

تسعى روسيا وإيران جاهدتين للحفاظ على النظام العلوي- مع الرئيس بشار الأسد أو بدونه. وبالتالي سوف تحافظان على تأثيرهما على ما يحدث في سوريا. من الممكن تقييم أن مثل هذا السيناريو لا يتوافق مع المصالح الأمريكية طويلة المدى، ولكن من أجل تحقيق استقرار على المدى القصير لن تحاول الولايات المتحدة تقويض استمرار النظام العلوي شريطة أن لا يبقى الأسد في السلطة في نهاية الفترة الانتقالية والتى خلالها سيتشكل في سوريا هيكل نظام متفق عليه. من ناحية أخرى، في الساحة الداخلية السورية من المتوقع معارضة قوية لاستمرار نظام الأسد القمعي؛ خاصة في ضوء مسؤوليته عن قتل مئات الآلاف من المدنيين خلال الحرب.

من الصعب أن نتصور أن الجماعات المتمردة ستوافق على نزع السلاح وبلورة اتفاقات حقيقية يمكن وضعها لمنع إراقة الدماء وعمليات القتل على نطاق واسع. ولن تقبل المملكة العربية السعودية- وربما حتى تركيا- بترك النظام العلوي الذي يعني وجوده هيمنة علوية شيعية برعاية إيران فى سوريا.

حكمٌ سنيٌ

يبدو أن حكم الأغلبية السنية في سوريا هو حلم بعيد كل البعد عن الواقع الذي نشأ في الدولة خلال الحرب الأهلية. ولكي يتحقق مثل هذا السيناريو

يجب على الفصائل المختلفة للجماعات المتمردة أن تنحي جانبًا خلافاتها وخصوماتها وتتوحد في جبهة تكون قادرة على قلب النظام العلوي. وحتى لو حدث ذلك فمن المتوقع أن يحدث خلافٌ سنيٌ بشأن طبيعة ملامح المستقبل في سوريا: علمانية ديمقراطية أم تخضع لنظام إسلامي- سياسي يبرز فيه الإخوان المسلمون- أم تخضع لحكم إسلامي سلفي يتم تشكيله وفقًا للتفسير الأكثر تطرفًا للشريعة الإسلامية.

يمكن لروسيا أن تقبل مثل هذا الوضع شريطة أن يمنحها النظام الجديد سيطرة غير محدودة على المناطق الاستراتيجية في البحر المتوسط- ميناء بحري (طرطوس) ومطار (حميميم) وكذلك الحفاظ على نفوذها في البلاد. في المقابل، تعارض إيران مثل هذا السيناريو وتستمر في تشغيل وكلائها لتقويض الوضع من الداخل وعدم السماح بتأسيس نظام سني. ويمكن للولايات المتحدة أن تدعم حكومة سنية بقيادة الإخوان المسلمين طالما تضمن بأنها لن تقمع الأقليات ولن تقيم علاقة مع تنظيم القاعدة وداعش. أما تركيا فتفضل هذا السيناريو على استمرار الفوضى أو البقاء على النظام العلوي في سوريا طالما أن هذا سيمنع إقامة حكم ذاتي كردي في شمال سوريا على الحدود مع تركيا.

بالنسبة للسكان المحليين، يبدو أنهم سيسلمون بتشكيل هوية سنية للدولة، ولكن من المتوقع أن يطالبوا بنمط من الحكومة على أساس مشاركة أكبر للمواطنين في العملية السياسية وألا يقوم الحكم على القمع. عندئذ سيكون السؤال الرئيس هو درجة التوازن التي ستنشأ بين التطلع للعلمانية وبين الطموح في إدارة الدولة وفقًا لروح الإسلام. وسيوافق الأكراد- على

ما يبدو- على الخضوع لنظام سني شريطة أن يحظوا بحكم ذاتي سيمنح لهم اضطراريًا وعقب الاعتراف بقوتهم. وإذا ما تأسس نظام علماني ذو نهج ديمقراطي وقدرة على الحكم، فمن الممكن تعبئة المجتمع الدولي لإعادة بناء الاقتصاد والبنية التحتية لسوريا وإعادة بناء مؤسساتها. وبدون هذه المساعدة ستستمر سوريا بالتخبط في مشاكلها دون حل حقيقي.

حكمٌ فيدراليٌ

تعكس فكرة إنشاء اتحاد فيدرالي في سوريا الاعتراف بأن مجموعات مختلفة تتحكم في مناطق مختلفة من البلاد وأنه لا توجد أية جماعة لديها القدرة العسكرية على هزيمة كل المجموعات الأخرى. والفكرة وراء هذا الترتيب هي أنه يجب الحفاظ على الإطار الذي يسمى سوريا، ولكن في الوقت نفسه يجب التعبير عن مراكز القوة المحلية. ويمكن أن يظهر هذا الحل في المقدمة إذا حصل على دفعة كبيرة من القوى العظمى- روسيا والولايات المتحدة. قد تُطرح هذا الأمور إذا توصلوا إلى نتيجة مفادها أنه لا توجد طريقة أخرى لإنهاء الحرب.

في الحقيقة حتى منتصف ٢٠١٧ تعمل روسيا على تطوير الخطة الفدرالية لتأمين مناطقها على ساحل سوريا. ولهذه الغاية من الضروري الحفاظ على منطقة علوية موالية في المنطقة الساحلية لسوريا. كما يمكن الافتراض بأن الولايات المتحدة ستكون مستعدة لتعزيز مثل هذا الخيار حتى لا تضع نهاية لسوريا موحدة وترى أن هذا هو السيناريو الأكثر احتمالًا لمنع المزيد من العنف. كما ستساعد هذه الخطة الولايات المتحدة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الأكراد ومنحهم استقلالًا موسعًا في الأقاليم الكردية في شمال سوريا.

ومن المفترض قبل كل شيء أن يتم إنشاء المناطق الفرعية- المقاطعات أو الكانتونات- التي في كل منها سيكون عامل قوة مهيمن، وبالاستمرار فقط سيتم تحديد طبيعة العلاقة بينها وبين الحكومة المركزية. التقييم السائد هو أنه إذا ما تأسس الاتحاد الفيدرالي- سيكون ضعيفًا بسبب العداء الكبير الذي يسود بين الجماعات الدينية والعرقية في سوريا بعد سنوات الحرب الطويلة.

وحدات حكم مستقلة

من المحتمل أنه سينتج عن عدم القدرة على الاتفاق على وقف إطلاق النار وعملية الانتقال السياسي لتشكيل الدولة وضعٌ وسطٌ- ومن الممكن أن يستمر لفترة طويلة- سوف ينعكس فيه الواقع المعاصر الرسمي في سوريا: في الواقع هي مقسمة إلى عدة كيانات دينية وعرقية مختلفة. سيتم تحديد حدود كل من هذه الكيانات على أساس توازن القوى العسكرية بينها (ويمكن لعلاقات القوة تلك أن تكون في نهاية المطاف أيضًا هي العامل الرئيس الذي سيشكل بنية ترتيب الفيدرالية.

ومن المتوقع أن يكون لروسيا دورٌ أساس في تنفيذ سيناريو تقسيم سوريا إلى وحدات مستقلة بسبب علاقتها مع النظام العلوي. ومن المتوقع أن تعمل للحفاظ على النظام العلوي على الأقل في قطاع الساحل ومن المنطقي أن تسعى إلى بسط سيطرته في جميع أنحاء العمود الفقري من سوريا- محور حلب- دمشق. بالإضافة إلى ذلك، من المعقول أن نفترض أن تسعى روسيا في هذه الحالة للوصول إلى التفاهم الثنائي مع كل وحدة من الوحدات المستقلة.

في الوقت نفسه ينبغي التأكيد على أن محاولة تقسيم سوريا وفقًا لخريطتها الطائفية سيكون مستحيلًا. على سبيل المثال، قام نظام عائلة الأسد بتسريع عمليات التحضير ونشر العلويين فى المراكز الحضرية المختلفة والجمع بين العلويين جنبًا إلى جنب مع المسلمين في أنحاء البلاد ذات المسحة العلمانية. وهكذا تم إنشاء عدم تجانس عرقي في المدن والأحياء المركزية.

ومن المرجح أن المملكة العربية السعودية وإيران مهتمتان بأن تبقى سوريا موحدة للحفاظ على نفوذهما فيها والنظام الإقليمي الحالي، ولن تتعاونا مع مبادرة تسعى إلى تفكيك سوريا؛ بخاصة إذا لم تتحقق الشروط الضرورية بالنسبة لهما. و لن تتخلى المملكة العربية السعودية عن وضع خاص للسكان السنة ولا عن تقليل أهمية المناطق التي يسيطر عليها العلويون والخاضعون لنفوذ إيران، في حين أن إيران لن تتخلى عن الحفاظ على نظام الأسد وعن حماية الشيعة والعلويين وتحقيق التواصل الجغرافي الإقليمي الذي تحت سيطرتها من أراضيها إلى البحر الأبيض المتوسط عبر العراق وسوريا ولبنان.

من الممكن أن الجمهور السوري لا يزال به عناصر تطمح إلى ترتيب تبقى فيه سوريا موحدة وتريد تجنب انفصال السكان الذين كانوا جزءًا من كيانٍ سياسي (دولة) واحد على مدار ما يقرب من ١٠٠ عام. ولذلك من المتوقع أن تكون هناك قوى داخل سوريا تعارض تقسيم الدولة ولن تقبلها- حتى لو تم تعريفها بأنها "مؤقتة".

ومع ذلك فإن الإرهاق والمأزق وتوازن القوة المتوازن والقتال غير المحسوم- كلها أمور قد تؤدي إلى انقسامٍ فعلي يعكس الواقع على الأرض

والحد الأدنى من أهداف العناصر المحلية. ومن أجل تحقيق الاستقرار، مطلوب ضم الجيوب التي تسيطر عليها العناصر السلفية الجهادية إلى جانب جهود إخراج العناصر الإسلامية من المدن الكبرى. ومن المتوقع أن يعمل الأكراد لتحقيق التواصل الجغرافي في شمال سوريا على طول الحدود مع تركيا. ويتطلب تقسيم سوريا (سواء بالقوة أو من خلال الممارسة) من المجتمع الدولي صياغة وتنفيذ أسلوب فارق لإعادة تأهيل سوريا وبنائها. ومن الصعب للغاية تنفيذ عملية مصالحة بسبب المخاوف من حملات الانتقام على خلفية الخصومات العرقية والدينية والطائفية.

استمرار القتال

كلما مر الوقت كلما زادت احتمالية استمرار حدة القتال وتقلص فرص إقامة سوريا جديدة وموحدة. وينبع الاحتمال الكبير لاستمرار القتال في جملة أمور؛ من بينها أن العديد من العناصر الخارجية لها مصلحة في مواصلة هذه الحرب. وينبغي أن نتذكر أن في سوريا تدور العديد من المعارك لكن الأساسية فيها بين الإسلام السني الذي تقوده السعودية والإسلام الشيعي بقيادة إيران. كما يمارس نظام مماثل بين الإسلام السني بقيادة المملكة العربية السعودية وبين الإسلام الشيعي بقيادة إيران. كما تدور معارك مماثلة بين الإسلام السني وبين الإسلام الشيعي أيضًا في اليمن والعراق.

تشعر المملكة العربية السعودية وإيران وإمارات الخليج وربما روسيا وأوروبا براحة كبيرة لأن هذه الحرب العالمية تحدث خارج حدودهم. ومن الممكن أيضًا تصور أن القوى الإقليمية المشاركة في الحرب في سوريا (المملكة العربية السعودية وإيران وتركيا) تشعر بالارتياح إزاء استمرار

هذا البلد في النزيف؛ حيث إنه بمثابة علامة تحذير ثابتة لسكان تلك الدول وما المتوقع أن يحدث لهم إذا ما حاولوا الثورة. إذا تحقق سيناريو استمرار القتال، فمن المتوقع أن تستمر روسيا وإيران في تقديم دعم نشط وقوي لنظام الأسد، في حين ستواصل المملكة العربية السعودية والدول السنية دعم تنظيمات التمرد السنية بما فيها التنظيمات السلفية الجهادية. ومن المنطقى أن نفترض أن الولايات المتحدة سوف تواصل التركيز على القضاء على الدولة الإسلامية، ولكن في نفس الوقت تطمح لاحتواء جهود الإيرانيين لاستغلال إضعاف السنة. ولهذه الغاية سيتعين عليها أن تحدد لنفسها أهدافًا سياسية واضحة وتوسيع تدخلها العسكري.

حتى الآن تم تقديم سيناريوهات متجانسة لكل سوريا: حربٌ في كل سوريا وحلٌ فيدرالي يشمل البلد بأكمله وما شابه ذلك. ومع ذلك وبسبب الإلمام بالواقع في سوريا، يبدو أن احتمال حدوث سيناريو متجانس من أي نوع هو احتمال ضعيف للغاية. من الأرجح أن تتحقق عدة سيناريوهات في نفس الوقت: في كل منطقة سيتحقق سيناريو معين بـ"جرعة" خاصة.

سوريا في المستقبل- نظام سياسي هجين

واقع سيناريوهات متعددة

كما رأينا، إن التقييم فى سوريا أنه سيتحقق في نهاية المطاف عددٌ من السيناريوهات وفي نفس الوقت ينتج من تحليل الواقع هناك المعروف بخصائصه: نزاعٌ معقدٌ تشترك فيه العديد من العناصر- الداخلية والخارجية- والتحالفات بينها ليست دائمة وثابتة ولكنها تتغير من وقت لآخر. وهذه الرؤية مبتكرة: في دراسات أخرى هناك ميلٌ للإشارة إلى سوريا ما بعد الحرب الأهلية ككيان متجانس، وبالتالي تفترض سيناريو واضحًا لمستقبلها. وكما قلنا- في رأينا- فإن أي ترتيب مستقبلي في سوريا سيكون غير متجانس؛ أي أنه يتضمن في الوقت نفسه عناصر من جميع السيناريوهات الأساسية الثلاثة المذكورة أعلاه. في المستقبل قد تكون سوريا رسميًا تحت سيطرة نظام مركزي علوي، ولكنه سيسيطر عمليًا فقط على الشريط الساحلي والعمود الفقري لسوريا: المحور الرئيسي لحلب- حمص- دمشق وربما عدة جيوب في الجنوب. وستعمل بقية المناطق كإتحادات تابعة للحكومة المركزية بدرجة أكبر أو أقل، ولكنها ستتمتع بالحكم الذاتي لإدارة شؤونها السياسية: ومن المتوقع أن يكون شمال شرق سوريا كيانًا كرديًا. وتكون منطقة إدلب إلى الحدود السورية التركية منطقة سنية تقام إلى جانب جيوب عناصر الجهاد. وستتسم هذه بحكم ضعيف والفوضى ومواصلة القتال بمختلف درجاته.

يدور الحديث دائمًا في الخطاب الرسمي الذي عُقد في منتديات مختلفة بشأن الترتيب المستقبلي في سوريا عن دولة موحدة تحت حكم مركزي

واحد، ومع ذلك عند دراسة هذا الخطاب بعمق، من الممكن أن نبين أنه إلى جانب الالتزام الرسمي بالوحدة السورية، تطرح خيارات أخرى تفيد احتمال أن تقام فى الدولة فى نهاية المطاف كيانات فرعية سوف تتعايش متجاورة في نوع من البنية الفدرالية. لذلك يقترح هنا اعتماد مصطلح "النظام السياسي- الهجين" لوصف هيكل وسياسة سوريا في السنوات القادمة.

يتيح مصطلح "هجين" إمكانية تخيل مجموعة متنوعة من التشكيلات غير الحكومية التي تعكس أنواعًا اجتماعية مختلفة- تكوينات لا تعمل في عزلة بل تتفاعل مع بعضها البعض. يمكن أن تكون هذه العلاقات ناتجة عن التوافق، ولكن يمكن أن تكون أيضًا علاقات من أنماط أخرى. بعض الحلول الممكنة هي نتيجة للتطورات على الأرض وتوازن القوى بين العناصر المحاربة. وهكذا على سبيل المثال تم طرح مقترحات لتحديد مناطق أمنية؛ مناطق منع الاحتكاك- بشكل رئيس- بين العناصر الخارجية المتورطة في سوريا ومناطق التهدئة لمنع التصعيد ومناطق حظر الطيران ومناطق أمنية خاصة.

التمييز بين دولة ومؤسسة غير رسمية ليس واضحًا نظرًا لتداخل خصائص بعضهم البعض. وبالتالي ستتبنى المؤسسات غير الرسمية خطابًا وممارسات حكومية في حين ستتأثر الدول بجدول أعمال غير حكومى وغير رسمي. قد يجادل البعض بأن النماذج الهجينة قد تؤدي في بعض الأحيان إلى مستويات أعلى من الاستقرار والكفاءة والشرعية بسبب الاستجابة الأكثر ملاءمة التي تعطيها للمجموعات الاجتماعية المختلفة.

يتعامل الخطاب الرسمي والداخلي والدولي مع فكرة سوريا موحدة تخضع لحكومة مركزية. وفي رأينا، تحتوى سوريا حقًا على عناصر رسمية

لدولة، لكنها تنجح في تطبيقها فقط على جزء من أراضي الدولة- في المنطقة التي تسمى أحيانًا "سوريا الصغيرة" التي تشمل دمشق والعمود الفقري المركزي بين دمشق وحلب والحدود مع لبنان وقطاع الساحل وربما أيضًا جيوب مهمة في شرق الدولة وفي الجنوب.

في العمود الفقري حلب- دمشق سيحكم نظامٌ علوي، وحوله ستقام عدة دول بها حكمٌ ذاتيٌ وفقًا لنشر القوى المختلفة في المنطقة وكذلك وفقًا للتقسيم الطائفي في المنطقة. وهذا يتطلب اعترافًا دوليًا بوجود المستوى الرسمي السوري، ولكن أيضًا اعترافًا بوجود عدة كيانات جديدة على أساس عرقي وديني وتكون خاضعة لتوازن القوى العسكرية في المنطقة. ويتطلب ذلك- في جملة أمور- نضج الظروف من أجل الحكم الذاتي الكردي الذي ربما سيقيم علاقة مع الحكم الذاتي الكردي العراقي وسيحاول إقامة كيان سني منفصل ولا تحكمه عناصر سلفية جهادية مثل الدولة الإسلامية.

فيما يلي تفاصيل الشروط (المكونات الإستراتيجية) المطلوبة لتتحقق من أجل أن يتم هذا السيناريو المعقد في سوريا في السنوات القادمة.

خصائص الوحدة

العمود الفقري العلوي

من أجل تقييم ما إذا كان سيناريو الوحدة سيؤتي ثماره في نهاية المطاف، ينبغي الإجابة على العديد من الأسئلة الرئيسة: في أي ترتيب مستقبلي، هل يعتبر حكم بشار الأسد شرطًا ضروريًا للعلويين وغيرهم من الموالين للنظام؟ هل يجب أن يكون موجودًا في السلطة كشرط ضروري لحلفائه؟ وحتى

تاريخ نشر هذه الدراسة، لم يتم العثور على أي رقم متفق عليه. لذلك فإن الأفكار التي مفادها أن الأسد سيبقى في السلطة- على الأقل خلال الفترة الانتقالية التي من خلالها تقوم سوريا بتشكيل هيكل حكومي متفق عليه- تم ذكرها خلال مختلف المناقشات حول نهاية الحرب الأهلية في سوريا. لكن أثناء الحرب الأهلية أظهرت روسيا عزيمة أقل مما أبدته إيران حول استمرار حكم الأسد. فكان الروس على استعداد لمناقشة إمكانية أن يحل محل الأسد شخصٌ آخر من العلويين وهو ما أدَّى إلى الخلافات بين الدول. بما أنه من المعقول أن نفترض أن سيناريو سوريا تحت حكم علوي ستكون نتيجة فرضتها إيران وروسيا على العناصر الأخرى- بناء على قوتهما وعلى أساس القوة النسبية للنظام مقابل عناصر القوة الآخرين- وهذا يعني أن الأسد سيبقى في السلطة (حتى لو جرت المفاوضات). ومع ازدياد ثبات الفترة الانتقالية، من المتوقع أن تتقلص مواقف بعض الجهات الإقليمية والدولية بما في ذلك الإدارة الأمريكية فيما يتعلق ببقاء الأسد على كرسي الحكم.

لكي ينجح نظام الأسد ليس فقط في استعادة السيطرة على أجزاء واسعة من البلاد ولكن أيضًا الحصول على اعتراف دولي لنظامه سيكون على روسيا مواصلة قيادة الخط الذي وفقًا له يستقر نظام الأسد وهو السبيل الوحيد لمنع مزيد من الفوضى وهزيمة العناصر السلفية الجهادية نهائيًا- بما في ذلك الدولة الإسلامية (على الأقل في جانبها الإقليمي).

يمكن أن نقدر أنه إذا ما سوف تكون موسكو راضية عن الإنجازات على الساحة السورية وتعزيز موقفها الدولي بشكل عام وفي منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص نتيجة لهذه الإنجازات، سيكون هذا كافيًا لإغرائها

لمواصلة تقديم مساعدات واسعة النطاق إلى الأسد للسيطرة على أجزاء أخرى من البلاد. والحقيقة أن الولايات المتحدة تعترف بهيمنة روسيا على سوريا (كما يتضح وقت كتابة هذه السطور) مما يزيد من احتمال أن الأسد قد ينجح في إقامة حكم طويل فى مناطق سيطرته وربما توسيعها. ويمكن الافتراض أن الإدارة الأمريكية لن تصر على استبدال الأسد ولن تعترض على إنشاء حكومة انتقالية تحت قيادته. وإذا توصلت روسيا والولايات المتحدة إلى اتفاق على حكومة انتقالية، فقد تكون مرحلة انتقالية طويلة من شأنها أن تؤجل لسنوات عديدة جهدًا لتشكيل وضع سياسي مختلف في سوريا.

سوف تستمر إيران في الدعم الاقتصادي والعسكري للأسد وستسعى لإنشاء الجسر البري من طهران عبر بغداد إلى دمشق وبيروت وستهتم بالحفاظ على الوضع الخاص لحزب الله في سوريا، بما في ذلك وجود القوات والبنية التحتية العسكرية. ومن الواضح أن سياسة روسيا التي تركز على اتفاق حول مناطق الهدوء في سوريا، تتضمن نوايا إيران لترسيخ نفسها في سوريا مع مرور الوقت. استراتيجية ايران على المدى الطويل تقوم على افتراض أن معظم القوات الروسية سيتم إجلاؤها من سوريا بعد إعادة ترسيخ النظام وبالتالي فإن وجود إيران و/ أو عملائها سيستمر فى سوريا للحفاظ على نفوذها على الأحداث في البلاد.

أمَّا تركيا التي ترى الحكم الذاتي الكردي المحتمل في شمال سوريا تهديدًا كبيرًا لها، ستوافق على استمرار النظام العلوي وذلك فقط ليسيطر على المناطق التي سيطر عليها الأكراد وعدم تحويلها إلى ورقة ضدها أو السماح بإنشاء منطقة أمنية تضمن لها الهيمنة على المدى الطويل.

ورغم أن المملكة العربية السعودية لن تتوقف عن الدعم المالي للمتمردين على نظام الأسد، إلا أنها ستبقى من بين الدول القليلة التي ما تزال تدعمهم، وعلى الأغلب ستخفض الدعم أيضًا بسبب الالتزامات الاقتصادية الأخرى التي عليها وبسبب الاعتراف بتضاؤل الآفاق الكامنة وراء هذا الدعم.

من الناحية العسكرية، بعد الإنجاز الكبير الذي حققه احتلال حلب يهدف النظام إلى التقدم نحو احتلال معاقل المتمردين المتبقية؛ خاصة ذات الأهمية الاقتصادية. وستواصل تركيا دعم الجيش السوري الحر لجعله القوة السنية الرئيسة وتعزيز قبضته على الجيوب السنية في سوريا. ومن المحتمل ألا تتمكن التنظيمات السنية الأخرى من التوحد، ومن المتوقع أن يؤدي انخفاض الدعم السعودي إلى تراجع قوتها. وسوف يستمر الأكراد الذين كانوا القوة الرئيسة التي ساعدت الولايات المتحدة في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية، في الاعتماد على الدعم الأميركي- وهو ما يثير استياء تركيا. وكلما زاد الضغط التركي على الأكراد، كلما زاد ميلهم إلى التعاون مع حكومة علوية مركزية شريطة أن يتمتعوا بحكم ذاتي واسع النطاق في شمال شرق سوريا.

إن الدمار الهائل الذي لحق بسوريا خلال سنوات الحرب، فضلًا عن الأضرار البشرية التي لحقت باقتصادها، سيتطلب جهودًا مكثفة لإعادة الإعمار. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن عملية إعادة الإعمار سوف تستغرق عشرين عامًا على الأقل حتى تتمكن سوريا من العودة إلى ناتجها المحلي الإجمالي قبل الحرب- وهو الناتج المحلي الإجمالي الذي لم يكن مبهرًا على أية حال. ستبقى رواسب عميقة بين الأغلبية السنية والنظام

بسبب طول الحرب وكثرة الضحايا، وهي حرب لم يدخر فيها النظام ومؤيدوه أية وسيلة لهزيمة خصومهم. ومع ذلك هناك أيضًا عوامل من شأنها أن تقلل من احتمالات المقاومة بين غالبية السكان السنة: الخوف من استمرار إراقة الدماء والإرهاق من الحرب وحقيقة أن السنة على الأرجح سيحققون بعض الاستقلال الذاتي.

وبالنسبة لأزمة اللاجئين: فقد فرّ نحو خمسة ملايين سوري من بلادهم خلال الحرب الأهلية، وعلى المدى القصير على الأقل، لا يتوقع- في معظم الحالات- العودة إلى وطنهم. ويقلل غياب هذا العدد الكبير من السكان- بطبيعة الحال- من نطاق الأزمة الإنسانية في سوريا، لكن هذه الأزمة لم تختفِ، بل تم ترحيلها ببساطة إلى جيرانها- الأردن ولبنان وتركيا- التي استقبلت معًا ملايين اللاجئين السوريين.

علاوة على ذلك وعلى الرغم من أن سوريا "صدرت" جزءًا كبيرًا من مشاكلها الإنسانية ولا تزال تقوم بذلك، لكن المشاكل التي تبقى في نطاقها ذات أبعاد هائلة. وعليها أن تتعامل مع ما يقرب من ٦,٥ مليون نازح، وهم في الواقع لاجئون داخل بلدهم مع مئات الآلاف من الجرحى بدرجات متفاوتة الخطورة ومع الحاجة إلى إعادة تأهيل مدنها وبنيتها التحتية المدمرة. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أنه خلال الحرب الأهلية، اعتمد النظام في كثير من الأحيان استراتيجية تدمير البنية التحتية العامة عمدًا من أجل إخضاع المتمردين. وهكذا- على سبيل المثال- تم في حلب قصف المستشفيات بشكل متكرر حتى تحولت جميعها إلى أنقاض.

ضربة أخرى تلقتها سوريا تتمثل في الانخفاض الكبير في عدد سكانها. ففي عام ٢٠١١ وهو العام الذي اندلعت فيه الحرب الأهلية، كان عدد سكان

البلاد ٢٣ مليون نسمة تقريبًا. ويبلغ عدد سكانها اليوم- بحسب التقديرات- ١٧ مليون نسمة تقريبًا: ولابد أن يضاف إلى الخمسة ملايين لاجئ أكثر من نصف مليون قتيل. وسيكون لهذا الرقم آثارٌ مباشرة على حجم القوى العاملة في سوريا. هناك مشكلة كبيرة أخرى من المتوقع أن تكون عواقبها طويلة المدى تتمثل في مصير الجيل الضائع وقدرته على العمل- أطفال سوريا الذين يعاني الكثير منهم من متلازمة الإجهاد اللاحق للصدمة. علاوة على ذلك، فقد عطلت الحرب وصولهم المنظم إلى مؤسسات التدريب التعليمي والمهني- وسيكون لذلك بالطبع آثار سلبية على الأداء الاقتصادي للكيان العلوي بشكل خاص والدولة السورية بشكل عام لجيل واحد على الأقل إن لم يكن أكثر. سيكون لهذه الصدمة طويلة المدى- مع عواقبها طويلة المدى على الفرد والجماعة- ثقلٌ كبيرٌ في تشكيل مستقبل سوريا وفي محاولة إعادة بناء قدرة الشعب على الصمود. إن التعامل مع تحديات المساعدات وإعادة الإدماج الاجتماعي للشباب السوري، وكذلك مع التغيرات الاجتماعية الأوسع المتوقعة في فترة ما بعد الحرب، له أهمية حاسمة لمستقبل سوريا واستقرارها- لا تقل عن توفير استجابة فورية للأزمة الإنسانية؛ أي للاحتياجات الفورية للسكان مثل الغذاء والرعاية الطبية والمأوى والأمن.

احتمالٌ وتوقعٌ

منذ نهاية عام ٢٠١٥ عندما بدأ التدخل العسكري الروسي في سوريا، زادت فرص تحقيق سيناريو بقاء النظام العلوي بشكل أو بآخر بنسبة كبيرة. وزادت احتمالات هذا السيناريو بسبب سياسة تجنب التدخل العسكري الكبير في سوريا التي اتبعتها الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما. كانت

صدمة التدخل العسكري في العراق وأفغانستان وحقيقة أن ليبيا أصبحت دولة فاشلة في أعقاب المساعدات العسكرية التي قدمها الغرب للإطاحة بنظام معمر القذافي، من بين العوامل التي ساهمت في الرد المنضبط لإدارة أوباما فيما يتعلق بما حدث ويحدث في سوريا.

من السابق لأوانه تحديد سياسة ترامب. في الماضي قال إنه لا يرى الإطاحة بالأسد شرطًا للتسوية، ولكن بعد يومين من مهاجمة قوات الأسد الجوية للمتمردين والسكان المدنيين في خان شيخون شمال سوريا (أبريل ٢٠١٧) بالأسلحة الكيميائية، قام بتغيير موقفه: فقد أمر بتوجيه ضربة انتقامية- تم تنفيذها ضد قاعدة الشعيرات الجوية السورية بالقرب من حمص- وأعلن أنه يجب الإطاحة بنظام الأسد. وبالإضافة إلى ذلك أعلنت إدارة ترامب أنها ستنفذ سياسة أكثر عدوانية تجاه تنظيم الدولة الإسلامية وعناصر القاعدة، وذكرت في الوقت نفسه أنها تعتبر إيران "لب المشكلة في الشرق الأوسط" وأكدت الدول السنية بأنها لن تقبل بالهيمنة الإيرانية في المنطقة. ومع ذلك، فإن الافتقار إلى سياسة متماسكة ومتسقة للأمريكيين يجعل من الصعب تحديد ما إذا كان من المرجح أن يزيدوا من تدخلهم في سوريا أو بدلًا من ذلك تقليصه. وكما يتضح من الخطوات الأخيرة للرئيس ترامب (بما في ذلك الأمر بوقف توريد الأسلحة للمتمردين في سوريا) أن الولايات المتحدة- على الرغم من مصالحها الواضحة- لا ترغب في التدخل بشكل مفرط في هذه الساحة.

طوال سنوات الحرب الأهلية، أظهر التحالف المؤيد للأسد بقيادة روسيا وإيران تصميمًا ووحدة أكبر بكثير من القوات الداعمة للمتمردين.

حتى الآن، لم يتم اكتشاف سوى عدد قليل جدًا من الخلافات بين روسيا وإيران وحزب الله، بينما من ناحية أخرى لم تنجح المملكة العربية السعودية فى بناء تحالف مستقر مع تركيا- أو أي دولة سنية أخرى- ضد نظام الأسد من أجل تعويض الدعم الذي يتلقاه من حلفائه. وإذا تمكنت روسيا وإيران من استكمال الخطوة التي بدأتاها مؤخرًا- لصياغة ترتيبات وقف إطلاق النار وإقامة مناطق تهدئة بالتنسيق مع تركيا- فإن فرص معارضي الأسد في الإطاحة بنظامه سوف تتضاءل أكثر.

حقيقة أن مصالحة بعينها بين الأطراف المشاركة في الحرب في سوريا تبدو واضحة مع بقاء الأسد في السلطة، لكن المصالحة لا تعني الدعم، والكيان العلوي سيجد صعوبة في جمع الأموال لإعادة إعمار الدولة وسيجد صعوبة أكبر في الحصول على الاعتراف والشرعية على الساحة الدولية. وعلاوة على ذلك فإن معاقل مقاومة الأسد لن تختفي من سوريا، وسيكون جيش الأسد أضعف من أن يتمكن من طردها بالكامل. ومن المتوقع أن تستمر مجموعات من المتمردين؛ بخاصة من التنظيمات السلفية الجهادية، في قتال النظام سواء داخل سوريا أو خارجها. وميزة التنظيمات السلفية الجهادية في سوريا هي ارتباطها بتنظيمات مماثلة تنشط في العراق وشمال أفريقيا ومنطقة الساحل وقدرتها على نقل القوات من ساحة إلى أخرى. وحتى لو تم الإعلان رسميًا عن نهاية الحرب في سوريا، فمن المرجح أن تستمر التنظيمات السلفية الجهادية في جهودها لإلحاق الضرر بالنظام قدر الإمكان. وفي الوقت نفسه، فإن نفس التنظيمات قد تستغل الهدوء الجزئي لتوجيه جهودها لتنفيذ هجمات في أنحاء العالم وخاصة في الغرب. كما

سيواصل ممثلو منظمات المعارضة الشرعية (التي اعترف بها الغرب) العمل ضد نظام الأسد بالوسائل المتاحة لهم (وهي في الأساس وسائل دبلوماسية وإعلامية)، ومن المرجح أنهم سيحاولون منع تحويل المساعدات الدولية لإعادة تأهيل الأراضي الخاضعة لسيطرته.

على الأرجح- على المدى الطويل- ستكون إيران هي التي تمول الكيان العلوي، ومن المرجح أيضًا أنه من المتوقع المزيد من الكلفة الباهظة على روسيا في سوريا: من المحتمل أن تضطر روسيا إلى ترك قوات صغيرة نسبيًا في سوريا لفترة طويلة من أجل الحفاظ على استقرار نسبي، وتخفيف مخاوف إسرائيل والدول السنية من تواجد إيران وهيمنتها في سوريا. وسوف يستمر الحكم العلوي في الاعتماد على المساعدة الخارجية لسنوات عديدة مقبلة، ومن المرجح أن يستمر حزب الله في السيطرة على الشريط الأمني الذي أنشأه في "الجيب اللبناني" وسيواصل العمل في جميع أنحاء سوريا حسب الحاجة. وحتى لو كان الكيان العلوي يسمى "سوريا" في المؤسسات الدولية، فمن المشكوك فيه أنه سيكون من الممكن في السنوات المقبلة، وهو تحت الحماية الروسية و/ أو الإيرانية، معاملته ككيان مستقل أو سيادي.

خلاصة القول: إن التدخل الحازم والقوي من جانب روسيا وإيران (بمساعدة الميليشيات الشيعية بقيادة حزب الله) لصالح الأسد لم ينقذ نظامه من انهيار مؤكد فحسب، بل أعطاه الأمل أيضًا- وهو ما يعبر عنه مرارًا وتكرارًا علانية- أنه سيتمكن من السيطرة على سوريا بأكملها مرة أخرى. ويرتكز هذا الأمل أيضًا على الانقسامات الكثيرة والعميقة بين عناصر المعارضة.

ورغم أنه لا يوجد شك في أن الأسد نجح في فرض سيطرته على الأجزاء الوسطى من سوريا، ورغم أن فرصه في السيطرة على مناطق إضافية

جيدة، إلا أن الطريق إلى سيطرة النظام على كافة مناطق البلاد لا يزال طويلًا للغاية وغير مؤكد. من المهم الآن أن يستعيد نظام الأسد السيطرة على شرق سوريا لأنه يحتوي على موارد حيوية وضرورية لاعادة إعمار الدولة: وخاصة النفط والغاز. وهناك سبب آخر يجعل هذه المنطقة ضرورية للنظام وهو: الرغبة في ضمان الاستمرارية الإقليمية للمحور الشيعي من طهران إلى البحر الأبيض المتوسط. لن تكون هذه الخطة قادرة على التبلور دون الالتزام الهائل المستمر من جانب روسيا وإيران وحزب الله، وحتى لو تم تنفيذها في نهاية المطاف، فإن سوريا ستبقى دولة ضعيفة ولن تكون قادرة على التصرف بشكل مستقل على الساحة الدولية. ولكنها ستعتمد بشكل كامل على العناصر التي تدعمها. وفي حين أن الهيمنة الروسية متوقعة في المستقبل القريب، فمن المتوقع مع مرور الوقت أن يتوسع دور إيران ويصبح أكثر مركزية. وبطبيعة الحال، سيكون الوجود الإيراني الضخم مصدرًا لتوتر إقليمي أكبر من الوجود الروسي.

إذا تحقق السيناريو- المثالى في نظر الكثيرين- الذي سينجح فيه النظام العلوي في السيطرة تدريجيًا على جميع أراضي البلاد، فمن المتوقع أن تتعافى سوريا بسرعة أكبر مما لو ظلت منقسمة. ومع ذلك من المتوقع أيضًا أن تكون استعادة سوريا الموحدة مهمة ضخمة. وتشير التقديرات إلى أنه مع نهاية عام ٢٠١٥، بلغت تكلفة الأزمة في سوريا ما يقرب من ٢٥٥ مليار دولار، وأن هناك حاجة إلى ما يقرب من ٢٠٠ مليار دولار لاستعادة البنية التحتية في البلاد.

وفي ظل ظروف الهدوء- التي لا تلوح في الأفق حاليًا- فسوف يستغرق الأمر ٢٠ عامًا تقريبًا للعودة إلى الناتج المحلي الإجمالي (غير المبهر للغاية) قبل الأزمة. وبكلمات أخرى: حتى لو عادت سوريا إلى كونها دولة موحدة وتمكنت من التركيز على إعادة تأهيلها الاقتصادي- بدعم خارجي ضخم- من المتوقع أن يكون لها مستقبلٌ اقتصاديٌ قاتمٌ.

ويصبح التقييم أكثر تفاؤلًا عند التعامل مع كيان علوي منفصل. وكانت المناطق العلوية هي الأكثر استقرارًا خلال سنوات القتال، وبالتالي فإن الوضع الاقتصادي لسكانها هو الأفضل حاليًا في سوريا. حيث تعتبر معدلات الفقر في مناطق العلويين في اللاذقية وطرطوس أقل منها في المناطق الأخرى (٧٥٪ تقريبًا مقابل ٨٠٪ تقريبًا) كما أن معدلات حضور الأطفال في المدارس أعلى أيضًا في المناطق العلوية منها في أي منطقة أخرى في سوريا. لذلك من حيث الأضرار التي لحقت برأس المال البشري، فإن المنطقة الساحلية في حالة أقل سوءًا من المناطق الأخرى. المزايا الأخرى التي تتمتع بها المنطقة الساحلية هي إمكانية الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط وحقيقة أن الزراعة هناك لم تتضرر كثيرًا خلال الحرب. لكن حصة محافظتي طرطوس واللاذقية من الناتج المحلي الإجمالي السوري قبل الحرب كانت أقل من ١٠٪، ولا يجب أن ننسى أن هذه منطقة بلا موارد طبيعية وبلا صناعات (باستثناء مصفاة بانياس التي تقدر بأنها تقوم بتقطير ١٢٥ ألف برميل تقريبًا يوميًا). ولذلك فإن عملية استعادة الكيان العلوي في المنطقة الساحلية- المنفصلة عن بقية سوريا- ستعتمد بشكل كبير على المساعدات الخارجية طويلة المدى من إيران وروسيا.

الخصائص الفدرالية

ينبغي أن يكون تنفيذ مخطط فيدرالي لسوريا بمثابة حل وسط بين تفككها الفعلي إلى كانتونات والرغبة في الحفاظ على كيان الدولة كما كانت قبل عام ٢٠١١. ويتطلب تنفيذ هذا الحل التوصل إلى اتفاق بوساطة القوى العظمى فيما يتعلق بإنشاء ثلاثة أقاليم؛ علوي وسني وكردي- وطبيعة العلاقات بينهم في إطار الاتحاد الذي سيتم إنشاؤه. وإذا جرت بالفعل محاولة للتوصل إلى مثل هذا الترتيب وإذا سارت الأمور على ما يرام، فإن النتيجة ستكون عودة سوريا رسميًا إلى كونها دولة قومية موحدة مرة أخرى.

ومن الناحية الاقتصادية يعد الاتحاد الفيدرالي واحدًا من أكثر السيناريوهات الإيجابية التي يمكن تخيلها والسبب هو: من المرجح أن يؤدي تنفيذ هذه الاتفاقية إلى دفع المجتمع الدولي- وخاصة الغرب- إلى العمل من أجل استعادة الدولة الفيدرالية. ولدى الغرب- وخاصة أوروبا الغربية- مصلحة كبيرة في إعادة تأهيل سوريا. وكما ذكرنا سابقًا هناك ٦,٥ مليون نازح تقريبًا في سوريا، ولا يريد الغرب رؤيتهم ينضمون إلى الخمسة ملايين الذين فروا بالفعل من البلاد.

إن إعادة إعمار سوريا ستجعل من الممكن إعادة النازحين إلى ديارهم، وقد تحفز أيضًا على الأقل بعضًا من الخمسة ملايين لاجئ على العودة إلى وطنهم. وانتهى الأمر بأغلب اللاجئين في الدول المجاورة لسوريا (تركيا والأردن ولبنان في الأساس)، ومن المؤكد أن هذه البلدان سوف تدعم بحماس أي ترتيب فيدرالي يتضمن خطة لعودة اللاجئين. والعملية التي ستؤدي إلى الاتحاد يمكن أن تتم من خلال عدة قنوات:

من الممكن أن تروج الولايات المتحدة وروسيا لعملية تؤدي إلى اتحاد فيدرالي على أساس اعترافهما بعدم وجود قدرة عسكرية لحسم المعركة. ومن شأن هذا التعاون أن يعطي دفعة حقيقية للترتيب الذي من ناحية سيبقي سوريا موحدة في إطار حكومة مركزية، ومن ناحية أخرى، سيوفر إجابة للطموحات السياسية للأطراف المتحاربة. ومن المرجح أن تدعم الولايات المتحدة على الأقل مثل هذه الخطوة من خلال ضمان الحوافز الاقتصادية.

وقد تم بالفعل اتخاذ الخطوة الأولى في الاتجاه الفيدرالي من خلال إنشاء مناطق تهدئة وفقًا لوضع القوات في الميدان. لقد كانت مبادرة روسية استجابت لها تركيا وإيران ودعمتها الولايات المتحدة.

ومن الممكن أن تتوصل القوى الإقليمية أيضًا إلى نتيجة مفادها أنه لا جدوى من مواصلة القتال، وتوافق على التنازل عن حل ليس الأمثل من وجهة نظرها، لكنه سيسمح لها بالحفاظ على بعض من مصالحها. وهكذا على سبيل المثال، قد يتم إقناع إيران بأن الأفضل لها اتحادًا واهنًا، حيث سيكون لها تأثير على "العمود الفقري" العلوي وعلى الجسر البري من طهران عبر بغداد إلى دمشق وبيروت؛ وستكون تركيا مقتنعة بأن وجود اتحاد فيدرالي واهن في سوريا أفضل لها من منطقة كردية ستحصل على الحكم الذاتي الكامل وتسعى إلى الاتحاد مع الحكم الذاتي الكردي في العراق؛ وستكون المملكة العربية السعودية مقتنعة بأن سوريا لن تصبح كلها جيبًا إيرانيًا.

تعمل روسيا بالفعل على عدة مستويات لتحقيق الاتحاد: فهي تعمل على مساعدة الأسد في ترسيخ حكمه على طول الشريط الساحلي، لكنها تجبره على التحدث مع المتمردين في المحافل الدولية؛ وفي الوقت نفسه وافقت

على أن يكون شرق سوريا منطقة نفوذ أمريكية. ومن الطريقة التي تتصرف بها روسيا، يبدو أنها تسعى جاهدة للوصول إلى وضع يكون فيه الأسد (أو زعيم علوي آخر موالٍ لروسيا ويتمتع بقدرات الحكم) على رأس الاتحاد الذي سيتم إنشاؤه. أما الولايات المتحدة فتركز على تحرير شرق سوريا من أيدي تنظيم الدولة الإسلامية وتحاول التوصل إلى اتفاق مع القوى المحلية غير الموالية للأسد حتى تملأ الفراغ الذي تركه تنظيم الدولة الإسلامية. وبهذه الطريقة تساعد الولايات المتحدة أيضًا في تعزيز البنية الفيدرالية.

وعند دراسة مواقف العناصر المحلية، يتبين أن الصورة أكثر تعقيدًا. الشرط الأساس لترويج المخطط الفيدرالي هو التوصل إلى اتفاق غير قتالي بين الأسد والمتمردين "الشرعيين" (في نظر الغرب)؛ أي أولئك الذين لا ينتمون إلى داعش والقاعدة. ومع ذلك فإن التوصل إلى مثل هذا الاتفاق يمثل عقبةً كبيرة. حيث تعد "**وحدة سوريا**" ضمن حدودها القديمة أهم مطالب المعارضة السورية، وموقفها من فكرة الفيدرالية ينطلق من هذا المبدأ الأساس. وتعترف المعارضة بالحاجة إلى صياغة نظام سياسي جديد من شأنه أن يعبر عن كافة تنوع السكان وعوامل القوة في سوريا، ويحمي مصالحهم وحقوقهم ويخلق إطارَ حكمٍ مستقر لهم، ولكن في رأيهم لا ينبغي تحقيق ذلك الهدف من خلال الفيدرالية لأن ذلك يعني تقسيم سوريا إلى كيانات (عرقية أو طائفية أو دينية أو حزبية) لا سيادة لها، تابعة بطريقة فضفاضة للغاية للحكومة المركزية.

أما بالنسبة للأكراد فمن المتوقع أن يدعموا الصيغة الفيدرالية إذا حافظت على حكمهم الذاتي وخاصة إذا سمحت لهم بإقامة استمرارية إقليمية على

طول الحدود مع تركيا؛ أي خلق اتصال بين كوباني في شمال شرق سوريا على الحدود التركية وعفرين شمال غربي سوريا وكذلك على الحدود التركية. وتعارض تركيا الحكم الذاتي الكردي وتعارض بشدة التواصل الإقليمي الكردي على طول حدودها بالكامل مع سوريا. وحتى الآن منعت تركيا الربط بين الجيوب الكردية في شمال سوريا بالقوة، ومن أجل منع مثل هذا التطور في المستقبل أيضًا انتقلت إلى مناطق سيطرة الأسد التي سيطرت عليها بين تلك الجيوب.

احتمالٌ وتوقعٌ

"على الورق" فإن فرص إنشاء فيدرالية سورية عالية جدًا. وتتكون سوريا اليوم بالفعل من وحدات مستقلة، وبعضها يعمل بشكل جيد إلى حد معقول. وفي بعض المناطق تمكنت المعارضة من تشكيل حكومة محلية قادرة على توفير الخدمات الأساسية للسكان المحليين. ولذلك فإن إصلاح هذا الوضع في النظام لن يتطلب تغييرات بعيدة المدى رغم أنه سيتطلب الاتفاق على طبيعة الحكومة المركزية ومدى استقلالية الحكومات الذاتية المحلية.

من وجهة نظر القوى العظمى، فإن التسوية الفيدرالية لها مزايا واضحة. وكما ذكرنا فإن روسيا تعمل بشكل عملي على تحقيق سيناريو نهائي في هذا المخطط يتماشى مع مصلحتها؛ حيث ستتمكن بهذه الطريقة من الاستمرار في الاحتفاظ بأصولها العسكرية في سوريا الواقعة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكم العلوي الموالي لروسيا. علاوة على ذلك، فإن الترتيب الفيدرالي سيسمح لروسيا باكتساب نفوذ في المستقبل أيضًا في مناطق أخرى من الاتحاد؛ على سبيل المثال في المنطقة الكردية التي من المتوقع إنشاؤها

في الشمال. ومن وجهة نظر الولايات المتحدة سيتمتع النظام الفيدرالي أيضًا بمزايا كبيرة: فهو سيقلل من نفوذ إيران في سوريا ويمنع داعش والقاعدة من الحصول على قواعد إقليمية كبيرة لأنفسهم ويقلل من العنف العرقي والديني في البلاد ويساهم في استقرارها.

وعلى المستوى الإقليمي يبدو أن فرص تحقيق فكرة الاتحاد الفيدرالى ستزداد مع تراجع فرص تحقيق الخيارات الأخرى. ومن أجل تعزيز فكرة الفيدرالية مطلوب خطاب رسمي حول الوحدة من شأنه أن يخلق تمثيل الدولة القومية مع حكومة مركزية. ومن المحتمل أن تفضل القوى الإقليمية- باستثناء تركيا التي تخشى أن يؤدي الحل الفيدرالي في نهاية المطاف إلى تعريض سلامة أراضيها للخطر- هذا الخيار إذا أدى إلى تقليص- وربما القضاء- على نفوذ إيران في سوريا، وإذا تم إضعاف الحكومة المركزية في سوريا.

تزعم المعارضة السورية أن الحل الفيدرالي سيضر بوحدة الشعب السوري وسيجبر المواطنين السوريين على إعادة تعريف هويتهم وارتباطهم بالدولة في ظل غياب قاعدة وطنية مشتركة، في حين أن الاتحادات المختلفة ستكون لها هويات طائفية ودينية متميزة. ومع ذلك، قد يكون هذا الوضع أفضل فى نظر المعارضة من السيطرة الكاملة للأقلية العلوية، سواء بقيادة الأسد أو بقيادة زعيم آخر.

على أية حال هناك عدد غير قليل من العوائق التي تواجه حل تقسيم سوريا على أساس طبقي. العائق الرئيس هو صعوبة ترسيم الحدود بين الأجزاء المختلفة من الاتحاد؛ حيث إن السكان المختلفين في جميع أنحاء

سوريا يختلطون مع بعضهم البعض ولا يتركزون دائمًا في مناطق محددة. وهناك صعوبة أساسية أخرى: معظم العناصر المحلية في سوريا تعارض فكرة الفيدرالية. الأكراد هم الكيان المحلي الرئيس الذي يدعم فكرة الفيدرالية (مما يجعل هذه الفكرة أقل جاذبية في نظر الكيانات الأخرى)، وقد بدأوا بالفعل في بناء كل البنية التحتية التي يحتاجونها ليصبحوا كيانًا فاعلًا في إطار الاتحاد- إذا تم إنشاؤه. ويستشهد معارضو الاتحاد بعدة أسباب لمعارضتهم؛ منها: إن إنشاء الاتحاد الفيدرالي سيعرض سوريا مع مرور الوقت لتأثيرات خارجية من القوى المعنية التي ستحاول منع تحولها إلى كيان سياسي قوي ذي سيادة. وسيجعل التقدم نحو الترتيب الفيدرالي من الصعب توحيد صفوف تنظيمات المعارضة المختلفة (لأن كل منها سيسعى إلى أقصى قدر من الاستقلال داخل الاتحاد)- الأمر الذي سيضعف الجهود الرامية إلى تهميش تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة فتح الشام.

الحل الآخر المحتمل هو الحفاظ على وحدة سوريا وتشكيل حكومة تمثل فيها جميع التيارات الرئيسة في البلاد. وإذا تم التوصل إلى مثل هذا الحل- والذي من شأنه أن يضطر أعداء الأمس الألداء إلى البدء في التعاون- فسوف يكون لزامًا على المجتمع الدولي أن يساعد قدر استطاعته في تعزيز المصالحة ومنع العنف بين الطوائف وحملات الانتقام. وفي هذا الإطار- وبعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣- من بين أمور أخرى سيكون عليها أن تتجنب الخطأ الفادح الذي ارتكبه الأميركيون بتفضيل طائفة على أخرى. وبسبب مركزية الحكومة العلوية ستكون هناك حاجة لآلية رقابية من جانب القوى التي تمنع حرمان الطوائف الأخرى.

إن حل الحكومة على أساس طائفي (معروف من لبنان) من المتوقع أن يواجه الكثير من العقبات، لكنه إذا تحقق في نهاية المطاف فإنه سيسهل إعادة تأهيل البلاد إلى سابق عهدها. ومن المتوقع أن تكون استعادة الدولة الفيدرالية ذات الارتباط الفضفاض بين أجزائها المختلفة أكثر تعقيدًا وأطول، وبالتالي أكثر تكلفة أيضًا.

لكن لا يمكن الاكتفاء بآلية رقابة دولية فقط. ولكي تنجح الخطة الفيدرالية (ولا يهم إذا كانت خطة دولة اتحادية أو حكومة اتحادية) هناك حاجة إلى ضمانات دولية لإنشاء جيش مركزي، والحد من تسليح الميليشيات المختلفة وإحداث تناوب طائفي رئيس في قوات الأمن الفيدرالية. وإذا تحققت هذه الأهداف الثلاثة، فإن فرص إعادة تأهيل سوريا وتطوير اقتصادها ستزداد. وكما ذكرنا، فهذه مهمة كبرى حتى بالنسبة للقوى العظمى؛ لذلك لا يجب تسخير الدول فقط بل المنظمات غير الحكومية أيضًا.

لكن من خلال الخبرة المكتسبة حتى الآن، يمكن الافتراض بدرجة كبيرة من اليقين أن القوى الإقليمية ستستمر في التدخل في الشؤون الداخلية لسوريا، وستحاول بشكل مباشر أو غير مباشر تخريب الترتيبات الهشة التي سيتم تشكيلها لإنشاء إتحاد فيدرالي. وسيكون الوضع في سوريا حينها مشابهًا للوضع السائد حاليًا في العراق: بلد أزمة تتبعه أزمة ونظامه المركزي غير قادر على فرض السيطرة الكاملة وكبح العداء الذي لا يزال سائدًا بين مختلف العناصر.

وكما يحدث في العراق، سيكون للقوى الإقليمية أيضًا دورٌ نشطٌ فيما يحدث في سوريا: فمن المؤكد أن إيران ستستمر في مساعدة العلويين، ومن

المرجح أن تحاول تركيا بسط نفوذها على المنطقة الكردية. ومن الطبيعي أن يؤدي التدخل الخارجي إلى تعزيز ضعف الدولة السورية. بمعنى آخر: تقف عوامل داخلية وخارجية قوية في مواجهة الجهود المبذولة لصياغة حل فدرالي لسوريا.

ويرى أعضاء المعارضة السورية؛ بخاصة ممثلوها في المنفى أن الحل للانقسامات الداخلية يكمن في إقامة دولة ديمقراطية تعددية وليس في الفيدرالية. وبحسبهم إذا أردت زيادة التلاحم بين عناصر المجتمع السوري، عليك إنشاء نظام تمثيلي ووضع دستور يضمن حياة مشتركة لجميع المواطنين السوريين دون تمييز على أساس الدين أو الأصل الطائفي أو العرقي. وفي الوقت نفسه، فإنهم يدعمون توسيع صلاحيات الحكم الذاتي لمختلف المناطق على حساب الحكومة المركزية، لكنهم يعارضون إعادة رسم هذه المناطق على أساس طبقي. ووفقًا للمعارضة، ينبغي إدارة المناطق بواسطة إداريين محليين أقوياء يلتزمون بتحقيق هدفين: الأول، بلورة نظام جديد يعبر عن احتياجات كافة مجموعات المصالح دون الإضرار بسلامة الدولة، والثاني إضعاف الحكومة المركزية في دمشق في مواجهة المحافظات بما يحول دون عودة الاستبداد الذي يميز نظام الأسد.

تبدو هذه الرؤية لسوريا الموحدة التي تتعاون فيها جميع الأطراف مع بعضها البعض منفصلة تمامًا عن الواقع الحالي المتمثل في الكراهية المشتعلة على خلفية الكثير من الدماء التي أُريقت- من الجانبين- خلال الحرب الأهلية. لكن حتى لو افترضنا أنه من خلال الضغط الخارجي سيكون من الممكن جمع معظم العناصر المتشددة معًا (باستثناء التنظيمات السلفية

الجهادية التي ينبغي القضاء عليها وفق هذا السيناريو) سيكون هناك دائمًا تنظيمات متمردة ستحاول تقويض النظام الجديد.

وفي جهود إنشاء الفيدرالية في سوريا، تنعكس الفجوات بين المصالح الدولية والإقليمية للأطراف الخارجية ورغبات الأطراف المحلية. ويلبى التوازن القائم في البنية الفيدرالية بين الحفاظ على الحدود المعترف بها للبلاد وتقسيمها إلى كانتونات حاجة القوى العظمى لتحقيق استقرار النظام السوري والحفاظ على وحدة أراضيه وفي الوقت نفسه محاولة تلبية رغبات واحتياجات جميع شرائح السكان. لكن، وعلى الرغم من أن العمليات- كما صورها مرور نحو ست سنوات على بداية الحرب- تؤدي إلى بنية فيدرالية، إلا أن معظم القوى العاملة في سوريا تعارض تفكيك الوحدة السورية، وغير مهتمين- على الأقل بحسب تصريحاتهم الرسمية- بالتخلي عن سيطرتهم على كامل الأراضي السورية وسكانها. ومع ذلك، إذا سادت المصالح الدولية القوية وحسم الأمر لصالح الاتحاد الفيدرالي، فإن التحدي الكبير سيكون إنشاء آلية فاعلة تنظم العلاقات بين الأطراف في سوريا. وألا يؤدي ذلك إلى انزلاق سريع مرة أخرى إلى حالة الحرب. ومن الممكن أن تكون مرونة الإطار الفيدرالي هي المفتاح للحفاظ على الاستقرار على المدى الطويل.

الجيب السني

لكي تحصل القوى السنية على نوع من الحكم الذاتي، يجب على الولايات المتحدة وروسيا أن تتوصلا إلى نتيجة مفادها أن الحرب في سوريا يجب ألا تنتهي بانتصار لا لبس فيه للنظام العلوي، وبالتالي سيكونان راضيين عن الموافقة الرسمية على وجود هذا النظام للسنة- مقابل الحكم الذاتي.

سيكون مثل هذا المخطط ممكنًا إذا تم التوضيح لروسيا كجزء من اتصالاتها مع المتمردين والقوات الداعمة لهم، أنها ستكون قادرة على تأمين مصالحها في سوريا، بل وستحصل على ضمانات لذلك- حتى في عدم وجود دولة موحدة يسيطر عليها العلويون وعلى الرغم من وجود كيانات مستقلة في البلاد.

إن تقارب تركيا مع التحالف الروسي- الإيراني لن يؤدي إلى النهاية المتوقعة للحرب الأهلية، بل على العكس من ذلك من المتوقع أن يتسبب في مزيد من التدهور مما يؤدي إلى إبعاد مختلف العناصر وزيادة المخاوف التركية من الهيمنة الروسية والإيرانية وزيادة اهتمام تركيا بزيادة نفوذها السياسي والاقتصادي في المنطقة. لذلك ستكون تركيا على استعداد لاستثمار الموارد في إنشاء حليف سني في سوريا يكون له وزن ضد نظام الأسد وضد الحكم الذاتي الكردي في شمال سوريا. وستواصل المملكة العربية السعودية النظر إلى النظام العلوي كعدو وهدف مهم في صراعها ضد إيران، وبالتالي سوف تكون مستعدة لتقديم مساعدات اقتصادية شاملة لإعادة تأهيل المنطقة السنية.

أما بالنسبة للجيب السني الموجود بالفعل في سوريا اليوم، فمن المرجح أن تنجح الفصائل السنية (عناصر المعارضة المختلفة والمنظمات السلفية الجهادية) في الوصول إلى مستوى عالٍ نسبيًا من الوحدة. هناك بالفعل دلائل على ذلك على الأرض: هيئة تحرير الشام هي منظمة تتألف بشكل أساس من جبهة فتح الشام، لكنها أعادت تسمية نفسها عندما أعلنت انفصالها عن تنظيم القاعدة. وهي تجمع اليوم ٥٠ مجموعة ومنظمة مختلفة تقريبًا. ومن المتوقع

أن يقود الحملة العسكرية العناصر السلفية ذات التوجهات المحلية مثل أحرار الشام- وهي في الواقع منظمة جامعة تجمع بين مجموعات ومنظمات صغيرة- بما في ذلك فرع جيش الإسلام في إدلب. ومع إدراكهم أن النظام العلوي سيبقى، فإن المتمردين السنة سيحاولون ترسيخ وجودهم في بعض المعاقل التي سيطروا عليها وإدارة كيان سني يتمتع بحكم شبه ذاتي.

أما بالنسبة للضرر والصدمة الناتجة عن الحرب ستبقى لسنوات عديدة قادمة. ومن المتوقع أن يواجه "الجيل الضائع" العديد من الصعوبات التي سيكون لها تأثيرٌ حاسمٌ على الأداء الاقتصادي للدولة. وفي إطار ترتيب سياسي فيدرالي، هناك فرصة لبعض اللاجئين للعودة إلى منطقة تتمتع بنوع من الحكم الذاتي السني. ومن المتوقع أن تقوم دول الجوار التي وصل إليها ملايين اللاجئين ولبنان على وجه الخصوص، بفرض قيود صارمة على اللاجئين وبالتالي تشجيعهم على العودة إلى سوريا. ومع ذلك، فإن استمرار وجود حكم علوي مركزي قد يثني العديد من اللاجئين عن العودة طوعًا إلى وطنهم.

أما المعارضة السورية "الشرعية" (في نظر الغرب) فهي على الأقل تسعى للحفاظ على قوتها العسكرية ضد نظام الأسد وحلفائه- وإذا أمكن- زيادة هذه القوة بمساعدة أطراف خارجية. سيكون هناك هدفان للعمل العسكري لهذه المعارضة في وقت الترتيبات: الأول حماية ممتلكاتها الإقليمية أو حتى توسيعها- إذا كانت هناك فرص لذلك ميدانيًا- للحفاظ على توازن القوى وردع أعدائها؛ والثاني تعزيز أبعاد الحكم المدني (الاقتصادي والتعليمي والطبي وغيرها) بما يمنحها الشرعية لدى السكان المحليين الخاضعين لها وكذلك بين النازحين واللاجئين الذين يحتمون بأراضيها.

ويعد تعزيز الأبعاد المدنية أمرًا ضروريًا للمعارضة حتى تتمكن من ترسيخ مكانتها كبديل للنظام والقوى الجهادية أيضًا، ولتعزيز مشاعر الهوية والولاء والانتماء بين المجتمعات الداعمة لها. لكن فرصة تحقيق هذه الأهداف تبدو ضئيلة للغاية في ظل الظروف الإقليمية والدولية السائدة الآن في العام السابع للحرب. وعلى الأرجح فإن المعارضة "الشرعية" ترى عدم جدوى مواصلة القتال (في ظل الظروف الحالية). فرغم أن فرص المعارضة في تحقيق حتى ما تعتبره الحد الأدنى معدومة، يبدو أنها توصلت إلى قناعة بأن استمرار القتال لن يخدمها. فالانقسام في صفوفها وضعفها العسكري وتآكل موقعها في الداخل والخارج وإحجام القوى الإقليمية والدولية عن إلقاء ثقلها الكامل خلفها- كل ذلك يضعها في وضع غير مريح للغاية للاستمرار فى القتال.

تحتاج المعارضة من أجل تحقيق أهدافها إلى مساعدة الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية في مجالات التمويل والمعدات والمعرفة. وتحتاج المعارضة أيضًا إلى تعريف أراضيها بأنها "مناطق آمنة"- وهي القضية التي تمت مناقشتها كجزء من عملية التسوية السياسية التي حاولت روسيا تعزيزها في مؤتمر أستانا في كازاخستان (يونيو/ حزيران ٢٠١٧). وتعريفها على أنها "مناطق آمنة" سيكون لحمايتها من الهجمات بشكل عام والهجمات الجوية بشكل خاص. وتحت هذه المظلة الدفاعية التي ستشمل- في حال تأسيسها- شمال سوريا وجنوبها، ستكون المعارضة قادرة على تعزيز قوتها على المستويين العسكري والمدني- وهو ما سيسمح لها بالتحرك نحو روتين حياة أكثر طبيعية قليلًا. وستكون أيضًا قادرة على الاستفادة من تمكينها لمحاولة

المطالبة بترتيبات أكثر ملاءمة في المستقبل. ومن ناحية أخرى فإن استمرار القتال سيؤدي على الأرجح إلى مزيد من إضعاف قوى المعارضة مقارنة بالنظام، الأمر الذي سيضطرها إلى مرونة شروطها للتسوية السياسية، وفي النهاية سوف تضطر إلى قبول تسوية تشمل حكومة مركزية علوية وحكم ذاتي جزئي جدًا للكيان السني.

احتمالٌ وتوقعٌ

رغم أن قوات المتمردين تلقت طوال سنوات الصراع دعمًا من تركيا والمملكة العربية السعودية، إلا أن التقارب بين تركيا وروسيا وإيران الذي بدأ في النصف الثاني من عام ٢٠١٦ قلل من التزام أنقرة تجاه المتمردين. وتدعم المملكة العربية السعودية المتمردين منذ بدء القتال؛ حيث تقدم لهم المساعدات المالية وترسل لهم الأسلحة والذخيرة. ولكن على الرغم من إعلانها أنها ستوسع مساعداتها للمتمردين، إلا أنها ظلت مترددة حتى الآن في القيام بذلك. ومن أسباب ضعف المتمردين هو عدم تمكن تركيا والسعودية؛ القوتين السنيتين الرئيستين من التوصل إلى تعاون بشأن القضية السورية.

لكن على الرغم من ضعف المتمردين السنة، فإن مجرد وجود أغلبية سنية في البلاد يشكل بنية تحتية جيدة لبناء قاعدة شرعية لكيان سني فاعل. علاوة على ذلك، فإن العوامل التي ستكون مترددة للغاية في المساعدة في إعادة إعمار سوريا التي يسيطر عليها العلويون ستكون أكثر استعدادًا لمساعدة كيان سني. ومن شأن مثل هذا السيناريو أن يشجع أيضًا المغتربين السوريين؛ ومعظمهم من السُنّة والذين تم تأسيسهم بالفعل أو سيكون مقرهم في بلدان أخرى على تحويل الأموال إلى الأقارب في سوريا والمساعدة في إعادة تأهيل ونمو الدولة بشكل عام وفي الجيب السني بشكل خاص.

ومن الأمور التي قد تضعف الكيان السني الجدل الداخلي الذي من المتوقع أن يتطور حول طبيعته وخاصة فيما يتعلق بمسألة ما إذا ستكون له حكومة ديمقراطية تعددية، أو ما إذا ستكون له حكومة ذات طابع ديني. وكلما ابتعد الكيان السني عن الطابع التعددي، كلما زادت احتمالية انخفاض المساعدات الغربية للبلاد ككل. ومع ذلك، من المتوقع أن تستمر كل من تركيا والمملكة العربية السعودية في تقديم مساعدة كبيرة له. وشهد المتمردون الانقسامات الكثيرة في صفوفهم، فضلًا عن غياب الخطوط الحمراء لنظام الأسد وحلفائه. لقد استخدموا استراتيجية الحرب الشاملة ضد المتمردين والتي شملت الحصار والتجويع وتدمير البنية التحتية المدنية والإضرار المتعمد بالمدنيين- من بين أمور أخرى- من خلال الاستخدام المكثف للأسلحة الكيميائية. هذه الإستراتيجية التي حددت حتمًا سلسلة من جرائم الحرب غالبًا ما أدت إلى الانهيار الجسدي والمعنوي للمتمردين.

ورغم أن السنة الذين يشكلون غالبية السكان في البلاد تلقوا دعمًا طوال الحرب من العديد من الأطراف الدولية، بما في ذلك الولايات المتحدة وتركيا والمملكة العربية السعودية، إلا أن هذا الدعم لا يقارن بما قدمته الأطراف الداعمة لنظام للأسد: روسيا وإيران. وقد تصرف كلاهما بهذه الطريقة على الرغم من أن أراضيهما تضم عددًا كبيرًا من السكان السنة. وبعد إظهار مثل هذا التصميم الكبير لدعم موكلهم وبعد استثمار الكثير من الموارد في الحفاظ على نظامه، فمن الصعب أن نتخيل وضعًا يغيرون فيه اتجاههم ويقللون دعمهم للأسد.

من وجهة نظر روسيا يعد هذا استثمارًا جيدًا؛ لأنه عزز مكانتها الدولية في أعقاب تصميمها على الدفاع عن حليفها. في نظر إيران يعد هذا استثمارًا

ضروريًا لتحقيق حلمها الاستراتيجي: مد سلسلة شيعية من طهران إلى البحر الأبيض المتوسط. ويوضح حقيقة انسحاب إيران من أنماط عملها التقليدية؛ أي التخريب والدعم الهدام والتحول إلى التدخل المفتوح، تلك الأهمية الكبرى التي تعلقها على الحفاظ على حكم الأسد. كما استلزم تدخل حزب الله في الحرب في سوريا التي تسببت في خسائر فادحة أيضًا تغيير أساليب عمله التقليدية: فتح جبهة أخرى إلى جانب استمرار النضال ضد إسرائيل. يمكن الافتراض أن التنظيم لن يرغب في الانسحاب من المنطقة الأمنية التي أقامها في غرب سوريا لأنها تجعل من الأسهل عليه حماية مكتسباته داخل لبنان.

بالفعل خلال إدارة أوباما أظهرت الولايات المتحدة استعدادًا محدودًا للتدخل في الحرب الأهلية في سوريا. يبدو أن هذا الاتجاه مستمر في إدارة ترامب على الرغم من الهجوم المحدد الذي شنه ضد قاعدة الأسد الجوية في أعقاب استخدام الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين. حتى كتابة هذه السطور تركز الإدارة جهودها في سوريا ضد الدولة الإسلامية، بل إنها تزيد من القوات الأمريكية التي هي أساسًا في سوريا لإكمال هذه المهمة.

ومن هذه الأمور يبدو أن السيناريو الأكثر ترجيحًا فيما يتعلق بالأغلبية السنية في سوريا هو أنها ستتمكن على الأكثر من الحصول على جيب في إطار شبه فيدرالي يكون تابعًا لنظام علوي مركزي. ولكن من أجل تحقيق هذا الإنجاز المتواضع، سيتعين على قوات المتمردين زيادة تعاونها بشكل كبير. حتى الآن واجهوا صعوبة في ذلك.

الكيان الكردي

إن تحقيق سيناريو الحكم الذاتي الكردي يعتمد أولًا وقبل كل شيء على هزيمة مقاتلي الدولة الإسلامية في شمال سوريا وربط جميع الأراضي الكردية بواجهة إقليمية واحدة. لكن هذا لا يكفي. ومن أجل تحقيق حلمهم، يحتاج الأكراد إلى الدعم المستمر من الأمريكيين والروس. هذا الدعم المزدوج له جدوى عالية إلى حد ما. وترى الإدارة الأمريكية أن الأكراد حلفاء استراتيجيين في حربها ضد الدولة الإسلامية، وترجمت هذا النهج إلى قرار عملي من مايو ٢٠١٧ بزيادة تمويل الأسلحة إليهم بما في ذلك الأسلحة الثقيلة تمهيدًا لحملة تحرير عاصمة الدولة الإسلامية- الرقة. بالنسبة للروس يعد دعم الأكراد من بين أمور أخرى وسيلة للضغط على تركيا. ولهذا السبب تحافظ على علاقات جيدة معهم- وهذا لم يمنعها من تأكيد دخول تركيا برًا إلى سوريا في صيف عام ٢٠١٦- وكان هذا الدخول موجهًا بشكل أساس إلى الأكراد.

إن التحرك الأكثر فعالية لضمان الاستقلال الكردي والازدهار على المدى الطويل هو تغيير في موقف أنقرة تجاه الاستقلال الكردي في شمال سوريا. إذا نجح الأكراد في إقناع الحكومة التركية بأنها لن تستفيد إلا من إقامة منطقة عازلة كردية في شمال سوريا، فإن هذا سيزيل أكبر عقبة أمام إقامة الحكم الذاتي الكردي اليوم. من المعقول أن نفترض أنه إذا جددت تركيا حوارها مع زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان، فإن هذا سيكون له تأثيرٌ إيجابي على العلاقات مع الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني، الحزب الديمقراطي المتحد. وإذا لم يحدث مثل هذا التغيير

من قبل تركيا بالنسبة للأكراد، فمن المشكوك فيه أن يكون هناك أي تغيير فيما يتعلق بالأكراد في سوريا.

لا يقتصر الأمر على الأكراد الذين يشكلون أقلية صغيرة في سوريا (مليونين تقريبًا من أصل الـ١٧ مليونًا المتبقية) ومن المتوقع أن يكونوا أقلية (٤٠٪ فقط) في المناطق التي يرغبون في إقامة استقلالهم الذاتي فيها. ومع ذلك ففي مارس ٢٠١٦ أعلن الأكراد إنشاء اتحاد غرب كردستان شمال سوريا- وهي منطقة تضم ٤ ملايين نسمة تقريبًا. من الناحية الاقتصادية يمكن للكيان الكردي المنفصل أن يعتمد على الزراعة والموارد النفطية في شمال سوريا. إذا نجح هذا الكيان الكردي في الحصول على مخرج من البحر (احتمال ضئيل) فسوف تتزايد دوافع الحكومة الإقليمية الكردية في شمال العراق للتعاون معها- في أمور أخرى من بينها- في نقل بعض النفط الذي تنتجه في شمال العراق عبر أراضيها.

العقبة الأخرى التي تواجه الأكراد السوريين في الحكم الذاتي وربما حتى الاستقلال هي اختلاف الرأي بينهم. هذا لا يعني المنازعات المتعلقة فقط بالقضايا الخاصة بالأكراد في سوريا، ولكن بالنسبة للنزاعات على المستوى الكردي الشامل؛ على سبيل المثال بين حزب العمال الكردستاني (حزب العمال الكردستاني الذي يعمل في تركيا) والحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بارزاني الذي يرأس الحكومة الإقليمية الكردية في شمال العراق. ورغم أن العنصر السياسي المهيمن في المنطقة الكردية في سوريا هو الحزب الديمقراطي المتحدة إلا أن العديد من الأكراد السوريين يتعاطفون بالفعل مع الحزب الديمقراطي الكردستاني. على أية حال إذا نجح

الأكراد في سوريا في تحقيق درجة أو أخرى من الاستقلال، فسيكون ذلك بالأساس إنجازًا لحزب الاتحاد الديمقراطي، ومن المشكوك فيه ما إذا كانت الخلافات بين مختلف التيارات الكردية ستؤدي فعليًا إلى تقويض استقرار الكيان الجديد.

أما بالنسبة للجانب الاقتصادي، فإن الكيان الكردي في شمال سوريا لديه العديد من الممتلكات المهمة، ولكن قدرته على استغلالها تعتمد على علاقاته مع جيرانه. قبل الحرب أنتجت حقول النفط في شمال سوريا (المالكية والشدادي) ثلث إنتاج النفط السوري تقريبًا الذي بلغ ٣٨٠ ألف برميل تقريبًا في اليوم. اليوم هذه الأرقام أقل بكثير بسبب سوء الصيانة وإغلاق الأنابيب. ومع ذلك فإن إمكانية إنتاج النفط موجودة ويمكن أن تمكن النظام الكردي من تحقيق استقلال الطاقة في المستقبل.

إن الصعوبة الرئيسة في استغلال الموارد النفطية داخل الكيان الكردي هي الصعوبة السياسية: يبدو أن نقل النفط مباشرة إلى تركيا مستحيل بسبب توتر العلاقات مع الحكومة التركية. إذا أعيد فتح خط الأنابيب الأصلي إلى بانياس يمكن للأكراد بيع النفط للحكومة السورية، ولكن من المرجح أن ترفض الحكومة دفع الثمن الكامل للموارد الطبيعية التي في نظرها هي ملكٌ لها. والاحتمال الآخر هو استخدام خط أنابيب النفط الذي يربط المنطقة الكردية في العراق بتركيا. لكن تحقيق هذه الإمكانية يعتمد على الاتفاقيات بين الكيان الكردي في سوريا والكيان الكردي في العراق. وفى ظل الوضع الحالي للعلاقة بينهما سيكون من الصعب تحقيقه. على أية حال فإن استخدام خطوط الأنابيب العراقية يستلزم دفع رسوم معينة للأكراد في العراق.

قبل الحرب عانت المنطقة الكردية من نقص كبير في المياه انعكس على الزراعة المكون الرئيس للدخل المحلي. أدى الاستهلاك المفرط للمياه في الجانب التركي للحدود إلى تقليل توفر المياه في شمال سوريا. وبسبب نقص المياه (إلى جانب المشاكل الأخرى مثل الزيادة الحادة في أسعار الوقود المستخدمة للمضخات) كان هناك انخفاضٌ كبيرٌ في عدد المناطق المزروعة في شمال البلاد. عندما تنتهي الحرب، من المتوقع أن يكون نقص المياه هو المشكلة الرئيسة للكيان الكردي في شمال سوريا. وللتغلب على هذه المشكلة سيتعين على الكيان الكردي التوصل إلى اتفاقيات المياه مع العراق أو مع تركيا.

جميع مشاكل الكيان الكردي المتمتع بالحكم الذاتي في شمال سوريا لها قاسم مشترك واحد يتمثل في العزلة. إن الحل لهذه العزلة- بالإضافة إلى إقامة روابط مع الكيان الكردي في العراق أو مع تركيا- هو فتح ممر للبحر الأبيض المتوسط. يمكن تحقيق هذا الممر من قبل الكيان الكردي في شمال سوريا عن طريق القوة أو الاتفاقيات. وفرص نجاح هذين الأسلوبين للعمل- اعتبارًا من اليوم- ضئيلة جدًا. حيث يعيش فى المنطقة التى بين أراضي الكيان الكردي والبحر المتوسط سكانٌ غير أكراد، وإذا لم يكن هذا كافيًا، فمن المتوقع أن تعارض تركيا بشدة إمكانية إنشاء مثل هذا الممر.

سمات الفوضى

يؤدي عدم الحسم العسكري في الحرب الأهلية بسوريا إلى الحفاظ على الانقسام بين مختلف الأطراف المشاركة في القتال وتضارب أولوياتها

ومصالحها، وهو من المتوقع أن يسهل استمرار تأسيس عناصر متطرفة على أراضي الدولة. ولن يمنع تركيز جميع العناصر الموجودة بالساحة على هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية تعزيز القوى الإسلامية الراديكالية الأخرى المرتبطة بالجهاد العالمي، وكذلك العناصر المحلية الأكثر "اعتدالًا" مثل جيش الإسلام وأحرار الشام.

إن سيناريو قيام كيان سلفي جهادي في سوريا ليس خيارًا استراتيجيًا مفضلًا وطويل الأمد لطرف أو آخر، بل سيكون نتيجة عدم الحسم والفوضى واستمرار وجود الظروف التي سادت طوال سنوات الحرب حتى الآن. ومع ذلك، وعلى الرغم من أوجه القصور الواضحة في هذا السيناريو، فإنه قد يكون الأكثر ترجيحًا طالما استمرت الحركات الإسلامية المختلفة في رفض التسوية بشأن مطلب حكومة إسلامية تعتمد على الشريعة الإسلامية وطالما ظلت جميع الأطراف تعتقد أنها قادرة على التوسع فى ممتلكاتها، فإنهم ينظرون إلى الحرب على أنها "**صراع محصلته صفر**" يتوقع فيه تدمير الخاسر، وهم على استعداد لتحمل التكاليف الباهظة- المادية والبشرية- التي ينطوي عليها استمرار القتال.

لا يمكن للقوى الإيديولوجية الإسلامية المتطرفة العاملة في سوريا التي تقودها الدولة الإسلامية بطبيعتها أن تكون شريكة حقيقية في التسوية. من المتوقع أن يلتزموا بمواصلة الكفاح العسكري حتى لو واجهوا طريقًا مسدودة. على أقصى تقدير سوف يحول وزن القتال إلى جبهات حيث تبدو فرص النجاح أكثر واقعية.

في الواقع يبدو أن القوات السلفية الجهادية هي الأكثر حرصًا على مواصلة القتال. من وجهة نظرهم قد يؤدي الحسم العسكري أو التسوية السياسية إلى إعادة تأسيس جيش سوري موحد يكون قوة مسيطرة، في حين أن استمرار القتال سيجعل من السهل عليهم العمل ومنع خصومهم من الاتحاد ضدهم.

النظام الهجين في سوريا- الآثار والتوصيات بالنسبة لإسرائيل

منذ بداية الحرب الأهلية في سوريا، صاغت إسرائيل سياسة عدم التدخل واكتفت بمراقبة ما يحدث من بعيد. وفي الوقت نفسه، تصرفت بشكل مستهدف ضد التهديدات الملموسة التي نشأت نتيجة القتال؛ مثل تسرب النيران إلى أراضيها ونقل أسلحة متطورة إلى حزب الله في لبنان وسوريا. هذه السياسة- التي تشمل أيضًا تقديم المساعدات الإنسانية للسكان السوريين عبر الحدود- تنبع من رغبة إسرائيل في البقاء خارج دوائر القتال والاضطرابات الإقليمية ومن إدراك أن الاستنزاف المتبادل لأعدائها المتطرفين يخدم مصلحتها جيدًا. وأن أي تدخل منها فيما يحدث لا يؤدي إلا إلى الإضرار بهذه المصلحة. وهناك أسباب أخرى وراء امتناع إسرائيل عن التدخل في القتال في سوريا: إدراكها أن حلفاءها المحتملين صغارٌ جدًا وضعفاء جدًا، وأنها لا تملك أي أدوات تأثير حقيقي على ما يحدث في سوريا. التقدير المقبول هو أنه في السنوات الأولى من الحرب الأهلية في سوريا، أنتجت هذه السياسة العديد من المزايا لإسرائيل- أولًا وقبل كل شيء منعتها من التدخل عسكريًا.

حتى خريف عام ٢٠١٥ وهو التاريخ الذي بدأ فيه التدخل العسكري الروسي النشط في الحرب، كانت إسرائيل تمتلك ورقة ردع: قدرتها على إلحاق الضرر بخاصة قدرتها على إلحاق أضرار قاتلة بنظام بشار الأسد، بل وحتى إسقاطه. وهذا تهديدٌ كبيرٌ على الرغم من صعوبة تحقيقه. وهنا،

تم حرمان إسرائيل من هذه الورقة إلى حد كبير مع نشر القوات الروسية في سوريا وإنشاء التحالف المؤيد للأسد بقيادة روسيا وإيران وبمشاركة وكلاء إيران المختلفين وعلى رأسهم حزب الله. ولذلك فإن إسرائيل مطالبة بإعادة صياغة سياستها تجاه سوريا. بما أن حل الحرب الأهلية في سوريا يتشكل في هذه الأيام ببطء، والذي بموجبه ستصبح البلاد فيدرالية مع حكومة مركزية ضعيفة، يبدو أنه لم يعد من الممكن تجنب الانغماس في المستنقع السوري؛ أي سبب تجنب التورط هو عدم التأثير على الاتجاهات الناشئة والترتيبات التي ستطبق في جنوب سوريا بشكل عام وفي قطاع هضبة الجولان بشكل خاص. لذلك يجب على إسرائيل أن تفكر في تغيير سياستها تجاه سوريا من الجلوس على الحياد إلى نهج أكثر استباقية.

مصالح إسرائيل السياسية الأمنية

١- ضمان الأمن والسلام والاستقرار في الساحة الشمالية. تحديد عنوان مسؤول في سوريا يمكن من خلاله صياغة قواعد اللعبة؛ إزالة العناصر السلبية التي تزعزع استقرار مرتفعات الجولان ودق إسفين بين الحكومة المركزية في دمشق وحزب الله في لبنان.

٢- منع المؤسسة السياسية والعسكرية لإيران ووكلائها في سوريا والحد من نفوذ إيران في تشكيل سوريا من الناحية الجغرافية والحكومية والعسكرية. الهدف الرئيس لإيران هو إنشاء سلسلة إقليمية متصلة تحت سيطرتها من طهران في الشرق إلى البحر الأبيض المتوسط في الغرب- عبر العراق وسوريا ولبنان. ومع ذلك فإن الإصرار السياسي لن يكون كافيًا لإخراج إيران ووكلائها- حزب الله والميليشيات الشيعية- من سوريا وخاصة من المنطقة

الجنوبية. سيُطلب من إسرائيل إظهار التصميم على استخدام القوة والرغبة في "تخطي المحاذير- كسر الأدوات" لمنع انتشار القوات الإيرانية وممثليهم في جنوب سوريا.

٣- التنسيق الاستراتيجي مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بمستقبل سوريا وتسخيرها لزيادة الانخراط في عمليات التسوية هناك وتوسيع مصالحها هناك بما يتجاوز تفكيك تنظيم "الدولة الإسلامية". وسيكون التنسيق الإسرائيلي الأمريكي بمثابة ثقل موازن للهيمنة الروسية؛ خاصة في القضايا التي تتصادم فيها مصالح روسيا وإسرائيل مثل دور إيران في سوريا ودور حزب الله في حماية المصالح الروسية.

٤- الحفاظ على التفاهمات الاستراتيجية وتعزيزها والتنسيق العملياتي مع روسيا لمنع الصراعات. ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال تشديد الخطاب السياسي وتعزيز قنوات التنسيق العملياتي لتعزيز المصالح الحيوية لإسرائيل، بما في ذلك حرية العمل العملياتي؛ خاصة الجوي ومراعاة إسرائيل في القرارات المتعلقة بتشكيل سوريا؛ خاصة في جنوب سوريا وحدودها مع لبنان والأردن. والهدف الآخر الذي تسعى إسرائيل إلى تحقيقه من خلال التوصل إلى تفاهم مع روسيا هو كبح أنشطة إيران ووكلائها في سوريا. ويمكن لقنوات التنسيق أيضًا أن تكون منصة لصياغة قواعد اللعبة مع إيران وحزب الله، بل وقد تساعد في منع التصعيد في أوقات التوتر.

٥- الحفاظ على حرية العمل العملياتية في سوريا ولبنان والحفاظ على حرية الرد العسكري لتحييد التهديدات ومكافحة الإرهاب والحفاظ على حرية التحرك في سماء سوريا ولبنان لجمع المعلومات الاستخبارية

والتحضير للمعركة المقبلة ضد حزب الله وإحباط عمليات نقل الأسلحة إلى التنظيم. ويجب على إسرائيل أن تستعد لوضع تتزايد فيه التهديدات على حرية عملياتها الجوية، ويرجع ذلك بالأساس إلى الوجود الروسي وتوفير أنظمة دفاع جوي متقدمة للجيش السوري وحزب الله.

٦- إنشاء منطقة نفوذ إسرائيلية في جنوب سوريا- يفضل أن يكون ذلك بالتنسيق مع الأردن- لضمان بيئة مستقرة وهادئة ومنع العناصر المتطرفة من ترسيخ وجودها هناك- التنظيمات السلفية الجهادية من جهة والأذرع والمبعوثون الإيرانيون من جهة أخرى. وفي الوقت نفسه يجب تعزيز المصلحة المشتركة للأردن وإسرائيل لتعزيز المجتمعات المحلية التي من شأنها منع النشاط الإرهابي والجهادي من أراضيها. بالإضافة إلى ذلك ينبغي تعزيز العلاقة مع الجماعات المتمردة التابعة للجيش السوري الحر بحيث تساعد في منع تمركز السكان والميليشيات الشيعية في المنطقة.

٧- مساعدة الولايات المتحدة والائتلاف الدولي في محاربة داعش وانهيار الدولة الإسلامية- بصورة رئيسة من خلال توفير المعلومات الاستخبارية والمعرفة العملية.

مبادئ السياسة الإسرائيلية

التقييم المقبول اليوم هو أن هناك فرصة ضئيلة لاستقرار الساحة السورية وتحقيق تسوية يتم الاتفاق عليها، أو على الأقل قبولها من جانب كافة الأطراف المشاركة في الحرب. ومن الواضح أيضًا لجميع الأطراف المعنية في سوريا أن الحلول المصطنعة التي كان تنفيذها ممكنًا قبل ١٠٠ عام

تقريبًا؛ مثل اتفاقية سايكس بيكو لم تعد قابلة للتطبيق. لقد كانت سوريا بمثابة ساحة صراع لعوامل كثيرة- داخلية وخارجية- تحكمها أفكارٌ مختلفة، ولا تتفق على قواعد اللعبة. وفي مثل هذا الواقع، لا فائدة من البحث عن حلول سحرية أو ترتيبات شاملة على المدى الطويل، بل يجب على المرء أن يتعلم كيفية "التعايش مع المرض" من خلال الفحص المستمر للأحداث والعمليات والاتجاهات والمخاطر والفرص. وبناء على نتائج هذا البحث، لابد من صياغة استراتيجية التكيف والمرونة التي تجمع بين الاستجابة للتحديات قصيرة المدى مع النظرة إلى المستقبل البعيد.

في غياب الحلول الكاملة والتامة، لابد من التركيز على إدارة المخاطر المرنة وعلى السعي لتحقيق الإنجازات الممكنة والمحدودة بأقل تكلفة ممكنة. وهذا يعني: يجب إدارة المشكلة ولكن ليس من المتوقع أن يتم حلها. كما لا ينبغي للمرء أن يعتمد على أمجاده في حالة النجاح المحلي، بل يجب عليه الاستعداد للتحدي التالي. وفوق كل ذلك، يجب تجنب محاولة تطبيق حلول طموحة مستقلة قد تورط إسرائيل على الساحة السورية، بل وحتى المواجهة مع روسيا. وعلى الرغم من أن العوامل المختلفة تعمل إلى حد كبير على أساس المفاهيم التقليدية للقوة، فإن ديناميكية الأحداث تناسب روح العصر- الأمر الذي يتطلب مستويات عالية للغاية من اليقظة والاستعداد والمرونة في تطبيق الجهود ذات الصلة والصبر، والنتائج لن تكون دائمًا واضحة أو فورية.

الافتراض الأساس في صياغة السياسة الإسرائيلية هو أن سوريا لن تكون كما كانت ولن تصبح في المستقبل المنظور ديمقراطية مستقرة

وعملية. والسيناريو المرجعي هو أن سوريا مقسمة إلى جيوب عرقية ودينية- علويون وأكراد وسنة وشيعة ودروز- إلى جانب هيمنة إيران وخاصة وكلائها. كذلك من المتوقع أن يندمج داعش والقاعدة في سوريا في هذا اللغز طالما لم يتم القضاء عليهما. ولكي تتمكن إسرائيل من التأثير على تشكيل سوريا بعد الحرب الأهلية، يجب أن تساعدها الأطراف التالية: روسيا والولايات المتحدة والمملكة الأردنية ودول الخليج. من خلال تلك الأطراف من الممكن التأثير على الاتجاهات وتحفيز المشاركين في الاتجاهات الإيجابية لإسرائيل. في الوقت نفسه، يجب على إسرائيل البحث عن فرص لتطوير علاقات استراتيجية مع الأطراف الإقليمية الأخرى بما في ذلك الدول السنية؛ خاصة تركيا والسعودية، وتطوير العلاقات مع عناصر المعارضة والنخب السابقة في سوريا التي ستؤثر على تشكيل الدولة واستقرارها وشخصيتها.

القيود والحواجز

ينبغي على إسرائيل أن تأخذ بعين الاعتبار القيود والحواجز الموجودة في الساحة السورية المعقدة وأن تصوغ سياستها على هذا الأساس. وعلى الجانب الآخر من الحدود، تبلور واقعٌ جديدٌ: أولًا وقبل كل شيء غياب عنوان مسؤول واحد يجلس في القصر في دمشق. تم استبدال مكان هذا بنظام متعدد العوامل ومنطق متعدد. هذا الواقع الجديد يتطلب من إسرائيل التكيف مع قواعد لعبة مختلفة عن تلك التي كانت سارية في الماضي: آليات الاتصال والردع القديمة التي كانت فعالة ضد نظام الأسد لم تعد فعالة ضد العناصر الجديدة، بما في ذلك عناصر السلفية الجهادية التي ليست مسؤولة

عن السكان ولا تعمل وفق المعايير المقبولة في النظام الدولي.

إن التعامل مع العديد من العناصر الجديدة ينطوي على صعوبة الوقوف على خصائصها الفريدة بسبب الصورة الاستخباراتية الجزئية فيما يتعلق بالمصالح والنوايا ووجهات النظر العالمية، وهذا القيد لا يقتصر على إسرائيل. وتواجه بلدان أخرى أيضًا صعوبة في صياغة سياسة نشطة وبناءة تجاه عناصر تفتقر إلى المنطق النظامي والمؤسساتي التي تميل إلى التواصل والانقسام وإعادة التنظيم في كل صباح. ويتميز النظام بتضارب المصالح والانقسامات الإيديولوجية والسياسية العميقة بين التنظيمات وبين الدول الراعية التي تقف خلفها. ولهذا السبب تضاءلت فرص وضع وتنفيذ سياسة شاملة يمكن أن تجتمع حولها مختلف الأطراف في سوريا. وإذا لم يكن ذلك كافيًا فإن ميل السكان السوريين والجماعات المتحاربة إلى تبديل ولاءاتهم وفقًا للوضع على الأرض ووفقًا لاحتياجاتهم العسكرية والاقتصادية المباشرة يقلل من فرصة وقوف إسرائيل أو المجتمع الدولي وراء عنصر أو آخر ستؤدي بالفعل إلى التزام موثوق وطويل الأمد.

لقد فشلت إسرائيل في إيجاد الطريق لانضمامها الرسمي إلى إطار التحالف الذي يهدف إلى هزيمة الدولة الإسلامية وتشكيل سوريا في المستقبل. وينقسم المجتمع الدولي، بما في ذلك دول المنطقة حول كيفية التعامل مع الأزمة في سوريا. فبينما تميل إسرائيل والدول العربية السنية بقيادة السعودية إلى النظر إلى الاستيلاء الراديكالي الشيعي على سوريا على أنه التهديد الرئيس، تميل الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة إلى وضع هزيمة الدولة الإسلامية على رأس اهتماماتها. إلا أن الأولوية الأولى لتركيا

تتمثل في منع قيام حكم ذاتي موسع للأقلية الكردية، وقد أوضح الرئيس التركي بجلاء أن بلاده لن تسمح بتأسيس دولة كردية في شمال سوريا.

بالإضافة إلى الصعوبات التي تحجب قدرة المجتمع الدولي برمته على التعامل مع العناصر غير الحكومية في سوريا، في حالة إسرائيل هناك أيضًا حواجز إيديولوجية وثقافية تتعلق بصورتها التقليدية عند الرأي العام السوري والعربي- كونها دولة معادية تهدد ومحتلة يُحظر، بل ومن غير المناسب الاتصال بها. علاوة على ذلك وعلى النقيض من التصور السائد في إسرائيل بأن مرتفعات الجولان هي جزء لا يتجزأ من إسرائيل، في نظر معظم الجماعات السورية وكذلك المجتمع الدولي، يجب أن تدرج مرتفعات الجولان الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية في الترتيب المستقبلي للحدود السورية.

امتنعت إسرائيل عن الإعلان بوضوح عن الجانب الذي تدعمه في الصراع من أجل مستقبل سوريا، والتفسير المعلن لهذه السياسة الغامضة هو أن إسرائيل تفضل استمرار حكم الأسد الضعيف "الشيطان المألوف" على حكم العناصر الأخرى. والتي قد يتبين أنها أكثر تطرفًا وأكثر تحديًا لها. إن الغموض الذي يحيط بتفضيلات إسرائيل- إلى جانب قرارها بعدم التدخل فعليًا في القتال وعدم تمويل أو تسليح أو تدريب الجماعات المتمردة- كان بمثابة نوع من العائق أمام تعزيز التعاون بينها وبين عناصر المعارضة السورية التي لا تنتمي إلى الإسلام المتطرف؛ مثل الجيش السوري الحر. وقدرت شخصيات معارضة سورية أن إسرائيل تفضل نظام الأسد الذي حافظ على السلام والاستقرار في هضبة الجولان منذ عقود.

ولم يتغير هذا التقييم للمتمردين حتى عندما تزايدت التقارير عن غارات جوية إسرائيلية ضد أهداف للجيش السوري- ردًا على تسرب النيران إلى القطاع الإسرائيلي من مرتفعات الجولان- وضد شحنات الأسلحة إلى حزب الله.

ولم تغير الضربات المتبادلة بين إسرائيل وحزب الله وإيران في الجولان وجبل دوف [شبعا] في يناير ٢٠١٥ ولا مساعدة إسرائيل للسكان السوريين في مرتفعات الجولان في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون من نظرة المعارضة لإسرائيل.

خلال الحرب الأهلية، طرحت المعارضة في سوريا مبادرات لإقامة علاقات مع إسرائيل- في الغالب بسبب اليأس من النظام الدولي والإقليمي وبسبب الضائقة الشديدة. ولم تتطور هذه المبادرات إلى تحرك مؤسسي ومركز من جانب إسرائيل لمساعدة تنظيمات المتمردين، ربما بسبب التجربة المريرة التي خاضتها في تورطها في الحرب الأهلية في لبنان لصالح الطائفة المارونية. وهناك عوائق أخرى تحول دون توثيق العلاقة بين إسرائيل وتنظيمات المتمردين: فإسرائيل تعرف المواطنين السوريين بأنهم "مواطنو دولة معادية" وتمنعهم من دخول أراضيها بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية والتنظيمية. إسرائيل لم تفتح أبوابها أمام اللاجئين السوريين، بل إنها تسمح للسوريين بالدخول إلى أراضيها فقط لأسباب إنسانية- للعلاج الطبي- وفي النهاية يعودون إلى سوريا.

من ناحية أخرى، فإن التعليم والقوانين السورية الرسمية التي تحظر أيضًا أي اتصال بـ"الكيان الصهيوني" أصبحت أعرافًا راسخة، لا يضعف تأثيرها

الإدراكي حتى في واقع يعجز فيه النظام عن فرضه حتى وإن كان النظام نفسه غير مقبول من قطاعات كبيرة من الشعب السوري. في ظل هذه الظروف، فإن العديد من مبادرات الحوار السوري الإسرائيلي التي طرحها نشطاء بارزون في المعارضة السورية تجد صعوبة في التنفيذ، ولا حتى من خلال القنوات الثانوية غير الرسمية. هذا الوضع القانوني والثقافي يجعل من الصعب للغاية بدء تفاعلات بناء الثقة بين الجانب الإسرائيلي والأطراف "الإيجابية" في سوريا على أساس مبدأ أن السكان الذين يرغبون في العيش بسلام وأمن بجوار إسرائيل سيحصلون على مساعدات مدنية واقتصادية بشرط ألا تسمح بارتكاب أعمال إرهابية انطلاقًا من أراضيها.

وبالإضافة إلى هذه القيود والعقبات، هناك عقبة رئيسة أخرى تتمثل في تخوف المعارضة في سوريا من أن يكون الضرر الذي يلحق بالصورة نتيجة التعاون مع إسرائيل أكبر من نفعها؛ لأن نظام الأسد سوف يسارع إلى الادعاء بأن هذا دليل على خيانة المتمردين- الأمر الذي سيضر بشرعيتهم لدى الرأي العام. وقد تتضرر صورتها أيضًا: فقد ترى العناصر العربية عمومًا والعناصر السورية خصوصًا المساعدات الإسرائيلية للثوار مؤامرة لإطالة أمد الحرب وزيادة أضرارها، الأمر الذي سيؤدي إلى تفاقم العداء التقليدي تجاهها.

إذا وُضعت "خارطة الطريق" التي تهدف إلى تحويل سوريا إلى كيان سياسي مستقر وفعال مرة أخرى، فمن الأفضل لإسرائيل أن تدرج البنود التالية:

١- هزيمة الدولة الإسلامية وتفكيكها بحيث لا يكون هناك خيار حكومي يجذب العناصر المحبطة إلى صفوفها.

٢- الإطاحة بالأسد من الرئاسة- حتى على حساب ترك السلطة في أيدي الطائفة العلوية.

٣- إزاحة إيران ووكلائها من سوريا وبشكل أساس جنوب سوريا والحد من تأثيرها على تشكيلها.

٤- تعزيز التنسيق بين الولايات المتحدة وروسيا.

٥- خلق وضع حيث تتوقف سوريا عن أن تكون ساحة معركة بين السنة والشيعة. ولتحقيق ذلك لابد من الحد من التأثير السلبي لتركيا والمملكة العربية السعودية؛ خاصة إيران على سوريا.

٦- التوصل إلى توافق بين كافة الأطراف المعنية- الداخلية والخارجية- حول كيفية تطهير سوريا من كافة التنظيمات التي تجرها إلى العنف والانقسامات الخطيرة؛ خاصة الأحزاب السلفية الجهادية.

٧- إعادة تأهيل وإعادة إعمار الاقتصاد والبنية التحتية المدمرة- وذلك بشكل رئيس من خلال عودة الطبقة المتوسطة السورية التي فرت من البلاد والتي تعتبر ضرورية لإعادة بنائها.

٨- من أجل تعزيز أهداف إسرائيل وتوسيع نفوذها على تشكيل مستقبل سوريا، لديها ثلاثة مكونات قوية تحت تصرفها: إقامة تعاون مع الأطراف الداخلية والخارجية العاملة في سوريا وممارسة القوة الصارمة التي تعتمد أساسًا على القوة العسكرية الإسرائيلية وقدرتها على إلحاق أضرار جسيمة بمعارضيها وممارسة القوة الناعمة؛ أي الاستخدام الذكي لأدوات النفوذ الاقتصادية والمدنية والإنسانية والقانونية وغيرها.

القوة الخشنة مقابل القوة الناعمة

إن قدرة إسرائيل على استخدام القوة الخشنة تُستخدم لردع قوات الأسد والعناصر السلفية الجهادية. أما القوة الناعمة فهي تستخدم بشكل أساس لتعزيز العوامل "الإيجابية" وتغيير ميزان القوى في سوريا وإنشاء جيب من الاستقرار بالقرب من الحدود في مرتفعات الجولان. ومع ذلك فإن قوة وتأثير القوة الناعمة محدودان للغاية.

القوة الخشنة

في أدوات إسرائيل هناك عدة طرق للعمل العسكري لردع الجهات الفاعلة غير الحكومية العنيفة؛ وأهمها القوى السلفية الجهادية فضلًا عن نظام الأسد وإيران وحزب الله. هذه هي الأدوات التي تستخدمها إسرائيل أحيانًا:

١- الضرر العسكري المباشر للأهداف العسكرية مثل القادة والمعسكرات والوحدات القتالية ومخزونات الأسلحة والبنية التحتية لإنتاج ونقل الأسلحة. ومثل هذه الهجمات تقلل من قدرة القوات المتضررة على إلحاق الضرر بإسرائيل ومحاربة أعداء آخرين داخل سوريا.

٢- تدمير مخزونات الأسلحة المتقدمة للجيش السوري في وقت يتزايد فيه احتمال وصول هذه الأسلحة إلى أيدي العناصر المتطرفة في كلا المعسكرين- السني- السلفي والشيعة.

٣- ترجيح ميزان القوى العسكرية في ساحة القتال السوري الداخلي على حساب العناصر المعادية لإسرائيل. ويمكن القيام بذلك من خلال

توفير الأسلحة والمعدات والمعلومات والموارد المختلفة لمعارضي أعداء إسرائيل.

٤- إعلان منطقة حظر جوي في هضبة الجولان والجنوب السوري والتهديد باعتراض أي طائرات تابعة للنظام تخترقها.

٥- منع انتشار قوات المحور الشيعي- بقيادة إيران وحزب الله- في هضبة الجولان وفق الخطوط الحمراء التي رسمتها إسرائيل واعتراض وتدمير البنية التحتية الإرهابية التي يبنيها المحور الشيعي ضد إسرائيل.

٦- التعاون مع الأردن في إنشاء منطقة أمنية خاصة في جنوب سوريا ومرتفعات الجولان. ستتم حماية هذه المنطقة من قبل القوات المحلية، وسيتم تطبيق المبادئ التالية: سيتمكن النازحون واللاجئون الذين فروا منها من العودة إليها، لكن سيتم منع العناصر السلفية الجهادية وقوات المحور الموالي لإيران من العودة إليها. ومن أجل فرض الحظر وردع العوامل السلبية عن انتهاكه، سوف تظهر إسرائيل استعدادها لاستخدام قوتها الجوية والبرية (القوات الخاصة)، ولكنها ستمتنع عن الوجود الدائم عبر الحدود. ومن الممكن التنسيق مع الأردن في تقسيم المسؤوليات وتوزيع المهام والاندماج في غرفة القيادة العملياتية الأردنية الأمريكية للجنوب السوري.

٧- وهناك أدوات أخرى يمكن لإسرائيل أن تستخدمها: إلحاق الضرر العسكري المباشر بالبنية التحتية والأهداف الاقتصادية للعناصر المعادية، وهو ضرر من شأنه أن ينتقص من قدرتها على تعبئة الموارد اللازمة لبسط سيطرتها على المناطق الخاضعة لنفوذها، وسيعزز من قدرتها على حشد

الموارد اللازمة لفرض سيطرتها على المناطق الخاضعة لنفوذها. والشعور بين السكان المحليين بأنهم فقدوا شرعيتهم ليكونوا حكومة بديلة، والإضرار بقنوات المساعدة والدعم التي توفرها الدول الراعية للعناصر المتطرفة العاملة في سوريا ولبنان والتي قد تحول قدراتها ضد إسرائيل. التعاون في الحرب السيبرانية وحرب المعلومات ضد المحور الراديكالي وحلفائه.

على الرغم من الردع القوي الذي يفترض أن تؤديه المناورات العسكرية المذكورة أعلاه مقابل العناصر الخشنة، فمن المتوقع أن تظل فعاليتها في تعزيز العناصر "الإيجابية" الأخرى أو المضي قدمًا بأجندتها الخاصة في هذا المجال هامشية طالما أنها لا تقترن بظرف دولي واسع وداعم.

القوة الناعمة

إلى جانب القوة العسكرية الصارمة، فإن لدى إسرائيل إمكانية العمل على تشكيل العمليات في سوريا وتعزيز مصالحها في مواجهة العناصر الجديدة في البلاد من خلال القوة الناعمة- الأدوات السياسية والدبلوماسية والإعلامية والاقتصادية والقانونية والإنسانية:

١- **التعاون لكبح العناصر المتطرفة**: على الرغم من أن السلطة الإسرائيلية لا تملك أدوات نفوذ دبلوماسية مباشرة على معظم الجهات الفاعلة غير الحكومية العنيفة والمعادية العاملة في سوريا، إلا أن ردعها ووضع خطوط حمراء لسلوكها قد يتم من خلال طرف ثالث؛ مثل الدول الراعية و"الجهات الفاعلة الإيجابية في المنطقة. على سبيل المثال، قد يعمل الجيش السوري الحر والعناصر المحلية في جنوب سوريا كوسيط ومنظم وعازل بين إسرائيل

والقوى الجهادية. ويمكن لإسرائيل أيضًا إجراء حوار مع تركيا والمملكة العربية السعودية وقطر لتشجيعهم على تشجيع العناصر السنية المتطرفة على عدم العمل ضد إسرائيل.

٢- **الأدوات الاقتصادية:** يعد الاقتصاد أحد أهم الأدوات المؤثرة. وتسبب تفكك الاقتصاد السوري خلال الحرب في ضائقة مادية شديدة وظروف معيشية صعبة. يحتاج ثلثا السكان الأصليين تقريبًا في سوريا إلى مساعدات إنسانية، وكما تم التأكيد عليه بالفعل يستخدم نظام الأسد الحصار على نطاق واسع وكذلك التدمير المنهجي للبنية التحتية والتجويع من أجل فرض شروطه على ترتيبات الاستسلام التي يطلق عليها "**ترتيبات المصالحة**". وفي ظل هذا الواقع، أصبحت الاعتبارات الاقتصادية هي المعيار الأسمى في تحديد الولاءات والانتماءات التنظيمية وفي الانضمام والانفصال عن الكيانات وفي الانتقال من تنظيم إلى آخر. كما أضر الوضع الاقتصادي السيء بقدرة نظام الأسد على الحفاظ على قواعده العامة الموالية من خلال تحويل الميزانيات لأغراض مثل تقديم التعويضات لعائلات القتلى واستيراد الوقود وصيانة البنية التحتية للكهرباء والمياه. لدى المجتمع الدولي وإسرائيل أيضًا مصلحة في تعزيز الجماعات المتمردة البرجماتية اقتصاديًا حتى تتمكن- وليس الجماعات المتطرفة مثل تنظيم الدولة الإسلامية- من تزويد السكان بالخدمات الحيوية.

٣- **إنشاء مناطق آمنة:** يجب توسيع مبادرة إنشاء مناطق آمنة. (المناطق الآمنة) حتى يتم الوفاء بالاحتياجات الاقتصادية للسكان إلى جانب الترتيبات الأمنية التي سيتم تنفيذها (حماية القوات المحلية ضد السكان بدعم رادع

من الدول المجاورة والقوى العظمى). وستكون لهذه المناطق مظلة دولية للحماية والدعم حيث يمكن إعادة تأهيل البنى التحتية الاقتصادية والمدنية والاجتماعية وإقامة حكومة محلية معتدلة. وستتمكن هذه المناطق من تحقيق ثلاثة إنجازات مهمة: أن تكون نقطة جذب لسكان النازحين واللاجئين لمنع التدفق المستمر للسكان نحو الجماعات الإسلامية المتطرفة بسبب الاعتبارات المادية والعمل كنموذج بناء لمناطق المستقبل في سوريا.

٤- **إنشاء حدود اقتصادية في مرتفعات الجولان:** تشمل طرق التجارة بين إسرائيل وجنوب سوريا. وستمكن هذه الطرق من استيراد وتصدير السلع بما في ذلك المنتجات الزراعية والخدمات، كما ستسمح باستيراد العمالة. بهذه الطريقة ستتحسن الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في جنوب سوريا وستزيد مساحة المصالح المشتركة بين إسرائيل والعناصر المحلية السورية في مرتفعات الجولان بشكل خاص وفي جنوب سوريا بشكل عام. بالإضافة إلى ذلك ستكون إسرائيل قادرة على الاستفادة من اقتصاد حدودي طويل الأجل- إذا كانت الظروف مواتية بالفعل- من خلال التعاون مع الجانب السوري في البنية التحتية والاقتصاد والتجارة والزراعة والتكنولوجيا.

٥- **الشروع في جهد دولي لفرض عقوبات على النظام السوري ورعاته الاقتصاديين:** وبالتالي تحويل ضعفه الاقتصادي إلى رافعة أخرى لفرض نظام سياسي متفق عليه. وستكون الخطوط العامة لمثل هذا الترتيب هي إنهاء حمام الدم وصياغة الإصلاحات السياسية بما في ذلك تعزيز المجتمعات المحلية العاملة وإنشاء نظام فيدرالي. رفع العقوبات على إيران بعد توقيع الاتفاق النووي أسهل عن طريق زيادة الموارد المخصصة لنظام الأسد

وحزب الله لتعزيز حلفائهم وإعادة نفوذها الإقليمي. لذلك يجب على الدول الغربية بشكل خاص والمجتمع الدولي بشكل عام صياغة حلول جديدة للحد من الأنشطة الاقتصادية السلبية لطهران حتى في المجالات التي لا ترتبط مباشرة بالمجال النووي.

٦- **المساعدات الإنسانية:** رغم أن الروافع الناعمة تعتبر بشكل عام ذات تأثير محدود، إلا أنه تبين أن المساعدات الإنسانية التي تقدمها إسرائيل لسوريا فعالة للغاية؛ إذ تمنحها عائدًا كبيرًا (مقارنة بالمخاطر الخاضعة للرقابة) وهي قادرة على التحرك إلى الأمام دون تجاوز حدود سيادتها ودون التماهي صراحة مع أحد الأطراف المتحاربة. تم تصميم عمليات المساعدات الإنسانية للاستجابة لمجموعة واسعة من التحديات، بما في ذلك الخطر على حياة المدنيين في مناطق القتال والظروف المعيشية القاسية (على سبيل المثال عدم وجود مأوى في فصول الشتاء القاسية) وانهيار النظام الصحي وأنظمة التعليم. ومن أجل نقل المساعدات الإنسانية يجب التغلب على العديد من الصعوبات: صعوبة التعاون مع جيران سوريا ونقص المساعدات المتوفرة وصعوبة توزيع المساعدات بشكل عادل ومحايد دون تعزيز العوامل السلبية ودون ميليشيات عسكرية يتم استغلالها بشكل فاسد لتحقيق مكاسب اقتصادية.

بدأت إسرائيل في تقديم المساعدات الإنسانية إلى سوريا في عام ٢٠١٢. في البداية كانت هذه مبادرة محلية لضابط في الجيش الإسرائيلي قام بنقل جريح سوري من الحدود ولكن سرعان ما تم توسيع هذه المبادرة الخاصة وإضفاء الطابع المؤسسي عليها: حيث أنشأت مستشفى ميدانيًا في

هضبة الجولان لعلاج السوريين الجرحى والمصابين والمرضى في وضع صعب (المقاتلون والمدنيون بمن فيهم الأطفال) وتم نقلهم إلى مستشفيات في إسرائيل. كما بدأت إسرائيل في نقل المساعدات الإنسانية- أغذية الأطفال والوقود والأدوية والملابس والبطاطين- التي يبلغ مجموعها عشرات الآلاف من الأطنان- إلى القرى في الجولان السوري من خلال المنظمات غير الحكومية الإسرائيلية واليهودية ومعظمها في الأردن وتركيا وحتى سوريا نفسها.

٧- إعادة انتشار وتمركز قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك:
تواصل قوة مراقبي الأمم المتحدة في هضبة الجولان التي تأسست عام ١٩٧٤ لمراقبة اتفاقات فصل القوات بين إسرائيل وسوريا في نهاية حرب أكتوبر ١٩٧٣ العمل وفقًا لتفويضها الأصلي، لكن توزيعها الجغرافي انخفض بشكل كبير بعد انسحابها من معظم مواقعها عقب سيطرة المسلحين عليها. ويجب على إسرائيل أن تسعى جاهدة إلى تحديث مهمة قوات الدفاع التابعة للأمم المتحدة بطريقة تتناسب مع الواقع الجديد على الأرض واحتياجاتها الأمنية في منطقة هضبة الجولان السورية. وفي هذا الإطار، يجب على إسرائيل أن تطالب بإعادة تمركز قوات الأمم المتحدة في سوريا- وهي قوات من شأنها ضمان السلام لجنود الأمم المتحدة، ولكنها تسمح لهم أيضًا بتنفيذ مجموعة متنوعة من المهام: تقديم المساعدات المدنية للمجتمعات المحلية في مرتفعات الجولان وتنسيق أنشطة منظمات الإغاثة الدولية على الأرض والحفاظ على الاتصال بالقوات العاملة في الميدان ومراقبة النشاط

العسكري في المنطقة الأمنية في هضبة الجولان ودخول عناصر باسم نظام الأسد ومؤيديه.

٨- **تقوية العناصر "الإيجابية"**: إن أدوات التأثير الدبلوماسية التي يمكن لإسرائيل استخدامها على العناصر السورية المعتدلة ليست متطورة بشكل خاص. ورغم أن تصريح إسرائيل بأن تحديد العناصر الإيجابية في نظرها يعني اختيارًا شكليًا لأحد الأطراف، إلا أنه لن يعتبر انحرافًا عن الإجماع الدولي ما دام يعتمد على أسباب حماية حقوق الإنسان والحقوق الأساسية وتعزيز الحرية والديمقراطية. لذلك حتى لو لم يحدث مثل هذا التصريح تغييرًا فوريًا في مواقف الرأي العام في سوريا تجاه إسرائيل، فإن الفائدة الكامنة فيه من المتوقع أن تكون أكبر من الضرر المتوقع لسياسة الغموض التي تنتهجها إسرائيل- بالتأكيد إذا كان مثل هذا التصريح يبقى على المستوى الأخلاقي الرمزي ولا يرقى إلى درجة مظاهر عسكرية عملية مرئية على الأرض.

إقامة تعاون

كما ذكرنا فإن الرد الإسرائيلي المناسب على السيناريو الفيدرالي الذي تم تحليله فيما سبق هو تعزيز وتوسيع نطاق النفوذ الإسرائيلي في جنوب سوريا بشكل عام وفي مرتفعات الجولان بشكل خاص. ولهذا الغرض يُوصَى بالتخطيط لاستراتيجية مشتركة مع الأردن بدعم من الولايات المتحدة لإنشاء منطقة نفوذ مشتركة في جنوب سوريا. في هذا السياق يجب أن نسعى إلى التنسيق مع لاعبين "إيجابيين" (أو أقل سلبية) مثل الجيش السوري الحر

والمجتمعات المحلية والمنظمات التي ليست أعضاء في جماعات سلفية جهادية والأقليات مثل الدروز. وستستند الشراكات مع هذه العناصر- حتى وإن كانت محدودة في الوقت- إلى تقديم المساعدات المالية والعسكرية والإنسانية التي توفر أساسًا الاحتياجات الحيوية للسكان.

ومن أجل التعرف على العناصر المحلية التي يمكن من خلالها تنمية الاتجاه للتعاون مع إسرائيل، لابد من الأخذ في الاعتبار أربعة متغيرات رئيسة:

١- تأثير هذه العناصر على الحفاظ على الأمن المستمر على الحدود الإسرائيلية السورية: قدرتها على منع العناصر الإرهابية الجهادية من ترسيخ وجودها والعمل ضد إسرائيل من الأراضي الخاضعة لسيطرتها.

٢- قدرتهم على تمثيل تحالفات واسعة وعميقة الجذور (إقليمية أو طائفية أو عرقية أو سياسية) من المتوقع أن تلعب دورًا في التشكيل السياسي المستقبلي لسوريا (أو على الأقل أجزاء منها) في نهاية الحرب.

٣- ارتباطهم بالسكان المحليين والتزامهم باحتياجاتهم ومدى دعم السكان لهم ودرجة الشرعية التي يتمتعون بها لدى الرأي العام في نطاق سيطرتهم- كل هذه الأمور تعزز تأثيرهم على بيئتهم المباشرة والبعيدة.

٤- قدرتهم على التأثير على عناصر أخرى بعيدة جدًا عن إسرائيل من الناحية الإيديولوجية بما في ذلك التنظيمات السلفية الجهادية.

عندما تدرس إسرائيل مع أي عنصر تتعاون، يجب أن تأخذ في الاعتبار كلًا من استعداد ذلك العنصر لإقامة علاقات مع إسرائيل والمنفعة المحتملة

المتأصلة في هذه العلاقات. وفيما يلي المتغيرات التي قد تضمن وجود موقف إيجابي تجاه إسرائيل من بين العناصر العاملة في سوريا:

١- نهج يضع المصالح الجماعية الفريدة قبل الاعتبارات القومية العربية والإسلامية فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني. صحيح أن الاستعداد الموجود حاليًا لدى العناصر في سوريا للتعاون مع إسرائيل يتأثر بقربهم الجغرافي من حدودها، لكنه ليس تلقائيًا ودائمًا، ويمكن أن تحدث تغييرات لأسباب مختلفة مثل تغير الاحتياجات واستجابات إسرائيل لمبادرات تلك العناصر ووجود البدائل.

٢- العلاقات مع الدول العربية والغربية التي تشترك في المصلحة الاستراتيجية لإسرائيل في الحد من توسع النفوذ الإيراني الشيعي في المنطقة.

٣- فهم المزايا الكامنة في إمكانية وصول المساعدات الإنسانية والمدنية وغيرها من المساعدات على الحدود مع إسرائيل على خلفية استراتيجية الحصار والتجويع والقهر التي يستخدمها نظام الأسد.

٤- إن وجود إسرائيل يشكل رادعًا. ونجاح إسرائيل في ردع معظم الصقور في سوريا يساهم في تحفيز بعضهم على الأقل على عدم الاصطدام بها، بل وحتى استخدامها. وكذلك العناصر المتطرفة المشبعة بالعداء الإيديولوجي والديني تجاه إسرائيل؛ مثل فرع تنظيم القاعدة الذي يعمل في جنوب سوريا ومرتفعات الجولان (جبهة فتح الشام) وفرع تنظيم الدولة الإسلامية (جيش خالد بن الوليد) الذي يعمل في سوريا. المثلث الحدودي بين إسرائيل وسوريا والأردن يتجنب عادة الأعمال التي تتحدى إسرائيل

ويكون على استعداد لوضع قواعد اللعبة مع إسرائيل على أساس آلية التنسيق غير المباشر أو من خلال تفاهمات.

٥- وجهة النظر المؤيدة للغرب تعتبر إقامة علاقات مع إسرائيل شرطًا مهمًا لتسخير المجتمع الدولي بقيادة الولايات المتحدة في المعركة للإطاحة بنظام الأسد وإعادة بناء سوريا في شكل دولة ديمقراطية وتقدمية وآمنة.

إن العناصر التي يمكن أن تساهم في استمرار الأمن في المنطقة الحدودية وتمثل مجموعات واسعة وعميقة الجذور- وهي العناصر التي تكتسب شرعية واسعة والتي من المرجح أن تلعب دورًا في اليوم التالي للحرب- هي في نظر إسرائيل الأكثر جاذبية والمرشحة للتعاون معها. وهذه على سبيل المثال تتمثل في المجتمعات المحلية في جنوب سوريا والوحدات المحلية المرتبطة بالجيش السوري الحر والأقليات الكردية والدرزية التي تمثل مصالح جغرافية وعرقية ودينية ولا يتوقع أن تختفي من الخريطة. ومن الضروري أيضًا دراسة العناصر التي ليس لها تأثير يذكر على الواقع الحالي، لكنها قد تلعب أدوارًا رئيسة في المستقبل.

إن الواقع الذي ظهر في سوريا منذ عام ٢٠١١ يدعو إسرائيل- وما زال يدعو- إلى فرص فريدة لإقامة علاقات وتعاون مع الأطراف التي لها موقف أكثر إيجابية تجاهها. فالائتلاف الوطني والجيش السوري الحر ورؤوساء المجتمعات المحلية وبعض الأقليات والأحزاب المستقلة المؤثرة- كل هؤلاء ينتمون إلى المعسكر العربي السني البرجماتي. ولهذه الجماعات أعداء مشتركون مع إسرائيل على رأسهم إيران وحزب الله ونظام الأسد من

ناحية وتنظيم الدولة الإسلامية والقاعدة وعناصر سلفية جهادية أخرى من ناحية أخرى.

وقد تكون العلاقات مع هذه الأطراف العملية بمثابة منصة لإسرائيل للتعاون المخصص لتحقيق أهداف تكتيكية فورية ومستهدفة مثل خلق تأثير استقرار في مرتفعات الجولان من أجل الحفاظ على السلام والأمن والتعاون الاستخباراتي والمدني. أبعد من ذلك، فإن العلاقات التي ستنشأ في الوقت الحاضر قد تمهد لعلاقة مستقبلية بين إسرائيل والكيانات التي ستنشأ في سوريا غداة الحرب الأهلية. من المهم أن يكون الدروز في جبال الدروز وفي منطقة [جبل الشيخ] حرمون السورية جزءًا من مجموعة العناصر التي تعمل بالتعاون مع إسرائيل والأردن (على الرغم من أن هذا التعاون يتعارض مع مبدأ الولاء للحكومة التي تقود الدروز لأجيال). يمكن لإسرائيل والأردن تحديد مساحة محمية يستطيع اللاجئون الهروب إليها وتزويدهم بالمساعدة الإنسانية.

بهذه الطريقة ستتمكن إسرائيل من إظهار التزامها تجاه النظام الهاشمي في الأردن والطائفة الدرزية في إسرائيل. وكلما تم إنشاء المناطق المحمية وسمح للسكان المحليين بالعيش بأمان، كلما أصبح من الممكن توسيع نطاق عودة اللاجئين والنازحين إلى تلك الأماكن- من المتوقع أن يسهل الأمر على الأردن الذي استقبل اللاجئين. ما يقرب من ١,٥ مليون لاجئ سوري وعبء رعايتهم هائل جدًا.

تتميز الحرب الأهلية في سوريا وكذلك الصراعات الأخرى في الشرق الأوسط بحقيقة أن الأطراف المختلفة المشاركة فيها غالبًا ما تتصرف وفقًا

لاعتبارات تكتيكية محلية لا تتطابق دائمًا مع إيديولوجياتها. ولذلك فإن التعاون التكتيكي قصير المدى على المستوى العسكري والأمني مع هذه العوامل متاحٌ لإسرائيل أكثر من التعاون الاستراتيجي معها. غالبًا ما تكون شروط إقامة التعاون التكتيكي هي وجود أعداء مشتركين وتداخل ظرفي للمصالح والحاجة إلى سد الاحتياجات والموارد. ومن أجل إخراج هذا التعاون لنطاق التنفيذ، فلابد من إبقاء الاتصالات سرية في كثير من الأحيان ويجب أن يتمتع كل من الجانبين بالقدرة على الاتحاد ضد عدو مشترك (على سبيل المثال الميليشيات الشيعية وحزب الله).

تتطلب العلاقات التكتيكية من هذا النوع مدخلات قليلة نسبيًا من إسرائيل والعناصر السورية في وقت محدد. فهي لا تتطلب معالجة التحفظات الإيديولوجية والعاطفية والقيمية بشكل مباشر، ويمكن الترويج لها بشكل ثنائي دون مشاركة مكثفة من طرف ثالث. توجد مظاهر تعاون بعينها تهدف إلى توفير استجابة محددة ومباشرة للاحتياجات الأمنية أو المدنية أو الإنسانية العرضية بين إسرائيل والأطراف البرجماتية العاملة في منطقة جنوب سوريا بدءًا من الجيش السوري الحر مرورًا بالمجتمعات المحلية والقوات المحلية في الجولان السوري وانتهاء بالقوات الجهادية التي ترى في إسرائيل عدوًا، ولكن ليس العدو الذي ينبغي إعطاؤه الأولوية القصوى للقتال.

لقد خلقت الأزمة في سوريا فرصًا لإسرائيل للتعاون ليس فقط مع الكيانات غير الحكومية، ولكن أيضًا مع الدول الراعية التي تقف وراء تلك الكيانات غير الحكومية. لدى إسرائيل والدول العربية السنية- خاصة الأردن والمملكة العربية السعودية ودول الخليج- مصالح متداخلة تنبع من خوفهم

المشترك من الهيمنة الإيرانية في سوريا وإنشاء محور بري شيعي إيراني يبدأ في طهران ويمر عبر بغداد ودمشق وينتهي في بيروت. لذلك يمكن لإسرائيل أن تنظر إلى مصالحها المشتركة مع الدول العربية السنية في سياق سوريا كوسيلة لإقامة علاقات أكثر صلابة مع مرور الوقت والتي ستشمل أيضًا دمجها في السعي إلى حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

خاتمة

التسوية أم استمرار القتال - هل الظروف مهيأة لنهاية الحرب؟

إلى جانب العناصر التي تشجع على استمرار القتال هناك سلسلة من التطورات التي حدثت نهاية عام ٢٠١٦ وبداية عام ٢٠١٧ والتي قد تشكل نقطة تحول نحو حل الأزمة أو تسويتها:

١- أخذ احتلال نظام الأسد لحلب ورقة مهمة من قوات المتمردين وكان بمثابة ضربة معنوية كبيرة لأولئك الذين كانوا يأملون في أن تكون الولايات المتحدة ودول الخليج وتركيا على استعداد لتقديم مساعدتها من أجل تحقيق التوازن مقابل دعم روسيا وإيران لنظام الأسد.

٢- تبدي القوتان العظمتان اهتمامًا حقيقيًا بالتوصل إلى وضع يتحرران فيه من المشاركة المستمرة في القتال في سوريا، الأمر الذي يحرمهما من عدد لا بأس به من الموارد. لكن يبدو أنهما لن يضعا حدًا لهذا التورط على المدى القصير طالما أنهما لم يحققا المهام التي حدداها لأنفسهما: الحفاظ على نظام الأسد وتوطيده (هدف الروس) والقضاء على الدولة الإسلامية (هدف الأمريكان).

٣- في المراحل المبكرة التي أعقبت انتخاب دونالد ترامب لرئاسة الولايات المتحدة، كانت هناك تكهنات واسعة بأن التقارب بين الأمريكيين

والروس كان وشيكًا- وهو تقارب قد يؤدي إلى اتفاقيات بين القوى المعنية بالترتيب في سوريا. ومع ذلك فإن سلسلة من الأحداث التي تم تسجيلها في بداية عام ٢٠١٧ (بما في ذلك استخدام الأسد للأسلحة الكيماوية ورد الفعل الأمريكي القاسي على ذلك والكشف عن اتصالات ترامب مع بوتين) تجعل من الصعب تقييم مدى تعاون الولايات المتحدة وروسيا في الساحة السورية. في الوقت نفسه فإنهم ينجحون بالفعل في ضمان الأمن والتنسيق الدبلوماسي الضروري لأي محاولة لإنهاء القتال في سوريا. واحدة من أبرز الخطوات المشتركة في هذا السياق هي وقف إطلاق النار في جنوب سوريا. وذلك بدأً من يوليو ٢٠١٧ بعد اتفاق أمريكي روسي- أردني وهو ساري حتى كتابة هذه السطور.

٤- تم إبعاد المملكة العربية السعودية التي كانت الداعم المالي الرئيس للقوات المتمردة عن الساحة السورية في ظل التنسيق التركي الروسي الإيراني بشأن وقف إطلاق النار وإقامة مناطق خفض التصعيد ومناطق النفوذ. وسوف تجد صعوبة في مواصلة الدعم العملياتي للمتمردين والحصول على الشرعية الإقليمية والدولية لمواصلة القتال. كما أن الحرب التي تشنها الرياض ضد المتمردين الحوثيين في اليمن- والتي لا نتائج لها حتى الآن- إلى جانب انخفاض أسعار النفط لا تسهل عمل المملكة العربية السعودية.

٥- تعتمد قدرة المعارضة السورية "الشرعية" على مواصلة القتال بشكل شبه كامل على القوى الخارجية. ويفرض إضعاف داعميها الدوليين والإقليميين عليها إعادة النظر في استراتيجيتها لمحاربة النظام أو بدلًا من

ذلك شروطها للتوصل إلى تسوية. ومن أهم أسباب تراجع الدعم الخارجي للمعارضة هو انقسامها وصراعها. وبسبب الفجوة المتسعة بين الأهداف الرسمية للمعارضة السورية وقدرتها على العمل لتحقيقها في الميدان، ليس أمامها خيار سوى التفكير في مخطط جديد- سواء كانت تنوي مواصلة القتال أو ما إذا كان تنوي إنهاءه. ومن التطورات المهمة في هذا السياق اعتبارًا من يوليو ٢٠١٧ قرار ترامب بوقف برنامج CIA لتدريب وتسليح المتمردين السنة ضد نظام الأسد.

٦- أصبح الأكراد قوة مركزية انضمت إلى الائتلاف الذي يسعى إلى هزيمة الدولة الإسلامية وتفكيكها. لذلك يتمتعون بمظلة دفاع أمريكية طالما استمر القتال ضد الدولة الإسلامية. ومع ذلك فمنذ النصف الثاني من عام ٢٠١٦ تعرض الأكراد لضغوط من الجيش التركي الذي يحاول دفعهم إلى الجانب الشرقي من نهر الفرات إلى المناطق المأهولة بالسنة. لذلك من المتوقع أن يدعم الأكراد الترتيبات التي تمكنهم من تحقيق إنجازاتهم الإقليمية. علاوة على ذلك فإن اعتمادهم على دعم القوى والاتفاقات الخارجية مع نظام الأسد وحلفائه قد يدفعهم إلى الانحياز إلى أي ترتيب يوفر استجابة جزئية لتطلعاتهم المستقلة.

٧- كانت المبادرة الروسية لشهر مايو ٢٠١٧ لتشكيل "مذكرة تفاهم لإنشاء مناطق هادئة في سوريا" التي وقعتها مع إيران وتركيا تهدف إلى التوصل لوقف دائم لإطلاق النار في سوريا ووضع الأسس نحو حل شامل للأزمة. وتشمل مبادئ المذكرة الحفاظ على وحدة سوريا وتمهيد الطريق لبناء دولة اتحادية- حسب التفسير الروسي.

وقد تشير هذه التطورات على الأرض وفي اعتبارات جميع الأطراف المشاركة في القتال في سوريا- محلية وإقليمية ودولية- إلى انتقال تدريجي من حالة سياسية هجينة إلى نظام سياسي فيدرالي في سوريا. إذا لم يكن من الممكن بعد هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في شرق سوريا التوصل إلى اتفاق يضمن بقاء سوريا موحدة، فقد تطرح روسيا بشكل مستقل أو بموافقة الولايات المتحدة على الطاولة اقتراحًا بإنشاء نظام جديد في سوريا يتضمن حكمًا ذاتيًا للسكان السنة والأكراد، ويكتفي بالحديث عن فكرة الدولة الموحدة التي يسيطر عليها نظام علوي مركزي. وبحسب تقدير موسكو فإن مثل هذا الحل من شأنه أيضًا أن يحافظ على مصالحها في سوريا على وجه الخصوص، وفي المنطقة على وجه العموم. ومن المفترض بدلًا من الاستمرار في التورط في المستنقع السوري أن تفضل روسيا- وربما إيران أيضًا-التركيز على إعادة بناء النظام الدفاعي للنظام العلوي والحفاظ على الخطوط التي تشكلت خلال الحرب حتى ذلك الحين.

إن الولايات المتحدة تهتم بإنهاء الحرب وإنهاء حالة عدم الاستقرار الإقليمي الناتج عنها. لذلك ستدعم السيناريو الذي سيؤدي إلى الاستقرار ووضع حد للعنف حتى لو كان ينطوي على فصل سياسي جزئي بين الأطراف المتقاتلة داخل سوريا. وسيخلق الفصل بين المجموعات المختلفة واقعًا جديدًا من الكيانات المتجانسة نسبيًا التي تتمتع فيها المجموعة الحاكمة بسيادة معينة- بموافقة الحكومة المركزية أو مخالفة لرأيها. مثل هذا الوضع قد يقلل من مخاطر الحروب الأهلية داخل الكيانات الجديدة التي سيتم

إنشاؤها. ومع ذلك فإن هذا الحل لا يقضي نهائيًا على الخطر المتمثل في أن يكون هناك صراعٌ في المستقبل بين الكيانات التي ستقام فيما بينها أو بينها وبين الحكومة المركزية.

تعارض القوى الإقليمية تفكيك سوريا وستكون هناك حاجة لجهود مكثفة لإقناعها بالموافقة على حل فيدرالي. والسبب هو: التخوف من سابقة قد تضر بهم في المستقبل. لكن في الوقت نفسه يجب على التمثيل السوري الموحد داخل حدوده- على الأقل على المستوى الرسمي- أن يخفف من معارضته للحل الفيدرالي.

أما بالنسبة لتركيا، فكلما كانت الضربات التي تتلقاها بسبب تدخلها البري في سوريا أشد، كلما زاد احتمال تفضيلها في نهاية المطاف للسيطرة الكردية على شمال سوريا على استمرار القتال- شريطة تحديد المنطقة الكردية كمنطقة نفوذ لها.

يبدو أن إيران تعتقد أنها قادرة على تأمين مصالحها الرئيسة في سوريا حتى في إطار حكومة مركزية تسيطر على كيان أصغر بشرط أن تحافظ على نفوذها على الحكومة المركزية والوصول المباشر إلى لبنان. ولذلك من المتوقع أن تحاول نسف أي ترتيب من شأنه أن يخلق التزامًا من جانب الأسد (أو أي حاكم علوي آخر) تجاه روسيا على حسابها. وفي المقابل سوف ترى المملكة العربية السعودية (وربما تركيا) في الكيان السني إمكانية لزيادة نفوذها في سوريا بالضرورة على حساب إيران.

أما فيما يتصل بالبنية الداخلية في سوريا، فحتى لو بقيت حكومة مركزية رسمية، فإن إرساء واقع الحكم الذاتي على مختلف المستويات سوف يتطلب رسم حدود بين العناصر الشرعية (في نظر الغرب والقوى الإقليمية) والاعتراف (حتى لو كان ذلك بشكل واضح) بالأراضي التي تسيطر عليها العناصر السلفية والجهادية. في واقع الأمر، السيناريو الأكثر ترجيحًا هو سوريا فيدرالية هجينة. وينبع هذا الاستنتاج بشكل رئيس من التقييم الذي مفاده أنه إلى جانب إمكانية إنشاء نظام فيدرالي رسمي، ستكون هناك جيوب للعناصر الجهادية في سوريا التي لا تخضع للحكومة المركزية والتي تحركها الرغبة في مواصلة القتال وزعزعة الاستقرار. وهكذا إلى جانب الحكومة المركزية، سيكون هناك اتحاد كردي واتحاد سني- وسوف تتغير درجة تبعيتهما للحكومة المركزية من وقت لآخر- وستكون هناك أيضًا مساحات ذات خصائص سيطرة مختلفة؛ مثل مناطق نفوذ الدول المجاورة لسوريا وجيوب ذات درجات متفاوتة من الحكم الذاتي ومساحات فوضوية بدون سيطرة منظمة. وفي ظل هذه الظروف، من المستحيل بطبيعة الحال الحديث عن نظام موحد.

إن الموقف الرسمي للمعارضة السورية التي تحظى بدعم غربي، هو أنه لا يجوز قبول تفكيك سوريا إلى كيانات مستقلة ذات سيادة- سواء على أساس طائفي أم مذهبي. ولا تزال المعارضة السورية متمسكة بصيغة الوحدة السورية والحفاظ على مؤسساتها. وفي رأيها، هذا هو الحل الأكثر عملية للأزمة والذي يضمن أفضل فرصة للاستقرار. ومع ذلك لا يمكن استبعاد

إمكانية أن تتصدع في نهاية المطاف معارضة المعارضة لحلول الفيدرالية أو التقسيم وتتغير. ومن المتوقع حدوث مثل هذا التغيير بشكل خاص إذا اتضح أن الوحدة الوحيدة الممكنة في سوريا هي تحت قيادة حكومة علوية. ولذلك يمكن التقدير بأن المعارضة سوف تفضل في نهاية المطاف الترتيبات الفيدرالية لفترة مؤقتة، إلى حين ظهور إمكانية تحقيق توحيد مستقبلي لا يخضع لسيطرة العلويين. على أية حال فإن إمكانية التوصل إلى حل فيدرالي تعتمد على قدرة المنظمات المتمردة من كافة أطراف الطيف السياسي على إجراء نوع من الحوار فيما بينها- حتى من خلال طرف ثالث- والتوصل إلى اتفاقات بشأن تقسيم الأراضي. وتعتمد احتمالات نجاح مثل هذه الخطوة على قدرة الجيش على دفع هذه المنظمات إلى موقف لا يكون أمامها فيه خيار سوى قبول الاقتراح.

وفي الوقت نفسه، يجب أن نأخذ في الاعتبار أن المجتمع الدولي سيواجه صعوبة في تقديم المساعدات الاقتصادية والإنسانية لسوريا التي ستخضع لنظام سياسي هجين- سواء بالقوة أو بالممارسة. وقد يتطلب مثل هذا التقسيم لسوريا تقديم مساعدات منفصلة ومختلفة لكل من مناطق الحكم الذاتي التي سيتم إنشاؤها. ومن ثم، فإن توزيع الموارد بشكل عادل ومتوازن قدر الإمكان سيكون مطلوبًا، وإلا فإن الترتيب بأكمله قد ينهار. وستدعم القوى أيضًا الترتيب الفيدرالي من الناحية الاقتصادية، وبطبيعة الحال بطريقة تفاضلية طالما أنه لا يتعارض مع مصالحها. إيران يمكن أن تكون طوق نجاة للكيان العلوي، وتركيا للكيان السني في شمال غرب سوريا، وإذا وصل

الأمر إلى استنتاج مفاده أن الحكم الذاتي الكردي هو الشر الأقل، فقد يكون طوق نجاة له أيضًا. وبدلًا من ذلك قد تلعب المنطقة الكردية في العراق دورًا في هذا الصدد.

ولذلك حتى لو لم يحدث أي تغيير في سياسة أنقرة، فإن الحكم الذاتي الكردي سيكون قادرًا على البقاء مع تقليص موارده النفطية والزراعية، وإلى حد ما بمساعدة الكيان الكردي المستقل في شمال العراق. أما بالنسبة للكيان السني، فالصورة هناك أكثر تعقيدًا: إذ يمكن لتركيا والسعودية أن تمدا له الحماية، ولكن البعد الجغرافي قد يجعل تنفيذ ذلك صعبًا. وتتعلق القضايا الرئيسة الأخرى بمدى الاستقلال الذي ستحققه الكيانات المختلفة، فضلًا عن طبيعة العلاقات التي سيتم إنشاؤها بينها وبين الحكومة.

رغم ما سبق، فإن التركيز على مصالح البلاد والجيوسياسية قد يؤدي إلى إغفال حقيقة بسيطة ولكنها أساسية: إن فترة الانتقال في سوريا وفرص البلاد في إعادة البناء بعد الحرب تعتمد إلى حد كبير على تطلعات ورغبات والميول السياسية للشعب السوري. وبطبيعة الحال سيكون للجهات الفاعلة الدولية تأثيرٌ كبيرٌ في بلورة التطورات في سوريا- سواء في تهيئة الظروف للتسوية السياسية أم في الدفع نحو استمرار القتال- ولكن على الأرض سوف يظل الشعب السوري هو الذي يتحمل عبء القتال أو بدلًا من ذلك سيبدأ العمل على استقرار البنية التحتية المجتمعية والعلاقات بين المجتمعات. وفي هذا الصدد، فإن الخسائر الجسدية والنفسية التي يفرضها الصراع على المواطنين السوريين إلى جانب التفكك المستمر

للنسيج الاجتماعي في البلاد، سيكون لها تأثير عميق على فرص سوريا في التعافي وتحقيق الاستقرار، وسوف تقلل من الفرص التي هي بالفعل ضعيفة نحو تحقيق تحسن اقتصادي وإنساني.

في هذا السياق من الأهمية بمكان أن نولي اهتمامًا لحاضر ومستقبل الشباب في سوريا فهم ما يسمون بـ"الجيل الضائع".

العنوان على الحائط

تبدو محاولة إعادة توحيد سوريا- بحيث تعود موحدة كما كانت قبل اندلاع الحرب الأهلية- غير ممكنة. وحتى أولئك الذين يعتقدون أن هذه الفكرة لديها أي فرصة سوف يعترفون بأنها عملية طويلة ومعقدة. إن السيناريو الفيدرالي الهجين المقدم هنا على الرغم من أنه غير مرغوب فيه من قبل بعض الأطراف لأنه يتطلب تغيير النموذج المتعلق بوحدة سوريا، إلا أنه في رأي كثيرين فرص نجاحه هي الأفضل. لكن قبل الإشادة بهذا الحل، لابد من توضيح أن وجود حكومة مركزية ضعيفة إلى جانب كيانات منفصلة في الفضاء السوري لن يحل الخلافات القائمة ولن يهديء من حدة العداء بين الأطراف على الساحة. وعلاوة على ذلك فإن خطر اندلاع الصراع لن يختفي؛ إذ من المرجح أن تسعى الكيانات المختلفة إلى تعميق استقلاليتها وربما حتى توسيع نطاق سيطرتها. ومع ذلك، بعد سنوات طويلة من الحرب والاستنزاف العام، فليس من المستحيل أن تتوصل جميع الأطراف- أو على الأقل معظمها- إلى استنتاج مفاده أن الهيكل الفيدرالي هو الحل المؤقت

المفضل لإنهاء العنف وخلق فرصة للتعافي. وإذا نجحت هذه المحاولة، فكما حدث في العديد من الحالات الأخرى في الماضي، قد يصبح الوضع المؤقت دائمًا.

أما بالنسبة لإسرائيل، فهي تمتلك القدرة على التأثير في إعادة تشكيل سوريا من خلال القوة الخشنة (النشاط العسكري) والقوة الناعمة (الأدوات السياسية والدبلوماسية والإعلامية والاقتصادية والقانونية والإنسانية). لقد ثبت أن إسرائيل يجب أن تظهر مشاركة أكبر في تشكيل مستقبل سوريا في مايو ٢٠١٧ عقب الاتفاق الذي توسطت فيه روسيا لإنشاء مناطق التهدئة. وتتناول الاتفاقية- من بين ما تتناوله- مجالات تتمتع فيها إسرائيل والأردن بمصالح عديدة، ولكنها لا تأخذ تلك المصالح في الاعتبار. ولم يتمكن الروس من إدخال تعديلات على الاتفاق بحيث يأخذ في الاعتبار مصالح إسرائيل والأردن إلا بعد ضغوط أردنية أميركية إسرائيلية مشتركة.

وتعتبر هذه القضية إشارة أخرى إلى إسرائيل بأنها يجب أن تتبنى سياسة أكثر استباقية وتصميمًا لحماية مصالحها الحيوية في سوريا. وبما أنه من الممكن توقيع اتفاقيات هدنة إضافية في المستقبل، يتعين على إسرائيل أن تزيد من وضوح خطوطها الحمراء- وفي مقدمتها منع تكوين قوات شيعية (الجيش الإيراني وحزب الله والميليشيات الشيعية) في جنوب غرب سوريا بشكل عام وبالقرب من مرتفعات الجولان بشكل خاص. ومنع استخدام الفضاء السوري لنقل الأسلحة إلى حزب الله.

ويجب على إسرائيل أن تطالب بأنه كما أن تركيا طرف في الترتيبات المتعلقة بشمال سوريا، فيجب عليها- والأردن- أن تكون طرفًا في الترتيبات التي تتشكل في جنوب سوريا.

ومن المستحسن أن تخطط إسرائيل لاستراتيجية مشتركة مع الأردن بدعم أميركي لإقامة منطقة نفوذ مشتركة في جنوب سوريا والسعي إلى التنسيق مع العناصر "الإيجابية" مثل الجيش السوري الحر والمجتمعات المحلية والجماعات الإسلامية البرجماتية والأقليات مثل الدروز. وتتمتع إسرائيل والأردن بقدرات جوية وتدابير مضادة متقدمة والتي من خلالها يمكنهما إقامة منطقة حظر جوي في مناطق محددة وتوفير غلاف حماية من التدابير المضادة للكيانات التي تتعاون معهما- من دون نشر قوات برية باستثناء الغارات والعمليات الخاصة. ومن شأن مثل هذا النشاط أن يعزز التحالف الاستراتيجي بين الأردن وإسرائيل، ويحد من توسع نفوذ إيران وحزب الله وعناصر الجهاد السلفي، ويمنع تشكل فراغ يمكن للعناصر السلبية مثل تنظيم الدولة الإسلامية أن تتسلل إليه.

ويظهر تحليل الواقع في سوريا أن الحل الفيدرالي الهجين هو الأكثر جدوى. السبب الرئيس وراء ذلك: على الرغم من إمكانية وجود حكومة مركزية، فإن سوريا لن تكون أبدًا وحدة متجانسة ذات حكومة مركزية شرعية وفعالة تفرض حكمها على جميع أراضي الدولة. وفي الممارسة العملية، من المتوقع أن تحكم سوريا مراكز قوة مختلفة- جيوب سنية وكردية إلى جانب مساحات أكثر فوضوية ذات حكم ضعيف- تتقلب بين العلاقات التنافسية

والتعاون مع الحكومة المركزية. وبما أن مصالح إسرائيل الأمنية تتأثر بشكل مباشر بما يجري في هذه الساحة، فإن الأمر يتطلب إيجاد قنوات تأثير ممكنة ومتنوعة توفر حلًا لهذه المنظومة المعقدة التي ليس لها عنوان مسؤول واحد والذي لا يزال يسمى "سوريا".

صدر من هذه السلسلة:

١- إشكاليات ترجمة القرآن إلى اللغة العبرية، أحمد هيكل.

٢- تاريخ التوراة من الوحي إلى التدوين، عمانوئيل طوف.

٣- مسلمون ويهود ومشركون، ميخائيل ليكر.

٤- مقالات الإسلاميين في التوراة من الجدل إلى البحث العلمي، أحمد محمود هويدي.

٥- يهود المغرب في إسرائيل، أحمد هيكل.

٦- الحركة الصهيونية، محمد خليفة حسن.

٧- الخلاف في قرآن اليهود، شريف حامد سالم.

٨- إسرائيل عبر التاريخ، في البدء، فؤاد حسنين عليّ.

٩- اليهودية واليهودية المسيحية، فؤاد حسنين عليّ.

١٠- فلسطين العربية، فؤاد حسنين عليّ.

١١- الأنوار والمراقب للقرقساني (٧ أجزاء)، بإشراف أحمد محمود هويدي.

١٢- المرجعية الفقهية في الشريعة اليهودية للتعامل مع الأغيار، إيمان كامل عبد الجواد.

١٣- الصهيونية واللغة العبرية، فاروق محمد جودي.

١٤- المصادر اليهودية للمسيحية المبكرة، دَافِيد فلُوسِير.

١٥- أيديولوجية الفن الصهيونى، جمال الرفاعي.

١٦- تاريخ الصحافة اليهودية في بلاد المغرب العربي (١٨٧٠-١٩٩٠)، أحمد هيكل.

١٧- فكرة إسرائيل - تاريخ من السلطة والمعرفة، إيلان بابيه.

١٨- ذكريات - ثماني يهوديات يتذكرن مصر، نيرة عطية.

١٩- صور في مرايا الأدب الصهيوني، أحمد هيكل.

٢٠- محو فلسطين، ريبيكا روث جولد.

٢١- القصص التوراتي بين الجذور الأركيولوجية والرؤية القرآنية، ليلى أبو المجد.

٢٢- جيش ليس ككل الجيوش، حاييم بريشيت زابنر.

٢٣- إعلان بلفور، بيرناد ريجان.

٢٤- أصدقاء إسرائيل، هيل آكد.

٢٥- إسرائيل التاريخية وإسرائيل التوراتية، رينهارد جريجور كراتز.

٢٧- تاريخ الصهيونية، ميخائيل برينر.

٢٨- عسكرة التعليم في إسرائيل، حجيت جور.

٢٩- أدلة وجود الله في اليهودية والإسلام، هربرت آلان ديفيدسون.

سوريا

خريطة جديدة لاعبون جدد

يتضمن الكتاب دراسات قامت بها الأجهزة البحثية الإسرائيلية وثيقة الصلة رصدت فيها الحالة السورية في الفترة ما بين 2011 حتى 2017، شارحةً الأوضاع السياسية والدينية والطائفية والجغرافية والتاريخية في المشهد السوري، ورفعت بها "تقرير حالة" لمتخذ القرار الإسرائيلي، توصي فيه ببعض الأمور وتحذر من أخرى وتضع سيناريوهات استباقية مفترضة السؤال بـ: ماذا لو؟، وبالتالي تعُد العدة للأمور قبل أن تحدث أصلًا. ومن الملفت للنظر في هذا الكتاب هو رصده المبكر لأبطال المشهد السوري الحالي، ما يشير إلى أهمية هذه النماذج البحثية وقدرتها على التنبؤ بمآلات الأحداث.

يتناول الكتاب المشهد السوري بكل تعقيداته ولاعبيه الرئيسيين من سلفيين، وجهاديين، وسنّة، وشيعة، وإسماعيلية، ودروز، ومسيحيين، وأكراد، ويشجع صانع القرار على عمل علاقات مع هذه الطائفة أو تلك، ويوصي بوأد هذه البذرة أو التجمع، كما يخرج نطاق البحث عن الجغرافيا السورية ليرصد المشهد الإيراني والتركي واللبناني والعراقي في تداخله مع الشأن السوري ومَن مِن الممكن أن يقف مع مَنْ؟ ولماذا؟ وتحت أية شروط وظروف؟

الكتاب هو بيان عملي على أهمية الدوائر ذات الصلة من الباحثين، والتي تعمل في خدمة السياسي والعسكري للدول من أجل الحفاظ على كيان الدولة وقمع أية محاولة تهددها منذ البداية وعدم الانتظار حتى تكبر وتمثل خطرًا وجوديًا.

كتاب ليس فقط للقارئ المثقف، ولكنه لصنّاع القرار والساسة في عالمنا العربي الكبير.

ISBN 978-977-8836-67-7

9 789778 836677 >

تصميم الغلاف
أحمد الصبّاغ

RED SEA
البحر الأحمر